تنبيه للقراء

ان البرنامج الوطني للبحث27 PNR (2013-2011), في تخصص الاقتصاد سير من طرف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD تحت اشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT, و تبعا للبرنامج و بعد تقيم 258 مشروع مقترح للمركز CREAD, تم قبول 114 مشروع من المشاريع المقترحة و كما تم تمويلهم من طرف الصندوق الوطني للبحث FNR, كما ان من بين المشاريع المقبولة 31 مشروع استكمل و خضع للتقييم و تم تثمينهم.

كما ان المنسقين العلمين للمشاريع استدعوا للصالون الوطني لتثمين نتائج البرامج الوطنية للبحث في وهران بتاريخ 8 و 9 ابريل 2014 , كما تبع الصالون الوطني لتثمين نتائج البرامج الوطنية للبحث بملتقى تثمين البرنامج الوطني للبحث في الاقتصاد PNR 27,الذي نظم من طرف مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD في مزافران الجزائر بتاريخ 19-21 ماي 2014 , ختم هذا الملتقى بتعهد ادارة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD بتثمين المشاريع بنشر مجموعة اصدارات علمية, على الرغم من تأخر نشر المجموعة لا انه لا يمس من القيمة العلمية و لا الانية للبحوث .

تجدر الإشارة إلى أن النصوص المنشورة تعبر عن رأي مؤلفيها ,كما ان مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD و المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT لا يتحملان اي شكل من الأشكال المسؤولية .

وأخيرا، نود أن نعرب عن خالص شكرنا لكل الذين ساهموا في انجاح هته البحوث العلمية وتثمينها.

مديرية مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية

À Paraître en 2017

Collection PNR – Économie

En langue française

Stratégies d'Acteurs dans le Développement Economique des Territoires : le cas des pôles émergents dans le secteur des TIC
Abdelkader DJEFLAT *et al.*

Accompagnement Entrepreneurial et Création d'Entreprises en Algérie : une approche pluridisciplinaire
*Saïd Z*IANE *et al.*

L'économie informelle en Algérie : analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1970-2010)
C*haïb* BOUNOUA *et al.*

Évaluation de la performance du système de soins en Algérie
Hassiba DJEMA *et al.*

Valorisation du patrimoine traditionnel, formation aux métiers de l'artisanat et développement local. expériences nord-africaines
Houria AIT-SIDHOUM - TALEB *et al.*

La Relation Douanes – Usagers : Les condi tions d'amélioration de la qualité de service.
Mohamed BENGUERNA *et al.*

Rentes, institutions et croissance : recherche de liens et mécanismes d'interaction
Yacine BELARBI *et al.*

باللغة العربية

• ضـــبط وتقييـــم تـكاليف الحماية الاجتـماعية في مؤسـسات الحماية الاجـتماعية المختلفة و آليات تـوظيف مـــواردها بفعالية في الجزائر
مراد تهتان، ابراهيم مزيود، كمال عامر، محمد بن رقية

• الاسهام في تطبيق الممارسات الادارية الحسنة للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لولاية سطيف
زين الدين بروش، عبد الوهاب بلمهدي، عبد الرحمان العايب، توفيق برباش

• تسويق النقل الحضري في الجزائر، دراسة ميدانية : مؤسسة النقل الحضري لولاية سطيف ETUS
سامية لـحول، فطيمة زعزع، زوليخة تفرقنيت، صليحة عشي، فاتح زايد، عبد الغفور مكارني

• نمذجة وتحليل تكاليف الصناعة الدوائية في الجزائر
علي مكيد، نبيل حمادي

• العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة- حالة الجزائر
عبد القادر دربال، محمد شرشم، علي سدي، سمية خديجة بن حدو، حميد ستي

العلاقات بين التجارة الخارجية، التنمية، المؤسسات والهجرة: حالة الجزائر

تحت اشراف: الاستاذ عبد القادر دربال (جامعة وهران)

و بمساهمة:

شرشم محمد (جامعة وهران)

سدي علي (جامعة تيارت)

بن حدو سمية خديجة (جامعة وهران)

ستي حميد (جامعة تيارت)

©CREAD - Alger
ISBN : 978-9931-395-12-6
Dépôt légal : 4ème Trimestre 2017

المحتـــوى	الصفحة

المقدمة العامة 05

الفصـــل الأول: التجـــارة الخارجيـــة 13

تمهيد 13

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية 14

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية 14

المطلب الثاني: نظرية هكشر- أولين في تفسير التجارة الخارجية 25

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية 30

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية 40

المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 41

المطلب الثاني: أفاق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي UE 43

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2005-2012 45

المطلب الأول: معطيات عامة حول التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر 2005-2012 45

المطلب الثاني: شركاء الجزائر التجاريون 2005-2012 49

المبحث الرابع: رهان تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر 59

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في مجال ترقية الصادرات 59

المطلب الثاني: الإطار الداعم للصادرات خارج المحروقات في الجزائر 62

المطلب الثالث: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "RCA" على بعض المنتجات الجزائرية 2007 - 2011 68

المبحث الخامس : التعريف بنماذج الجاذبية 75

المطلب الأول: الصيغة الرياضية لنموذج الجاذبية 76

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنماذج الجاذبية 83

المطلب الثالث: الأسس و الأطر النظرية لنماذج الجاذبية 89
المبحث السادس: الدراسة القياسية للتجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية 89
خلاصة الفصل 135
احالات الفصل 136
الفصـــل الثاني: التنميـــة الاقتصاديـــة ومؤسســـات الدولـــة 139
تمهيد 139
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية، دراسة في الأدبيات 139
المطلب الأول: مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية 140
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية 145
المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية 148
المبحث الثاني: مؤسسات الدولة 156
المطلب الأول: الأدبيات النظرية لمؤسسات الدولة 156
المطلب الثاني: عنصر الحكم الراشد 159
المطلب الثالث: العلاقة بين مؤسسات الدولة والحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية نظريا وتطبيقيا 161
المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر 162
المطلب الأول: الجزائر والثورة التنموية في العالم الثالث 164
المطلب الثاني: ضغوطات العولمة على الاقتصاد الجزائري 167
المطلب الثالث:إعادة النظر في سياسة التنمية الجزائرية 171
المطلب الرابع: السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر عبر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 174

المبحث الرابع :قراءة لمؤشرات الحكم الراشد و الوضعية المؤسسية في الجزائر 180
المطلب الأول: المشاركة و المساءلة و كذا الاستقرار السياسي و غياب العنف 181
المطلب الثاني: فعالية الحكومة و جودة التشريعات 186
المطلب الثالث: سلطة القانون و مراقبة الفساد ومحاربته 192
خلاصة الفصل 197
احالات الفصل 198
الفصـــل الثالث: الهجـــرة 202
تمهيد 202
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة 203
المطلب الأول: تعريف الهجرة 203
المطلب الثاني: أنواع الهجرة 204
المطلب الثالث: الفرق بين الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية 206
المطلب الرابع: أسباب الهجرة 207
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة 209
المطلب الأول: النظرية الاقتصادية 210
المطلب الثاني: النظرية السوسيولوجية 217
المطلب الثالث:نظرية الشبكات أو دوام الهجرة 219
المطلب الرابع: نظرية الطرد و الجذب 220
المطلب الخامس: نظرية تخطي الحدود الدولية 221
المبحث الثالث: محددات الهجرة، أثارها، تكلفتها، مقاييسها وعلاقتها مع التجارة الدولية 223
المطلب الأول: محددات الهجرة 223
المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الهجرة 224

المطلب الثالث: تكلفة الهجرة 234
المطلب الرابع: الهجرة و التجارة الدولية 236
المطلب الخامس: مقاييس الهجرة 238
المبحث الرابع: الهجرة الغير شرعية 241
المطلب الأول: مفهوم الهجرة الغير شرعية 241
المطلب الثاني: أنماط الهجرة الغير شرعية و اتجاهاتها 243
المطلب الثالث: الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية 246
المبحث الخامس: الهجرة في الجزائر 250
المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر 250
المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر 257
المطلب الثالث: حجم الهجرة الجزائرية 260
المطلب الرابع: هجرة الكفاءات الجزائرية 265
المطلب الخامس: ترتيب الدول المستقبلة للهجرة الجزائرية 266
المطلب السادس: حجم الهجرة الجزائرية مقارنة بحجم الهجرة المغاربية 267
المبحث السادس: الهجرة غير الشرعية في الجزائر 269
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري 269
المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر 272
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر 276
المطلب الرابع: انعكاسات الهجرة غير الشرعية 278
المبحث السابع: محددات الهجرة باستخدام نموذج الجاذبية 281
خلاصة الفصل 382
قائمة المراجع الفصل 385
الخـاتمـــة العـامـــة 389
نتائـــــــــج البحث 406

المقدمة العامة

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الصاعدة للبحث عن أنجع الطرق للاندماج بطريقة صحيحة في الاقتصاد العالمي عموما وفي منطقة البحر المتوسط خصوصا (باعتبارها إحدى أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA)، وهو ما يمر من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، وهناك عدة سبل لبلوغ هذا الهدف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التجارة الخارجية والتي تتم عبر انتقال السلع والخدمات عبر الحدود، الاستثمار الأجنبي وتدفق الأموال والاستثمارات والمعرفة، والخبرة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى انتقال اليد العاملة بمختلف أنواعها (الهجرة الشرعية والسرية)، لذلك فقد أصبحت الدولة مطالبة بتحسين مؤسساتها (المجتمع المدني، دولة القانون، الديمقراطية، التشبيك، حرية الرأي(Putnam1996) وهيئاتها عن طريق حوكمت هذه الهيئات بتشجيع الشفافية ومحاربة الفساد وذلك من أجل تقوية وتنمية رأس المال الاجتماعي والحفاظ عليه، وكذا استغلال كل طاقاتها وكل الفاعلين لتحقيق تنمية مستدامة وعادلة ودعمها عبر برامج إستراتيجية موجهة خاصة لخلق ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، عبر تنويع الهيكل الإنتاجي بما يتماشى و المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد الوطني، والاستثمار في الجانب المالي والبشري بما تتوفر عليه الجزائر من موارد مالية وبشرية وهو ما نسعى لتوضيحه نظريا وتطبيقيا من خلال البحث في هذا المشروع.

لا يمكن تجاهل الدور الذي أصبحت التجارة الدولية تحظى به مع مرور الزمن فقد تضاعفت في الأربعين سنة الأخيرة بأكثر من أربع مرات، كما زادت نسب مساهمتها في الناتج الوطني الخام في كل دول العالم، مما يبرز دورها في التنمية الوطنية و الدولية، فالتبادل الدولي يساعد على توفير مختلف السلع والخدمات التي تساعد الدول على تحقيق التنمية، كما أن مداخيلها توفر فرصا للتنمية الوطنية، فالعلاقة بين التجارة الدولية والنمو والتنمية من الوضوح بما كان على مستوى الدراسات النظرية والتجريبية. إضافة إلى ذلك فقد طرأت العديد من المتغيرات كالهجرة الداخلية والخارجية، دور مؤسسات وهيئات الدولة... و التي أصبح لها أثر بالغ على التجارة الدولية من جهة والتنمية من جهة

أخرى، وما أبرز هذا الأثر وزاد من قوته عوامل عديدة منها خاصة حركة عولمة وتدويل الأنشطة الاقتصادية (تشكيل المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية، زيادة الهوة بين أغنى الدول وأفقرها، التغيرات السياسية والإستراتيجية العالمية كظهور قوى جديدة ذات طموحات سياسية واقتصادية كالصين، الهند، البرازيل، روسيا...).

على أساس ما سبق ذكره، تتجلى أهمية دراسة العلاقات الظاهرة والخفية، المباشرة وغير المباشرة بين التجارة الدولية والتنمية من جهة وبين هذين العنصرين وعناصر أخرى مؤثرة كالهجرة ومؤسسات الدولة و ينعكس أثرها على بقية المتغيرات (التجارة الدولية، التنمية والهجرة) مجتمعة ومنفردة ، وقد حاولنا من خلال تصورنا هذا طرح الإشكالية التالية : **ما هي مختلف العلاقات التي يمكن أن توجد بين التجارة الدولية، التنمية، الهجرة ومؤسسات الدولة وذلك في حالة الجزائر على وجه الخصوص؟**

نسعى من خلال هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تشخيص واقع قطاع التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف هيئات ومؤسسات الدولة المشرفة عليه، وأهم التحديات التي يواجهها هذا القطاع الحساس نتيجة الانفتاح والعولمة.

– دراسة وتحديد المزايا النسبية لاقتصاد الوطني ودورها في ترقية الصادرات والتجارة الخارجية الجزائرية.

– محاولة دراسة أهم الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وراء الهجرة الشرعية والسرية في المنطقة المتوسطية عموما والجزائر نموذجا.

– دراسة الدور الإيجابي الذي قد تلعبه مؤسسات الدولة في كل المتغيرات السابقة.

– البحث في استخدام الأساليب الكمية لتطور لقياس العلاقات الموجودة ومحاولة نمذجتها باستعمال نموذج الجاذبية أو التجاذب.

حصلت العديد من التطورات النظرية والتطبيقية في كل عنصر من عناصر الموضوع المقترح: التجارة الدولية، التنمية، الهجرة ومؤسسات الدولة: فقد عرفت التجارة الدولية مثلا تطورا بالغا في العشرينات الثلاث الأخيرة خاصة على المستوى المفسر للتبادلات الدولية فمن نموذج Krugman للمنافسة الاحتكارية والاقتصاديات السلمية 1980

إلى نموذج Krugman و Helpman حول بنية الأسواق والتجارة الدولية 1985 وهو ما سمي بالنماذج التجريبية في التجارة الدولية، والتي يضاف إليها نموذج الجاذبية لKrugman 1991 وكذا دور أسعار عوامل الإنتاج والتكنولوجيا في التجارة الدولية (Krugman 2000)، ثم جاء دور (Helpman 2003) لإضافة عدم تجانس المؤسسات، كما سلط Bhagwati الضوء على مزايا حرية التبادل التجاري الدولي منتقدا الحماية الاقتصادية مهما كانت الظروف. أما بخصوص التنمية فنجد الكتابات الرائدة لكل من Todaro و Lewis و Acemoglu وغيرهم. ويضيف (Acemoglu و Robinson 2002) بأن الدول التي طبّقت سياسات اقتصادية كلية ضعيفة عادة ما تميّزت بمؤسسات دولة ضعيفة (فساد، غموض بخصوص حقوق الملكية).

وبخصوص الهجرة لابدّ نميّز بين هجرة الأدمغة (Bhagwati) و هجرة اليد العاملة غير المؤهلة (Borjas, Docquier Fafchamps). كما نجد عدة عوامل جدير بالدراسة في موضوع الهجرة بأنواعها، كاتجاهات تدفقات الهجرة وكذا أثر تحويلات رؤوس الأموال من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية وأثرها على التنمية، وأثر المهاجرين في أسواق العمل للبلدان المضيفة وبلدانهم الأصلية، حيث تساهم الهجرة في تقليل البطالة في البلدان الأصلية وتغير بنية أسواق العمل في البلدان المضيفة، بالإضافة إلى عوامل جذب المهاجرين إلى البلدان المضيفة وعوامل نفورهم من بلدانهم الأصلية، وهنا نجد الدور الكبير سواء الإيجابي أو السلبي لمؤسسات الدولة والمحيط في كل من البلد المستقبل والبلد الأصلي للمهاجرين، وهنا يشار إلى أثر الهجرة في تغير سلوك المهاجر ونقل هذا السلوك إلى البلد الأصلي والانعكاسات السلبية والإيجابية لذلك على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي...

ويشار إلى أن مستويات الهجرة قد ارتفعت بين الدول المستقبلة والدول الأصلية حيث بلغت سنة 2006 190 مليون مهاجر في حين لم يتعدى هذا الرقم 92 مليون سنة 1970، ورغم هذه الزيادة فإن انتقال هذا العنصر (اليد العاملة) يبقى ضعيفا مقارنة

بانتقال العناصر الأخرى لظاهرة العولمة والمتمثلة في السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر(Freeman 2006).

لمعالجة الإشكالية نعتمد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص، وصف وتحليل أبعاد الموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الأساليب التطبيقية و القياسية خاصة بتطبيق نموذج الجاذبية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطبيق العديد من الأساليب المنهجية الأخرى: كالاستبيانات، الاستمارات، المقابلات والتحقيقات الميدانية، بالإضافة إلى جمع أراء الخبراء المتخصّصين والمهنيين في القطاع للوصول إلى تحديد العلاقات بين المتغيرات المدروسة نظريا وتطبيقيا.

وإدراكا منا لأهمية الأدوات الكمية للنمذجة والقياس فسيتم إدراج هذه الأدوات كوسائل أساسية في البحث والدراسة لتدعيم النتائج وإعداد التوصيات، مع الحرص على إبراز علاقة الارتباط بين المتغيرات.

كما يسمح تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: التجارة الخارجية، التنمية ومؤسسات الدولة، وأخيرا الهجرة بكون العمل عليها جماعيا وفرديا من طرف أعضاء فرقة البحث (المشروع)، مع القيام ببحوث مشتركة وتبادل المعلومات والنتائج المتوصل إليها.

قراءة معمقة لمختلف عناصر المشروع المطروح للبحث وهي: التنمية، التجارة الخارجية، مؤسسات الدولة والهجرة.

وقد شمل العمل قراءة متأنية في الأدبيات النظرية والتجريبية، وذلك من خلال جمع المراجع والبحث والمسح البيبيوغرافي.

كما قام الباحثون بالتحليل على مستوى كل عنصر لإيجاد مختلف العلاقات بين هذه العناصر وتوضيحها.

ليتم بعد ذلك الربط بين مختلف العناصر والإشكالية المطروحة للبحث.

كما تم في آخر هذه الفترة تشخيص هذه العلاقات.

تذكير المهام :

السياحة ودورها في التنمية.
العمل على الجانب النظري والتطبيقي بخصوص التجارة الدولية.
الهجرة: بهذا الخصوص تم توزيع استبيان في انتظار الإجابة في كل من ولايات: وهران، مستغانم وسيدي بلعباس.
كما تم العمل على النماذج الإحصائية المزمع العمل وفقها (نموذج الجاذبية وتطبيقه على التجارة الخارجية الجزائرية).
بعد تشخيص العلاقات والعناصر الخاصة لكل باحث توجه الباحثون تحت إشراف رئيس المشروع إلى العمل والمسح البيبيوغرافي وذلك على الجانب النظري والتطبيقي.
بداية جمع المعطيات الإحصائية.
–قام الباحث **سدي علي** :بالعمل على الجانب الخاص بتنافسية الاقتصاد الجزائري حيث طبق بعض المؤشرات الخاصة بالتنافسية على الاقتصاد الوطني، منها خاصة الميزة النسبية الظاهرة بالإضافة إلى تناول ترتيب الجزائر في عدد من التقارير التي تتناول القدرة التنافسية كتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية الدولية، وتقارير البنك العالمي حول بيئة الأعمال والنفقات العمومية، بالإضافة إلى تقرير صندوق النقد الدولي حول مختلف المؤشرات الاقتصادية. وكذا تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمؤشراته وذلك ضمن تقارير أخرى.
– كما قام في الجانب النظري باستعراض أهم النظريات والأعمال النظرية والتجريبية التي تتناول العلاقة بين التجارة الدولية والتنمية.
– بالإضافة إلى العمل على الجانب الخاص بالتجارة الخارجية الجزائرية وعلاقتها بالتنمية من خلال الإحصائيات والوصف العميق لمختلف الصادرات والواردات الجزائرية ونقاط القوى والضعف فيها خاصة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010.
وقد توصل إلى بعض النتائج الأولية منها:

– تمتلك الجزائر بعض المنتجات التي قد يمكن الاعتماد عليها كبدائل مستقبلية، رغم قلة المبالغ من ناحية القيمة المطلقة إلا أنها تمثل جانبا مهما من ناحية الإمكانيات التي تحتوي عليها ويمكن حصرها في الآتي:

– قطاع التمور بأنواعها حيث تملك الجزائر ميزة نسبية ظاهرة تم حسابها في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011. (الجزائر تمثل المصدر الثامن عالميا)

– الفلين يعد أيضا منتجا مهما من ناحية الإمكانيات، باعتبار الميزة النسبية الظاهرة حسابها في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011. وكذا مكانة الجزائر في السوق الجهوي والعالمي (الجزائر تمثل المصدر الخامس عالميا)

– الجلود والمشروبات يمثلان أيضا منتجان مهمان من ناحية الإمكانيات، باعتبار الميزة النسبية الظاهرة حسابها في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011. رغم المكانة المتأخرة نسبيا للجزائر في السوق الجهوي والعالمي (الجزائر تمثل المصدر 19 و 45).

– قام الباحث **ستي حميد** : بالعمل على محوري الهجرة ونمذجة العلاقات التجارية الجزائرية:

–في الجانب الأول قام الباحث بالعمل النظري المتعلق بالموضوع والمتمثل في الأدبيات التي تناولت ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي وبعض الإحصائيات المتعلقة بها والتي نشرتها العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا المجال في فترات متعددة وحتى آخر سنة متوفرة.

–كما قام بتوزيع استبيانات حول موضوع الهجرة بغرض جمع المعطيات لمعالجتها قياسيا في المرحلة القادمة من عملية البحث في إطار مشروع البحث كما هو مذكور سابقا.

–كما قام الباحث في الجانب الثاني والمتعلقة بنمذجة العلاقات التجارية الجزائرية، خاصة مع الاتحاد الأوربي ببناء نموذج قياسي و هذا باستخدام نموذج الجاذبية. وقد توصل إلى إعداد النموذج المطلوب.

النتائج العلمية، الاجتماعية الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية:

نتائج علمية: تكوين في الدكتوراه (01)، الماجستير(04).

نتائج اجتماعية واقتصاديه :العمل على كشف بعض القطاعات التي يجب التركيز عليها وتطوير المزايا النسبية الخاصة بها خارج قطاع المحروقات في إطار إستراتيجية الجزائر في المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية.

-المساهمة في معرفة الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الهجرة عبر المتوسط في المجتمع وتفعيل دور مؤسسات الدولة في التنمية الاقتصادية.

-تحسين المستوى العلمي للباحثين الأعضاء وتوجيه نشاطهم البحثي لقطاعات مهمة على غرار التجارة الخارجية و حوكمت مؤسسات الدولة.

-جمع وتبويب معطيات أكاديمية وعلمية حول عناصر المشروع .

-طرح مقترحات وتوصيات للمقررين حول تطوير التجارة الدولية، مستويات النمو والتنمية، تحليل أثار الهجرة وكذا تحسين خدمات مؤسسات الدولة .

أما بخصوص تقسيم العمل فقد تناولناه وفق التقسيم التالي:

الفصل الأول وسلطنا فيه الضوء على قضايا أساسية تتعلق بالتجارة الدولية منها أهمها النظريات التي تفسر التبادلات التجارية الدولية وتطرقنا فيها أساسا إلى النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية، نظرية هكشر- أولين في تفسير التجارة الخارجية، و كذا الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية. ثم تطرقنا إلى انفتاح قطاع التجارة الخارجية وتحريرها والمراحل التي مر بها هذا التحرير وكذا أفاق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي UE ، تلاها وصف لتطور التجارة الخارجية للجزائر بما فيها الصادرات خارج إطار المحروقات، التي خصصنا الحديث بعد ذلك لرهان تطويرها عبر تطوير الإطار القانوني و التشريعي لدعم الصادرات خارج المحروقات، والإطار المؤسسي الداعم لها على ضوء بعض التجارب الدولية التي أشرنا إليها قبل ذلك. بعد ذلك قمنا بتطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على بعض المنتجات الجزائرية حتى نحدد ما هي المنتجات التي يمكن الاعتماد عليها في ترقية الصادرات خارج المحروقات بطريقة أكثر فعالية و يتعلق الأمر بالمنتجات التي تكون قيمة الميزة النسبية الظاهرة فيها أكبر من 1 و منتجات أخرى يمكن العمل على تدعيمها تكون

قيمتها محصورة بين $(0.5 - 1)$ و التي يمكنها أن تكسب ميزة نسبية ظاهرة و أخيرا منتجات أخرى تملك ميزة نسبية ظاهرة أقل بحيث تكون قيمتها محصورة بين $(0 - 0.5)$ وبتالي تتطلب جهودا أكبر إذا ما قررت السلطات العمومية العمل على تدعيمها. لنقوم في الأخير بنمذجة تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية مع دول الإتحاد الأوربي باستعمال نموذج الجاذبية وهذا بعد تعريف هذا النموذج طبعا.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه بعض المفاهيم المتعلقة بتعريف التنمية الاقتصادية و مختلف أدبياتها النظرية. لنمر بعدها للحديث عن العلاقة بين مؤسسات الدولة (بمعنى آخر الحكم الرشد) و التنمية الاقتصادية في الأدبيات التجريبية. بعد التطرق طبعا لمختلف مؤشرات الحكم الراشد. في الجانب التطبيقي من الفصل تكلمنا عن التجربة الجزائرية في التنمية، لننتقل في الأخير ببعض التفصيل لبعض المؤشرات المتعلقة بنوعية مؤسسات الدولة والحكم الراشد في الجزائر.

أما الفصل الأخير من مشروع بحثنا الذي يتضمن موضوع الهجرة فقد خصصنا له الحيز الأكبر من عملنا، وقد حاولنا من خلال هذا الجزء من البحث رصد و تحديد مختلف العوامل و المتغيرات المحددة للهجرة الدولية عموما وحالة الجزائر خصوصا. لنختم هذا الفصل بدوره بتقدير نموذج الجاذبية لتدفقات الهجرة الجزائرية.

الفصل الأول: التجارة الخارجية

تمهيد

أصبح فتح الحدود واقعا حتى لاقتصاديات طالما ظلت محمية مدة طويلة من الزمن، فمنذ عشريتين أو أكثر بقليل والدول النامية تنتهج تحرير اقتصادياتها، وهذا ضمن برامج ومخططات التعديل الهيكلي، وتبعا لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، مما يؤدي إلى مواجهة الأسواق العالمية والذي يشكل في نفس الوقت: فرصة سانحة لتحقيق النمو عن طريق إمكانية الدخول لأسواق جديدة و جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديا كبيرا يحمل معه خطرا أكبر بالنسبة للدول غير المستعدة بما فيه الكفاية وغير القادرة على تطوير قطاعها الإنتاجي، هذا الخطر يتمثل في بقائها على هامش التبادلات الدولية، بل وأكثر من ذلك دخولها في تأخر غير قابل للاستدراك.

والجزائر إحدى هذه الدول المتعلقة بهذه التغيرات التي تحدث في العالم اليوم وما يوفره النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية لها، من تحدً كبيراً وخطراً محتمل، وعن الحديث عن هذا الخطر فهو يواجه أولا المؤسسات والشركات باعتبارها هي من يتنافس حقيقة على مستوى الأسواق الدولية وليست الدول. إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة لها كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. ويشير تقرير التنافسية العالمي بهذا الخصوص إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من المستقبل في السوق العالمي من الدول الكبيرة، حيث تمنح الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي.

وسواءً اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا الوضع، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين.

لذلك سوف نحاول في هذا الجزء من مشروعنا البحثي تسليط الضوء على قضايا أساسية: كأسباب تحول مسار الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى المرحلة الانتقالية ثم التحرر يليها محاولة تشخيص وضع التجارة الخارجية (بعد التطرق لنظريات التجارة الدولية) واقتراح بعض السبل والسياسات التي من المفروض أن تساعد في زيادة

التنافسية ولو على مستوى بعض القطاعات، لنحاول في الأخير نمذجة تدفقات التجارة الخارجية الجزائرية باستعمال نموذج الجاذبية بعد تعريفه طبعا.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

سوف يتم التطرق من خلال المبحث الأول في هذا الجزء من مشروع بحث إلى مختلف النظريات المفسرة لهيكل التجارة الخارجية و التي تحاول الإجابة على عدد من الأسئلة نذكر منها لماذا تقوم التجارة و كيف تتوزع المكاسب من التجارة الخارجية على أطراف التبادل. يتم ذالك من خلال ثلاثة مطالب هي:

- النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية.
- نظرية هكشر– أولين في تفسير التجارة الخارجية.
- الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

جاءت النظرية الكلاسيكية كرد فعل على أفكار أصحاب المذهب التجاري التي كانت سائدة قبل ظهور هذه المدرسة، و التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع الصادرات و تقييد الواردات خاصة الكمالية منها و هذا بغية تحقيق فائض في ميزان المدفوعات الأمر الذي يترتب عنه الحصول على المعادن النفيسة الممثلة في كل من الذهب و الفضة باعتبارها مقياس لقوة الدولة. تتضمن النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية عدد من النظريات التي سوف يتم التطرق إليها من خلال الفروع الثلاثة أدناه:

- نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.
- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو.
- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث (1723–1790):

يعد آدم سميث الاقتصادي الكلاسيكي الثاني بعد ديفيد هيوم الذي هاجم الفكر التجاري و ذلك من خلال كتابه "**ثروة الأمم**" حيث اعتبر أن هذه الأخيرة أي ثروة الأمم تتمثل في قدرتها على إنتاج السلع و الخدمات و ليس في قدرتها على جمع المعادن النفيسة. لقد جاء آدم سميث بنظرية التكاليف المطلقة و التي ملخص مضمونها أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها و أن تستورد السلع التي تتميز دول أخرى بميزة مطلقة في إنتاجها. تفصيل نظرية التكاليف المطلقة يشكل موضوع الفقرة الموالية.

1– مضمون نظرية التكاليف المطلقة: تفترض هذه النظرية وجود بلدين فقط هما البلد A و البلد B حيث يقوم أن كلا منهما بإنتاج سلعتين فقط هما السلعة 01 و السلعة 02، وذلك باستخدام عنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج هو العمل و الذي يقاس بعدد الساعات.

الجدول أدناه يبين عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعتين في كلا البلدين حيث أن المعامل C_{A1} يمثل عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة 01 في البلد A و المعامل C_{A2} يمثل عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة 02 في البلد A. هذه المعاملات ثابتة، بمعنى أنها مستقلة عن كل من حجم الإنتاج و الوقت. بالنسبة للبلد B، فإن المعاملات الموافقة لها هي C_{B1} و الذي يمثل عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة 01 و C_{B2} يمثل عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة 02. بالإضافة إلى ذلك فإن $C_{A1} \neq C_{B1}$ و $C_{A2} \neq C_{B2}$، و الذي يعني أن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعتين غير متساوي بالنسبة للبلدين.

الجدول رقم (01.01): عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعتين

البلد السلعة	البلد A	البلد B
السلعة رقم 01	$C_{A1}=100$	$C_{B1}=60$
السلعة رقم 02	$C_{A2}=80$	$C_{B2}=100$

المصدر: من إعداد الباحثين عدة مراجع في الاقتصاد الدولي.

ويلاحظ أن:

- التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة 01 في البلد B ($C_{B1}=60$) أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة 01 في البلد A ($C_{A1}=100$). و بالتالي فإن البلد B أكثر إنتاجية من البلد A في إنتاج السلعة 01، بعبارة أخرى للبلد B ميزة مطلقة في إنتاج السلعة 01 مقارنة بالبلد A .
- التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة 02 في البلد A ($C_{A2}=80$) أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة 02 في البلد B ($C_{B2}=100$). و بالتالي فإن البلد A أكثر إنتاجية من البلد B في إنتاج السلعة 02 بعبارة أخرى للبلد A ميزة مطلقة في إنتاج السلعة 02 مقارنة بالبلد B .

كل بلد يتمتع بميزة مطلقة عن البلد الآخر في إنتاج سلعة معينة دون السلعة الأخرى وعليه يجب على كل بلد أن يكرس جميع موارده لإنتاج السلعة التي تتوفر على ميزة مطلقة. فالبلد A يستخدم كل كمية العمل التي يتوفر عليها في إنتاج السلعة 02 و البلد B يستخدم كل المتاح لديه من العمل في إنتاج السلعة 01. و هذا ما يسمى بالتخصص الدولي La Spécialisation Internationale. هذا التخصص الدولي لن يتحقق إلا إذا كان بين البلدين تبادلات تجارية خالية من جميع العقبات والعراقيل، حيث أن البلد A يقوم بتصدير السلعة 02 و استيراد السلعة 01 وذلك عن طريق مبادلة ما يفيض عن حاجته الاستهلاكية من السلعة 02 بالسلعة 01 و

العكس صحيح بالنسبة البلد B الذي يقوم بتصدير السلعة 01 و استيراد السلعة 02 و ذلك عن طريق مبادلة ما يفوق استهلاكه من السلعة 01 بالسلعة 02.

1– مكاسب التخصص الدولي بالنسبة للبلدين المتبادلين: يؤدي التخصص الدولي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة وزيادة كميته من جهة أخرى.

2–انتقادات نظرية التكاليف المطلقة: رغم إجماع الكثيرين على أن آدم سميث كان أول من قدم محاولة لتفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي من خلال نظريته إلا أن هذا لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لها و التي نذكر منها ما يلي:[1]

– تبعا لمضمون هذه النظرية فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لا يحدث في الواقع العملي.

– تذهب هذه النظرية إلى أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف، من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

– ترى أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.

دفعت تلك الانتقادات إلى ظهور نظرية التكاليف النسبية للاقتصادي "دافيد ريكاردو"، و التي تقوم على فكرة التفوق النسبي، وهو ما يشكل موضوع الفرع الموالي.

الفرع الثاني: نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو (1772–1823):

جاءت هذه النظرية للإجابة عن بعض الأسئلة التي لم تجد لها النظرية السابقة إجابة و بالتالي فإنها تعتبر امتدادا لها ونظرا لأهمية هذه النظرية وتأثيرها الواسع والدائم في فهم التبادل التجاري الدولي فسنخصص لها حيزا أكبر من غيرها من النظريات.

– **التكاليف النسبية:** نعني التكاليف النسبية، النسبة بين التكاليف المطلقة لإنتاج سلعة معينة. إن الغرض من حساب التكلفة النسبية هي المقارنة. نميز بين نوعين هما:

– التكاليف النسبية لإنتاج سلعة معينة في دولتين مختلفتين،

– التكاليف النسبية لإنتاج سلعتين مختلفتان في الدولة الواحدة.

التكاليف النسبية لإنتاج سلعة معينة في دولتين مختلفين: التكلفة النسبية لإنتاج سلعة معينة و لتكن X في الدولة A بالنسبة لتكلفة إنتاجها في الدولة B يعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج السلعة } X = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } A}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } B}$$

أما التكلفة النسبية لإنتاج السلعة X في الدولة B بالنسبة لتكلفة إنتاجها في الدولة A فيعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج السلعة } X = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } B}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X \text{ في الدولة } A}$$

التكاليف النسبية لإنتاج سلعتين مختلفتين في الدولة الواحدة:

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأولى و لتكن X بالنسبة لتكلفة إنتاج السلعة الثانية و لتكن Y في دولة ما، يعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج السلعة } X \text{ بالنسبة للسلعة } Y = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } Y}$$

أما بالنسبة للتكلفة النسبية لإنتاج السلعة Y بالنسبة لتكلفة إنتاج السلعة الثانية و لتكن X في دولة ما فيعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج السلعة } Y \text{ بالنسبة للسلعة } X = \frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } Y}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة } X}$$

فرضيات نظرية التكاليف النسبية: يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- وجود سلعتين ودولتين فقط في التبادل الدولي.
- التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، مع الحرية التامة لتنقلها من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة. دون الدول الأخرى.
- قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها (نظرية قيمة العمل).
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة (غياب مفهوم الاقتصاديات السلمية).
- انعدام نفقات النقل و التعريفة الجمركية.
- الثبات التكنولوجي و انعدام التطورات التكنولوجية في داخل كلتا الدولتين مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، و جميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.
- حرية التجارة الخارجية.

2– مضمون نظرية التكاليف النسبية:

يرى دافيد ريكاردو أن قيام التبادل الدولي يرجع في الأساس إلى الاختلاف في التكاليف النسبية، حيث صاغ نظريته المعروفة باسم **"نظرية التكاليف النسبية"**. لتوضيح مضمون هذه النظرية نورد المثال الموالي:

الجدول رقم (02.01): عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعتين

الدولة / **السلعة**	الدولـة A	الدولـة B
السلعة رقم 01	$C_{A1}=120$	$C_{B1}=80$
السلعة رقم 02	$C_{A2}=100$	$C_{B2}=90$

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا عدة مراجع في الاقتصاد الدولي.

الجدول أعلاه يقدم عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعتين في كلتا الدولتين حيث أن:

من الجدول أعلاه يتضح أن:

– إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 01 يتطلب $C_{A1}=120$ ساعة عمل في الدولة A و $C_{B1}=80$ ساعة عمل في الدولة B.

– إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 02 يتطلب $C_{A2}=100$ ساعة عمل في الدولة A و $C_{B2}=90$ ساعة عمل في الدولة B.

انطلاقا من المعطيات في الجدول رقم (02.01) أعلاه، يتضح أن:

– التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة رقم 01 في الدولة B و التي تساوي $C_{B1}=80$ أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة رقم 01 في الدولة A و التي تساوي $C_{A1}=120$.

– التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة رقم 02 في الدولة B و التي تساوي $C_{B2}=90$ أقل من التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة رقم 02 في الدولة A و التي تساوي $C_{A2}=100$.

و بالتالي فإن الدولة B لها ميزة مطلقة في إنتاج كلتا السلعتين، في المقابل تعاني الدولة A من تخلف مطلق في إنتاج كلتا السلعتين.

و وفقا لنظرية التكاليف المطلقة فإن الدولة B تتخصص في إنتاج كلتا السلعتين وتقوم بتصدير ما يفوق احتياجاتها إلى الدولة A ، أما هذه الأخيرة فإنها لا تقوم بإنتاج أي من السلعتين وبالتالي لا تقوم بتصدير أي منهما الأمر الذي يترتب عنه عدم قيام التجارة الخارجية أو التبادل الدولي بين البلدين.

أما تبعا للتحليل المقدم من طرف دافيد ريكاردو فإنه يمكن قيام التبادل الدولي بين البلدين عن طريق تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بتفوق نسبي في إنتاجها أي التي تنتجها بنفقات نسبية أقل.

بغرض معرفة في إنتاج أي سلعة تتمتع كل دولة بتفوق نسبي نقوم بحساب التكاليف النسبية لكل سلعة داخل كل دولة أولا ثم التكاليف النسبية لكل سلعة في الدولتين:

- **التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولة B**: التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 01 بالنسبة للسلعة رقـم 02 تساوي ما يلي:

$$\frac{C_{B1}}{C_{B2}} = \frac{80}{90} = 0.89 \approx 0.90$$

و التي تعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 01 تعادل تكلفة إنتاج $0.89 \approx 0.90$ وحدة من السلعة رقـم 02 و بعبارة أخرى تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 01 تمثل $89\% \approx 90\%$ من تكلفة إنتاج وحدة من السلعة رقـم 02.

- التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 02 بالنسبة للسلعة رقـم 01 تساوي ما يلي:

$$\frac{C_{B2}}{C_{B1}} = \frac{90}{80} = 1.125$$

و التي تعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 02 تعادل تكلفة إنتاج 1.125 وحدة من السلعة رقـم 01 و بعبارة أخرى تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 02 تمثل 112.5% من تكلفة إنتاج وحدة من السلعة رقـم 01.

– **التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولة** A : التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 01 بالنسبة للسلعة رقـم 02 تساوي ما يلي:

$$\frac{C_{A1}}{C_{A2}} = \frac{120}{100} = 1.20$$

و التي تعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 01 تعادل تكلفة إنتاج 1.20 وحدة من السلعة رقـم 02 و بعبارة أخرى تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 01 تمثل 120% من تكلفة إنتاج وحدة من السلعة رقـم 02 .

التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 02 بالنسبة للسلعة رقـم 01 تساوي ما يلي:

$$\frac{C_{A2}}{C_{A1}} = \frac{100}{120} = 0.833$$

و التي تعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 02 تعادل تكلفة إنتاج 0.833 وحدة من السلعة رقـم 01 و بعبارة أخرى تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة رقم 02 تمثل 120% من تكلفة إنتاج وحدة من السلعة رقـم 01 .

بمقارنة التكاليف النسبية لإنتاج السلعة رقم 01 بالنسبة للسلعة رقـم 02 في كلتا الدولتين فإنه يلاحظ أن التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 01 في الدولة B و التي تساوي $\frac{C_{B1}}{C_{B2}} = \frac{80}{90} = 0.89 \approx 0.90$ **أقـل مـن** التكلفة النسبية لإنتاج نفس السلعة في الدولة A و التي تساوي $\frac{C_{A1}}{C_{A2}} = \frac{120}{100} = 1.20$ و هذا ما يعبر عنه بالكتابة التالية $0.89 \approx 0.90 < 1.20$. بعبارة أخرى الدولة B تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة رقم 01

و عليه فإنه من مصلحة الدولة B أن **تتخصـص** في إنتاج السلعة رقم 01 و تقوم **بتصديـر** ما يفيض عن استهلاكها ومبادلته بالسلعة رقـم 02 .

بمقارنة التكاليف النسبية لإنتاج السلعة رقم 02 بالنسبة للسلعة رقـم 01 في كلتا الدولتين فإنه يلاحظ أن التكلفة النسبية لإنتاج السلعة رقم 02 في الدولة A و التي

تساوي $\frac{C_{A2}}{C_{A1}} = \frac{100}{120} = 0.833$ **أقـل مـن** التكلفة النسبية لإنتاج نفس السلعة في الدولة B و التي تساوي $\frac{C_{B2}}{C_{B1}} = \frac{90}{80} = 1.125$ و هذا ما يعبر عنه بالكتابة التالية $0.83 < 1.125$. بعبارة أخرى الدولة A تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة رقم 02

و عليه فإنه من مصلحة الدولة A أن تتخصص في إنتاج السلعة رقم 02 و تقوم بتصديـر ما يفيض عن استهلاكها و مبادلته بالسلعة رقـم 01.

ملاحظة: في حالة تساوي التكاليف النسبية أي عدم وجود أي ميزة نسبية، لا تكون هناك إمكانية قيام التجارة بين الدولتين.

2– انتقادات نظرية التكاليف النسبية: رغم المساهمة المهمة لنظرية التكاليف النسبية في النظرية الكلاسيكية، إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها ما يلي: [3]

– تفترض هذه النظرية وجود سلعتين و دولتين يتم التبادل التجاري بينهما، و هذا فرض مبسط و تجريدي يتعارض مع الواقع حيث يتم التبادل بين العديد من الدول.

– تعتمد نظرية التكاليف النسبية نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، و هذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج الأخرى.

– تفترض نظرية التكاليف النسبية انعدام نفقات النقل و التعريفة الجمركية علما أن هذه النفقات تحسب ضمن تكلفة إنتاج السلعة.

– تفترض نظرية التكاليف النسبية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج. (غياب مفهوم الاقتصاديات السلمية).

– تفترض نظرية التكاليف النسبية أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة بالسلع. غير أن الاقتصاد الحديث يستخدم النقود كوسيط في المبادلات التجارية.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806–1873):

يفترض ريكاردو من خلال المثال الذي قدمه لعرض نظرية التكاليف النسبية أن معدل التبادل بين الدولتين يساوي الواحد و أن السلعة التي تتمتع الدولة بميزة نسبية في إنتاجها هي نفس السلعة التي تكلفها وحدات أقل من كمية العمل. وقد أشار جون ستيوارت ميل إلى أنه يمكن إسقاط هاتين الفرضيتين، حيث افترض المثال العددي التالي:

الجدول رقم (03.01): عدد الوحدات المنتجة باستخدام نفس كمية العمل

الدولة / **السلعة**	الدولـة A	الدولـة B
السلعة رقم 01	10	10
السلعة رقم 02	15	20

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا عدة مراجع في الاقتصاد الدولي.

انطلاقا من معطيات الجدول (03.01) أعلاه نلاحظ أن الدولـة A تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة رقم 01 و أن الدولـة B تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة رقم 02 ضف إلى ذلك فإنه في الدولة A يتم استبدال وحدة واحدة من السلعة رقم 01 بوحدة و نصف من السلعة رقم 02، أما في الدولة B فإنه يتم استبدال وحدة واحدة من السلعة رقم 01 بوحدتين من السلعة رقم 02. حتى يتم تحديد الميزة النسبية لكل دولة نقوم بمقارنة معدلات التبادل الداخلي بين هاتين السلعتين في كل من الدولتين و هذا قبل قيام التجارة بينهما. فاختلاف معدلات التبادل الداخلي للسلعتين في الدولتين يعتبر السبب الرئيسي في قيام التجارة الدولية بينهما. أما إذا تساوت معدلات التبادل الداخلي في كل من الدواتين فإن التجارة الدولية غير ممكنة بينهما و ذلك لعدم وجود مكاسب من التجارة للدولتين. و المثال على ذلك إذا كان معدل التبادل الداخلي بين السلعتين 1.5 مقابل 1 في كلتا الدولتين. فإن هذا لا يعطي أي مكسب من تبادل السلعتين بين هاتين الدولتين.

و عالج جون ستيوارت ميل النقطة المتعلقة بشروط التبادل التجاري في المثال الذي أورده و أشار إلى أن فتراض ريكاردو أن يكون معدل التبادل بين الدولتين يساوي الواحد هو افتراض غير رئيسي. فمثلا في المثال الذي قدمه جون ستيوارت ميل فإن الدولة A ستتعرض إلى خسارة تساوي 0.5 وحدة من السلعة رقم 02 إذا قامت بمبادلة وحدة واحدة من السلعة رقم 01 بوحدة واحدة من السلعة رقم 02 و ذلك لأن معدل التبادل الداخلي فيها يساوي وحدة واحدة من السلعة رقم 01 بوحدة و نصف من السلعة رقم 02 و هذا يظهر عدم صحة فرضية أن التبادل التجاري يتم على أساس وحدة مقابل وحدة. يمكن للدولة A أن تتاجر مع الدولة B بمعدل تبادل دولي 1.5 وحدة مقابل وحدة واحدة غير أنها لا تحقق أي مكسب أو خسارة لأن معدل التبادل الذي تم التبادل به يساوي معدل التبادل الداخلي. والتالي ليس للدولة A أي حافز للدخول في التجارة الخارجية. فإذا استطاعت الدولة أن تتاجر مع الدولة بمعدل تبادل خارجي وحدتين مقابل وحدة واحدة و الذي يمثل معدل التبادل الداخلي للدولة B فإنها تحقق أقصى مكسب و لكن الدولة B لا تجد حافزا للدخول في التجارة لأنها لا تحقق مكسب أو خسارة. [4]

من العرض أعلاه فإن جون ستيوارت ميل وضح ما يلي:

– يقوم التبادل الدولي بين دولتين في حالة ما إذا كان معدل التبادل الدولي بينهما يقع بين المعدلين الداخليين لهاتين الدولتين.

– يتحدد معدل التبادل الدولي بين الدولتين على أساس الطلب المتبادل بينهما أي على أساس طلب كل دولة على سلع الدولة الأخرى. [5]

المطلب الثاني: نظرية هكشر– أولين في تفسير التجارة الخارجية

جاءت نظرية هكشر– أولين لإيضاح الأسس التي تقوم عليها الميزة النسبية بين الدول، و كذالك وضحت مدى تأثير التجارة الدولية على عوائد عوامل الإنتاج في كلتا الدولتين. [6] حيث نشر في سنة 1919 الاقتصادي السويدي إيلي هكشر مقالا عن تأثير

التجارة الخارجية على توزيع الدخل، و الذي يوضح من خلاله أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، و في سنة 1933 قام تلميذه السويدي برتل أولين بنشر كتابه تحت عنوان التجارة الإقليمية و التجارة الدولية و الذي من خلاله وجه انتقادات إلى نظرية التكاليف النسبية لاعتمادها على عنصر العمل في قياس قيمة السلعة و أشار إلى أن الأسعار هي نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب و أنها الأساس للتبادل التجاري. كل هذا سوف يتم التطرق إليها من خلال الفروع الثلاثة أدناه:

الفرع الأول: افتراضات نظرية هكشر– أولين: تعتمد هذه النظرية في تفسير التجارة الخارجية على مجموعة من الافتراضات تتمثل فيما يلي:[7]

– وجود دولتين و سلعتين و عنصري إنتاج يتمثلان في العمل و رأس المال.

– استخدام الدولتين لنفس التكنولوجيا في العملية الإنتاجية.

– يخضع الإنتاج لقانون ثبات غلة الحجم لكل من السلعتين و في كل من الدولتين.

– التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة، أي استمرارهما في إنتاج كلتا السلعتين.

– تماثل و تشابه الأذواق في كلتا الدولتين.

– سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلعتين و أسواق عناصر الإنتاج للدولتين.

– المرونة التامة لحركة عناصر الإنتاج داخل الدولة و عدم قدرتها على الانتقال دوليا.

– اختلاف كثافة عناصر الإنتاج في السلع المختلفة: و هذا يعني أن السلعة الأولى كثيفة استخدام عنصر العمل (تحتاج إلى كمية أكبر من العمل مقارنة باحتياجاتها إلى كمية رأس المال) بينما السلعة الثانية فهي كثيفة استخدام عنصر رأس المال أي أنها تحتاج إلى كمية أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها إلى كمية عنصر رأس المال.

– توازن التجارة بين البلدين: و الذي يعني أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات.

– عدم وجود تكلفة النقل و غياب أي شكل من أشكال تقييد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد و التصدير.

الفرع الثاني: مضمون نظرية هكشر– أولين: يمكن تقسيم نظرية هكشر– أولين إلى نظريتين مرتبطتين ببعضهما البعض، النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. وهي ما عرف بنظرية هبات عناصر الإنتاج أو نظرية الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج. أما النظرية الثانية و التي تعرف بنظرية تعادل أو مساواة أسعار عناصر الإنتاج و التي تحاول تفسير التغيرات و التأثيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج. [8] سوف يتم التطرق لكل نظرية على حدى بقدر من التفصيل.

أ– نظرية هبات عناصر الإنتاج: [9] انطلاقا من الفرضيات المذكورة أعلاه و التي تم الاعتماد عليها في صياغة نظرية هكشر– أولين، فإن مختلف الدول تتفاوت من حيث ما تتوفر عليه من عناصر الإنتاج لا بصورة مطلقة ولكن بصورة نسبية، بالإضافة إلى أن السلع تتفاوت من حيث استخدامها لكمية عناصر الإنتاج، وأن التجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية لتوافر عناصر الإنتاج في مختلف الدول. حيث تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج و تصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من العنصر الإنتاجي المتوفر لديها نسبيا و الأرخص نسبيا. وتقوم باستيراد السلعة التي يتطلب إنتاجها كمية من العنصر الإنتاجي النادر و المرتفع سعره نسبيا. بذلك نخلص إلى أن نظرية هكشر– أولين تركز على الاختلاف في عامل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج و تعتبره السبب الرئيسي في تحديد الميزة النسبية و قيام التجارة الخارجية.

تقاس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وفقا لطريقتين:

– الطريقة الأولى: عن طريق قسمة الكمية الإجمالية لعنصر إنتاجي معين على الكمية الإجمالية للعنصر الإنتاجي الآخر. الوفرة النسبية لعنصر العمل تساوي حاصل قسمة كمية العمل على كمية رأس المال و الوفرة النسبية لعنصر رأس المال تساوي حاصل قسمة رأس المال على كمية العمل.

– الطريقة الثانية عن طريق قسمة سعر عنصر إنتاجي معين على سعر العنصر الإنتاجي الآخر. حيث أن سعر عنصر العمل يتمثل في أجور العمال و سعر عنصر رأس المال يتمثل في أسعار الفائدة. الوفرة النسبية لعنصر العمل تساوي حاصل قسمة أجور العمال على أسعار الفائدة و الوفرة النسبية لعنصر رأس المال تساوي حاصل قسمة أسعار الفائدة على أجور العمال.

ب– نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج:[10] قام الاقتصادي بول سامولسن بإثبات نظرية مساواة أسعار عناصر الإنتاج و لهذا يشار لهذه النظرية بنظرية هكشر– أولين– سامولسن HOS و مضمونها ما يلي:

يمكن للتجارة الدولية أن تؤدي أو تحدث مساواة في العوائد النسبية و المطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة في الدول التي تتاجر مع بعضها البعض. بمعني أن التجارة الدولية سوف تجعل أجرة العمل المتجانس واحدة في جميع الدول المتاجرة فيما بينها. و سوف تجعل عائد رأس المال المتجانس واحد في جميع الدول المتاجرة فيما بينها. و ذلك من خلال رفع سعر عنصر الإنتاج المتوفر نسبيا في كلتا الدولتين و خفض سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا في كلتا الدولتين. و السبب في ذلك هو الطلب الخارجي على سلعة التصدير مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في هذه السلعة و هذا بدوره يزيد الطلب على عنصر الإنتاج المتوفر نسبيا، ورفع سعره لأنه يستخدم في إنتاج سلعة التصدير على نطاق واسع. و هكذا فإن التجارة الدولية تساعد على مساواة أسعار عناصر الإنتاج في كلتا الدولتين.

فإذا افترضنا وجود دولتين A و B حيث أن كل منهما تنتج سلعتين X و Y . حيث تتمتع الدولة A بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل و الذي يكون سعره الممثل في الأجر أقل نسبيا في الدولة A منها في الدولة B . و كذالك سعر السلعة X كثيفة العمل تكون أقل نسبيا في الدولة A منها في الدولة B . أما الدولة B فتتمتع بوجود وفرة نسبية في عنصر رأس المال و الذي يكون سعره الممثل في سعر الفائدة أقل نسبيا في الدولة B منها في الدولة A . و كذلك سعر السلعة Y كثيفة عنصر رأس المال يكون أقل نسبيا في الدولة B منها في الدولة A .

بعد قيام التجارة الخارجية بين الدولتين، تتخصص الدولة A في إنتاج السلعة X حيث يزداد الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل و بالتالي ارتفاع الأجور و في نفس الوقت ينخفض إنتاج السلعة Y مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر رأس المال و بالتالي انخفاض سعر الفائدة. أما بالنسبة للدولة B فتتخصص في إنتاج السلعة Y حيث يزداد الطلب عليها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر رأس المال و بالتالي ارتفاع سعر الفائدة و في نفس الوقت ينخفض إنتاج السلعة X مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل و بالتالي انخفاض الأجور. و بهذا يتضح أن التجارة الخارجية تتجه إلى التقليل من الاختلافات بين سعر الفائدة و الأجر و هكذا تواصل التجارة الخارجية توسعها حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع و هذا يعني أن أسعار عوامل الإنتاج النسبية تصبح متساوية أيضا.

الفرع الثالث: اختبار ليونتيف لنظرية هكشر– أولين: (متناقضة ليونتياف)

في سنة 1952 قام الاقتصادي **فاسيلي ليونتيف** باختبار صحة نظرية الهبات النسبية لعناصر الإنتاج. و ذلك عن طريق استخدام بيانات عن الاقتصاد الأمريكي لسنة 1947. هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصري العمل و رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية. بما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، فإنه وفقا لنظرية هكشر– أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال. بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. و لكي يتأكد من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج إلى بيانات عن درجة كثافة رأس المال و العمل في هيكل صادرات و واردات أمريكا. تلك البيانات يمكن الحصول عليها من جدول المدخلات و المخرجات الذي يعرض تفصيلا لاحتياجات كل سلعة منتجة. الجدول أدناه يقدم مدخلات رأس المال و العمل اللازمة لإنتاج ما قيمة واحد مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات[11]

الجدول رقم (04.01): عدد الوحدات المنتجة باستخدام نفس كمية العمل

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	255	309	ألف دولار
العمل	182	170	ألف
رأس المال / العمل	14	18	ألف دولار لكل عامل

المصدر: *Dominick Salvatore, 8th Ed , 2004 John Wiley & Sons, Inc. International Economics*

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح أن إنتاج ما قيمته 1 ومليون دولار في سنة 1947 يتطلب استخدام ما يعادل 255 ألف دولار من رأس المال و كمية من العمل تساوي 182 عامل. أما إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار من السلع البديلة للواردات فإنه يتطلب استخدام ما يعادل 309 ألف دولار و إلى كمية من العمل تساوي 170 عامل. ضف إلى ذلك أن إنتاج وحدة واحدة من الصادرات يتطلب 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل، في حين أن إنتاج وحدة واحدة من السلع البديلة للواردات يتطلب 18 ألف دولار لكل عامل.

و بذلك فإن السلع البديلة للواردات لأمريكا تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال / العمل مقارنة بالصادرات التي تتمتع بانخفاض نسبة رأس المال / العمل. معنى ذلك أن أمريكا تصدر السلع كثيفة العمل تستورد السلع كثيفة رأس المال. و هذا ما يتعارض مع منطق نظرية هكشر– أولين للهبات النسبية لذلك عرفت هذه النتيجة بلغز ليونتيف.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

ونتناول فيه ضمن خمسة فروع عدة نظريات، بداية من نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة ووصولا إلى النماذج الحديثة لميليتز وأنتراس، مرورا عبر نموذج كروغمان للمنافسة الاحتكارية والاقتصاديات السلمية.

– **الفرع الأول: نظرية نسب عوامل الإنتاج الجديدة** : وتعرف بنظرية رأس المال البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة من حيث المهارة، حيث تفرق بين العمل الماهر أو الرأسمال البشري وتجعله عنصرا مستقلا عن العمل غير الماهر، وتعتبره عنصرا إنتاجيا آخر مستقلا بحد ذاته. وبذلك فإن هذه النظرية تقترح نموذجا للتحليل يتكون من ثلاث عناصر إنتاجية هي: العمل الماهر، العمل غير الماهر و رأس المال المادي. حيث تعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال، ولذلك سمي برأس المال البشري، لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب وغيرها. وبالتالي تكون هناك سلع، ودول كثيفة رأس المال البشري، وسلع ودول نادرة في رأس المال البشري.[12] وعليه فإن الدول ذات ندرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة و ذات وفرة نسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة تلجأ إلى استيراد تلك السلع كثيفة رأسمال البشري الماهر، وبتصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهر.[13]

– **الفرع الثاني: التجارة الخارجية على أساس تنوع المنتوجات**[14]: يعود أصل تحليل التبادل الدولي و تنوع المنتوجات إلى كل من الاقتصادي ادوارد شمبرلن (1933) Edward Chamberlin و الاقتصادي هارولد هوتلنيغ (1929) Harold Hoteling ، لدراستهم لتنوع المنتوجات، غير أن التحليل الأول يتعلق بالتنوع العمودي أي اختلاف نوعية المنتوج، أما التحليل الثاني يتعلق بالتنوع الأفقي الراجع إلى ميزة المنتوج، و انطلاقا من هذين التحليلين ظهر التحليل" الشمبرلن الجديد" (Néo-chamberlin) وعلاقته بالتبادل الدولي، والتحليل هوتلينغ الجديد (Néo-hotling) والتبادل الدولي.

– **التبادل الدولي و التنوع العمودي للمنتوجات**: قام الاقتصادي كروغمان (Krugman) ببناء نموذج رياضي يربط بين التنوع العمودي و التبادل الدولي، حيث يفترض في نموذجه أن الأفراد لديهم نفس الأفضلية للمنتجات ولكن لديهم ذوق لتنوع المنتوجات، أي أن المستهلك يفضل الحصول على وحدة من كل n نوع متوفر في السوق

بدلا من الحصول على n وحدة من نفس النوع، وأن كل الأنواع المنتجة لديها تكلفة حدية لا تتغير و تكلفة ثابتة موجبة تماما، أي أن التكلفة المتوسطة تتناقص مع الزيادة في حجم الكمية المنتجة، وأن كل منتج له منتوج وحيد ذو نوعية وحيدة، وأن القطاع الذي ينتمي إليه المنتج هو في حالة **منافسة احتكارية**، وبالتالي يتمثل سلوك المنتج في القدرة الاحتكارية في المدى القصير والمنافسة في المدى الطويل؛ وبالتالي يؤدي التبادل الدولي في هذا النموذج إلى توسع حجم السوق وعليه فإن الثمار الناتجة عن هذا التبادل متمثلة في:

- انخفاض سعر كل نوع من المنتوجات ، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف كل مؤسسة، أي الاستفادة من وفورات الحجم.
- الزيادة في عدد أنواع المنتوجات في السوق، نظرا لارتباط عدد الأنواع بارتفاع حجم السوق.

– التبادل الدولي و التنوع الأفقي للمنتوجات: قام الاقتصادي كلفين لانكاستر Kalven Lancaster (1980) بربط تحليل هوتلينغ الجديد بالتبادل الدولي، حيث يرتكز تحليله على أن الاختلاف بين المستهلكين يتمثل في الذوق، الممثل في خصائص كل منتوج بالإضافة إلى وجود نوعية مثلى للمنتوج؛ تسمح من الحصول على أحس توليفة ممكنة، أي أن اختلاف النوعية غير قابلة للإحلال من جانب الطلب. يأخذ "لانكاستر" دولتين متشابهتين في الحجم، والسلع المنتجة قبل وجود تبادل دولي؛ وعليه بعد فتح الحدود فإن المستهلك يمكن أن يتحصل على المنتوج إما من طرف المورد الخارجي أو الداخلي، وعليه فإن حجم السوق يزداد مما يؤدي إلى عدم التوازن المؤقت للسوق و إلى اختفاء بعض الشركات؛ غير أن انخفاض عدد الشركات لا يسمح من إعادة التوازن لباقي الشركات. إن تضاعف الطلب يؤدي إلى تضاعف الإنتاج (نظرا إلى وفورات الحجم) وإلى ظهور فائض في الربح، مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد وظهور أنواع جديدة من المنتوجات، حتى ينعدم الربح، وعليه ينتج عن هذا التبادل الدولي ما يلي:

- الزيادة في حجم الكمية المنتجة من طرف الشركات يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتوسطة والأسعار.
- توسع حجم المنتوجات المعروضة، مما يسمح للمستهلكين بالحصول على منتوجات تسمح بتلبية الخصوصيات المقتربة من ذوقهم إلى أقصى حد.

– الفرع الثالث: التجارة الخارجية على أساس الفجوة التكنولوجية و دورة حياة المنتوج: يوجد نموذجان يعملان على توضيح قيام التجارة الدولية على أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية و هما: نموذج التجارة الخارجية على أساس الفجوة التكنولوجية ونموذج التجارة الخارجية على أساس دورة المنتوج. و بما أن عامل الزمن مستخدم و بطريقة أساسية في كل من هذين النموذجين، فإنه يمكن القول أنهما ذوا طبيعة ديناميكية و هذا بعكس نموذج هيكشر–أولين و هو في الأغلب ذو طبيعة ساكنة.[15]

أولا– التجارة الخارجية على أساس الفجوة التكنولوجية: [16]

يعود نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي بوسنر M V. Posner ، و يعتمد في تفسيره للتجارة الدولية على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق تقنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتوجات ذات جودة أفضل، أو منتوجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول.

وعليه فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية، من شأنها تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي إلى قيام التجارة الخارجية من خلال:

أ . زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، الأمر الذي يترتب عليه اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.

ب . دخول إحدى الدول بمنتوجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى (على الأقل في البداية) إنتاجها داخليا، أو تقليديا، لكونها لا تملك التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها، أو أنها لا تستطيع الحصول عليها من الدول موطن الاختراع.

نموذج الفجوة التكنولوجية يذهب إلى أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام لعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتوجات.

غير أن التحليل الذي جاء به بوسنر M V. Posner في مجال الفجوة التكنولوجية، قد شهد تطورا هاما على يد كل من الاقتصاديين هوفباور G C. Hufbauer، وفريمان C. Freeman ، كل منهما مستقلا عن الآخر حيث توصلا من خلال دراستهما التطبيقية لاختبار مدى صحة هذا النموذج، ومدى ملائمته لواقع الاقتصاد العالمي، إلى نتيجتين أساسيتين:

أ . أن الاختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر عاملا محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي لتحديد هيكل لتجارة الخارجية الناتج عنها. فالاختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول صاحبة الاختراع أو التجديد إلى دول أخرى تنخفض فيها مستويات الأجور، وتسمح بإنتاج سلعة دورة المنتوج بنفقات أقل من نفقات إنتاج الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد. وهي نتيجة من شأنها المساعدة

على إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تطوير التجارة الخارجية، والقيام باستثمارات خارج الدولة الأم حيث تقوم هذه الشركات بالعديد من الاستثمارات الأجنبية في الدول التي تنخفض فيها مستويات الأجور (الدول السائرة في طريق النمو) سعيا إلى تخفيض نفقات إنتاجها، تتمكن من زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذا كانت الأجور تشكل جانبا هاما في نفقات الإنتاج.

ب . دلت النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من هوفمباور و فريمان على صحة الفرضية الذي اعتمدت عليها النظرية التكنولوجية الخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج في السلعة الواحدة . سلعة دورة المنتوج بين الدول المختلفة خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

ثانيا– التجارة الخارجية على أساس دورة حياة المنتج: [17]

R ينسب نموذج التجارة الدولية على أساس دورة حياة المنتوج إلى الاقتصادي Vernon الذي طوره سنة 1966 و الذي يوضح من خلاله أن الدول الأكثر تقدما تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و ألمانيا تقوم باستحداث و إنتاج منتوج جديد و الذي يتم في مرحلة أولى بيعه في الأسواق المحلية لهذه الدول المنتجة للمنتوج الجديد، و بعد أن ينتشر هذا المنتوج الجديد و يصبح كثير الاستعمال في هذه الدول، فإنه يجذب انتباه الدول الأخرى التي تقوم بعقد صفقات تجارية لشرائه. بعدها تصبح الدول المنتجة له مصدرة. لينمو بعدها الطلب الأجنبي على المنتوج الجديد حيث تصل مبيعات الدول المنتجة له إلى مستوى مرتفع مما يغري الشركات الأجنبية في الشروع بإنتاجه و تصديره، و عندها تبدأ صادرات الدول المستحدثة لهذا المنتج بالانخفاض. و عندما تتمكن الشركات الأجنبية من فهم العملية الإنتاجية لهذا المنتوج الجديد و خفض تكلفة إنتاجه عن طريق زيادة كمية الإنتاج منه، فمن المحتمل أن تقوم هذه الشركات

بتصدير هذا المنتج إلى الدول المستحدثة لهذا المنتوج. ما يلاحظ أن الدول المستحدثة للمنتوج الجديد بدأت كمصدر وحيد لهذا المنتوج لتتنافس مع المنتجين الآخرين و أخيرا أصبحت مستوردا.

دورة المنتج تمر بأربع مراحل هن:

1. اختراع و تطوير و تعديل المنتوج الجديد و من ثم بيعه في الأسواق المحلية.

2. زيادة الطلب الأجنبي على المنتوج الجديد مما يودي إلى ارتفاع صادرات الدول المستحدثة له.

3. انخفاض صادرات الدول المستحدثة للمنتوج الجديد و هذا عندما تبدأ الدول الأخرى في إنتاج هذا المنتوج لسد حاجات بلادهم من خلال الأسواق المحلية.

4. عندما تنخفض أسعار المنتوج في الدول الأخرى تصبح الدول المستحدثة لهذا المنتوج دول مستوردة له.

– الفرع الرابع: التجارة الخارجية على أساس اقتصاديات الحجم :

نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير، المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير. نميز نوعين من الوفورات داخلية و خارجية، حيث أن الوفورات الداخلية تعتمد على حجم المؤسسة الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج نتيجة تقسيم أكبر للعمل، انتشار التخصص، إدخال الآلات المتطورة و شراء المواد الأولية بكميات كبيرة، مما يساعد على الحصول على خصم تجاري. أما فيما يخص وفورات الحجم الخارجية فإن المؤسسة بمفردها لا تستطيع التأثير على متوسط تكلفة الإنتاج فيها نتيجة الوفورات الخارجية، و يكنها تعتمد في ذلك على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه

المؤسسة، والذي يقوم بإنجاز بعض الأعمال و الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة في خفض متوسط تكلفة إنتاجها. [18]

من بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية هكشر–أولين في تفسير التجارة الدولية هي فرضية ثبات غلة الحجم و التي تعني زيادة حجم الإنتاج بنفس نسبة زيادة المدخلات الممثلة في عوامل الإنتاج. أما غلة الحجم المتزايدة فتعني زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الإنتاج.

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هكشر–أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. و تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض النفقات .

وترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.[19]

على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير في إنتاج السلع التامة

الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.[20]

الفرع الخامس: النظريات الجديدة "الجديدة":

ظهرت في السنوات الأخيرة نماذج جديدة لتفسير التبادلات التجارية الدولية، وذلك بما يتماشى مع التوجهات الحديثة الملاحظة على مستوى المؤسسات. هذه النماذج الحديثة "الحديثة" لتفسير التجارة الدولية تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين التكاليف الحدية للمؤسسات و التكاليف الثابتة لدخول السوق.

أولا: نموذج ميليتز Melitz : يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار الفوارق بين المؤسسات في إطار النظرية الحديثة للتجارة الدولية لكروغمان (1980) Krugman بين ميليتز أن الإنفتاح يؤدي إلى مكاسب بخصوص الرفاهية، وفي إحدى اسهاماته الحديثة 2003 بيّن **Melitz** أن التعرض للتبادلات الدولية بعد التقليص من التكاليف التجارية مثلا يؤدي بالمؤسسات الأقل كفاءة إلى مغادرة السوق لحساب المؤسسات الأكثر كفاءة.

من جهة أخرى أثبت **Melitz** أيضا أنه عندما تكون تكاليف الدخول في أسواق جديدة كبيرة، فإن الانفتاح على التبادلات الخارجية سيكون مكسبا للمؤسسات الأكثر كفاءة فقط، والتي يمكنها تحمل مثل هذه التكاليف.وتجدر الإشارة إلى أن نموذج **Melitz** يشكل دون شك تقدما كبيرا في تفسير بنية التجارة الدولية، و يشرح بطريقة مرضية المكاسب التي تنجم عن الانفتاح على التجارة الدولية.

ثانيا: نموذج أنتراس Antras: بيّنت أعما كل من Antras و Helpman مستويات الإنتاجية المختلفة التي تميز المؤسسات. فالمؤسسات يمكنها أن تنتج مدخلاتها

بنفسها و الحصول عليها في السوق المحلي والدولي. وكل خيار من هذه الخيارات يتحمل تكاليف ثابتة معينة. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي غالبا إلى تكاليف إضافية بسبب الاتصال والمراقبة، بينما إخراج النشاط (منحه لمتعامل خارج عن المؤسسة) تفترض بدورها تكاليف تعاقدية (مؤقتة) بالإضافة إلى تكاليف البحث.

انطلاقا من هذا الوضع اقترح المؤلفان أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تكلفة من عملية اخراج النشاطات سواء داخل البلد أو خارجه. وقد توصلا من جهة أخرى إلى أن عمليات إخراج و إدخال النشاطات هي أكثر تكلفة خارج البلد مقارنة بداخله. وبالأخذ فرق التكلفة المشار إليه بعين الاعتبار، فإن المؤسسات الأكثر إنتاجية تفضل عملية التكامل العمودي على عملية إخراج النشاطات.

انطلاقا من التبادلات الدولية فإن أشكال التنظيم تتأثر بتغير البيئة الهيكلية بسبب الانفتاح على التجارة الخارجية. مثلا زيادة التبادلات التي تنجم عن عملية إخراج النشاطات قد يكون سببها انخفاض في التكاليف التجارية.

يظهر بشكل جلي أن تحليل كل من Antras و Helpman ساهم بشكل كبير في الإجابة على السؤال المطروح حول كيفية تحديد الاختلافات بين القطاعات وانطلاقا من بنية التبادلات التجارية بين البلدان للشكل التنظيمي للمؤسسات. يشار من جهة أخرى إلى أنه ما عدا مكاسب التنوع والاقتصاديات السلمية الناجمة عن التبادلات داخل الصناعة توجد مصادر أخرى للمكاسب من بينها مكاسب الإنتاجية على مستوى الصناعات.

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

يعد تحرير التجارة الخارجية من أكثر العناصر حساسية في الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 1988 ، لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالواردات المهمة والحيوية لكثير من القطاعات، فالعديد من المؤسسات العمومية والخاصة،الصناعية والفلاحية، تلجأ لاستيراد التجهيزات ، المنتوجات نصف المصنعة، المواد الأولية، 80% من المواد الغذائية، أغلب المنتوجات الصيدلانية والتجهيزات الطبية.

فقد تم رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية سنة 1988 بعد أن كانت محتكرة بشكل شبه تام من طرف الدولة منذ سنة 1974، ووفق قانون المالية المعدل والمتمم لقانون 10/90 القاضي بفتح السوق الجزائر أمام إقامة الوكلاء المعتمدين، وبائعي الجملة والذين يملكون الحقوق الاستثنائية في توزيع منتوجات الممونين الأجانب (بعد الحصول على الإذن من مجلس النقد والقرض). وقد زادت مساعي تحرير التجارة و بدون عوائق، بعد أن جمدت مؤقتا في مرحلة حكومة بلعيد عبد السلام (1993). [21] كما ترافق التحرير مع خفض الحقوق الجمركية، بحيث كان الحد الأعلى للحقوق جمركة الواردات موضوعا لعمليتي خفض: فقد انتقل من 60% في 1994 إلى 50% في 1996 وإلى 45% في 1997 . [22]

هذا فضلا عن الحقوق والإعفاءات التي أصبحت تطبق على واردات الإتحاد الأوربي وفق اتفاق الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ في 2005/09/01.

وسنتطرق فيه إلى:

- المراحل التي مر بها تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
- أفاق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي UE

المطلب الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

مر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل مهمة، حيث انتقل من التحرير المقيد إلى التحرير الجزئي فالتحرير الكامل في انتظار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتأسيس منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوربي.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيد:

تميزت السياسة التجارية في هذه المرحلة بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي، حيث منحت الحكومة حقوقا احتكارية للاستيراد لمؤسسات عمومية بعينها مع اخضاع باقي المؤسسات إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة وكذلك إقرار الترخيص الإجمالي للواردات إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات. بالإضافة إلى إقصاء الوسطاء و الخواص في مجال التجارة الخارجية، توسيع نظام الرقابة على الواردات (نظام الحصص) مما استدعى إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988. وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه اعتبر تغيرا جذريا في تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية.

وقد جاء بعد ذلك المرسوم رقم88 - 201 المؤرخ في أكتوبر 1988 الذي أدخل بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية.

اما ما بعد سنة 1989 فقد أدخلت الجزائر بعض التعديلات على تنظيم التجارة الخارجية كرست التخلي عن التنظيم السابق لهذا المجال، حيث تم اقرار إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية باستثناء المجالات الإستراتيجية وتحرير عمليات الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين. ولقد اندرج هذا التعديل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قامت بها السلطات العمومية في تلك

الفترة نتيجة لتطورات طرأت على المستوى الوطني والدولي أهمها الأزمة مالية الخانقة التي مرت بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول باعتباره المورد الرئيسي للعملة الصعبة.[23]

الفرع الثاني: مرحلة التحرير الجزئي: (1990–1993): تميزت بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وتم تبني نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار، وكذا السماح لكل صاحب سجلا تجاري أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أفريل 1991، وبالتالي صار من حق كل مستورد الحصول على النقد الأجنبي، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية غير تلك المحضورة بنص قانوني. وقد تمت إجراءات تحرير التجارة بصفة جزئية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة بالسماح لهم باستيراد. وتم إصدار عدة تشريعات وقوانين أهما 90–02، 90–03 و90–04 المتعلقة على التوالي بفتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة، تحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر وكذا اعتماد الوكلاء وتجار الجملة.

كما اعتبر صدور مرسوم 91/37 فجرا جديدا لتحرير التجارة الخارجية برسمه الإطار العام لعملية التحرير التدريجية للتجارة الخارجية الجزائرية.

الفرع الثالث: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية الجزائرية:

شرعت السلطات العمومية في هذه المرحلة باتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي و للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وهو ما دفع الحكومة لإصدار التعليمة رقم 94–13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي أكدت على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة

تامة ,فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد. وباعتبار اللجنة المكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقاً كانت نوعاً من أنواع التقييد على التجارة فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997 .

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

المطلب الثاني: أفاق انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي UE

من أجل تعزيز انفتاحها فإن الجزائر بدأت مفاوضات مع OMC منذ جوان 1996 من أجل الانضمام لهذه الأخيرة، هذا الانضمام الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض محسوس في أشكال حماية السوق الداخلي والمنتوج الوطني، ويعتمد مؤيدو هذا الاختيار حجة أن التجارة الخارجية للجزائر تشكل 40% من PIB

وكان من المفروض أن تنضم الجزائر إلى OMC في السداسي الأول من 2004، لكن لأسباب تجهل ولم يعلن عنها تم تأخير الانضمام إلى غاية سنة ،2006 واكتفى وزير التجارة بالقول أن الانضمام في الوقت الحالي ليس من أولويات الجزائر وأنه على الجزائر أن تدافع على مصالحها! فيما يؤكد ممثلو OMC أن الجزائر لم تستوفي شروط الانضمام بعد.

وفي نفس الإطار فإن الجزائر قامت بإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2005/09/01 بعد أن كان قد تم الإمضاء عليه في أفريل 2002

ببرشلونة وهذا نتيجة مفاوضات بدأت منذ 1997.

ويهدف هذا الاتفاق إلى بناء منطقة تبادل حرZLE بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الاثني عشر (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، مالطا، قبرص، وتركيا) وذلك في حدود 2010 حسب مسار برشلونة المعلن عنه في نوفمبر1995، والذي تتلخص أهدافه أساسا في:

– بناء منطقة سلم واستقرار مؤسسة على مبادئ احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

– بناء منطقة مزدهرة بواسطة النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم، وخاصة التأسيس التدريجي للتبادل الحر بين UE وشركائه المتوسطين وبين الشركاء أنفسهم، بهدف خلق منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر وذلك في حدود 2017 (2020 بعد التمديد).

– تحسين مستوى التفاهم بين شعوب المنطقة، وتنمية مجتمع مدني نشط.

أما عن شروطها ومحاورها فهي تتعدى الاتفاقيات التجارية التي تهدف للحصول على تفضيلات للسلع الأوربية إلى محاور اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وأمنية مثل ما تبينه حالة الجزائر.[23]

أما على الآثار المتوقعة من هذا الاتفاق فإنه على المدى القصير والمتوسط، لا يبدو هناك آثار إيجابية ماعدا غير المباشرة المتمثلة في الإشارات الموجهة إلى المتعاملين الاقتصاديين الخواص الأجانب حول مصداقية البلدان الأعضاء، والمردودية المتوقعة من الاستثمار؛ ولكسب ثقة المستثمرين فإن الحكومات المعنية تمارس ضغوطا على تكلفة اليد العاملة، تتبع سياسات تقشفية، وتنشئ مناطق حرة، وتقوم بتشجيع أنشطة المقاولة من الباطن sous-traitance عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME خاصة.

أما فيما يخص الآثار السلبية فمنها مثلا: خسارة 2.5 مليار$ بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية، ووضع المنتوجات الجزائرية غير التنافسية في مواجهة المنتوجات الأوربية التي لا تخفى تنافسيتها على المستوى العالمي فضلا عن الإقليمي، [24] هذا بالإضافة إلى عدم شمول الاتفاق على المنتوجات الزراعية والتي حتى وإن شملت فإن تفوق

دول الجوار على الجزائر فيها واضح.[24]

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2005–2012

في هذا المبحث سنحاول تلخيص تطور التجارة الخارجية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، وذلك بالتطرق لإحصائيات تمتد بين 2005 و 2012 مع العلم أن الجانب التطبيق من هذا الجزء من مشروع البحث والمتعلق بنموذج الجاذبية قد شمل إحصائيات امتدت بين سنة 1991 و 2009، وسنحاول تناول هذه الإحصائيات في عدة مطالب لخصنا كل مطلب في جداول وتعليقات.

- معطيات عامة حول التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر 2005-2012
- شركاء الجزائر التجاريون 2005-2012

المطلب الأول : معطيات عامة حول التجارة الخارجية والميزان التجاري للجزائر 2005–2012 :

وهو ما يمثله الجدولين 01-05 و 01-06 على التوالي.

يظهر الجدول التالي تطور الصادرات الجزائرية بصفة عامة، فبخصوص صادرات المحروقات مثلا فقد عرفت ارتفاعا بحوالي 10 مليار دولار ما بين 2005 و 2006 حيث انتقلت من حوالي 44 مليار دولار إلى حوالي 54 مليار دولار ثم حوالي 59 مليار دولار سنة 2007 لترتفع سنة 2008 إلى أكثر من 77 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، لتعرف تراجعا كبيرا سنة 2009 بنسبة اقتربت من 43 % بسبب الأزمة المالية العالمية ثم نموا تجاوز 25 % ليستقر عند حوالي 70 مليار سنتي 2011 و 2012 .

وهذا التوجه ينطبق على مجموع الصادرات، وكذا الميزان التجاري و مجموع التبادلات التجارية.

أما الصادرات خارج المحروقات فقد ضلت نسبتها هامشية مقارنة بمجموع الصادرات

الجدول رقم (05.01): معطيات عامة حول التجارة الخارجية الجزائرية

السنوات *القيمة بملايين الدولارات*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*
الصادرات خارج المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	47 490
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	24 376
التبادلات التجارية	65 084	76 070	87 795	118 778	84 488	97 526	120 736	119 356

المصدر: www.algex.dz

فلم تتجاوز في أحسن الأحوال 3.2 % سنة 2007 فيما عرف توجهها تقريبا نفس توجه الصادرات الجزائرية عموما.

بخصوص الواردات فقد ظلت في تزايد مستمر من 2005 إلى 2012 ولم تتأثر بمنحى الصادرات عرفت استقرارا على مراحل عدة 2005، 2006 بحوالي 20 مليار دولار ثم سنوات 2008، 2009 و 2010 بحوالي 40 مليار دولار وأخيرا سنتي 2011 و 2012 بحوالي 47 مليار دولار.

الشكل الموالي يبين منحى الصادرات، الواردات والميزان التجاري للجزائر ما بين 2000-2010: ويظهر تطابقا شبه تام في المنحى العام.

الشكل رقم (01.01): منحنيات الصادرات، الواردات والميزان التجاري 2000-2010

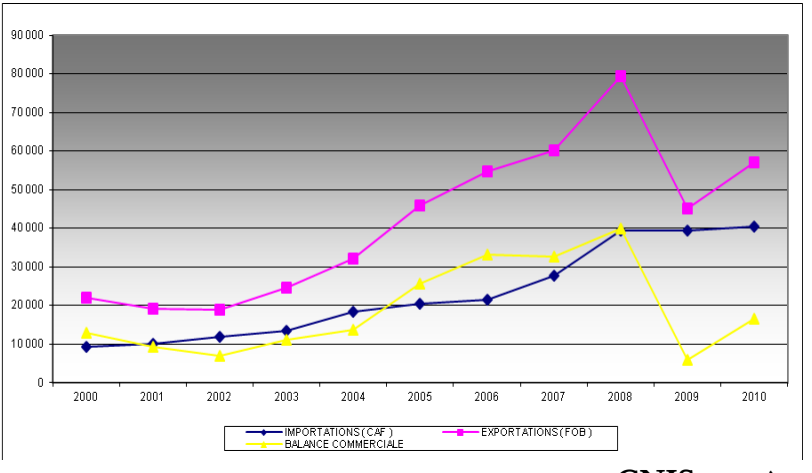

المصدر: CNIS.

يؤكد الشكل السابق ارتباط التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار وصادرات المحروقات و تقلبات السوق العالمي لهذه المادة، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني، مما يجعل أمر تنويع الاقتصاد و بالتالي الصادرات أمرا لا مفر منه على السلطات العمومية استيعابه والعمل عليه في أقرب الآجال، عن طريق الاستفادة من الراحة والفوائض المالية الحالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (06.01): الميزان التجاري حسب الفئات

	2005	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*
الميزان التجاري	**25 644**	**33 157**	**32 532**	**39 819**	**5 900**	**16 580**	**26 242**	**24 376**
المواد الغذائية	-3 520	-3 727	-4 865	-7 694	-5 750	-5 743	-9 495	-8 707
مواد الطاقة، مواد التزييت والتشحيم	44 882	53 185	58 507	76 767	43 579	54 572	70 263	67 726
منتوجات خام	-617	-648	-1 156	-1 060	-1 030	-1 315	-1 622	-1 671
منتوجات نصف مصنعة	-3 432	-4 106	-6 112	-10	-9 473	-9 042	-9 189	-9 093
تجهيزات فلاحية	-160	-95	-145	-173	-233	-340	-387	-329
تجهيزات صناعية	-8 389	-8 484	-9 980	-13 026	-15 097	-15 746	-16 015	-13 572
مواد استهلاك غير غذائية	-3 093	-2 968	-3 716	-6 365	-6 096	-5 806	-7 313	-9 978

المصدر: www.algex.dz

بداية مع الميزان التجاري للمواد الغذائية الذي يعرف عجزا متزايدا من سنة لأخرى كان أقصاها سنة 2011 بحوالي 9.5 مليار دولار. وهو ما يمثل رقما خطيرا على الأمن الغذائي الجزائري، وهذا رغم كل ما صرف في البرامج الفلاحية التي كانت تهدف لتوفير الاكتفاء الغذائي أو على الأقل تقترب منهم.

بخصوص المنتوجات الخام فقد عرف ميزانها التجاري بدوره عجزا متزايدا من سنة لأخرى تجاوز معها حاجز 1.67 مليار دولار.

بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فميزانها التجاري لا يختلف عن البقية بعجز متزايد وصل أقصاه سنة 2011 بأكثر من 387 مليون دولار.

أما التجهيزات الصناعية فقد تجاوز عجز ميزانها التجاري حاجز 16 مليار دولار سنة 2011 بعد أن كانت لا تتجاوز 8.4 مليار سنة 2005 بارتفاع اقترب من 100 % في ظل 6 سنوات.

يبقى بذلك الميزان التجاري الوحيد الذي عرف منحا ايجابيا خلال الفترة المدروسة وهو ميزان صادرات المحروقات الذي تجاوز حاجز 70 مليار دولار سنة 2011 بعد أن عرف تراجعا في حدود 43.5 مليار دولار سنة 2009. ويعود ذلك أساسا لارتفاع و انخفاض سعر المحروقات في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: شركاء الجزائر التجاريون 2005–2012

ويتضمن أيضا مجموعة من الجداول التي تبين زبائن وموردي الجزائر بالإضافة إلى أهم زبائن الجزائر و منتوجاتها المصدرة خارج إطار المحروقات وذلك في ثلاثة فروع كما يلي:

الفرع الأول: أهم زبائن الجزائر 2005–2012: يبين الجدول الموالي الزبائن الأساسين للجزائر، نجد على رأسها إيطاليا بما تجاوزت قيمته 12 مليار دولار سنة 2008 و 11.5 مليار سنة 2012، وعلى العموم فإن نسبة ما مثلته إيطاليا في صادرات الجزائر تجاوز عموما 16 % سنة 2012.

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية في زبائن الجزائر لسنة 2012 بما نسبته 15 % مع ذلك تعد أهم زبائن الجزائر، حيث بلغت وارداتها من الجزائر سنة 2008 حوالي 19 مليار دولار، لكنها عرفت انخفاضا بحوالي النصف ما بين سنتي 2011 و 2012. تأتي اسبانيا في المرتبة الثالثة بحوالي 11 % ، تليها فرنسا بحوالي 8.5 % ثم هولند وكندا بحوالي 7 % لكل منهما بينما نجد كلا من تركيا والصين لا يمثلان سوى حوالي 3.6 % لكلم نهما.

حافظت فرنسا سنة 2012 على مكانتها كأهم مورد للجزائر بما تجاوزت قيمته 6 مليار دولار وما نسبته حوالي 13 % تلتها الصين بحوالي 6 مليار دولار أيضا لكن بنسبة 12.5% تليها إيطاليا فإسبانيا بأكثر من 4 ملايير لكل منهما و بحوالي 9 % ثم ألمانيا بما يفوق 2.5 مليار دولار وما نسبته حوالي 5.5 %. بنما لم تتجاوز الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية 1.66 مليار دولار بنسبة تقترب من 3.5 %.

الجدول رقم (07.01): أهم زبائن الجزائر 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Part(%)
	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	100
إيطاليا	7 518	9 314	7 967	12 307	5 702	8 778	10 432	11 513	16,02
الو م الأمريكية	10 203	14 857	18 091	18 952	10 365	13 827	15 038	10 778	15
اسبانيا	4 988	5 983	5 338	9 078	5 402	5 909	7 188	7 809	10,87
فرنسا	4 519	4 571	4 100	6 360	4 424	3 776	6 508	6 124	8,52
هولندا	2 778	2 845	4 528	6 150	3 265	4 164	4 871	5 257	7,31
كندا	2 412	3 579	4 666	5 424	2 439	2 971	4 399	5 082	7,07
بريطانيا	670	1 624	1 577	2 241	1 142	1 290	2 857	3 668	5,1
البرازيل	2 891	1 892	1 824	2 639	1 466	2 415	3 236	3 395	4,72
تركيا	1 670	1 864	2 043	2 918	2 002	2 704	2 478	2 625	3,65
الصين	244	14	1 106	502	874	1 173	1 291	2 597	3,61

المصدر: www.algex.dz

الفرع الثاني: أهم موردي الجزائر 2005-2012 ويتضمن أساسا الجول الموالي:

الجدول رقم (08.01): أهم موردي الجزائر 2005-2012

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Part(%)
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	47 490	100
فرنسا	4 438	4 366	4 614	6 504	6 160	6 100	7 119	6 092	12,83
الصين	1 298	1 708	2 389	4 067	4 751	4 441	4 740	5 965	12,56
ايطاليا	1 497	1 882	2 407	4 313	3 695	4 052	4 679	4 569	9,62
اسبانيا	953	1 027	1 588	2 915	2 971	2 637	3 429	4 194	8,83
ألمانيا	1 239	1 477	1 788	2 411	2 765	2 342	2 560	2 595	5,46
الأرجنتين	584	631	922	1 263	807	1 216	1 783	1 803	3,8
تركيا	592	711	921	1 346	1 746	1 515	1 399	1 798	3,79
الو م الأمريكية	1 339	1 420	2 116	2 182	2 005	2 089	2 166	1 651	3,48
البرازيل	520	524	604	736	884	902	1 760	1 344	2,83
كوريا الجنوبية	401	446	810	961	1 120	1 975	1 616	1 260	2,65

المصدر: www.algex.dz

الفرع الثالث: أهم زبائن الجزائر ومنتوجاتها خارج المحروقات: يبين الجدول الموالي أهم زبائن الجزائر خارج قطاع المحروقات، نذكر منهم أساسا إسبانيا بأكثر من 24 % و نصف مليار دولار، تليها هولندا ب21% و حوالي 450 مليون دولار تليها فرنسا التي كانت تحتل المرتبة الثانية في السنوات السابقة 10 % بحوالي 200 مليون دولار ثم إيطاليا 7 % وحوالي 150 مليون دولار فالعراق بحوالي 80 مليون دولار أي 4 % وذلك خلال سنة 2012.

الجدول رقم (09.01):أهم زبائن الجزائر خارج المحروقات **المصدر**:www.algex.dz

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Part(%)
ص خ المحروقات	907	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	100
اسبانيا	135	190	125	222	156	300	468	500	24,24
هولندا	127	81	139	237	40	169	252	448	21,74
فرنسا	189	215	353	435	216	224	211	204	9,9
ايطاليا	63	115	150	240	93	118	164	149	7,23
العراق	0,03	0,08	0,04	-	0,07	4	15	78	3,8
البرتغال	39	26	26	22	16	29	100	54	2,63
بولونيا	0,09	1	0,01	1	4	4	41	54	2,6
المغرب	77	101	108	56	24	30	20	52	2,54
بلجيكا	10	41	94	51	70	110	215	44	2,16
البرازيل	4	9	13	26	21	11	49	43	2,07

أما الجدول الموالي فيبين أهم المنتوجات التي صدرتها الجزائر خارج إطار المحروقات في فترة الدراسة 2005-2012، لكن ما يلاحظ عنها أيضا أن 75 % منها لا يخرج عن القطاع الاستخراجي، لتبقى فقط 25 % منها سلع ومواد أخرى كالسكر الذي مثل سنة 2012 10% (208 مليون دولار) من قيمة الصادرات خارج إطار المحروقات سنة 2005. جاءت بعد ذلك بعد أن كانت قيمته وحتى نسبته تكاد تكون معدومة سنة 2012 ببعد أن كانت 2 المياه المعدنية والغازية 31 مليون دولار ونسبة 1.5 % سنة مليون دولار فقط سنة 2005. بعد ذلك تأتي التمور بـ26 مليون دولار (تقترب من متوسطها خلال سنوات الدراسة) وما نسبته 1.27 %. جلود الأبقار جاءت بعد ذلك بما نسبته تقريبا 1 % (15 مليون دولار) سنة 2012.

أما المنتوجات الصناعية فنجد فيها الزجاج والعجلات المطاطية والأسمدة بنسب تتراوح بين 0.5 و 1 % وما مجموعه 40 مليون دولار سنة 2012.

أما بقية المنتوجات فقد تجاوزت صادراتها سنة 2012 ما قيمته 60 مليون دولار بقليل، مع استقرار نسبي في هذه القيم والنسب في سنوات الدراسة.

الشكل رقم (02.01): الميزان التجاري الجزائري خارج إطار المحروقات 2003-2011

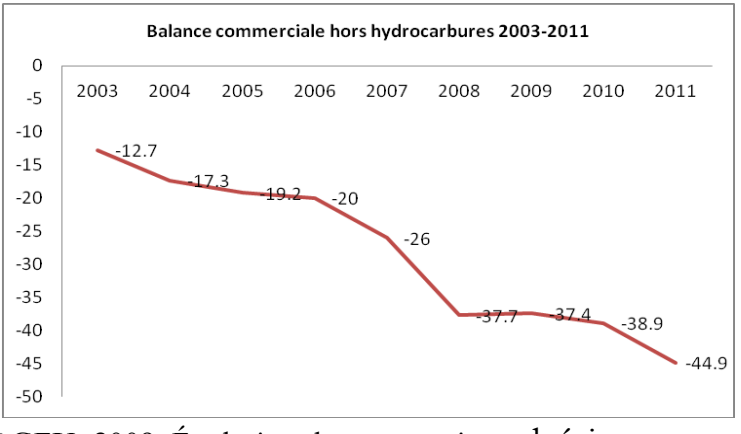

المصدر: ALGEX, 2009. Évolution des exportations algérienne 2003-2007، CNIS 2008-2011

يؤكد الشكل السابق ما ذهبنا إليه سابقا من أن الصادرات خارج إطار المحروقات لا تعدو أن تكون أرقاما هامشية في الاقتصاد الوطني، وذلك رغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي.

الجدول رقم (10.01):أهم المنتوجات المصدرة الجزائر خرج المحروقات

السنوات	2005	النسبة (%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	النسبة (%)
ص خ المحروقات	**907**	**100**	**1 158**	**1 332**	**1 937**	**1 066**	**1 526**	**1 964**	**2 062**	**100**
Solvants-Naphtaمذابات النفط	167	18,41	82	352	551	300	558	836	909	44,09
أمونياك	162	17,86	160	165	287	147	196	369	421	20,41
سكر	0,001	0,0001	3	2	0,1	7	231	215	208	10,09
فوسفات	20	2,21	38	57	135	76	44	128	153	7,41
ميثانول	25	2,76	31	34	23	17	28	42	34	1,63
مياه معدنية وغازية	2	0,22	7	17	29	22	27	26	31	1,51
تمور	18	1,98	20	23	20	14	23	24	26	1,27
هيليوم	34	3,75	24	30	45	45	43	39	26	1,27
منتوجات مسطحة من الحديد أوالصلب	11	1,21	120	155	93	16	34	43	16	0,8
جلود الأبقار المدبوغة	6	0,66	8	9	13	11	11	20	15	0,72
خام الزنك وخلائط الزنك	38	4,19	81	62	53	37	61	36	15	0,72
Fontes brutes non alliées	2	0,22	8	15	28	6	7	14	14	0,69

زجاج مسطح وخفيف	–	–	–	–	17	16	20	27	21	1,01
عجلات مطاطية	4	0,44	19	23	23	12	11	15	10	0,48
أسمدة	54	5,95	8	3	4	0,1	3	10	9	0,45
الكمأ	0,00018	0,00002	0,000015	2,7	2	12	2	1	8	0,37
رماد وبقايا المعادن غير الحديدية	–	–	–	–	1	4	6	14	7	0,33
زيت عباد الشمس	0,001	0	0,0001	0,07	1	1	7	8	7	0,33
عجائن غذائية	1	0,11	1	6	10	18	0,00004	0,04	7	0,32
Dérivés sulfonés, nitrés ou nitrosés des hydrocarbures	–	–	0,02	4	12	13	9	3	6	0,31
أدوات الحفر والمسح	1	0,11	1	2	6	6	4	2	6	0,28
نفايات الورق	1	0,11	1	1	2	2	5	15	5	0,24
بذور الحروب والحروب	–	–	–	6	4,38	2,35	4	4	5	0,23
مصنوعات من الجص	–	–	–	0,001	0,000106	1,34	3	3	4	0,21
جلود محضرة بعد الدبغ أو التجفيف	–	–	0,008	0,1	0,16	0,026	0,06	3	4	0,21

منتوجات نصف مصنعة من الحديد والصلب	–	–	–	0,01	1	–	3	1	4	0,2
دبس السكر	2	0,22	2	1	2	3	2	3	4	0,19
أجزاء من معدات الحفر والمسح	5	0,51	2	4	3	2	3	3	4	0,19
نواتج وباقيا عن الدسوم	3	0,31	3	4	3	2	2	3	4	0,19

المصدر: www.algex.d

المبحث الرابع: رهان تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في مجال ترقية الصادرات:

حاولت العديد من الدول تطوير صادراتها بانتهاج سياسات متنوعة و اتخاذ إجراءات تناسب طبيعة اقتصادياتها، ومثال ذلك دول جنوب شرق آسيا (الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، سانغفورة، اندونيسيا و ماليزيا) وفي قارات أخرى كالبرازيل وتركيا و كلها حققت نجاحات منقطعة النظير في هذا المجال.

قامت مجموعة من دول جنوب شرق آسيا بانتهاج سياسة تشجيع الصادرات التصدير عوضا عن إحلال الواردات، وذلك نظرا لطبيعتها الاقتصادية وما كانت تسعى لتحقيقه من مكاسب اقتصادية ولفهم هذه التجارب والاستفادة منها في حالة الجزائر نذكر بعضا منها:

الفرع الأول: التجربة الكورية: وهي إحدى التجارب الرائدة في هذا المجال حيث ربطت الاستيراد بالتصدير عن طريق بعض الإجراءات الاقتصادية مع تقديم مجموعة من الحوافز للإنتاج الموجه للتصديري، وهو ما أدى في النهاية إلى زيادة صادرات كوريا من 55 مليون دولار سنة 1962 إلى 94 مليار دولار سنة 1994 بمعدل نمو وصل إلى 16 % في هذه الفترة. وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات سنة 1994 97 %.

اعتمدت إستراتيجية تطوير الصادرات الكورية على عدة أسس منها:

– إعادة هيكلة الإطار المؤسسي للصادرات الصناعي وذلك عن طريق انشاء عدد من المؤسسات الداعمة لعملية التصدير الصناعي وكذا إنشاء العديد من الشركات الكبرى التي تعمل في قطاع التصدير.

– إنشاء مناطق صناعية تصديرية بغرض توفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة.

– توفير التمويل اللازم للصادرات عن طريق تشجيع الاقتراض بهدف الإنتاج من البنوك بفوائد مخفضة مما أدى إلى توسع المؤسسات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

– تخفيض قيمة سعر صرف العملة لزيادة تنافسية الصناعات التصديرية.

– توجيه السياسات المالية: بتقديم العديد من الحوافز الضريبية كالإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية والإعفاء من ضرائب الدخل.

– تشجيع الاستيراد بهدف إعادة التصدير: عن طريق السماح باستيراد مستلزمات المؤسسات التصديرية بغرض زيادة نسبة الصادرات و تغطيتها لهذه الواردات.

– التخفيف من القيود البيروقراطية: بتبسيط إجراءات التصدير مع إلغاء تصاريح الاستيراد والعمل على تنظيم جلسات بين الخبراء الاقتصاديين في المجال، وكذا تبادل المعلومات بين صانعي القرار والمصدرين.

– استقطاب الاستثمار الأجنبي لزيادة تدفق رأس المال الأجنبي بهدف تمويل الاستثمارات الصناعية كثيفة رأس المال كالصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة.

الفرع الثاني: التجربةالتايوانية : اعتمدت صناعتها بصورة كبيرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واقتصر القطاع الحكومي في جزئه الأكبر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التحويلية. حوالي منتصف الستينات غيرت تايوان استراتيجيتها من إحلال الواردات إلى تشجيع الصادرات وقد نمت صناعاتها وتطورت و لتصبح ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق الدولية، وذلك كله بالإضافة إلى تلبيتها للطلب المحلي وعملت على تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل صناعة الصلب و البتر وكيمياء وآلات التصنيع والتجهيزات الإلكترونية. طبقت الحكومة تايوان في البداية وقبل اتباع سياستها التنموية سلسلة من الإصلاحات نذكر منها:

– توحيد أسعار الصرف سنة 1958

– تخفيض قيمة العملة.

– إلغاء القيود على الواردات.

–تعديل السياسة النقدية.

–إنشاء مناطق حرة للتصدير.

و هو ما انجر عنه انخفاض معدل التضخم إلى اقل من 2% سنويا خلال الخمسينات وقد تبع ذلك ارتفاع معتبر في نسبة الصادرات حيث شكلت أكثر من 12%من الدخل الوطني، لتصل نفس النسبة إلى حدود 20 % سنة 1965، و خلال السبعينات تم تضاعف صادرات تايوان 5 أضعاف بينما ارتفعت الواردات 4 أضعاف فقط، و وهو ما جعل الصادرات تحل محل المساعدات الأجنبية، وقد ضمت قائمة لصادرات تايوان في البداية المواد الغذائية المصنعة و المواد المشابهة، لتتوسع فيما بعد و تشمل الملابس و المنسوجات و الآلات الكهربائية.

الفرع الثالث: التجربة الماليزية: تمكنت ماليزيا من زيادة نسبة نمو صادراتها ما بين عامي 1987 و1993 لتصل إلى47 مليار دولار، و قد ساعدها على ذلك اتباعها لإستراتيجية التصنيع، حيث شكلت المنتجات الصناعية71 % من إجمالي صادراتها سنة 1993. يشار إلى أن هذا النجاح جاء بعد أن كانت صادرات البترول الخام تمثل العصب الرئيسي للصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، زيت النخيل و خشب الأشجار، لتتحول بنية الصادرات إلى: الآلات الكهربائية بنسبة 60 % من الصادرات الصناعية تليها المنسوجات، الكيماويات والمعادن. ولم يقتصر نجاح ماليزيا على تنويع الصادرات فقط وزيادة قيمتها المضافة بل تعداه إلى تنويع أسواق الصادرات على المستوى الدولي، حيث صدرت إلى اليابان 17% ، الاتحاد الأوربي 16 % و الولايات المتحدة الأمريكية 15% من قيمة صادراتها.

ولعل الدافع الرئيسي لعجلة نمو الصادرات في ماليزيا كان الاستثمار الأجنبي دون منازع، وذلك بتأثيره على توسيع خطوط المنتوجات، تنويع الصادرات وكذا الأسواق. يضاف إلى ذالك أن نظام تزويد الشركات بالمساعدات و التمويل للإنتاج الموجه للصادرات كان عاملا آخر ساعد على تنشيط الصادرات، حيث قامت الحكومة

بتقديم حوافز لكل من المنتجين والمصدرين ومستوردي للتكنولوجيا الحديثة خاصة في المناطق التي تعاني نقصا في النمو الاقتصادي، كما وفرت أيضا العديد من الخدمات و الحوافز أهمها:

– منح إعفاء قدره 50% على الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية و 5 % من قيمة الصادرات.

–إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات (تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين عليها و تأمين حمولات الواردات).

– استرداد قيمة الرسوم الجمركية و الرسوم على السلع الوسيطة التي تدخل في عملية التصدير.

وتعد هذه التجربة الأكثر قربا لنموذج يمكن أن تتبع الجزائر إذا ما أرادات دفع عجلة الصادرات خارج المحروقات وتنويع منتوجاتها وأسواقها.

المطلب الثاني: الإطار الداعم للصادرات خارج المحروقات في الجزائر

سعت الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي إلى بناء قاعدة صناعية قوية تساعدها على إحلال الواردات، لكن فشل هذه التجربة ووقوع الجزائر في الأزمة الاقتصادية منتصف الثمانينات جعلها تراجع حساباتها، سياساتها الاقتصادية واستراتيجياتها، و لعل من أهم ما نتج عن ذلك سياسة الإصلاح التي تبعتها الجزائر منذ سنة 1988، وما يهمنا في الموضوع بعد تحرير التجارة الخارجية هو تشجيع الصادرات خارج المحروقات الذي لا يتم إلا عن طريق تنويع الاقتصاد أولا و أخيرا، لكن مع ذلك سنركز بحكم طبيعة مشروعنا فقط على ما وفرته الدولة لدعم الصادرات خارج المحروقات وذلك ضمن النقاط التالية:

- الإطار القانوني و التشريعي لدعم الصادرات خارج المحروقات،
- الإطار المؤسسي الداعم لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الأول: الإطار القانوني و التشريعي لدعم الصادرات خارج المحروقات

كانت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات تهدف أساسا إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، و لتحقيق هذا الهدف تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير بصفة عامة ويقدم له الكثير من التسهيلات نذكر أهم ما جاء ضمن هذا الإطار فيما يلي:

1– التسهيلات الجمركية :حيث سمح بتخزين وتحويل و استخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي رسم أو القيام بأية إجراءات معقدة وهو ما ينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير. بالإضافة إلى السماح – مؤقتاً –باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير. وكذا الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية، كالسماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق للمقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب الجزائري.

2 –**التسهيلات الضريبية**: كإعفاء المبيعات الموجهة نحو التصدير من الرسم على القيمة المضافة، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات بالنسبة السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج، و3 سنوات لوكالات السياحة والأسفار. بالإضافة إلى إعفاء الصادرات من الرسم على النشاط المهني ومن الدفع الجزافي.

3–التسهيلات المالية :حيث سمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات أو خدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات. وذلك وفق القانون 90–02 المؤرخ في سبتمبر 1990 . أما بخصوص البنوك التجارية فقد صار بإمكانها إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات بحرية أكبر.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج

المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-84 بعنوان الصندوق الوطني لترقية الصادرات والهدف من إنشائه كان تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة % 80 للمعارض الدولية و 80 %لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات لدراسات الأسواق وتحسين النوعية.

كما أصبح بإمكان البنوك تغطية عملياتها الجارية وعمليات زبائنها المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة الناجمة من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. بموازاة ذلك فقد تم تحديد بعض المنتوجات التي يتم دعمها كما هو الحال بالنسبة للتمور مثلا، فمصدرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب % 80 من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

كما كرس الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع حيث يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

4 –**منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير** :تمثلت في الإجراءات التالية:

– حرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة، تصدير واستيراد كافة المنتوجات. – تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة من 120 % سنة 1994 إلي 40 % سنة 1998 .

-**تخفيض أسعار النقل البري والبحري** : حيث يتم الدفع بالدينار إذا كان الشرط التجاري المتبع CIF بالعملة الصعبة اذا تم الإتفاق على الشرط التجاري FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.

–**الإعفاء من إيداع الكفالة:** في الحالات التالية: السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل، السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير، الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

–السماح بفتح حسابات بالعملة لصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

– إلغاء الرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، و لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل الجمارك إلا إذا كانت محل طلب من المستورد الأجنبي.

الفرع الثاني: الإطار المؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات:

عملت السلطات العمومية على خلق إطار مؤسساتي يتناسب مع فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات ويوفر الدعم لقطاعات التصدير كما يشرف على تطبيق السياسات العامة في مجال تنويع الصادرات. ويمكن تلخيص أهم ما جاء ضمن الإطار المؤسسي فيما يلي:

1– إعادة توجيه دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات: وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94–207 المؤرخ في 16 جويلية 1994 حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادلات التجارية مع الخارج ولتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بالإضافة إلى كونها شريك أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب.

2– إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX: تأسست وفق مقتضيات الأمر رقم 06–96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 ، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من البنوك وشركات التأمين، الهدف من إنشائها يتمثل في ترقية الصادرات خارج المحروقات، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير

المستغلة والعمل على دفع المصدرين على غزو الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتمويل المقدم من طرف البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين عمليات التصدير وتفادياً لوقوع خسائر. و من أهم المخاطر التي تقوم هذه الشركة بتأمينها: المخاطر السياسية، المخاطر التجارية، مخاطر عدم التمويل، مخاطر الكوارث الطبيعية.

3- **إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة** وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 وهي هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، وذلك بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية وانجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية وتتدخل أيضا في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري.

4-**إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX (تحول فيما بعد إلى ALGEX)**: وذلك وفق المرسوم التنفيذي 96-327 لسنة 1996 وهو هيئة عامة ذات طابع إداري تتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد. تحول الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر بتاريخ 12 جوان 2004. تتكفل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بـ:

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا، بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.
- تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

- تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.
- وضع وتسيير نظام إعلامي إحصائي وحسب القطاعات وشامل حول القدرات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر.

– إعداد ونشر مطبوعات متخصصة وأخرى مناسباتية متعلقة بالتجارة الدولية.

– مرافقة وتأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية، المعارض، المعارض والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج.

– مساعدة المتعاملين الاقتصاديين من أجل تطوير عملية الاتصال والإعلام وترقية سياسة خاصة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

– إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين.

كما يمكن لوكالة الوطنية لترقية الصادرات، أن تضمن تنظيم نشاطات مدفوعة في مجال تحسين، و التكوين في تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكل الخدمات الأخرى في مجال المساعدة أو إعداد دراسة خبرة للإدارات والمؤسسات، ذات العلاقة مع مهام الوكالة.

5–تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 05 جوان 1996، ويتدخل هذا الصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007 وتم تنظيمه عن طريق

المرسوم الوزاري المعدل والمتمم لسنة 2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق الدعم للصندوق.

6– الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: ANEXAL: تم تأسيس هذه الجمعية في 10جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين. من أهم مهامها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، إيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين، تجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين الوطنيين.

المطلب الثالث: تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "RCA" على بعض المنتوجات الجزائرية 2007 – 2011.

سنحاول في هذا المطلب تطبيق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على بعض المنتوجات الجزائرية حتى نحدد ما هي المنتوجات التي يمكن الاعتماد عليها في ترقية الصادرات خارج المحروقات بطريقة أكثر فعالية و يتعلق الأمر بالمنتوجات التي تكون قيمة الميزة النسبية الظاهرة فيها أكبر من 1 و منتوجات أخرى يمكن العمل على تدعيمها تكون قيمتها محصورة بين (0.5– 1) و التي يمكنها أن تكسب ميزة نسبية ظاهرة و أخيرا منتوجات أخرى تملك ميزة نسبية ظاهرة أقل بحيث تكون قيمتها محصورة بين (0– 0.5) وبتالي تتطلب جهودا أكبر إذا ما قررت السلطات العمومية العمل على تدعيمها.

تم اختيار هذه السنوات حسب توفر المعطيات وذلك من قاعدة البيانات التي يوفرها مركز التجارة العالمي ITC (بناء على إحصائيات UN COMTRADE) وفق نظام HS (النظام المتناسق) لتصنيف السلع عند رقمين.

– مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: ظهر هذا المفهوم للوجود عن طريق B, Balassa سنة 1965، والذي يفترض أن التبادلات الدولية تقوم على فوارق في

التكلفة ما بين البلدان، وهو ما يبين المزايا النسبية لها ، وبالتالي فالمعطيات المتوفرة حول النتائج التجارية تسمح بقياس الميزة النسبية الظاهرة.

كلما كانت النتائج النسبية لبلد ما كبيرة في صادرات منتوج ما كلما كانت ميزته النسبية الظاهرة في هذا المنتوج كبيرة.

هناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية الظاهرة، والأكثر استعمالا في الدراسات التجريبية تتمثل في مقارنة هيكل الصادرات لبلد ما مع منطقة مرجعية (العالم مثلا).

$$RCA_k(i,w) = \frac{X_k(i) / TX(i)}{X_k(w) / TX(w)}$$

$RCA_k(i,w)$: الميزة النسبية الظاهرة للبلد i مقارنة مع العالم w من أجل المنتوج k.

Xk (i): صادرات البلد i للعالم w من المنتوج k.

Xk (w) : صادرات العالم w من المنتوج k.

TX (i): الصادرات الكلية للبلد i نحو العالم.

TX (w): الصادرات الكلية للعالم.

تتراوح قيمة الميزة النسبية الظاهرة بين 0 و ما لا نهاية نظريا، وإذا كانت أكبر من 1 فمعناه أن البلد لديه ميزة نسبية ظاهرة في المنتوج المعني. و هو ما يعني أن حجم صادرات هذه السلعة في الصادرات الكلية للبلد المعني أكبر من المعدل العالمي.

الفرع الأول: المنتوجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة: قمنا في هذا الجزء من العمل بتحديد المنتوجات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة بحيث ينتمي معظمها الى قطاع المحروقات وهو المنتوج الذي تتخصص فيه الجزائر.

الجدول رقم (11.01): المنتوجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة أكبر من 1

	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات و الزيوت و منتجات التقطير الخ	7	5,6	7	6,5	5,7
فلين و مصنوعاته	2	1	1	1	1
الزنك و مصنوعاته	0,7	0,9	1,1	1,2	0,6
سكر ومصنوعات سكرية	0,1	0,1	0,1	1,5	1,3

المصدر: (www.intracen.org)

الشكل الموالي يوضح معطيات الجدول ويساعد على الفهم بسهولة أكثر تطورات المزايا النسبية للمنتوجات المذكورة في الجدول السابق.

الشكل رقم (03.01): المنتوجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة أكبر من 1

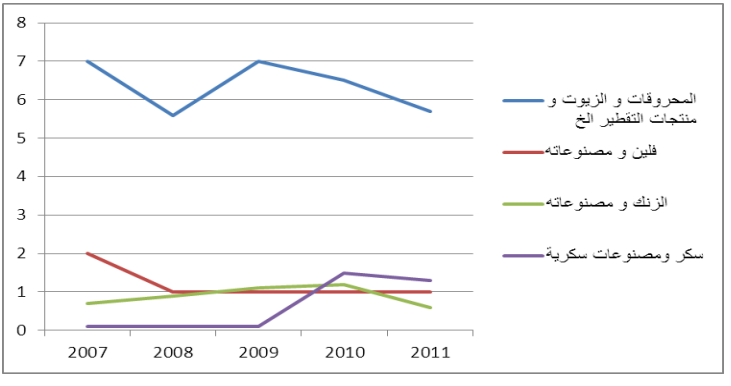

المصدر: بيانات الجدول السابق.

من خلال الشكل التالي يمكننا أن نلاحظ أربع منتوجات جزائرية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة، فمنتوج السكر و مصنوعاته لم يكن يملك ميزة نسبية ظاهرة لسنوات 2007، 2008 و 2009 ليعرف ارتفاعا محسوسا في سنتي 2010 و 2011 لتصل قيمته إلى 1.5 سنة 2010 ثم ينخفض إلى 1.3 سنة 2011 و لكن بقي يمتلك ميزة نسبية ظاهرة. كذلك منتوجات الزنك الذي عرفت ميزته النسبية الظاهرة ارتفاعا محسوسا لسنتي 2009 2010 بعدما كانت 0.7 و0.9 لسنتي 2007 2008، أما منتوج الفلين و مصنوعاته كان يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في سنة 2007 لتنخفض بعدها و تبقى ثابتة من سنة 2008 إلى سنة 2011، أما بالنسبة للمحروقات و الذي يعتبر أهم منتوج بالجزائر حيث يمثل 97% من إجمالي الصادرات (تجاوزت 70 مليار دولار سنة 2011) ، هو ما يوضح أهمية هذا المنتوج حيث يعتبر المنتوج الوحيد الذي يمتلك ميزة نسبية ظاهرة مرتفعة و التي بلغت قيمتها 7 سنة 2007 و 2009 لتنخفض إلى 6.5 سنة 2010 وتصل إلى 5.7 سنة 2011 و هذا راجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في الأساس.

و الشكل التالي يوضح أهمية المحروقات في الصادرات الجزائرية:

الشكل رقم (04.01): أهمية المحروقات في الصادرات الجزائرية

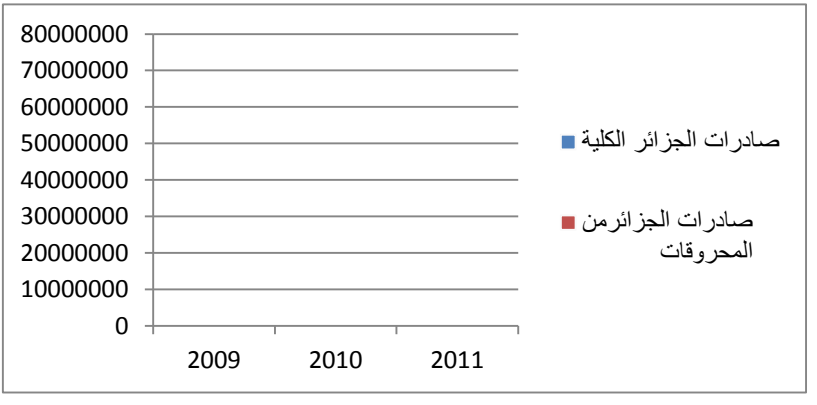

المصدر: (www.intracen.org)

لفرع الثاني: المنتوجات التي بإمكانها امتلاك ميزة نسبية ظاهرة: سنحاول في هذا المطلب تحديد المنتوجات الجزائرية التي بإمكانها أن تمتلك ميزة نسبية ظاهرة ،لكن اذا ما أعيرت اهتماما كافيا من طرف السلطات العمومية ووجهت نحوها السياسات الاقتصادية المناسبة لدعمها وترقيتها.

الجدول رقم (12.01):المنتوجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة مابين (0.5–1)

	2007	2008	2009	2010	2011
المواد الكيميائية	0,5	0,6	0,7	0,6	0,8
ملح و كبريت	0,5	0,8	0,8	0,8	0,8
رصاص و مصنوعاته	0,3	0,3	0,3	0,5	0,5

المصدر: (www.intracen.org)

كما سنحاول التوضيح اكثر في الشكل التالي :

الشكل رقم (05.01): المنتوجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة مابين (0.5–1)

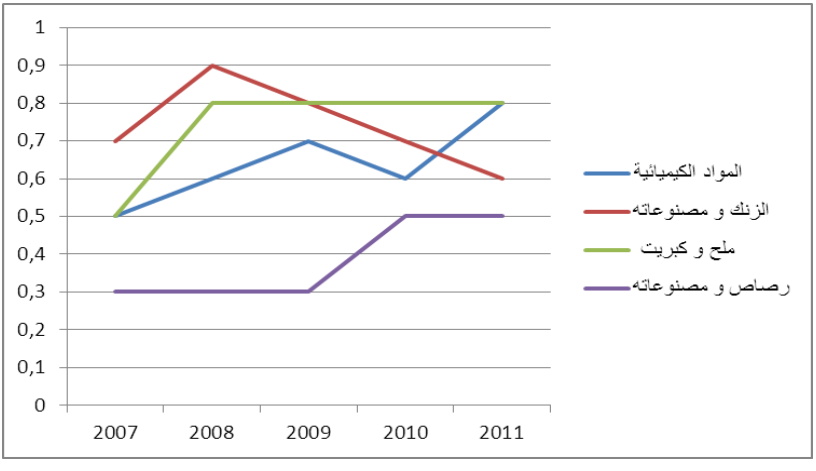

المصدر: بيانات الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المنتوجات المعنية تتمثل أساسا في منتوج الملح والكبريت الذي كانت قيمة ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2007 لترتفع سنتي 2008 و 2009 ثم انخفضت سنة 2010 و ارتفعت مجددا سنة 2011، و كذلك منتوج الرصاص الذي بلغت ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2010 بعدما كانت منعدمة ما بين 2007 و 2009، كذلك منتوج المواد الكيميائية الذي كانت قيمة ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2007 لتصل إلى 0.8 سنة 2008.

و من خلال هذه النتائج يمكننا القول أن هذه المنتجات يمكنها اكتساب ميزة نسبية ظاهرة لتنافس في الأسواق الدولية إذا أعيرت أهمية من طرف السلطات العمومية.

الفرع الثالث: المنتوجات التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة ضعيفة: سنحاول في هذا الفرع من الدراسة توضيح المنتوجات الجزائرية التي ميزتها النسبية ظاهرة ضئيلة جدا، بل هي منعدمة في بعض الأحيان وهذا راجع لعدة أسباب، مع ذلك يمكن العمل عليها بجهود كبيرة لتنميتها.

الجدول رقم (01–13): المنتوجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة بين 0 و 0.5

	2007	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*
الحديد و الصلب	0,1	0,1	0,1	0,1	0
نحاس و مصنوعاته	0,1	0,1	0	0	0
الفاكهة الصالحة للأكل	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
المشروبات	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
جلود خام	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2
الحبوب و الدقيق	0,1	0,1	0,1	0	0
الزجاج و مصنوعاته	0	0,1	0,1	0,1	0,1

المصدر: (**www.intracen.org**)

والشكل الموالي يعزز نتائج الجدول رقم (01-13) ومن خلاله نلاحظ بأنه يوجد منتوجات تتراوح قيمة ميزتها النسبية الظاهرة ما بين 0 و0.5 ،وهي نسبة ضئيلة جدا فمعظم المنتوجات كالحديد و الصلب ،النحاس و مصنوعاته، الفاكهة الصالحة للأكل ،المشروبات، الحبوب و الدقيق والزجاج و مصنوعاته لم تتعدى ميزتها النسبية الظاهرة 0.1 لمدة 5 سنوات أي بين 2007 و 2011 ماعدا منتوج الجلود الخام التي وصلت ميزتها النسبية الظاهرة إلى 0.2 إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق ميزة نسبية ظاهرة. هناك تفسير آخر لضعف المزايا النسبية لهذه المنتوجات وهو ارتفاع قيمة صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها في السوق العالمية الأمر الذي يضعف من تأثير قيم صادرات هذه المنتوجات أثناء حساب المزايا النسبية الظاهرة.

الشكل رقم (06.01): المنتوجات التي تملك ميزة نسبية ظاهرة تنحصر قيمتها بين 0 و 0.5

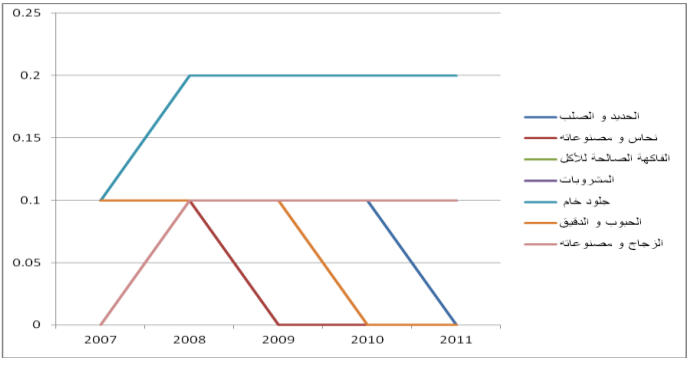

المصدر: بناءا على بيانات الجدول السابق

بالنظر للنتائج السابقة التي توصلنا اليها بتطبيق أحد أهم مؤشرات القدرة التنافسية، وهو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "RCA" على المنتوجات الجزائرية لمدة 5 سنوات من سنة 2007 الى 2011، اتضح لنا بأن المزايا النسبية التي يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى ضعيفة، خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، طبعا باستثناء المنتوج الذي تتخصص فيه الجزائر

وهو المحروقات ، إذ يمثل 98% من صادراتها الاجمالية ، وهو ما يفسر لنا أحادية التصدير في الجزائر و فشل سياساتها في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. وبالانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فلا بد من تحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الجزائرية خاصة خارج قطاع المحروقات، لتتمكن من إيجاد مكانة لها في السوق العالمية.

المبحث الخامس: التعريف بنماذج الجاذبية

يعود مصطلح أو اصطلاح الجاذبية إلى عالم الطبيعة الشهير الفيزيائي إسحاق نيوتن Isaac Newton صاحب النموذج الأول للجاذبية و الذي تمخض عنه القانون العام أو العالمي للجاذبية La loi universelle de gravitation سنة 1657. مضمون هذا القانون هو أن قوة التجاذب أو الجذب بين اثنين من الأجسام ذات الكتلتين M1 و M2 على التوالي تتناسب طرديا مع حاصل جداء كتلتيهما و تتناسب عكسيا مع مربع المسافة التي تفصلهما أو بينهما

و بعد عدة من السنوات تم نقل مبدأ قانون الجاذبية لنيوتن من مجال الفيزياء إلى مجال العلوم الاجتماعية، حيث تم البدء بتطبيق مضمون هذا القانون على العديد من الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة المختلفة غير أنها تشترك في دراسة طبيعة التدفقات بين اثنين من الكيانات. فمن بين الظواهر الاجتماعية التي تم تطبيق عليها مبدأ قانون الجاذبية نذكر انتقال الأيدي العاملة، المبادلات التجارية، تدفقات السياحة إضافة إلى هجرة الأفراد و حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما فيما يخص الكيانات، فإنها عادة ما تتمثل في البلدان أو الأقاليم.

و بهذا أصبحت نماذج الجاذبية أو معادلات الجاذبية تحظى بأهمية بالغة في أدبيات الاقتصاد الدولي خاصة في التجارة الدولية، حيث تعتبر أداة لنمذجة و تفسير تدفقات التجارة الثنائية في التجارة الخارجية (صادرات و واردات). حيث أن تؤكد معظم الدراسات التجريبية على القوة التفسيرية و الأهمية التي تتمتع بها نماذج الجاذبية كأداة لقياس حجم التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين. و لقد حققت نماذج

الجاذبية للتجارة نجاحا طويلا معترف به بسبب قدرتها التفسيرية الجيدة للعديد من التدفقات الثنائية و الإقليمية مثل انتقال الأيدي العاملة، المبادلات التجارية، تدفقات السياحة إضافة إلى هجرة الأفراد.

المطلب الأول: الصيغة الرياضية لنموذج الجاذبية

يقدم نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية وفقا لصيغتين هما:

- الصيغة البسيطة.
- الصيغة الموسعة.

حيث سوف يتم التطرق بالتفصيل إلى كل صيغة منهما

الفرع الأول: نموذج الجاذبية البسيط

يعطى نموذج الجاذبية لنيوتن وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$F = G \times \frac{M1 \times M2}{D^2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث أن:

- F : تمثل قوة التجاذب بين الجسمين.
- $M1$: تمثل كتلة الجسم الأول.
- $M1$: تمثل كتلة الجسم الثاني.
- D : تمثل المسافة بين الجسمين.
- G : تمثل ثابت التجاذب.

أما نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية في صورته أو صيغته البسيطة فيقدم وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$T_{ij} = A \times \frac{Y_i^{\alpha} \times Y_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

حيث أن:

- i : مؤشر الدول الأولى.
- j : مؤشر الدول الثانية.
- T_{ij} : حجم التبادل التجاري (الصادرات أو الواردات) بين الدولتين الأولى و الثانية.
- Y_i : الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الأولى معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها أي PIB .
- Y_i : الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الثانية معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها أي PIB .
- D_{ij} : البعد المكاني (المسافة) بين الدولتين الأولى و الثانية و هي عبارة مؤشر لتكلفة التبادل التجاري.
- A : ثابت.
- α, β, θ : ثوابت، إذا كان $\alpha = 1, \beta = 1, \theta = 2$ نحصل على نموذج الجاذبية لنيوتن.

انطلاقا من صيغة نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية يتضح أن مضمون هذا النموذج هو أن حجم التبادل التجاري أو ما يسمى بالتجارة الثنائية بين بلدين أو إقليمين ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي لهما، و ترتبط بعلاقة عكسية مع المسافة بينهما، بمعنى أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي في البلدين أو الإقليمين يزداد حجم التبادل التجاري بينهما، في حين أنه كلما زاد البعد المكاني الممثل في المسافة بين هذين البلدين أو الإقليمين بالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل، فإن ذلك يؤثر سلبا على حجم التجارة بين هذين البلدين أو الإقليمين، بمعنى انخفاض التبادل التجاري بينهما.

يمكن تحويل نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية المقدم وفقا للعلاقة (01.02) أعلاه إلى شكل خطي لأغراض الاقتصاد القياسي و ذلك عن طريق إدخال اللوغريتم. بإضافة اللوغريتم إلى طرفي العلاقة الأخيرة أعلاه نحصل على ما يلي:

$$Ln(T_{ij}) = Ln\left(A \times \frac{Y_i^{\alpha} \times Y_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}} \right)$$

$$Ln(T_{ij}) = Ln(A) + Ln\left(\frac{Y_i^{\alpha} \times Y_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}} \right)$$

$$Ln(T_{ij}) = Ln(A) + Ln(Y_i^{\alpha} \times Y_j^{\beta}) - Ln(D_{ij}^{\theta})$$

$$Ln(T_{ij}) = Ln(A) + Ln(Y_i^{\alpha}) + Ln(Y_j^{\beta}) - Ln(D_{ij}^{\theta})$$

$$Ln(T_{ij}) = Ln(A) + \alpha Ln(Y_i) + \beta Ln(Y_j) - \theta Ln(D_{ij})$$

و الذي يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$Ln(T_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha Ln(Y_{it}) + \beta Ln(Y_{jt}) - \theta Ln(D_{ij})$$

.....(03)

حيث أن:

$$\alpha_0 = Ln(A) \bullet$$

انطلاقا من العلاقة (03) أعلاه يتضح أن المتغير التابع الممثل في لوغريتم التبادل التجاري سواء الصادرات أو الواردات بين بلدين يفسر بدلالة ثلاثة متغيرات مستقلة أو مفسرة تتمثل في كل من لوغريتم حجم الاقتصاد للدولة الأولى ، لوغريتم حجم الاقتصاد للدولة الثانية و لوغريتم المسافة التي تفصل هذين البلدين. الثوابت α ، β و θ و التي تمثل معالم النموذج تعتبر مقياس لمرونة حجم التبادل التجاري لتفسير مستوى حجم اقتصاد الدولة الأولى و حجم اقتصاد الدولة الثانية و المسافة

بين الدولتين، حيث أنه إذا زاد حجم اقتصاد الدولة الأولى بمعدل 1% ، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين سوف يزداد بالمقدار α و إذا زاد حجم اقتصاد الدولة الثانية بمعدل 1% ، فإن حجم التبادل التجاري بين الدولتين سوف يزداد بالمقدار β ، أما زادت المسافة بين الدولتين بنسبة 1% ، فإن حجم التبادل التجاري بين الدولتين سوف يتناقص بالمقدار θ .

الفرع الثاني: نموذج الجاذبية الموسع

لقد أشرنا في الفقرة السابقة إلى أن نموذج الجاذبية في شكله البسيط يفسر أو يوضح تدفقات التجارة الخارجية من صادرات أو واردات بين دولتين بالاعتماد على متغيراته الأساسية الممثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين و المسافة التي تفصل بينهما. تشير نتائج الدراسات التطبيقية المستخدمة لنماذج الجاذبية أن متغيرات الأساسية تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة الخارجية. لذلك عمل الكثيرون من مستخدمي هذه النماذج في الدراسات التطبيقية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية عن طريق إضافة و إدراج العديد من المتغيرات الإضافية مثل متوسط دخل الفرد، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، الماضي الاستعماري، الاتفاقات التجارية و اللغة المشتركة.

- **نصيب الفرد من الدخل:** إن لمتوسط دخل الفرد للشريك التجاري أثر إيجابي على الصادرات، لأنه يعكس القدرة الشرائية للمستهلكين.
- **المجاورة أو الحدود المشتركة:** إن عامل المجاورة أو ما يسمى بالحدود المشتركة بين الدولتين أو تقاسم نفس الحدود ضل يشكل مشكلة لبعض الاقتصاديين في نموذج الجاذبية، إذ يؤكد البعض أنه ليس له أهمية مادام أن الاقتصاديين يأخذون بعين الاعتبار المسافة التي تفصل البلدين، لكن البعض الآخر يشير إلى أن الحدود المشتركة تخلصنا من إشكالية أن المسافة ربما تعطي مبالغة في التأثير. هناك افتراض بوجود علاقة ارتباط موجب بين حجم التبادل التجاري بين دولتين و درجة الجوار بينهما، بافتراض ثبات العوامل الأخرى. يتم

إدراج هذا العامل ضمن نموذج الجاذبية عن طريق إضافة متغير صوري أو وهمية للتعبير عن الجوار بين الدولتين، حيث أن هذا المتغير يأخذ القيمة واحد في حالة وجود حدود مشتركة بين الدولتين، و يأخذ القيمة صفر في حالة أن الدولتين لا تتقاسم نفس الحدود.

- **اللغة المشتركة:** إن لعامل اللغة المشتركة أو ما يسمى بوحدة اللغة أثر إيجابي كبير على حجم التبادلات التجارية بين الدول، فالعديد من الدراسات التطبيقية تشير و تؤكد إلى أن الدول التي تشترك في نفس اللغة يكون حجم المبادلات التجارية بينها أكثر بكثير من حجم المبادلات التجارية بين البلدان التي ليس لها نفس اللغة. إن وجود لغة مشتركة بين دولتين إن لم يدل على الجوار فإنه يدل على الروابط الثقافية بين هاتين الدولتين، و هي أمور قد تخفف إلى حد كبير من عوامل مقاومة التجارة الناجمة عن بعد المسافة الجغرافية بين هاتين الدولتين. يتم التعبير عن عامل اللغة المشتركة في نموذج الجاذبية بإدراج متغيرة وهمية أو صورية تأخذ القيمة واحد في حالة وجود لغة مشتركة بين الدولتين، و تأخذ القيمة صفر في حالة عدم وجود لغة مشتركة بين الدولتين.

- **الصلات أو الماضي (التاريخ) الاستعماري:** لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال العوامل التاريخية على حجم المبادلات التجارية بين دولتين أو العديد من الدول. إن للماضي أو التاريخ الاستعماري أثرا مهما في قوة العلاقات بين الدول، غير أن هناك استثناءات، فكون دولة ما كانت مستعمرة من قبل دولة أخرى فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض ميلها للاستيراد منها و تفضيل الاستيراد من دول أخرى قد لا تملك نفس مميزات الدولة الأخرى.

- **الاتفاقيات التجارية:** كما هو معلوم فإن من أهم العوامل المعيقة أو المقاومة للتدفقات التجارية بين الدول وجود العوائق التجارية المصطنعة مثل الرسوم الجمركية و غير الجمركية بجميع أنواعها. و بغرض التخفيف من هذه

العوائق التجارية و من ثم تشجيع و زيادة المبادلات التجارية بين الدول، لجأت هذه الأخيرة خاصة الدول المتجاورة جغرافيا إلى تشكيل تكتلات و عقد اتفاقات تجارية فيما بينها. هذه الاتفاقات تؤدي دورا كبيرا في زيادة و رفع حجم التدفقات التجارية بين البلدان. و قد توجهت العديد من الدراسات التطبيقية إلى تقدير الآثار التجارية للاتفاقات التجارية الإقليمية، مثل مجموعة دول الاتحاد الأوربي (UE) ، مجموعة دول أمريكا الشمالية (NAFTA) ، رابطة دول جنوب شرق آسيا ، مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA) و مجموعة دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR)... الخ. بغرض أخذ عامل الاتفاقات التجارية ضمن نموذج الجاذبية يتم إدراج متغير وهمي، حيث أن هذا المتغير يأخذ القيمة واحد في حالة وجود اتفاقية تجارية بين الدولتين، و يأخذ القيمة صفر في حالة أن الدولتين لا تربطهما أي اتفاقية تجارية.

إضافة إلى المتغيرات المذكورة أعلاه و التي يتضمنها نموذج الجاذبية في شكله الموسع، هناك بعض الدراسات التطبيقية المستخدمة لنماذج الجاذبية التي تقحم متغيرات أخرى إضافة إلى المتغيرات السابقة، من بين هذه المتغيرات نذكر عدد السكان، العملة المشتركة، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف ... الخ.

بعد إدراج جميع المتغيرات المذكورات أعلاه نحصل على الصيغة الموسعة لنموذج الجاذبية و التي تعطى وفقا للصيغة التالية:

$$Ln(T_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 Ln(Y_{it}) + \alpha_2 Ln(Y_{jt}) - \alpha_3 Ln(D_{ij}) + \alpha_4 Ln(PibTete) + \alpha_5 Border + \alpha_6 Language$$

$$+ \alpha_6 Colonizer + \alpha_7 Accord$$

حيث أن:

- i : مؤشر الدول الأولى.

- j : مؤشر الدول الثانية.
- $Ln(T_{ij})$: لوغريتم حجم التبادل التجاري (الصادرات أو الواردات) بين الدولتين الأولى و الثانية.
- $Ln(Y_i)$: لوغريتم الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الأولى معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها أي PIB .
- $Ln(Y_j)$: لوغريتم الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الثانية معبر عنه أو مقاس بالناتج المحلي الإجمالي لها أي PIB .
- $Ln(D_{ij})$: لوغريتم البعد المكاني (المسافة) بين الدولتين الأولى و الثانية و هو عبارة مؤشر لتكلفة التبادل التجاري.
- $Ln(PibTete)$: لوغريتم نصيب الفرد من الناتج.
- $Borger$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك.
- $Language$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما كانت لغة مشتركة بين الدولتين i و j و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك.
- $Coloniser$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i و j في التاريخ الاستعماري و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك.
- $Accord$: متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما ارتبطت الدولتين i و j باتفاقية تجارية و يأخذ القيمة 0 ما عدا ذلك.

نشير إلى أن الصيغة الموسعة لنموذج الجاذبية عرفت عدة أشكال أو صيغ غير أن كل دراسة تستخدم صيغة معينة و محددة تبعا لطبيعة الدراسة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لنماذج الجاذبية

سوف يتم التطرق من خلال هذه الفقرة إلى مختلف المراحل التي مر بها نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية إلى أن أصبح على الصيغة الحالية له و ذلك من خلال ما يلي:

- نموذج وليام جوزيف ريلي William Joseph Reilly.
- نموذج والتر ازارد Walter Isard .
- نموذج جان تنبرجن Jan Tinbergen.
- نموذج جامس أندرسون James Anderson.

الفرع الأول: نموذج وليام جوزيف ريلي William Joseph Reilly: إن فكرة الاعتماد على مبادئ قانون الجاذبية في الاقتصاد و لاسيما في التجارة الخارجية، تم إدخالها من قبل الاقتصاديين المختصين في الاقتصاد المكاني، حيث يعد الاقتصادي وليام جوزيف ريلي William Joseph Reilly (*) أول من قام بذالك و ذلك من خلال استخدامه لقانون الجاذبية في تحليل أنماط رحلات التسوق وتجارة التجزئة بهدف تحديد المناطق التجارية لعدد من المناطق الأمريكية ليفسر قوة الجذب في التجارة في هذه المدن. ففي سنة 1931 قدم وليام جوزيف ريلي نموذجا للجاذبية أطلق عليه اسم **نموذج البيع بالمفرد** و الذي تم استخدامه لتقدير جاذبية البيع بالمفرد من خلال عدد رحلات التسوق التي يقوم بها سكان أحياء معينة إلى مجموعة من الأسواق . الصيغة الرياضية لهذا النموذج هي التالية:

$$I = \frac{G \times R \times K}{D^2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(04)$$

حيث أن:

- I : تدفق الاتجار بالمفرد بين مدينتين.
- K : ثابت.

- G : عدد رحلات التسوق المتولدة.
- R : عدد الرحلات الكلية التي تم جذبها من قبل مكان التسوق
- D : المسافة.

انطلاقا من الصيغة الرياضية لنموذج الجاذبية المقدم من طرف الاقتصادي وليام جوزيف ريلي و المعطى وفقا للعلاقة (04) أعلاه، فإن تدفق الاتجار بين منطقتين يتناسب طرديا مع عدد رحلات التسوق و بما أن هذا الأخير دالة في عدد السكان، فإن الاتجار بين منطقتين يتناسب طرديا مع عدد السكان، بالإضافة إلى أنه يتناسب عكسيا مع المسافة.

إضافة إلى العاملين الممثلين في كل من عدد السكان و المسافة المؤثرين في تدفق الاتجار بين منطقتين، ذكر الاقتصادي وليام جوزيف ريلي أن هناك عوامل أخرى تساهم في التأثير على تدفق الاتجار، هذه العوامل أطلق عليها اسم عوامل الاحتكاك و التي تتمثل في الزمن الذي يقضيه الزبون في رحلة التسوق و التكاليف المادية و المعنوية .

– عامل الزمن:

إضافة إلى عامل المسافة أثار وليام جوزيف ريلي عاملا آخر يتمثل في الزمن الذي يقضيه الزبون في رحلة التسوق. فمن أجل توضيحه لأثر هذا العامل على تدفق الاتجار قدم المثال التالي الذي يعرضه الجدول التالي:

الجدول (01–14): أثر الزمن على تدفق الاتجار

اسم المتجر	المسافة	الزمن	نوع الطريق
A	07	08	سريع
B	05	20	داخلي

إذا كان أمام الزبون خياران، الأول هو أن السوق يبعد سبعة أميال و يستطيع الوصول إليه بثمانية دقائق بسبب سلوكه للطريق السريع، و الثاني هو أن السوق يبعد خمسة أميال لكنه لا يستطيع الوصول إليه إلا بعشرين دقيقة نتيجة عدم مرور الطريق

السريع بالقرب من السوق، فيضطر الزبون إلى سلوك الطريق الداخلي الذي عادة ما يكون مزدحما، و هنا فمن المؤكد أن الزبون سيختار المتجر A بالرغم من أنه أبعد مكانا.

– عامل التكاليف المادية و المعنوية:

عامل الاحتكاك الثاني الذي قدمه الاقتصادي وليام جوزيف ريلي هو عامل التكاليف المادية و المعنوية التي تتمثل في كل من الضريبة، تكلفة مكان توقف العربة، أجور النقل، زيادة على كيفية الوصول إلى السوق، مثل هل هناك انتظار أو هل سيقطع المسافة مشيا على الأقدام أم راكبا ...إلخ.

لقد قام الاقتصادي وليام جوزيف ريلي بتطبيق نموذجه على إحدى المدن الأمريكية و هي مدينة رفر تاون River Town التي تتكون من منطقتين سكنيتين A و B و تتولد منها 1000 و 2000 رحلة تسوق على التعاقب، و تحتوي مدينة رفر تاون على ثلاث أسواق C ، D و E، و تجتذب هذه الأسواق الزبائن وفقا إلى حجمها (بالقدم المربع) إذ تبلغ مساحات الأسواق الثلاث 50000 ، 100000 و 200000 على التوالي. و قد افترض الاقتصادي وليام جوزيف ريلي أن هناك 40 رحلة تسوق تجتذبها كل 1000 قدم مربع، و هنا يصبح عدد رحلات التسوق المجتذبة من الأسواق الثلاث هي 2000 ، 4000 و 8000 .

أما المسافة بين المنطقتين السكنيتين المولدتين لرحلات التسوق و الأسواق الجاذبة لرحلات التسوق فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (01–15):): أثر المسافة

من	إلى	المسافة بالميل
A	C	10
A	D	20
A	E	30
B	C	10

15	D	B
25	E	B

و لحساب عدد الرحلات المنتجة من قبل كل منطقة سكنية مجتذبة إلى كل سوق، استعمل الاقتصادي وليام جوزيف ريلي النموذج التالي:

$$T = \frac{G \times R \times K_{(t)}}{D^2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(05)$$

حيث أن:

- T : عدد الرحلات المنتجة في المنطقة السكنية و مجتذبة من السوق.
- G : عدد الرحلات المنتجة إلى المنطقة السكنية.
- R : عدد الرحلات المجتذبة إلى مناطق التسوق .
- $K_{(t)}$: عامل الاحتكاك و هو مأخوذ من وقت السفر بين المسافتين.
- D : المسافة بين منطقتي التسوق و السكن.

الخطوة التالية هي إدخال عامل الاحتكاك في كل منطقة، و يحدد هذا العامل من خلال معرفة بيانات المسافة بين المدن، و قد أوضح الاقتصادي وليام جوزيف ريلي أرقام افتراضية لذلك العامل، حيث اعتبر أن عاما الاحتكاك للطريق الذي يمر داخل المدينة هو 0.1 و للطريق السريع هو 0.2، لذلك فإن عدد رحلات التسوق اليومية المتولدة من المنطقة A التي تم جذبها من قبل السوق C عبر الطريق الذي يمر داخل المدينة هي:

$$T = \frac{G \times R \times K_{(t)}}{D^2}$$

$$T = \frac{1000 \times 2000 \times 0.1}{(10)^2} = 2000$$

أما عدد رحلات التسوق اليومية المتولدة من المنطقة B التي تم جذبها من قبل السوق C عبر الطريق الذي يمر داخل المدينة هي:

$$T = \frac{G \times R \times K_{(t)}}{D^2}$$

$$T = \frac{2000 \times 2000 \times 0.1}{(10)^2} = 4000$$

الفرع الثاني: نموذج والتر ازارد Walter Isard

في سنة 1954 قام الاقتصادي والتر ازارد Walter Isard بتطوير نموذج جاذبية البيع بالمفرد المقدم من قبل الاقتصادي وليام جوزيف ريلي إلى النموذج التالي:

$$F_{ij} = G \times \frac{M_i \times M_j}{D_{ij}^2} \quad \text{.....(06)}$$

حيث أن:

- i : مؤشر الدولة الأولى.
- j : مؤشر الدولة الثانية.
- F_{ij} : تدفق التجارة الخارجية بين الدولتين.
- G : ثابت.
- M_i : الكمية الاقتصادية للدولة الأولى.
- M_j : الكمية الاقتصادية للدولة الثانية.
- D_{ij} : المسافة بين الدولتين.

و بغرض استخدام نموذج الجاذبية المقدم وفقا للعلاقة (06) أعلاه في الدراسات القياسية، تم تحويله إلى دالة خطية عن طريق إدخال والتر ازارد للوغريتم النبيري على طرفي العلاقة الأخيرة كما يلي:

$$Ln\ \left(F_{ij}\right) = Ln\ \left(G \times \frac{M_i \times M_j}{D_{ij}^2}\right)$$

و الذي يساوي ما يلي:

$$Ln\left(F_{ij}\right) = Ln(G) + Ln\left(M_i\right) + Ln\left(M_j\right) - Ln\left(D_{ij}^2\right) + \varepsilon$$

لقد تم استخدم والتر ازارد نموذج الجاذبية المقدم وفقا للعلاقة الأخيرة أعلاه في تقييم مدى فعالية الاتفاقات التجارية بين الدول على التجارة الخارجية .

الفرع الثالث: نموذج جان تنبرجن Jan Tinbergen

لقد بدأ الاقتصادي جان تنبرجن Jan Tinbergen أبحاثه و أعماله المتعلقة بنموذج الجاذبية انطلاقا من نتائج الأعمال و الأبحاث التي توصل إليها سابقيه من الاقتصاديين خاصة تلك المتعلقة أو التي تنسب إلى الاقتصادي والتر ازارد. ففي سنة 1962 قدم جان تنبرجن نموذجا للجاذبية مطورا عن سابقيه أطلق عليه اسم نموذج التفاعلات الاجتماعية Modèle des interactions sociales. هذا النموذج يتضمن مجموعة من المتغيرات الجديدة مثل الهجرة و السياحة و الذي يعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$F_{ij} = G \times \frac{M_i^{\alpha} \times M_j^{\beta}}{D_{ij}^{\theta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (07)$$

حيث أن:

- F_{ij} : تمثل تدفق التجارة من دولة المنشأ i إلى دولة المقصد j أو تمثل المقدار الكلي للتفاعلات بين الدولتين.
- G : ثابت.
- M_i : الكمية الاقتصادية للدولة i.
- M_j : الكمية الاقتصادية للدولة j .
- α, β : ثوابت.
- θ : ثابتا يساوي القيمة 2 أي أن: $\theta = 2$.
- D_{ij} : المسافة بين الدولتين i و j .

نشير إلى أنه إذا كانت F_{ij} تمثل تدفق الأفراد أي الهجرة، فإن M_i و M_j تمثلان عدد سكان الدولتين i و j على التوالي.

المطلب الثالث: الأسس و الأطر النظرية لنماذج الجاذبية

رغم تحقيق نماذج الجاذبية للنجاح الواسع من حيث اتساع استخدامها على مستوى الدراسات الاقتصادية التطبيقية في تفسيرها للتدفقات التجارية (الصادرات و الواردات) بين مختلف الدول و الأقاليم و ذلك منذ الستينات، إلا أنها تعرضت منذ بداية استخدامها و لخلال فترة طويلة من السنوات إلى العديد من الانتقادات، و التي تمثلت في غياب و افتقار هذه النماذج للأسس و الجذور النظرية على المستوى أو الصعيد الاقتصادي. فمنذ نهاية السبعينات و فبفضل العديد من الأعمال النظرية، مرت نماذج الجاذبية شيئا فشيئا من مرحلة افتقارها للأسس النظرية إلى مرحلة امتلاكها أو تمتعها بالجذور النظرية. من بين هذه الأعمال نذكر تلك التي تعود إلى Anderson في سنة 1979 و الذي تم اشتقاق و استنتاج صيغة معادلة الجاذبية من نموذج مبني على مفاضلة المنتجات (Différenciation des produits). ضف إلى ذلك الأعمال المقدمة من قبل كل من Helpman سنة 1984 و Bergstrand خلال سنتي 1985 و 1989، فمن خلال أعمالهما في استنتاج الصيغة التحليلية لنموذج الجاذبية تم أخذ في الحسبان محددين رئيسيين يميزان النظرية الجديدة للتجارة الدولية هما اقتصاديات السلم و تكاليف النقل. تلت هذه المحاولات أو الأعمال، أعمال أخرى مثل تلك التي تعود إلى كل من Anderson و van Wincoop سنة 2003 ، ضف إلى ذلك، الأعمال المقدمة من طرف Baier سنة 2001 و Bergstrand سنة 2009. إضافة إلى الأعمال التي تعود إلى كل من Deardorff سنه 1995 و Event et Keller سنة 1998 و التي انطلقوا فيها من نموذج هكشر- أولين في اشتقاق صيغة نموذج الجاذبية.

المبحث السادس: الدراسة القياسية للتجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية

تم التطرق من خلال الجزء النظري إلى التعريف التجارة الخارجية من خلال التطرق إلى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لها، تطور التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة

فيها و المحددة لها. سوف نحاول من خلال هذا الجزء و المعنون بعنوان الدراسة القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر، نمذجة التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 2009، حيث نحاول ضبط و معرفة مختلف المحددات الأساسية للتجارة الخارجية في الجزائر. نشير إلى أننا في هذا العمل سوف نقتصر على نمذجة جزء من التجارة الخارجية للجزائر، هذا الجزء يتمثل في الواردات.

01.07 – المتغير التابع: يسمى كذالك بالمتغير المفسر. يتمثل المتغير التابع في الظاهرة المراد نمذجتها و الممثلة في التجارة الخارجية للجزائر (الواردات) و التي يرمز لها بالرمز Imp

02.07– المتغيرات المفسرة: تسمى كذالك بالمتغيرات المستقلة أو الشارحة. تتمثل المتغيرات المفسرات لهذه الدراسة في كل من ما يلي:

1. لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر: و الذي يرمز له بالرمز $LPib_i$
2. لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول لاتحاد الأوروبي: و الذي يرمز له بالرمز $LPib_j$
3. لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر: والذي يرمز له بالرمز LY_i
4. لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي: و الذي يرمز له بالرمز LY_j
5. لوغريتم المسافة بالكيلومتر التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي: و الذي يرمز له بالرمز LD_{ij}

الجدول أدناه يلخص مختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في هذه الدراسة و الرموز الموافقة لها:

الجدول رقم (01–16): تسمية و رموز المتغيرات المفسرة

رمز المتغير المفسر	تسمية المتغير المفسر
$LPib_i$	لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر
$LPib_j$	لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول لاتحاد الأوروبي
LY_i	لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر
LY_j	لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي
LD_{ij}	لوغريتم المسافة بالكيلومتر التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي

المصدر: من إعداد الباحث

03.07–/ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تشترط أي دراسة تطبيقية تستخدم معطيات السلاسل الزمنية أن تتوفر في هذه الأخيرة مجموعة من الخصائص الإحصائية نذكر منها خاصية الاستقرارية أو ما تسمى بخاصية السكون، لذا وجب علينا اختبار هذه الخاصية أي دراسة توفر خاصية الاستقرار من عدمها في معطيات السلاسل الزمنية التي سوف يتم استخدامها في عملية نمذجة التجارة الخارجية.

يقال عن سلسلة زمنية و لتكن Y_t أنها مستقرة أو ساكنة أو تتوفر فيها خاصية الاستقرار إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

1. **ثبات متوسط قيم السلسلة عبر الزمن:** و هذا ما يعبر عنه بالكتابة التالية:

$$E(Y_t) = \mu$$

2. **ثبات تباين قيم السلسلة عبر الزمن:** و هذا ما يعبر عنه بالكتابة التالية:

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

3. أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين المشترك، أي على الفرق $t - t'$ أي بين t و t' و ليس على t أو t' حيث أن t فترة و t' فترة أخرى و هذا ما يعبر عنه رياضيا بالكتابة التالية:

$$\gamma_K = E[(Y_t - \mu) \times (Y_{t+K} - \mu)] = 0$$

كما يمكن كتابته على الصيغة التالية:

$$\gamma_K = \frac{\sum (Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)}{n - K} = 0$$

حيث أن:

- n : تمثل حجم العينة.
- K : طول الفجوة الزمنية.
- γ_K يمثل التباين المشترك عند الفجوة الزمنية K و يشير إلى التباين المشترك بين قائمتين أو سلسلتين من قيم المتغير Y تفصل بينهما فجوة زمنية طولها K
- إذا كان $K = 0$ فإن γ_0 التباين المشترك يشير إلى تباين المتغير Y أي:

$$\gamma_0 = \frac{\sum (Y_t - \mu)(Y_t - \mu)}{n} = \frac{\sum (Y_t - \mu)^2}{n} = Var(Y)$$

- إذا كان $K = 1$ فإن γ_1 يشير إلى التباين المشترك بين القيم المتتالية لنفس المتغير Y و التي تفصل بينهما فجوة زمنية واحدة أي بين Y_t و Y_{t+1}

$$\gamma_1 = \frac{\sum \left(Y_t - \overline{Y}\right)\left(Y_{t+1} - \overline{Y}\right)}{n-1}$$

هناك العديد من المعايير المستخدمة في اختيار صفة أو خاصية الاستقرار في السلاسل الزمنية، نذكر من بين هذه المعايير ما يلي:

1. دالة الارتباط الذاتي:

تستخدم معاملات دالة الارتباط الذاتي للكشف عن استقرار السلسلة الزمنية من عدمها. تعطى دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K وفقا للعلاقة التالية:

$$\rho_K = \frac{\gamma_K}{\gamma_0}$$

أي أن دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K تساوي النسبة بين التباين المشترك عند الفجوة K الممثل في γ_K و التباين الممثل في γ_0.

حيث أن:

$$\hat{\gamma}_K = \frac{\sum \left(Y_t - \overline{Y}\right)\left(Y_{t+K} - \overline{Y}\right)}{n-K} \quad \bullet$$

$$\hat{\gamma}_0 = \frac{\sum \left(Y_t - \overline{Y}\right)^2}{n-1} \quad \bullet$$

يمكن رصد ρ_K على شكل انتشار عند الفجوات المختلفة حيث تتراوح قيمة معامل الارتباط ρ_K بين +1 و –1 أي أن:

$$-1 \le \rho_K \le +1$$

يتطلب استقرار السلسلة أن يكون معامل الارتباط ρ_K مساويا للصفر أي $\rho_K = 0$ أو أن لا يختلف جوهريا عن الصفر بالنسبة لأي فجوة أكبر من الصفر

أي $K > 0$. بعبارة أخرى يجب أن تقع معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود فترة الثقة (95 %) فإذا و قع خارج حدود فترة الثقة لفترة طويلة فإن معاملات ACF تختلف عن الصفر معنويا

لعدد كبير نسبيا من الفجوات الزمنية لذا يقال أن السلسلة غير ساكنة. من المعلوم أن معاملات الارتباط الذاتي للسلسلة الساكنة لها توزيع طبيعي غالبا وسطه الحسابي صفر وتباينه $\frac{1}{n}$ ومن ثم فإن حدود مجال الثقة عند مستوى معنوية (5%) لعينة كبيرة الحجم هي:

$$\pm 1.96\sqrt{\frac{1}{n}}$$

إذا كانت قيمة معامل الارتباط ρ_K تقع داخل حدود مجال الثقة يتم قبول فرضية العدم H_0 حيث أن:

$$H_0 : \ \rho_K = 0$$

و الذي يعني أن السلسلة مستقرة

أما إذا كانت قيمة معامل الارتباط ρ_K تقع خارج حدود مجال الثقة يتم رفض فرضية العدم H_0 و من ثم قبول الفرضية البديلة H_1 حيث أن:

$$H_1 : \ \rho_K \neq 0$$

و الذي يعني أن السلسلة غير مستقرة

نشير إلى أن عدد معاملات الارتباط الذاتي يساوي $\frac{1}{3} \times n$

2. اختبار جذر الوحدة للاستقرار:

يعتمد هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR(1) التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots\ (08)$$

من النموذج المقدم أعلاه يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد، فإذا كان كذالك فإن ذلك يدل على وجود جذر الوحدة و التي تعني عدم استقرار السلسلة. لذلك نقوم بتقدير الصيغة التالية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (09)$$

حيث إذا اتضح أن:

- $\rho = 1$ فهذا يعني أن السلسلة Y_t تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي عدم استقرار السلسلة.

و بالتالي يصبح الاختبار كما يلي:

– **فرضية العدم** H_0 : تتمثل في أن $\rho = 1$ و التي تعني وجود جذر الوحدة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

$$H_0 : \ \rho = 1$$

– **الفرضية البديلة** H_1 : تتمثل في أن $\rho \neq 1$ و التي تعني عدم وجود جذر الوحدة و بالتالي السلسلة مستقرة.

$$H_1 : \ \rho \neq 1$$

بطرح المقدار Y_{t-1} من طرفي المعادلة 02 نحصل على ما يلي:

$$Y_t - Y_{t-1} = (\rho - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بوضع:

- $\Delta Y_t = Y_t - Y_t$
- $\lambda = (\rho - 1)$

نحصل على ما يلي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي يصبح الاختبار كما يلي:

– **فرضية العدم** H_0 : تتمثل في أن $\lambda = 0$ و التي تعني وجود جذر الوحدة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

$H_0 : \lambda = 0$

– الفرضية البديلة H_1 : تتمثل في أن $\lambda \neq 0$ و التي تعني عدم وجود جذر الوحدة و بالتالي السلسلة مستقرة.

$H_1 : \lambda \neq 0$

من بين الاختبارات المستخدمة للكشف عن جذر الوحدة نذكر ما يلي:

- اختبار دكي–فولر DF
- اختبار دكي–فولر الموسع ADF

01.02– اختبار دكي–فولر DF:

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر هي:

- صيغة النموذج.
- حجم العينة.
- مستوى المعنوية.

يستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ من النماذج هي:

1. **النموذج الأول**: هذا النموذج لا يتضمن الحد الثابت و لا متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

أو

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

2. **النموذج الثاني**: هذا النموذج يتضمن الحد الثابت و لا يتضمن متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$Y_t = \beta + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

أو

$$\Delta Y_t = \beta + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

3. النموذج الثالث: هذا النموذج يتضمن الحد الثابت و يتضمن متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$Y_t = \beta + \beta_1 T + \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

أو

$$\Delta Y_t = \beta + \beta_1 T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

لإجراء اختبار Dickey-Fuller نتبع الخطوات التالية:

1. حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة : و التي تسمى بـ: τ و التي تعطى وفقا للعلاقة التالية:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\rho} - 1}{S\hat{\rho}}$$

أو

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\lambda} - 0}{S\hat{\lambda}}$$

حيث أن $S\hat{\rho}$ و $S\hat{\lambda}$ تمثل الانحرافات (الأخطاء) المعيارية للمعالم المقدرة $\hat{\rho}$ و $\hat{\lambda}$ على التوالي.

2. البحث عن قيمة الإحصائية τ المجدولة: أو الجدولية من جداول Dickey-Fuller ، هذه الإحصائية تسمى بالقيم الحرجة و يرمز لها بالرمز τ_{TAB}

3. إجراء الاختبار:

- إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أكبر** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} > \tau_{TAB}$ نرفض فرضية العدم H_0 ($\rho = 1$ أو $\lambda = 0$) و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن السلسلة مستقرة.

- إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أقل** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} < \tau_{TAB}$ نقبل فرضية العدم H_0 ($\rho = 1$ أو $\lambda = 0$) و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

02.02– اختبار دكي–فولر الموسع ADF:

يستخدم في إجراء هذا الاختبار ثلاث صيغ من النماذج هي:

1. **النموذج الأول:** هذا النموذج لا يتضمن الحد الثابت و لا متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة يكون اختبار الفرضيات كما يلي:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho = 1$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho \neq 1$$

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} حيث أن: $\tau_{CAL} = \dfrac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}}$.
- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} من الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller
- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} حيث:

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أكبر** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} > \tau_{TAB}$

نرفض فرضية العدم H_0 ($\rho=1$ أو $\lambda=0$) و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن السلسلة مستقرة.

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أقل** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} < \tau_{TAB}$ نقبل فرضية العدم H_0 ($\rho=1$ أو $\lambda=0$) و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

2. **النموذج الثاني**: هذا النموذج يتضمن الحد الثابت و لا يتضمن متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة يكون اختبار الفرضيات كما يلي:

$$H_0: \lambda = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho = 1$$

$$\alpha = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho \neq 1$$

$$\alpha \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha \neq 0$$

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة لـ α حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\alpha}}{S\hat{\alpha}}$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة لـ λ حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}}$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} بالنسبة لكل من α و λ و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey–Fuller
- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} حيث:

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أكبر** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} > \tau_{TAB}$ نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن السلسلة مستقرة.

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أقل** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} < \tau_{TAB}$ نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

3. النموذج الثالث: هذا النموذج يتضمن الحد الثابت و يتضمن متغير اتجاه زمني و يعطى وفقا للصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة يكون اختبار الفرضيات كما يلي:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho = 1$$
$$\alpha = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha = 0$$
$$\beta = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \beta = 0$$
$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho \neq 1$$
$$\alpha \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha \neq 0$$
$$\beta \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \beta \neq 0$$

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة لـ α حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\alpha}}{S\hat{\alpha}}$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة لـ β حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\beta}}{S\hat{\beta}}$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة لـ λ حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}}$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} بالنسبة لكل من α و λ و β و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller
- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} حيث:

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أكبر** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} > \tau_{TAB}$ نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن السلسلة مستقرة.

✓ إذا كانت قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} **أقل** من قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} أي $\tau_{CAL} < \tau_{TAB}$ نقبل فرضية العدم H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

بعدما تم التطرق إلى مختلف الطرق و الاختبارات المستخدمة في الكشف عن خاصية الاستقرار، سوف يتم استخدام هذه الاختبارات لمعرفة توفر هذه الخاصية من عدمها في السلاسل الزمنية المستخدمة ضمن هذه الدراسة.

01.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة المتغير التابع الممثل في الواردات $Ln\mathrm{Im}p$:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في لوغريتم الواردات $Ln\mathrm{Im}p$ نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبارات جذر الوحدة.

1. دراسة الإستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي:

باستخدام كل من دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للسلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في لوغريتم الواردات $Ln\mathrm{Im}p$ نحصل على الشكل أدناه:

الشكل رقم (09.01).: دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ: $Ln\mathrm{Im}p$

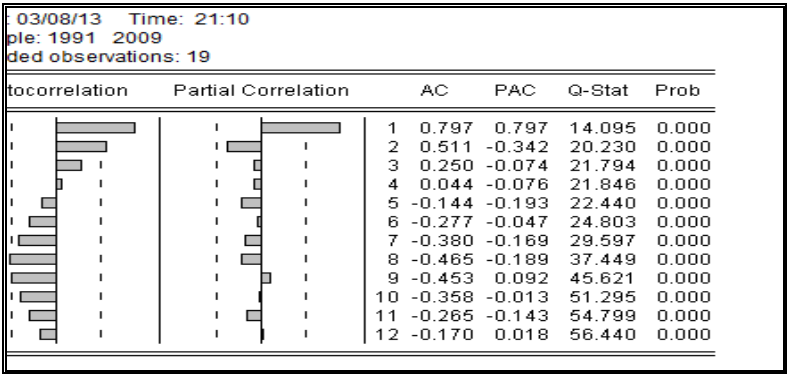

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.797	0.797	14.095	0.000
2	0.511	-0.342	20.230	0.000
3	0.250	-0.074	21.794	0.000
4	0.044	-0.076	21.846	0.000
5	-0.144	-0.193	22.440	0.000
6	-0.277	-0.047	24.803	0.000
7	-0.380	-0.169	29.597	0.000
8	-0.465	-0.189	37.449	0.000
9	-0.453	0.092	45.621	0.000
10	-0.358	-0.013	51.295	0.000
11	-0.265	-0.143	54.799	0.000
12	-0.170	0.018	56.440	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل رقم 01 أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 02 و هي تتراوح بين 0.797 و 0.511 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم الواردات $Ln\mathrm{Im}p$.

الشكل رقم (01.10): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للفرق الأول للوغريتم الواردات $DLn\mathrm{Im}p$

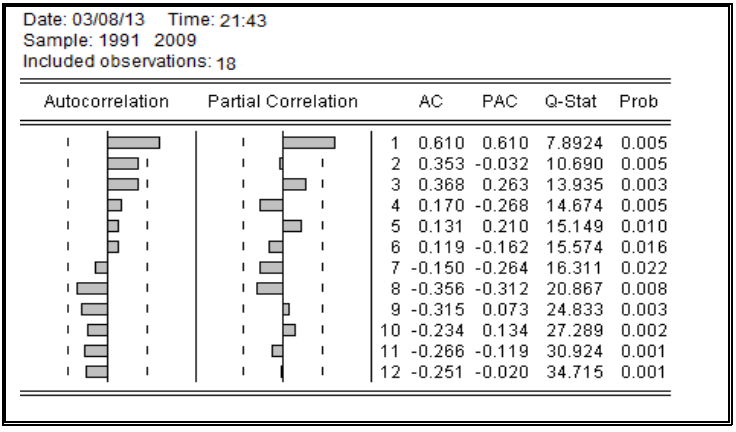
Date: 03/08/13 Time: 21:43
Sample: 1991 2009
Included observations: 18

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.610	0.610	7.8924	0.005
		2	0.353	-0.032	10.690	0.005
		3	0.368	0.263	13.935	0.003
		4	0.170	-0.268	14.674	0.005
		5	0.131	0.210	15.149	0.010
		6	0.119	-0.162	15.574	0.016
		7	-0.150	-0.264	16.311	0.022
		8	-0.356	-0.312	20.867	0.008
		9	-0.315	0.073	24.833	0.003
		10	-0.234	0.134	27.289	0.002
		11	-0.266	-0.119	30.924	0.001
		12	-0.251	-0.020	34.715	0.001

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

بغرض جعل سلسلة لوغريتم الواردات $Ln\mathrm{Im}p$ مستقرة نأخذ الفرق الأول لها ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الأول بالرمز $DLn\mathrm{Im}p$. نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أعلاه:

انطلاقا من الشكل رقم 02 أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 01 و هي مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم الواردات $DLn\mathrm{Im}p$.

بغرض جعل سلسلة الفرق الأول للوغريتم الواردات $DLn\mathrm{Im}p$ مستقرة نأخذ الفرق الأول لها (أي الفرق الثاني لسلسلة لوغريتم الواردات $Ln\mathrm{Im}p$) ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الثاني بالرمز $DDL\mathrm{Im}p$. نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (11.01): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للفرق الثاني لسلسلة لوغريتم الواردات $DDL\mathrm{Im}p$

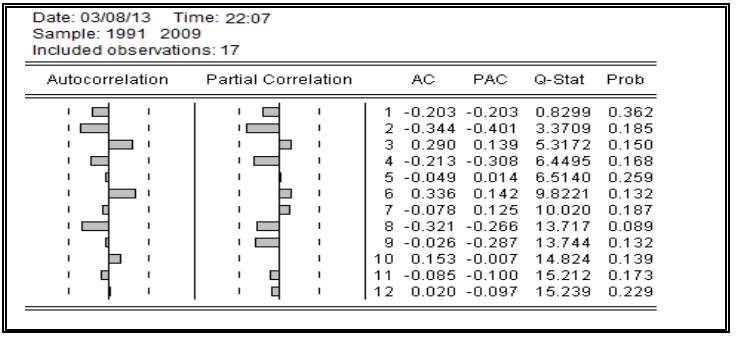
Date: 03/08/13 Time: 22:07
Sample: 1991 2009
Included observations: 17

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.203	-0.203	0.8299	0.362
		2	-0.344	-0.401	3.3709	0.185
		3	0.290	0.139	5.3172	0.150
		4	-0.213	-0.308	6.4495	0.168
		5	-0.049	0.014	6.5140	0.259
		6	0.336	0.142	9.8221	0.132
		7	-0.078	0.125	10.020	0.187
		8	-0.321	-0.266	13.717	0.089
		9	-0.026	-0.287	13.744	0.132
		10	0.153	-0.007	14.824	0.139
		11	-0.085	-0.100	15.212	0.173
		12	0.020	-0.097	15.239	0.229

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل رقم 01.11 أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني لوغريتم الواردات $DDL\mathrm{Im}p$.

2. **دراسة الإستقرارية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:** الجدول رقم (01-17) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم الواردات $L\mathrm{Im}p$.

جدول رقم (01–17) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم الواردات $L\mathrm{Im}p$

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-0.02	-2.13	-1.83
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.06	-1.59

المصدر: من إعداد الباحثين.

انطلاقا من الجدول رقم (01-17) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم الواردات $L\mathrm{Im}p$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بالنسبة للنموذجين الأول و الثاني أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم الواردات $L\mathrm{Im}p$ لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز $DL\mathrm{Im}p$.

3. دراسة إستقرارية الفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\mathrm{Im}p$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:

الجدول رقم (01-18) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\mathrm{Im}p$.

جدول رقم (01–18) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\mathrm{Im}p$

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-1.92	-1.89	-4.04
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.05	-3.71

المصدر: من إعداد الباحثين.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–18**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\mathrm{Im}p$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة للنموذجين الأول و الثاني و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في الفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\,\mathrm{Im}\,p$ لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الثاني لسلسلة لوغريتم الواردات ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الثاني بالرمز $DDL\,\mathrm{Im}\,p$.

4. دراسة استقرارية الفرق الثاني للوغريتم الواردات $DDL\,\mathrm{Im}\,p$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع: الجدول رقم (**01–19**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للوغريتم الواردات $DDL\,\mathrm{Im}\,p$.

جدول رقم (01–19): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الواردات $DDL\,\mathrm{Im}\,p$

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-2.69	-3.89	-5.41
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.12	-3.82

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–19**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الواردات $DL\,\mathrm{Im}\,p$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الثاني

للوغريتم الواردات $DL\,\mathrm{Im}\,p$ تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

02.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$: الجدول رقم (**01–20**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–20**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$ لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

جدول رقم (01–20) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $LPib_i$

	النموذج الأول **بدون ثابت**	**النموذج الثاني** **مع الثابت**	**النموذج الثالث** **مع الثابت و اتجاه**
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	0.01	-2.37	-4.37
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.06	-3.73

المصدر: من إعداد الباحث.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز $DLPib_i$.

– دراسة إستقرارية الفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:

الجدول رقم (**21–01**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DLPib_i$.

جدول رقم (21–01) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $DLPib_i$

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-2.31	-2.24	0.10
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.08	-3.75

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**21–01**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DLPib_i$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة للنموذجين الثاني و الثالث و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DLPib_i$ لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الثاني لسلسلة لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الثاني بالرمز $DDLPib_i$.

– دراسة استقرارية الفرق الثاني للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DDLPib_i$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع: الجدول رقم (**01–22**)أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DDLPib_i$.

جدول رقم (01–22) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $DDLPib_i$

	النموذج الأول بدون ثابت	**النموذج الثاني مع الثابت**	**النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه**
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-3.98	-4.10	-4.84
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.08	-3.32

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–22**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الثاني للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DDLPib_i$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الثاني للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $DDLPib_i$ تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

03.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $LPib_j$: الجدول رقم (**01–23**)أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $LPib_j$.

جدول رقم (01–23) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $LPib_j$

	النموذج الأول بدون ثابت	**النموذج الثاني مع الثابت**	**النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه**
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	2.86	-0.62	-3.08
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.04	-3.69

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–23**)أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $LPib_j$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $LPib_j$ لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز $DLPib_j$.

– دراسة استقرارية الفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $DLPib_j$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع:

الجدول رقم 11 أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $DLPib_j$.

جدول رقم (01–24): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $DLPib_j$

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-3.29	-4.77	-4.57
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.05	-3.71

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (01–24) أعلاه المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $DLPib_j$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الأول للوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول الاتحاد الأوروبي $DLPib_j$ تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

04.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i : الجدول رقم (01–25) أدناه

يقدم نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i .

انطلاقا من الجدول رقم (**01–25**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

جدول رقم (01–25): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: LY_i

	النموذج الأول بدون ثابت	**النموذج الثاني مع الثابت**	**النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه**
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-2.75	-0.17	-2.76
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-3.69	-1.96	-3.04

المصدر: من إعداد الباحث.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز DLY_i .

– **دراسة إستقرارية الفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر DLY_i باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع**: الجدول رقم (**01–26**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر**

الموسع للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر DLY_i .

انطلاقا من الجدول رقم (**01–26**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر DLY_i نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر DLY_i تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة

جدول رقم (01–26) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: DLY_i

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-6.26	-6.17	-6.37
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-3.71	-3.05	-1.96

المصدر: من إعداد الباحث.

05.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j : الجدول رقم (**01–27**) أدناه يقدم نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j .

جدول رقم (01–27): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: LY_j

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-0.23	-2.08	-2.15
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.04	-3.69

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–27**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز DLY_j .

– **دراسة استقرارية الفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي DLY_j باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع**: الجدول رقم (**01–28**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي DLY_j .

جدول رقم (01–28) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: DLY_j

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-4.79	-4.61	-4.47
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.05	-3.71

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–28**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي DLY_j نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الأول للوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي DLY_j تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

06.03.07–/ دراسة استقرارية سلسلة المسافة بالكيلومتر التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي LD_{ij} : الجدول رقم (**01–29**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في لوغريتم المسافة LD_{ij} .

جدول رقم (01–29): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: LD_{ij}

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثانى مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	1.72	-2.43	-4.57
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.08	-3.75

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–29**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للوغريتم المسافة LD_{ij} نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة للنموذجين الأول و الثاني و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في لوغريتم المسافة LD_{ij} لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز DLD_{ij}.

– **دراسة إستقرارية الفرق الأول للوغريتم المسافة DLD_{ij} باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع**: الجدول رقم (**01–30**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للوغريتم المسافة DLD_{ij}.

جدول رقم (01–30): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: DLD_{ij}

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-2.71	-2.87	-2.52
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.09	-3.79

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–30**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للوغريتم المسافة DLD_{ij} نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة للنموذجين الثاني و الثالث و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الأول للوغريتم المسافة DLD_{ij} لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الثاني لسلسلة لوغريتم المسافة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey–Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الثاني بالرمز $DDLD_{ij}$.

– **دراسة استقرارية الفرق الثاني للوغريتم المسافة $DDLD_{ij}$ باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع**: الجدول رقم (**01–31**) أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للوغريتم المسافة $DDLD_{ij}$.

جدول رقم (01–31) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لـ: $DDLD_{ij}$

	النموذج الأول بدون ثابت	**النموذج الثاني مع الثابت**	**النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه**
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-4.87	-4.84	-4.49
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.96	-3.09	-3.79

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول رقم (**01–31**) أعلاه و المتعلق بنتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الثاني للوغريتم المسافة $DDLD_{ij}$ نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في للفرق الثاني

للوغريتم المسافة $DDLD_{ij}$ تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

04.07–/ دراسة درجة تكامل متغيرات الدراسة: يقال عن متغير و ليكن Y_t أنه متكامل من الدرجة d إذا أمكن جعله ساكنًا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات، حيث يرمز لذالك بالرمز $Y_t \to I(d)$ فمثلا إذا كان المتغير Y_t متكامل من الرتبة الأولى، فهذا يعني أنه مستقر بعد أخذ الفرق الأول و يرمز له بالرمز $Y_t \to I(1)$. الجدول أدناه يقدم درجة تكامل متغيرات الدراسة .

جدول رقم (01–32) : درجة تكامل متغيرات الدراسة

المتغير	درجة التكامل	الرمز
لوغريتم واردات الجزائر $L\,\mathrm{Im}\,p$	الثانية	$L\,\mathrm{Im}\,p_t \to I(2)$
لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$	الثانية	$LPib_{it} \to I(2)$
لوغريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول لاتحاد الأوروبي $LPib_j$	الأولى	$LPib_{1t} \to I(1)$
لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i	الأولى	$LY_{it} \to I(1)$
لوغريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j	الأولى	$LY_{jt} \to I(1)$
لوغريتم المسافة بالكيلومتر التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي LD_{ij}	الثانية	$LD_{ijt} \to I(2)$

المصدر: من إعداد الباحث

05.07– نموذج الجاذبية المقترح لعملية التقدير:

بغرض معرفة مدى تأثير المتغيرات المفسرة الممثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر $LPib_i$ ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول لاتحاد الأوروبي $LPib_j$ ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر LY_i ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي LY_j ، المسافة التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي LD_{ij} على إجمالي الواردات $L\operatorname{Im} p$ في الجزائر ارتأينا اقتراح النموذج أدناه بغرض عملية التقدير:

$$\operatorname{Im} p_{ijt} = \frac{\beta_0 \times Pib^{\beta_1}{}_{it} \times Pib^{\beta_2}{}_{jt} \times Y_i^{\beta_3} \times Y_j^{\beta_4} \times \varepsilon_{ijt}}{D^{\beta_5}{}_{ij}}$$

حيث أن:

- i : تمثل الجزائر
- j : تمثل الاتحاد الأوروبي
- $\operatorname{Im} p_{ij}$: تمثل واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي
- Pib_i : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر.
- Pib_j : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد الأوروبي.
- Y_i : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.
- Y_j : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي.

- D_{ij} : المسافة التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي. نشير إلى أن المسافة يتم حسابها بين عاصمتي الدولتين و هذا باعتبار أن عاصمة كل دولة تمثل مركز اقتصادي تتم فيه أغلب التبادلات التجارية. في هذه الدراسة تم أخذ متوسط المسافة بين الجزائر و مجموعة دول الإتحاد الأوربي.
- ε_{ij} : يمثل الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي المتغيرات التي تدخل في تفسير واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي، مع افتراض أن:

1. ε_{ij} : يتبع التوزيع الطبيعي
2. $E(\varepsilon_{ij}) = 0$
3. $Var(\varepsilon_{ij}) = \sigma^2$

بغرض جعل النموذج أعلاه خطي ندخل اللوغريتم على طرفي النموذج فنحصل على النموذج الخطي التالي:

$$\ln \mathrm{Im}\, p_{ijt} = \ln \frac{\beta_0 \times Pib^{\beta_1}{}_{it} \times Pib^{\beta_2}{}_{jt} \times Y_i^{\beta_3} \times Y_j^{\beta_4} \times \varepsilon_{ijt}}{D^{\beta_5}{}_{ij}}$$

$$\ln \mathrm{Im}\, p_{ijt} = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln Pib_{it} + \beta_2 \ln Pib_{jt} + \beta_3 \ln Y_{it} + \beta_4 \ln Y_{jt} - \beta_5 \ln D_{ij} + \ln \varepsilon_{ijt}$$

بعد إدخال اللوغريتم تم الحصول على نموذج خطي متعدد هو التالي:

$$Y_t = \beta_0^* + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \beta_4 X_{4t} - \beta_5 X_5 + V_t$$

حيث أن:

1. المتغير التابع:

- Y_t : تمثل لوغاريتم قيم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

2. المتغيرات المفسرة:

- Y_t : تمثل لوغاريتم قيم واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.
- X_{1t} : تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر.
- X_{2t} : تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاتحاد الأوروبي.
- X_{3t} : تمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.
- X_{3t} : تمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاتحاد الأوروبي.
- X_{5t} : تمثل لوغاريتم المسافة بالكيلومتر التي تفصل الجزائر عن الاتحاد الأوروبي.
- V_t : يمثل الحد العشوائي.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل مرونات واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمتغيرات المفسرة على التوالي.

06.07– / الإشارات المرتقبة لمعاملات المتغيرات المفسرة:

يمكن التنبؤ بإشارة معاملات المتغيرات المفسرة التي يحتويها نموذج الجاذبية المقترح لعملية التقدير كما يلي:

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الواردات $Y_t = \ln \mathrm{Im}\, p_{ijt}$ و المتغير المفسر الممثل في الناتج المحلي $X_{1t} = \ln Pib_{it}$ للدولة i فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف يكون سالب أي:

$$\hat{\beta}_1 < 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الواردات $Y_t = \ln \mathrm{Im}\, p_{ijt}$ و المتغير المفسر الممثل في الناتج المحلي للدولة j $X_{2t} = \ln Pib_{jt}$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف يكون سالب أي:

$$\hat{\beta}_2 < 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الواردات $Y_t = \ln \mathrm{Im}\, p_{ijt}$ و المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي في لدولة i $X_{3t} = \ln Y_{it}$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف يكون سالب أي:

$$\hat{\beta}_3 < 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الواردات $Y_t = \ln \mathrm{Im}\, p_{ijt}$ و المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي في لدولة j $X_{4t} = \ln Y_{jt}$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف يكون سالب أي:

$$\hat{\beta}_4 < 0$$

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الواردات $Y_t = \ln \mathrm{Im}\, p_{ijt}$ و المتغير المفسر الممثل في المسافة التي تربط البلدين $X_{5t} = \ln D_{ijt}$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة يكون سالبة أي أن:

$$\hat{\beta}_5 < 0$$

07.07-/ تقدير معالم نموذج الجاذبية المقترح: الجدول رقم يقدم نتائج عملية التقدير باستخدام البرنامج Eviews 07 :

الجدول رقم (01-33): نتائج عملية تقدير نموذج الجاذبية المقترح

Dependent Variable: LNMIJ
Method: Least Squares
Date: 10/09/13 Time: 20:19
Sample: 1991 2009
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.434833	0.259306	1.676911	0.1174
LNYJ	0.749989	0.939128	0.798601	0.4389
LNPHYI	0.086579	0.099553	0.869670	0.4003
LNPHYJ	-1.335556	1.223916	-1.091216	0.2950
LNDIJ	-3.937031	2.776698	-1.417882	0.1797
C	32.26041	17.84230	1.808086	0.0938

R-squared	0.808447	Mean dependent var	6.839300
Adjusted R-squared	0.734773	S.D. dependent var	0.405452
S.E. of regression	0.208809	Akaike info criterion	-0.042709
Sum squared resid	0.566813	Schwarz criterion	0.255535
Log likelihood	6.405732	Hannan-Quinn criter.	0.007766
F-statistic	10.97326	Durbin-Watson stat	1.424670
Prob(F-statistic)	0.000267		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

- $LNYI$ تمثل : $X_{1t} = \ln Pib_{it}$
- $LNYJ$ تمثل : $X_{2t} = \ln Pib_{jt}$
- $LNPHYI$ تمثل : $X_{3t} = \ln Y_{it}$
- $LNPHYJ$ تمثل : $X_{4t} = \ln Y_{jt}$
- $LNDIJ$ تمثل : $X_{5t} = \ln D_{ij}$
- C تمثل : $\beta_0^* = \ln \beta_0$

انطلاقا من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم 11 أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الجاذبية هي التالية:

- $\hat{\beta}_0^* = 32.26041$
- $\hat{\beta}_1 = 0.434833$
- $\hat{\beta}_2 = 0.749989$
- $\hat{\beta}_3 = 0.086579$
- $\hat{\beta}_4 = -1.335556$
- $\hat{\beta}_5 = -3.937031$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$Y_t = 32.260 + 0.434\,X_{1t} + 0.749\,X_{2t} + 0.086\,X_{3t} - 1.335\,X_{4t} - 3.937\,X_5$$

$$(1.80) \qquad (1.67) \qquad (0.79) \qquad (0.86)$$

$$(-1.09) \qquad (-1.41) \qquad R^2 = 0.80 \quad \overline{R}^2 = 0.73$$

$$S.E.R = 0.20 \quad S.S.R = 0.56 \quad F = 10.97 \quad n = 19$$

$$D-W = 1.42$$

و الذي يمكن كتابته على الصيغة التالية:

$$Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ij} = 32.260 + 0.434\,LnPib_i + 0.749\,LnPib_j + 0.086\,LnY_i - 1.335\,LnY_j - 3.937\,LnD_{ij}$$

$$(1.80) \qquad (1.67) \qquad (0.79)$$

$$(0.86) \qquad (-1.09) \qquad (-1.41)$$

$$R^2 = 0.80 \quad \overline{R}^2 = 0.73 \quad S.E.R = 0.20 \quad S.S.R = 0.56$$
$$F = 10.97 \quad n = 19 \quad D-W = 1.42$$

حيث أن:

- القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة
- R^2 : يمثل معامل التحديد
- $\overline{R}^2$: يمثل معامل التحديد المعدل
- $S.E.R$: الانحراف المعياري للانحدار
- $S.S.R$: مجموع مربعات الأخطاء
- F : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة
- $D-W$: إحصائية DURBIN-WATSON
- n : تمثل عدد المشاهدات

08.07–/ تقييم نموذج الجاذبية المقدر: انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الهجرة نلاحظ أن:

- المتغير المفسر الممثل في الناتج المحلي الحقيقي للجزائر و الممثل بالمتغيرة $LPib_{it}$ معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه غير معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 1.67$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.76$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 1.67 < T_{TAB} = 1.76$ و هذا يعني قبول فرضية العدم $H_0 : \beta_1 = 0$ التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين الواردات الممثلة بالمتغير $L\,\mathrm{Im}\,p_t$ و الناتج المحلي الحقيقي للجزائر بالمتغيرة $LPib_{it}$.

- المتغير المفسر الممثل في الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و الممثل بالمتغيرة $LPib_{jt}$ معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس لها معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 0.79$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.76$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 0.79 < T_{TAB} = 1.76$ و هذا يعني قبول فرضية العدم $H_0 : \beta_2 = 0$ التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الواردات الممثلة بالمتغير $L\,\mathrm{Im}\,p_t$ و الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي و الممثل بالمتغيرة $LPib_{jt}$

- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر و الممثل بالمتغيرة LY_{it} معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه غير معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 0.86$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.76$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 0.86 < T_{TAB} = 1.76$ و هذا يعني قبول فرضية العدم $H_0 : \beta_3 = 0$ التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين الواردات الممثلة بالمتغير $L\,\mathrm{Im}\,p_t$ و نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر بالمتغيرة LY_{it} .

- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الإتحاد الأوربي و الممثل بالمتغيرة LY_{jt} غير معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه غير معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -1.09$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.76$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن

$T_{CAL} = -1.09 < T_{TAB} = 1.76$ و هذا يعني قبول فرضية العدم $H_0 : \beta_4 = 0$ التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين الواردات الممثلة بالمتغير $L\,\mathrm{Im}\,p_t$ و نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الإتحاد الأوربي بالمتغيرة LY_{jt} .

- بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0.80$ ، فقد أخذ قيمة قوية جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي.
- بالنسبة لاختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن إحصائية دربن–واتسن Durbin-Watson المحسوبة $D-W = 1.42$ تقع داخل المنطقة $\left[dl, du\right] = \left[0.75, 2.02\right]$ و التي تمثل منطقة أو مجال الشك أو عدم القرار.

09.07–/ إعادة تقدير نموذج الجاذبية: انطلاقا من عملية تقييم نموذج الجاذبية المتحصل عليه بعد عملية التقدير تم استبعاد المتغيرات الغير معنوية و بالتالي يصبح نموذج الجاذبية الجديد هو التالي:

$$\ln \mathrm{Im}\, p_{ijt} = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln Pib_{it} + \beta_3 \ln Y_{it} - \beta_5 \ln D_{ij} + \ln \varepsilon_{ijt}$$

و الذي يمكن كتابته على الشكل التالي:

$$Y_t = \beta_0^* + \beta_1 X_{1t} + \beta_3 X_{3t} - \beta_5 X_5 + V_t$$

نتائج إعادة عملية التقدير يقدمها الجدول أدناه:

الجدول رقم (01–34): نتائج عملية تقدير نموذج الجاذبية الجديد

ndent Variable: LNMIJ
od: Least Squares
15/09/13 Time: 11:21
ple: 1991 2009
ded observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.648404	0.156360	4.146858	0.0009
LNPHYI	0.131069	0.870604	2.719956	0.0199
LNDIJ	-1.780649	0.679081	-2.622145	0.0192
C	13.13494	5.372468	2.444861	0.0273

uared	0.789424	Mean dependent var	6.839300
sted R-squared	0.747309	S.D. dependent var	0.405452
of regression	0.203814	Akaike info criterion	-0.158553
squared resid	0.623103	Schwarz criterion	0.040276
ikelihood	5.506254	Hannan-Quinn criter.	-0.124903
tistic	18.74440	Durbin-Watson stat	1.188685
(F-statistic)	0.000025		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم 12 أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الجاذبية هي التالية:

- $\hat{\beta}_0^* = 13.13494$
- $\hat{\beta}_1 = 0.648404$
- $\hat{\beta}_2 = 0.131069$
- $\hat{\beta}_5 = -1.780649$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$Y_t = 13.134 + 0.648\,X_{1t} + 0.131\,X_{3t} - 1.780\,X_5$$

(2.44) (4.14)

(2.71) (–2.62)

$$R^2 = 0.78 \quad \overline{R}^2 = 0.74 \quad S.E.R = 0.20 \quad S.S.R = 0.62$$

$$F = 18.74 \quad n = 19 \quad D-W = 1.18$$

و الذي يمكن كتابته على الصيغة التالية:

$$Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ij} = 13.134 + 0.648\,LnPib_i + 0.131\,LnY_i - 1.780\,LnD_{ij}$$

(2.44) (4.14)

(2.71) (–2.62)

$$R^2 = 0.78 \quad \overline{R}^2 = 0.74 \quad S.E.R = 0.20 \quad S.S.R = 0.62$$

$$F = 18.74 \quad n = 19 \quad D-W = 1.18$$

عند المرور إلى عملية تقييم النموذج المقدر فأننا نلاحظ ما يلي:

- قيمة إحصائية ستيودنت تبين أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 5%، أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج.
- بالنسبة لإحصائية DURBIN-WATSON فيتبين لنا أن القيمة المحسوبة (1.18) تقع خارج مجال انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء [1.68, 2.32] وهو ما يدل على أن القيمة المحسوبة موجودة في مجال الشك، ومن ثم فان النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية، لذا سنقوم بتصحيح النموذج بإضافة المتوسطات المتحركة (MA).

الجدول رقم (01–35): إعادة تقدير النموذج الجديد بإضافة المتوسطات المتحركة (MA)

Dependent Variable: LNMIJ
Method: Least Squares
Date: 17/09/13 Time: 22:07
Sample: 1991 2009
Included observations: 19
Convergence achieved after 11 iterations
MA Backcast: 1990

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNYI	0.505397	0.135864	3.719860	0.0023
LNPHYI	0.025519	0.233748	2.609596	0.0216
LNDIJ	-1.395494	0.676310	-2.063393	0.0581
C	12.23650	5.502948	2.223626	0.0431
MA(1)	0.999565	0.051017	19.59286	0.0000

R-squared	0.930285	Mean dependent var	6.839300
Adjusted R-squared	0.910367	S.D. dependent var	0.405452
S.E. of regression	0.121388	Akaike info criterion	-1.158722
Sum squared resid	0.206289	Schwarz criterion	-0.910185
Log likelihood	16.00786	Hannan-Quinn criter.	-1.116660
F-statistic	46.70444	Durbin-Watson stat	1.888403
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted MA Roots	-1.00

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم 13 أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الجاذبية هي التالية:

- $\hat{\beta}_0^* = 12.236$
- $\hat{\beta}_1 = 0.505$
- $\hat{\beta}_2 = 0.025$
- $\hat{\beta}_5 = -1.395$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$Y_t = 12.236 + 0.505\,X_{1t} + 0.025\,X_{3t} - 1.395\,X_5 + \left[MA(1) = 0.99\right]$$

(3.71) (2.22)

(2.60) (–2.06)

$$R^2 = 0.93 \quad \overline{R}^2 = 0.91 \quad S.E.R = 0.12 \quad S.S.R = 0.20$$

$$F = 46.70 \quad n = 19 \quad D-W = 1.88$$

و الذي يمكن كتابته على الصيغة التالية:

$$Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ij} = 12.236 + 0.505\,LnPib_i + 0.0251\,LnY_i - 1.395\,LnD_{ij} + \left[MA(1) = 0.99\right]$$

(3.71) (2.22)

(2.60) (–2.06)

$$R^2 = 0.93 \quad \overline{R}^2 = 0.91 \quad S.E.R = 0.12 \quad S.S.R = 0.20$$

$$F = 46.70 \quad n = 19 \quad D-W = 1.88$$

10.07– / تقييم نموذج الجاذبية المقدر:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الجاذبية نلاحظ أن:

- جميع معالم النموذج المقدرة معنوية إحصائيا، مما يدل على جوهرية العلاقة بين حجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي والمتغيرات المستقلة المشكلة لنموذج الجاذبية الأخير وذلك بالاعتماد على ما يلي:

1. **معامل التحديد المعدل** $\overline{R}^2$: حيث تم قياس قوة تفسير العلاقة بين $Y_t = Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ijt}$ والمتغيرات المستقلة $\left(LnPib_{it}, LnY_{i,} LnD_{ij}\right)$ بواسطته و الذي يساوي $\overline{R}^2 = 0.91$، وبالتالي هذه المتغيرات تفسر بنسبة 91% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أما النسبة المتبقية فتعود إلى متغيرات و عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج و التي يتضمنها الحد العشوائي.

2. يبين اختبار ستيودنت أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية تختلف عن الصفر عند مستوى 10%، أي أنها مقبولة ولها تأثير قوي في النموذج.

3. عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة $F_{cal} = 46.70$ أكبر من قيمة فيشر الجدولية $F^{1\%}_{(4,15)} = 4.89$، وهذا دليل على أن النموذج ذو معنوية إحصائية وأن المتغيرات المفسرة في النموذج ككل ذات تأثير على حجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي.

4. أما بالنسبة لاختبار توزيع البواقي يبين حسب المدرج التكراري:

الشكل رقم (12.01): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي

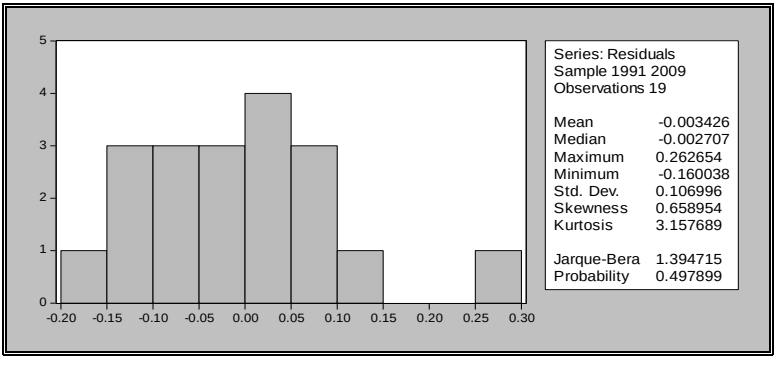

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الاحتمال المقابل لإحصائية Jaque-bera والذي يقدر بـ 0.49 أكبر من حد المعنوية (10%) وعليه فان توزيع البواقي طبيعي.

5. من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار ARCH :

الجدول رقم (01–36): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.648911	Prob. F(2,14)	0.2275
Obs*R-squared	3.241042	Prob. Chi-Square(2)	0.1978

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن $nR^2 = 1.64 \prec \chi^2_{(8)} = 15.51$، ومنه نقبل فرضية تجانس تباين الأخطاء، كما أن الشكل الموالي يظهر لنا أن هناك تطابق بين السلسلة المقدرة والسلسلة الأصلية وهو ما يشير إلى تجانس التباين.

الشكل رقم (14.01): السلسلة الأصلية والمقدرة لحجم الطلب على واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي

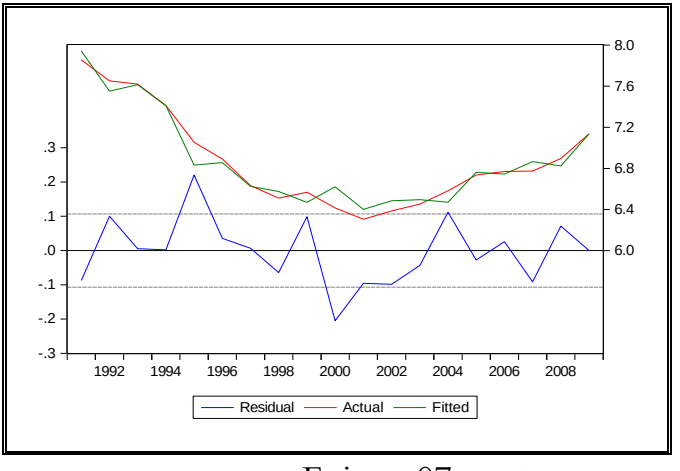

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

6. لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء استخدمنا إحصائية دربن واتسون (DW)، حيث أن القيمة المقدرة $(DW = 1.88)$ تنتمي إلى مجال استقلال الأخطاء $[1.68, 2.32]$ مما يشير هذا إلى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، كما يبين اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي عدم وجود أي نوع من الارتباط الذاتي، حيث أن $nR^2 = 2.66 \prec \chi^2_{(2)} = 10.64$.

الجدول رقم (01–37): نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.062089	Prob. F(2,12)	0.3739
Obs*R-squared	2.662396	Prob. Chi-Square(2)	0.2642

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

7. لاختبار مدى استقرار النموذج تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي Cusum of Squares ويتضح من خلال الشكل أدناه أن النموذج يتصف بالاستقرار في معظم فترات الدراسة.

الشكل رقم (15.01): اختبار استقرار النموذج

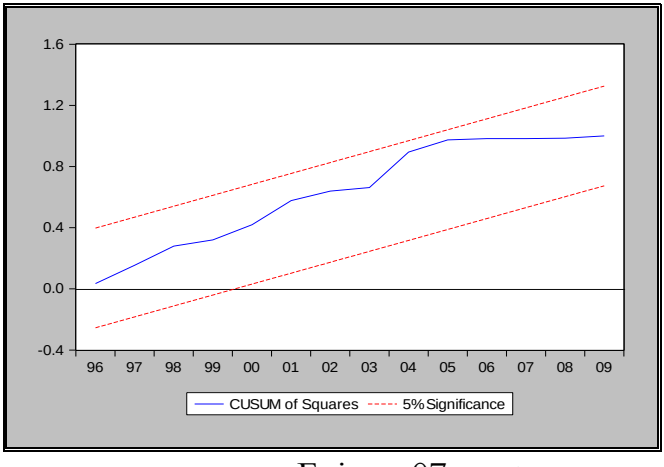

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج (3) إلى أن متغيرات الجاذبية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر Pib_i ، المسافة الجغرافية الفاصلة بينهما (D_{ij}) ، نصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر Y_i تؤثر على تدفقات السلع الواردة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي $\mathrm{Im}\, p_{ij}$ خلال الفترة (1991–2009)، حيث يتضح ما يلي:

– وجود علاقة ايجابية (طردية) بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وهذا حسب ما أظهرته المعلمة β_1 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج لدراسة التدفقات التجارية بين الدول، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمعدل 0.50%.

– إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري له أثر موجب (طردي) ضعيف على تدفق سلع الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، كما أظهرته المعلمة β_3 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت على هذه العلاقة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بـ 0.02%.

– هناك علاقة سالبة (عكسية) بين المسافة وتدفق السلع من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وهذا ما توضحه المعلمة β_5 عند مستوى معنوية 10%. فالمسافة تعد مؤشرا هاما في تحديد تكاليف نقل السلع ، فكلما كانت المسافة بين الدول كبيرة كلما ارتفعت تكاليف النقل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي انخفاض حجم التدفق السلعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المسافة الفاصلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تساهم في تخفيض حجم التدفق السلعي الوارد إلى الجزائر بمعدل 1.39%.

خلاصة

لقد حظي موضوع التجارة الدولية بالاهتمام منذ قرون، حيث نجد النظريات التي حاولت تفسيره في كتابات كل من آدم سميث عبر نظرية الميزة المطلقة، تبعه كل من دافيد ريكاردو بنظريتي الميزة النسبية والقيم الدولية ثم تطورت النظريات لنتقل إلى الموهوبات الطبيعية وتساوي الأسعار لكل من هيكشر– أولين وسام ويلسون، تلت بعد ذلك مجموعة من النظريات لكل من بوسنر وفرنون وغيرهم. وفي بداية الثمانينات تغيرت فرضيات نماذج تفسير التجارة الدولية لتقوم على الاقتصاديات السلمية في كتابات كل من Krugman et Helpman، ليأتي بعد ذلك نموذج الجاذبية في تفسير التجارة الدولية لKrugman أيضا، وفي الأخير النظرية الحديثة التي حاولت أيضا تفسير التجارة الدولية وفق فرضيات ومعطيات جديدة، ويعد هنا نموذجي Melitz و Antras أهم النماذج.

في الجانب التطبيقي الخاص بحالة الجزائر وبعد استقراء أهم المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر بصفة عامة وتطور الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي لها خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، وكذا بعض الأرقام المتعلق بالصادرات والواردات والزبائن و الموردين الأساسيين للجزائر، رأينا أهم المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات والتي يجب العمل على تطويرها إذا ما أرادت الجزائر التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و قررت اندماجا ناجحا في الاقتصاد العالمي.

و في نفس الإطار رأينا أهم المتغيرات المؤثرة في أهم التبادلات التجارية الجزائرية والتي تعد دول الاتحاد الأوربي الرائد فيها، وعليه قمنا بدراسة المزايا النسبية لبعض المنتوجات الجزائرية التي يمكن تنميتها وتطويرها لجلب العملة الصعبة، كما تطرقنا لجانب الخدمات السياحية خاصة تطوير الجزائر كوجهة سياحية وما يتطلبه ذلك.

في الأخير قمنا بنمذجة التبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوربي باعتبارهم أهم شريك للجزائر وذلك في الفترة الممتدة بين 1991 و2009 وذلك من خلال بناء نموذج الجاذبية الخاص بها.

المراجع

[1]- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 39.

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 39 – 40.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 45.

[4] –محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 163-165 .

[5] – أحمد جامع ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1979 ، ص 40.

[6] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 109.

[7]– أحمد جامع مرجع سابق ، ص 40.

8- إيلي هيكشر(1919): اقتصادي سويدي مختص في التاريخ الاقتصادي و من مؤلفاته The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income

برتلن أولين (1933): اقتصادي وسياسي سويدي حائز على جائزة نوبل و من مؤلفاته Iterregional Trade .

[9]– محمد سيد عابد ، مرجع سابق ، ص 142.

10– بول ساموسلسون : اقتصادي أمريكي، يقوم بالتحليل العلمي للنظريات الاقتصادية تحصل على جائزة نوبل سنة 1970.

11– فاسيلي ليونتيف Leontief Wassily (1906-1980): اقتصادي أمريكي من أصل روسي، أعماله متعلقة بالتبادل الاقتصادي ما بين القطاعات، حائز على جائزة نوبل سنة 1973.

[12] – بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص 46.

[13] - RAINELLI, M., 2003. Le commerce international. 9 éd. Paris: la Découverte.

[14] - FONTAGNE, L., Commerce international, lionel.fontagne.free.fr/papers/cominter.PDF.

[15] – علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سابق ، ص 154.

[16] – بن ديب عبد الرشيد ، مرجع سابق ، ص 54.

[17] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 155.

[18] - KRUGMAN, P. & OBSTFELD, M., 2006. Économie internationale. 7 éd. Paris: Pearson Education.

[19] – بن ديب عبد الرشيد ، مرجع سابق ، ص 49.

[20] - Organisation Mondiale du Commerce, Rapport du commerce mondial 2008.

[21] - لكن هذا الانفتاح الكبير وكذا التخلي الأكبر من طرف الدولة عن هذا القطاع الحساس، دفع إلى قيام واحتدام صراع حول السيطرة عليه من طرف الخواص (المنتوجات الغذائية مثلا) بل تفاقم الأمر ووصوله إلى تولي الاستيراد من طرف ناس لا علاقة لهم بالاستيراد وليس لهم أي عراقة في الميدان، ففي الدول المتقدمة نجد أسرا استمرت في القيام بهذه العملية عصورا طويلة مما أكسبها قوة أكبر على المساومة والمفاوضات، وفي اليابان نجد سيطرة الـ soga shosha وفضلها في نجاح هذا البلد في الأسواق الخارجية. بينما سادت الفوضى في الجزائر ليصبح لدينا أكثر من 40000 مستورد مقابل أقل من 4000 مصدر بفارق مطلق بين الواردات والصادرات، بل صار السوق الوطني عرضة لكل أنواع السلع المنتهية الصلاحية وغير

الأصلية والمقلدة، مما أدى بدوره إلى ظهور وتدعيم القطاع غير الرسمي، وبروز مظاهر كبيرة من الفساد في أجهزة الميناء والجمارك.

[22] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question,op.cit.,p.54.

[23]- Partenariat EURO-MED,ALGERIE, document de stratégie 200-2006 et programme indicatif national 2002-2004,p.2-9.

[23]- Partenariat EURO-MED, ALGERIE, Programme Indicatif National, 2005-2006

[24] - فقد أثبتت الدراسات مثلا في حالة المغرب فإن الإلغاء ولو التدريجي للحقوق الجمركية يسبب ضغطا على الجباية الداخلية، مما قد يتسبب في إفلاس من 30إلى 40% من المؤسسات المغربية.وللمزيد من الدراسات يمكن الرجوع إلى:
BOUSSETTA M.,La zone de libre échange euro-maghrébine et ses implications sur le secteur industriel : le cas de Maroc et de la Tunisie.

[24] – سدي علي، الميزة التنافسية وتنافسية الدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة مستغانم، 2006.

الفصل الثاني:التنمية الاقتصادية و مؤسسات الدولة

تمهيد

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أدركت الدول عبر العالم أهمية وجود خطط مستقبلية في مواجهة متغيرات المجتمعات السياسية منها الاقتصادية، الاجتماعية وكذا الديمغرافية، وبفعل القوة الاقتصادية وسيطرة دول الغرب على الأسواق احتلت المرتبة الأولى في العالم، بينما احتلت دول شرق أوربا ومن سار في فلك الاتحاد السوفياتي السابق المرتبة الثانية عن طريق تطبيق المركزية لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بأهداف و اتجاهات، تاركين لأفريقيا وبقية الدول الرتبة الأخيرة ومسمى "العالم الثالث" مع تذبذبها بين المعسكرين وأيديولوجياتهما بحذافيرها.

وقددت حققت الكثير من الدول في المعسكرين المذكورين سابقا تقدما مستمرا وتخصصا محددا وإنتاجا واسعا، بل إن الرأسمالية تطورت بسرعة كبيرة وجددت نفسها مرارا وتكرار في العقود القليلة السابقة بفضل التقدم الذي حققته في الجوانب العلمية والفكرية والتقنية المادية لينتج عنها في الأخير ما سمى بالعولمة التي وصفها فوكاياما بأنها غاية ما سيصل إليه الإنسان يوما في كتابه "نهاية التاريخ" وقد جعلت هذه العولمة بفضل الثورة العلمية و منظومات الاتصالات من العالم قرية صغيرة، وقد أثر هذا كله على المعسكر الشرقي بل واستقطب كل حلفائه وأعضائه بل وحتى روسيا قلبه النابض التي صارت اليوم تسير في ركب الرأسمالية العالمية، بينما ظلت دول العالم الثالث رغم صعود العالم على أكتافها ترى في التنمية حلما بعيد المنال في الحقيقة، فقد ظلت تتخبط بين منهجي التنمية الاشتراكي والرأسمالي لترسو على الأخير بعد انتصاره واكتساحه للعالم بل جعل مفهومه مطابقا لمفهوم للعالم (عن طريق ظاهرة العولمة).

إن الجهد الذي بذله مفكرو الدول النامية في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية لهو جهد منقطع النظير في ابراز الآثار السلبية للتخلف وما يعنيه من العجز عن الاستفادة المثلى من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الواقعية بينهم وبين الدول المتطورة، كما حددوا طرق التخلص

من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية على الأقل، وقد ركز معظمهم على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية المادية الاقتصادية و كذا السياسية.

وفي هذا الجزء من مشروعنا البحثي سنحاول التطرق عبر مباحث أربع إلى ما يلي:

- **تعريف التنمية الاقتصادية و أدبياتها النظرية.**
- **العلاقة بين مؤسسات الدولة (بمعن آخر الحكم الرشد) و التنمية الاقتصادية في الأدبيات التجريبية.**
- **سنحاول بعدها الكلام عن التجربة الجزائرية في التنمية**
- **و في الأخير سنتطرق لبعض المؤشرات المتعلقة بنوعية مؤسسات الدولة والحكم الراشد في الجزائر.**

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية، دراسة في الأدبيات.

إن المتمعن في دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية يدرك أنها من المجالات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، و في هذا السياق سندرج أولا أهم تعريف[1] للتنمية و أشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط قيامها ودوامها وهو:

"عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير متجددة من النضوب".

هناك تفسيرات أخرى لسيرورة عملية التنمية الاقتصادية فهناك من يرى أنها تعنى بالتخصص الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة النادرة أو المعطلة في الأصل، كما أنها تسعى أيضاً لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن، يضاف إلى ذلك أنها تتقاطع وتتداخل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى

الثقافية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، وهو ما يعد أمرا ضروريا لتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومطردة. و من وجهة النظر هذه فإن اقتصاديات التنمية تعد أشمل من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق خاصة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى عدة نقاط منها:

- مفاهيم التنمية، علاقة النظم الاجتماعية بها، أهميتها ومتطلباتها...
- نظريات التنمية

المطلب الأول: مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومفهومها

في ظل التحولات التي يعيشها العالم في مختلف المجالات العلمية منها، التكنولوجية، المعلوماتية، الثقافية و حتى البيئية يضاف إليه التغيرات السياسية والاقتصادية والتي جعلته يتأثر بعمق بين أقاليمه ودوله وشعوبه وذلك بكل ما يجري وفي أي مكان. ولهذه التحولات والتطورات أثار إيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مختلف دول العالم خاصة النامية منها. مما يستوجب تدعيم فرص الاستفادة من الايجابيات التي أفرزتها المتغيرات المختلفة والتقليل من المخاطر إلى أقصى حد.

وعليه فإن التوجه المستقبلي للتنمية يستوجب بدوره فهم هذه التطورات و التغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

الفرع الأول: التنمية ومفاهيمها المتعددة: يرى المختصون في مجال التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أنه لا يوجد في العالم مجتمع وصل المرحلة الأخيرة من التنمية، فالعالم كله لازال متخلفا طالما أن التنمية تعبر عن وضع مثالي، وبالتالي فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن بعضها ببعض في مجال التنمية ولا يمكن أن تكون إحداها نامية والأخرى قد وصلت التقدم أو المرحلة النهائية من التنمية. إنما يمكن

للمجتمعات أن تقسم حسب استعدادها أو خصائصها الهيكلية التي تحدد درجة مرونتها الهيكلية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية.

يشار أيضا إلى أن اقتصاد التنمية هو فرع مستقل و امتداد للاقتصاديات التقليدية وللاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في الدول النامية.

الفرع الثاني: أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية: يجب النظر إلى النظم الاقتصادية في الدول من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي لها، و كذا من خلال التطورات الدولية والتأثيرات الإقليمية. و يشمل النظام الاجتماعي العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تضم أنماط الحياة، العمل، السلطة و البيروقراطية العامة و الخاصة و كذا الهياكل الإدارية و القانونية والأنماط الأسرية والدينية والتقاليد والقيم ودرجة شعور الناس بأهميتهم ودورهم في تحقيق العمليات المرتبطة بالتنمية و اتخاذ القرارات الخاصة بها خاصة عن طريق المشاركة السياسة.

ويرى المفكر الآندنوسي (سوير جايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: "إن نظرة للخلف عبر عدة سنوات، تبين لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توفر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية و القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية".

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية و متطلباتها : من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن للتنمية الاقتصادية دورا مهما في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منه ما يلي:

- توفير فرص عمل وبتالي زيادة الدخل الحقيقي لتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات الأفراد (و منها تحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي للمجتمع).
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع وكذا تحقيق الأمن القومي للدول.

أما عن متطلبات التنمية الاقتصادية فنذكر منها:

- توعية الأفراد بأهمية ودور التنمية.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط والاستشراف.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة، التكنولوجيا المناسبة من أجل الإنتاج بجودة.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- توفير الأمن والاستقرار.

الفرع الرابع: خصائص الدول النامية: يمكن أن نشير في إطار حديثنا عن التنمية إلى بعض الخصائص المشتركة للدول التي لم تصل مراحل متقدمة من التنمية نذكر منها:

الخصائص الاجتماعية: وتتمثل أساسا في انتشار الأمية، انخفاض مستوى الخدمات الصحية مما يؤدي لارتفاع معدل الوفيات، ارتفاع معدل المواليد أو ما يسمى بنسبة الخصوبة، عمل الأطفال وأخيرا ضعف وغياب دور المرأة في المجتمع.

الخصائص السياسية: ونذكر منها الديكتاتورية، التبعية للخارج، عدم الاستقرار السياسي وسيطرة فئة معينة على الحكم.

الخصائص المؤسسية: وفيها انتشار الفساد الإداري، الوقت الضائع، نقص التنسيق، نقص في القيادات و انتشار الواسطة والمحسوبية على حساب الكفاءة.

الخصائص الاقتصادية: وتتمثل أساسا في ضعف الإنتاج الصناعي، دوام المديونية، انتشار البطالة، الاعتماد على الإنتاج الزراعي، قلة المدخرات، التفاوت الكبير في توزيع الدخل وانخفاض متوسط الدخل.

الفرع الخامس: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية: يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية، فالنمو الاقتصادي هو مفهوم حسابي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير مواد أولية كالنفط أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد على أن لا تنخفض أسعارها في الأسواق الدولية. كما أن النمو السريع و قصير الأجل لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية حقيقية أي حدوث تغيير في هيكل الاقتصاد يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع.

فالتنمية هي خطة مركبة تهدف لإحداث تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي يؤدي بدوره لرفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد الوطنية و الدولية والمستوى التكنولوجي المتاح.

ومما هو معروف فإن هذه العملية صعبة وفي غاية الخطورة فليس من السهل إحداث هذا النوع من التغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

كما يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالمدى الطويل، وعليه فإن ارتفاع الناتج الوطني يجب أن يكون مستمراً و متواصلا لأجل طويل، و المدى الطويل هنا يتجاوز في العادة خمسة عشر سنة على الأقل، والحقيقة إن الحفاظ على مستويات النمو و التنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء لكن دفع عملية التنمية بالسرعة الكافية في الدول النامية يعد الأهم.

الفرع السادس: عناصر النمو الاقتصادي و التنمية: بشكل عام فإن هناك عناصر ينبغي توفرها عند اطلاق أي عملية تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر هي التي تساعد على عملية التخطيط وهي ما يمكن أن تكون معجلا أو مبطئا للعملية التنموية باستمرار وهي:

- **اليد العاملة:** وهنا تفضل اليد العاملة المؤهلة لأن لديها قدرة أكبر على التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، رغم أن بعض الدول استعانت بكثافة اليد العاملة

دو مستويات عليا من التأهيل كما هو الحال في الصين وبنغلاديش التي تتخصص في صناعات كثيفة العمل.

- **رأس المال:** ويتعلق الأمر بوسائل الإنتاج المادية الملائمة، و يرتبط عرض رأس المال بمستوى الادخار وهذا الادخار المرتبط بدوره بمستوى الدخل و الإنفاق.
- **الموارد الطبيعية:** رغم أن هناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول النامية رغم أن لديها موارد هائلة من الثروات الطبيعية لكنها لا تزال متخلفة وهو ما يطرح قضية لعنة الموارد.
- **الإدارة والتنظيم:**الذي يجب أن يتفق مع بنية المجتمع.
- **التكنولوجيا:** إن العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية علاقة وثيقة, اذ تمكن التكنولوجيا عن طريق الاختراعات والتجديد في المنتوجات والإجراءات من زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وهو ما ينعكس مباشرة على الأسعار وبالتالي على زيادة الاستهلاك وزيادة رفاهية أفراد المجتمع وهو ما يعد من أهم مظاهر التنمية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية:

سنتطرق في هذا الجزء إلى عدد من نظريات التنمية الاقتصادية التي تتطرق في الأساس إلى خلفيات تكون كل نظرية والظروف التي نشأت بها، وسنركز على النظريات التالية:

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية: وتضم كلا من:

1- نظرية آدم سميث: و لم يقدم النظرية بشكلها الكامل و إنما صيغت من بعده وأهم ما جاء فيها أن المصلحة العامة تساوي مجموع المصالح الفردية وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة. كما اعتمدت تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى نتائج ايجابية. بالإضافة إلى دور تراكم رأس المال الذي يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل. من جهة أخرى فتنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح. وتتمثل حسبه عناصر

النمو في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك حرية التجارة والعمل والمنافسة.

2- نظرية جون ستيوارت ميل: الذي يرى أن التنمية الاقتصادية هي دالة تابعة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمال غير المنتجين مجرد تحويل للدخل. كما تعد هذه النظرية من النظريات الداعية لسياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج وهو ما يجعلها في خانة النظريات الكلاسيكية.

كما تضم هذه النظرية العديد من النظريات الأخرى كنظرية دافيد ريكاردو وروبرت مالتيس.

الفرع الثاني: نظرية شومبيتر: تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، كما يركز على دور المقاول الذي لا يعتبر شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيئا جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

الفرع الثالث: النظرية الكنزية: و اهتمت باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأهم ما أشار إليه كينز كان:

أ- الطلب الفعال: وهو أن تزيد الدولة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة الذي يحدد الاستثمار.

ج- المضاعف الكنزي الذي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

الفرع الرابع: نظرية الدفعة القوية: تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

الفرع الخامس: نظرية النمو المتوازن و نظرية النمو غير المتوازن:

1- **نظرية النمو المتوازن:** يتمثل النمو المتوازن (NURKSE, 1953) في بذل جهد في الاستثمار في عدة فروع صناعية في آن واحد، بينما يتوسط المخطط الطلب النهائي: زيادة في الإنتاج موزعة على مجموعة كاملة من السلع الاستهلاكية في قطاعات متكاملة (التكامل الأفقي) وترتبط بهيكل التفضيلات للمستهلكين لتخلق الطلب عليها، هذا الطلب بدوره يحفز تحسين حالة الأجراء.

يفرض تفعيل النمو المتوازن تخطيطا كبيرا من طرف الدولة، بحيث ينسق الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحث ومنذ البداية النمو في عدة فروع من النشاطات المتكاملة، وكذا تطوير البنية التحتية الاجتماعية.

وإن كانت هذه النظرية مهمة من الجانب التصوري، فإنها قابلة للنقد فيما يخص عدم أخذها بالحسبان ضعف وعدم توازن الهيكل الصناعي للاقتصاديات النامية.

2- نظرية النمو غير المتوازن: اقترح HIRSCHMAN (1958) بديلا يظهر أكثر واقعية، هو نظرية النمو غير لمتوازن، وهي تعتمد على عدم توازن محسوب، إذ يعتبر HIRSCHMAN أن عدم التوازن يؤدي إلى حركة تغيير وانتقال من وضعية عدم التوازن لأخرى وهو الذي يخلق التنمية، فعدم التوازن الناشئ من دفع ابتدائي (أولي) يولد وضعية "عنق الزجاجة"، والذي يتطلب لإزالته استثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ركز HIRSCHMAN على ضعف العلاقات القطاعية للدول النامية، كما شدد على أن الاستثمارات المحددة تؤدي إلى علاقات بين الصناعات (العليا و السفلى) [2] في بداية البناء التدريجي لنسيج صناعي متكامل ويرتكز اختيار الصناعة المناسبة على:

- عتبة الإنتاج المثلى الأدنى في حالة محدودية السوق.
- الميزات النسبية للبلد.
- تكلفة التكنولوجيا المناسبة (خاصة إذا كانت مستوردة).

وقد قام F.Perroux [3] بتوسيع هذا التحليل عن طريق ما أسماه " القطاع الدافع" والذي يؤدي إلى إحداث أثر السحب Effet d'entraînement على الاقتصاد الخارجي (عن القطاع) والذي يصبح قطب نمو.

المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

كانت النظريات التنموية خلال الخمسينات وحتى أواخر الستينات ترى في عملية التنمية مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

الفرع الأول: نظرية المراحل الخطية: في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة سعت الدول الفقيرة لأن تنطلق بشكل جاد في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تمتلك أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في إطار

الاقتصاد الريفي ومجتمعات لا يوجد بها أدنى هياكل الاقتصاد الحديث. لكنها اعتمدت على الخبرات المكتسبة من مخطط مارشال الذي تمكنت أوربا من خلاله أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة بعد أن دمرتها الحرب أيما تدمير.

مراحل النمو لروستو: إن مساهمة المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان لها تأثير كبير في معرفة مراحل النمو. وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي،
- مرحلة بناء شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستديم،
- مرحلة الانطلاق،
- مرحلة الاندفاع نحو النضج،
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري واسع النطاق.

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستديم.

مراحل النمو حسب نموذج هارود– دومار: مما لا شك فيه أن استدامة أو استبدال المهتلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل الوطني لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل 1$ أن نقوم باستثمار 3$ فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج الوطني الإجمالي PNB.

ويفترض ميشيل تودارو لتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً 1/3، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـK وافترضنا أن معدل الادخار الوطني S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج الوطني تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:

1- الادخار Sيكون نسبة Sمن الدخل الوطني Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية: S=sY

2- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ^K على النحو الآتي:

$$I = \hat{K}$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال Kله علاقة مباشرة بالدخل الوطني الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فإن K تكون:

$$Or \quad K= \hat{K}/\hat{} \qquad Or \quad Y/K=K$$

$$\hat{K}= K\hat{Y}$$

3- إن الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية على النحو الآتي:

$$I = S$$

ومن خلال المعادلات 1 يمكن أن نعرف sY =S، ومن المعادلتين 2 و3 يمكن أن نعرف أن: $I= \hat{K} = K\hat{Y}$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي:

$$S = SY= K\hat{Y}= \hat{K} = I$$

أو ببساطة تكون كالآتي:

$SY= K\hat{Y}$ بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:

^Y/Y=S/Y يلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في الPNB (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الPNB).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في PNB (^Y/Y) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار الوطني S ومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـPNB زاد بالتالي الـPNB، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالارتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في PNB)

الفرع الثاني: نظرية نماذج التغيير الهيكلي: تعتمد هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي.

وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

– النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)

– أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)

– نظرية التنمية لـ آرثر لويس: شددت هذه النظرية على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والتي عدلت بعد ذلك على يد كل من جون في و قوستاف راني. وعلى ضوء هذه النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول اليد العاملة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث

عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً أن الأجور ثابتة، و أنها تتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

الفرع الثالث: نظرية هوليس تشينري: والفرضية التي يقوم عليها هذا النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

و يمكن حصر مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية تتضمن ما يلي:

- حجم الدولة وأهدافها
- الموارد الطبيعية و التكنولوجيا.
- السياسة الحكومية.
- رأس المال الخارجي و التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

"ومما يمكن أخذه على هذه النظرية هو تفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت

الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.[4]

الفرع الرابع: نظرية ثورة التبعية الدوليّة: نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري الدول النامية.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن الدول النامية محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضية التنمية الثنائية.

– التبعية الاستعمارية الجديدة: إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يربط استمرارية تأخر الدول المتخلفة إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية و التغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص

التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسئولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

–نموذج المثال الكاذب: يقوم هذا النموذج على تقديم نصائح مغلوطة وغير ملائمة لدول النامية، وذلك من طرف خبراء الدول المتقدمة العاملين بالوكالات والمنظمات الدولية نتيجة التحيز العرقي، إذ يقدم هؤلاء الخبراء نماذج معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

– فرضية التنمية الثنائية: و يفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتواجد في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في الريف والمدينة أو أن تعيش القلة الغنية المتعلمة و المثقفة مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

– اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً بل يعود لأسباب هيكلية ليس من السهل إزالتها.

– تميل الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية نحو الزيادة والاتساع. ومن مميزاتها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

الفرع الخامس: نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: قد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخوصصة، وتقرر النظرية بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب سياسات السعر الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات الدول المتخلفة، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي

يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة و خوصصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة و تقليل صور التدخل الحكومي و اختلالات السعر سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف الدول النامية ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها الدول المتقدمة و الوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية

الفرع السادس: نظرية النمو الحديثة: إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون الدول المتخلفة مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى الـ PNB بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ PNB ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ سولو ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في الدول النامية، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة،

ومعدلات النمو الوطني تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار الوطني ومستويات التكنولوجيا.

المبحث الثاني: مؤسسات الدولة

من المعروف أن الدولة الحديثة تبنى على مؤسسات وليس على أفراد أو أحزاب. فالأفراد والأحزاب تزول أما المؤسسات فتبقى بعدهم لأجيال. دوام الدولة يتجسد في ديمومة مؤسساتها لأنها منفصلة تماماً عن الفرد و الحزب السياسي. سلطة الحاكم تستند فيها إلى مجموعة معايير ومفاهيم وقيم وقوانين مجردة عن الفرد أو أي هيئة اجتماعية لها نفوذ على مصير الدولة والمواطنين.

إن المجتمع الذي يقوم على المؤسّسات وعملها هو الذي يؤدّي إلى المراكمة، بديلاً من تبديد الأفراد الذي تكمن أصوله في البداوة وطرق الحياة الأخرى التي لم تمسسها يد الحداثة إلاّ قليلاً وفي صورة أخرى الدولة هي الإرادة العامة التي تجسد المعقول في دستور و في قوانين، إن إدارة أي الدولة تتحكم به الكثير من الأمور، واختيار القادة هو أحد هذه الأمور، وهناك الكثير من الأمور الأخرى أهمها: الأفكار والعقائد والدساتير والتشريعات والقوانين الموجودة. [5]

المطلب الأول: الأدبيات النظرية لمؤسسات الدولة

يعود الاهتمام بمفهوم مؤسسات الدولة ودورها في التنمية الاقتصادية إلى عدة أسباب سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، فمؤسسات الدولة تشمل مجموعة شاملة من العناصر التي تُشكل منظومة شاملة تزيد من الاندماج والتفاعل بين مختلف أطراف المجتمع، وذلك بتطبيق عمليات الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز (Hitt et al., 2003)، وتعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وحسن تقديم الخدمات وإدارتها، بما يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة للأعمال (Alter, 2003) وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة المؤسسات. وبالتالي يجب أن يكون العمل على تحسين نوعية مؤسسات الدولة وتقويتها من الأهداف الإستراتيجية للجزائر، حتى نستطيع الانتقال بعد

ذلك إلى مفهوم دولة القانون وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة في العيش بكرامة وفي رفاهية.

ونظرا لأن هناك خيطا رفيعا بين مفهوم مؤسسات الدولة Les Institutions و مفهوم الحكم الراشد، و لأن أحدهما متضمنا في الآخر فتطبيق مفهوم الحكم الراشد يتطلب نوعية عالية الجودة لمؤسسات الدولة فإننا سندمج المفهومين معا، وهذا أثناء حديثنا الحكم الراشد وتعريف عناصره.

الحكم عموما هو ما تفعله الدولة، والحكم الراشد هو ما يجب أن تفعله الدولة. وعلى الرغم من الاتفاق على مفهوم الحكم، أي إدارة الدولة، إلا أن مفهوم الحكم الرشيد أكثر تحدياً (Landman and Hausermann, 2003). إذ أن هذا المفهوم بحاجة إلى تأصيله وقياسه والتحقق منه وتحديد أبعاده ومكوناته للوصول إلى مفهوم تطبيقي له (Avellaneda, 2006). فهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الراشد، وذلك عائد إلى اختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية و الانسانية.

فقد عرف كاتو و آخرون (Kato et al., 2000) الحكم الراشد بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين من الممكن توقعها من قبل الأفراد، و من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة و المساءلة بكل شفافية، وبمشاركة الأفراد في عملية التنمية وإعداد السياسات.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 1995) التي تُعرف الحكم الراشد بأنه "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية" (Weiss, 2000).

و يعرّف البنك العالمي (The World Bank, 1992) الحكم الراشد استنادا لمفهوم اقتصادي يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام

كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". ويبدو هذا التعريف أقرب إلى مفهوم مؤسسات الدولة من غيره من التعاريف.

وما يهمنا نحن من خلال مشروعنا البحثي هو دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية. حيث يركز نورث (North, 1990) على أهمية التمييز بين ما يسميه قواعد اللعبة (مؤسسات الدولة) واللاعبين (الأفراد والمنظمات) وطريقة اللعب (الحوكمة). ذلك أن جذور مفهوم الحكم الراشد تعود في الأساس إلى المساهمات النظرية للاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics) التي ظهرت من خلال أعمال نورث وتوماس (North and Thomas, 1973) ونورث (North, 1990) وأُوسلو (Oslon, 1982 and 1997) وغيرهم. والتحليل التقليدي للحكم الراشد من وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي مبني أساساً على التحليل النيوكلاسيكي (Neoclassic) لدور الدولة في التنمية الاقتصادية الذي يذهب بشكله النيوليبرالي (Neolibral) إلى أن ما كل ما يجب على الدولة أن تفعله هو حماية حقوق الملكية و الحد من الفساد وعدم مصادرة أملاك الغير و الالتزام بالديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية. وهذا بالطبع مبني على افتراض أن السوق يعمل بشكل كفؤ بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن هذا النموذج الاقتصادي يفترض بأن التنمية الاقتصادية يُمكن تحقيقها من خلال الحد من الفساد وحماية حقوق الملكية و الالتزام بقواعد الديمقراطية وحماية مصالح الأغلبية (Khan, 2004). وقد تبع هذه النظريات العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية بهدف إظهار العلاقة الموجبة بين تحسين مؤشرات الحكم الراشد والأداء الاقتصادي، مثل ناك وكيفر (Knack and Keefer, 1995) وماورو (Mauro, 1995) وبارو (Barro, 1996) وكوفمان وأخرون (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010).

وأما النظريات المفسرة لمواقف الدول النامية في مسألة الحكم الراشد فقد تمثلت أساسا في اتجاهين. أولهما يُعبر عنه مدرسة التبعية، والذي يطرح مفاهيم التبعية الاقتصادية المولدة للتبعية السياسية، والذي ينتهي بفكرة التبعية الفكرية التي تخدم المصالح الاقتصادية

للرأسمالية العالمية من خلال تقديم خطاب أيديولوجي يتلاءم مع تلك المصالح. و الاتجاه الثاني ، ويُعبر عنه نظرية التعلم (Learning Theory) والتي لا تستبعد إمكانية قدرة الدول النامية على إضفاء خصوصيتها على أية مفاهيم واردة إليها من الخارج في الفكر والممارسة و(Uddin and Choudhury, 2008).[6]

مما سبق يتضح بأن مسألة الحكم الراشد مسألة متعددة الأبعاد، فمنها البعد السياسي الذي "يتعلق بطبيعة السلطة السياسية (Adetibal and Rahim, 2012) وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي (كريم، 2004) وبالسياسة العامة على مستوى الدولة (شريف ، 2008)، والإنسان (Parihar, 2012) وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأحد شروط التعامل معها (Matheson, 2004). والبعد الاقتصادي الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد (العبد، 2004)، ويرتبط هذا البعد ببعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"[7]. والبعد الاداري الذي ينظر إلى الحكم الراشد كأساس لإدارة المؤسسات (Daradkah and Ajlouni (2013); Ajlouni (2007)). والبعد الاجتماعي الذي يسعى إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازها و تحقيق الإصلاح المجتمعي (Riley, 2003).

المطلب الثاني: عناصر الحكم الراشد

يمكن تحديد 6 عناصر رئيسية للحكم الراشد حسب كوفمان هي التي سنحاول تناولها والتركيز عليه في جانبنا النظري من هذا العمل ويمكن حصرها في النقاط الموالية:

1- **المشاركة والمساءلة** (Voice and Accountability) : ويقصد بها مشاركة كل أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك عبر قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، بما يضمن حرية الرأي والتعبير و القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك خضوع جميع المسئولين والمقررين في الدولة لمبدأ المحاسبة أمام أفراد المجتمع ومؤسساته دون استثناء.

2- **الاستقرار السياسي وغياب العنف** (Political Stability and Absence of Violence): أي استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف المجتمع به ، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة القائمة. كما يتضمن هذا العنصر حجم العنف الذي يعبر عن غياب الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء تعلق الأمر بموالي الحكومة أو معارضيها.

3- **فعالية الحكومة** (Government Effectiveness): أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة مثلى و شفافة لخدمة أفراد المجتمع، وكذا قدرة الدولة على تحقيق الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

4- **جودة التشريعات** (Regulatory Quality) : وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتحقق سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم و ضمان مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين جميع الأفراد. وهذا يشمل وجود قوانين و أنظمة وتشريعات ولوائح شفافة، متداولة ومتعارف عليها.

5- سلطة القانون (Rule of Law) : أي أن المسئول مهما كانت درجته ومكانته والمواطن العادي يخضع كل منهما للقانون ولا شيء غيره، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

6- **مراقبة الفساد ومحاربته** (Control of Corruption) : ويقصد هنا عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء قصد المحاسبة وتطبيق القانون.

إن تطبيق هذه المبادئ من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المساءلة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و استدامة التنمية.

المطلب الثالث: العلاقة بين مؤسسات الدولة والحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية نظريا وتطبيقيا

إن التغير الجذري في تعريف التنمية من الاعتماد على رأس المال المادي إلى التنمية البشرية (رأس المال البشري) ثم إلى التنمية المستدامة وصولاً إلى التنمية الإنسانية التي بيّنت العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد كمفهوم يهتم بمكانة الإنسان أولا، لأن الحكم الراشد هو وسيلة للوصول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحكم الراشد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية وإنما هو أيضاً نتيجة للوصول لمراحل متقدمة منها. ولكن حتى يؤدي الحكم الراشد إلى التنمية، فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية، هي (Kemp et al., 2005)

– تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية و الأمنية، تحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بناء خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع و توفر الإرادة السياسية لكل ذلك،

– تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها و قواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو التنمية،

– توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ،

– تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة.

لقد نُشرت العديد من الدراسات التجريبية الحديثة التي أظهرت أهمية المؤسسات في النمو الاقتصادي (Sindzingre, 2003) . و رغم ما يُطرح من شكوك حول طرق التحليل القياسي التي استندت إليها هذه الدراسات (Khan, 2004)، فما زالت نظرية الاقتصاد المؤسسي (Institution Economics Theory) لا تستطيع

ربط السياسات والمؤسسات والتغيرات المؤسسية بالنمو الاقتصادي (Helpman (2004), North (2005) and Avellaneda (2006)).

قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2004) بوضع ستة معايير للحكم الراشد تم تطبيقها على 199 دولة على أربع فترات هي 1996 و1998 و2000 و2002. وقد تم وضع هذه المعايير بالاستناد إلى مئات المتغيرات تم اشتقاقها من 25 مصدر معلومات في 18 منظمة دولية. وفي دراستهم التالية قام كوفمان وآخرون (Kaufmann et al., 2005) بدراسة العلاقة بين معايير الحكم الراشد والنمو الاقتصادي، معبراً عنه بمعدل دخل الفرد، في 209 دول للفترة 1996-2004 ووجدوا معدل ارتباط عالي بينهما، حيث تتجه العلاقة السببية من معايير الحكم الراشد إلى معدلات الدخل. كما اختبروا احتمالية العلاقة السببية العكسية، أي من النمو الاقتصادي إلى معايير الحكم الراشد، ووجدوا العلاقة ضعيفة، أي أن تطبيق معايير الحكم الراشد في الدول الغنية ليس بسبب أنها غنية (Halo Effects) ولكن لأنها تُطبق مبادئ الحكم الراشد. وفي دراستهم الأخيرة ، قام كوفمان وأخرون (Kaufmann et al., 2006) بنشر النسخة المعدلة من معايير الحكم الراشد الستة، وهي المعايير المشار إليها سابقا، وقاموا بتطبيقها على 213 دولة للفترة 1996- منتصف 2005.

المبحث الثالث: السياسة التنموية في الجزائر

لا يختلف عاقلان على السياسة التصنيعية القوية التي انتهجتها الجزائر خلال عشرية كاملة (السبعينات)، حيث أنها جعلت من الجزائر في مصّف الدول الأولى في العالم الثالث آنذاك وذلك في سعيها نحو المطالبة وتحقيق مكانة أفضل لها ولهذه الدول،[8] فقد انتهجت الجزائر سياسة تصنيعية ضخمة وبإيقاع سريع في دولة ليس لها أي ماضي تصنيعي ولا يخفى ما يسببه ذلك من مشاكل هيكلية: كاللجوء إلى تكنولوجيا تجعل البلد مرتبط تقنيا بالخارج، ضخامة بعض الوحدات، و تموضعها غير المناسب في بعض الأحيان؛ وقد طرحت عدة تساؤلات حول فعالية هذه الصناعية لكنها لم تفعّل، بالإضافة إلى أن هذه السياسة التصنيعية لم تكتمل بشكل كافي لأسباب عديدة [9] مما

جعلها تخضع لإعادة هيكلة بحجج ترشيدها وعقلنتها تارة وبحجج الأزمة تارة أخرى، مما يطرح تساؤلا حولها، فهل هدفها تحسين الإنتاج الصناعي فعلا والذي لم يعرف تحسنا خارج قطاع المحروقات أو القطاع الاستخراجي عموما، بل عرف نموا سلبيا للمنتوجات المصنعة وتدميرا لقطاعات عدة تمت التضحية بها تحت حجج عديدة ومتعددة.

لقد كان للإطار الدولي وزن وأثر على الاختيار الاقتصادي الجزائري بالفعل، فلم يكن في حالات كثيرة بالإمكان تفاديه وذلك بسبب الديون الخارجية التي وجدت الجزائر نفسها فيها كالفخ الذي لا مفر منه، والسقوط الحر الذي عرفته أسعار المحروقات والذي لم تجد الجزائر مفر منه أيضا؛ وبالتالي اضطرت إلى تطبيق التصحيح الهيكلي، بل وأكثر من ذلك تطبيق سياسات اقتصادية جديدة، لتدير ظهرها نهائيا لأهداف الاستقلال وشعاراته المرفوعة في فترات سابقة.

و ذلك في ظل غياب تام لنقاش فعلي حول الإصلاحات المعتمدة الهادفة لتحرير التجارة الخارجية أكثر من جلب الاستثمار الخاص وتطوير الاقتصاد بصفة أحسن؛ فقد تركت التنمية ورفع المستوى المعيشي وخفض اللاتوازن الجهوي أمكنتها لاقتصاد السوق. ومنذ الاستقلال وإلى غاية بداية التوجهات الليبرالية (سنوات الثمانينات) كانت القرارات تؤخذ (من طرف سلطات متلاحقة) على أساس التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فبعض هذه القرارات سبقت حتى متطلبات صندوق النقد الدولي، كإعادة النظر في مكانة القطاع العام بواسطة عملية إعادة الهيكلة و التي تأتي في قلب المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق.[10]

سنحاول في هذا المبحث تتبع مختلف التطورات التي خضع لها الاقتصاد الجزائري ومساره في الاقتصاد العالمي، مركزين على الصناعة وسياسة التصنيع المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، وذلك بالإشارة إلى مختلف أبعادها وكذا الأسس النظرية التي قامت عليها، محاولين تحليل سبب فشل هذه السياسة والعلاقة الأساسية لهذا الفشل بأزمة الديون العالمية التي عرفها العالم في الثمانينات، ثم نتطرق إلى الأسباب التي جعلت الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية تحت الضغط المباشر لظاهرة العولمة عن طريق

مختلف أدواتها ووسائلها(صندوق النقد الدوليFMI، البنك العالمي BM، منظمة التجارة العالمية OMC)، مما جعله يغير مساره المبني على إحلال الواردات وسياسات الحماية إلى سياسات الانفتاح ومحاولة التوجه إلى نموذج تشجيع الصادرات، كما وسنتناول مختلف التطورات المجسدة لهذا الانفتاح من قوانين وتشريعات وغيرها.

المطلب الأول: الجزائر والثورة التنموية في العالم الثالث

حاولت الجزائر غداة الاستقلال ولأسباب عدة تبني أحسن الطرق وأحسن الوسائل لإنشاء دولة تعوض الشعب الجزائري عما عاناه أثناء الاستعمار، لذلك تم تبني النهج الاشتراكي الذي كانت القيادة ترى فيه أنسب النماذج لحالة الجزائر.[11] كما اختارت الجزائر نموذج تنمية يسمح لها بالوصول إلى استقلال اقتصادي حقيقي، بالإضافة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتحقيق توازن جهوي تقوده الدولة وممول بواسطة قطاع المحروقات، وقد تميز هذا النموذج التنموي بتصنيع كبير عن طريق إنشاء شركات وطنية قوية؛ كما أن حجم وسرعة الإنجاز كانا من أحسن ما حقق في الدول النامية آنذاك، فقد كانت الجزائر من أوائل الدول التي سعت للتصنيع (بالإضافة إلى دول أخرى كمصر والعراق)، كما ظهرت في تلك الفترة مجموعة من نظريات التنمية التي تختلف من حيث التبادل الدولي ودور الدولة في عملية التنمية.

الفرع الأول: النموذج التنموي الجزائري:اعتبرت الجزائر في سنوات السبعينات كنموذج يتبع للخروج من التخلف، فقد انطلقت في عملية تنمية جريئة، تميزت بسرعة كبير لتراكم رأس المال، وكذا سياسة متميزة في توزيع الدخول.[12]

1- الوضعية غداة الاستقلال: كانت الجزائر آنذاك تستعد لإعادة بناء مجتمع بكامله، فقد خرب الاستعمار النسيج الثقافي الاقتصادي والسياسي للجزائر، كما انحصر النسيج الصناعي في جهاز ناشئ غير متوازن منفصل عن بعضه البعض، كانت فرنسا قد أنشأته ليكون لها كقاعدة خلفية في الحرب العالمية الثانية وما قد يقع بعدها من حروب، وقد كان في أغلبيته صناعات غذائية موجهة للحاجات الفرنسية.

ليأتي فيما بعد الوقت لاختيار المسار المناسب للتنمية من أجل تكملة الاستقلال

السياسي برفع الوصاية الاقتصادية الفرنسية عن الجزائر، وقد امتد الحوار حول التوجهات الاقتصادية للدولة الجديدة لدى مراكز القرار في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال (وإن كان امتد حول مشروع شامل لمجتمع جزائر جديد مستقل فإنه لم يمتد إلى الطرق والوسائل الكفيلة بذلك)[13]

2- سياسة التنمية من 1967 إلى 1979: كان الهدف الأساسي من سياسة التنمية المتبعة هو تطوير الاقتصاد الجزائري، وقد تتابعت مخططات التنمية الثلاثية والرباعية بهدف تحقيق هذه السياسة، وذلك بإتباع ما يلي:

- استرجاع الثروات الوطنية،[14]
- تثبيت دور رائد للدولة،
- تطبيق سياسة تصنيعية سريعة،
- ضمان تنمية فلاحية تحت سيطرة القطاعات التعاونية،
- إتباع سياسة تكوين مكثفة.

وقد تمحور مشروع التنمية حول البحث عن التكامل الوطني والتنوع عن طريق التكامل بين الصناعة والزراعة (مثل إصلاحات 1971 الزراعية) لكن النتائج لم تكن بالحجم المطلوب.

3- الاشتراكية والتخطيط : لقد كانت الدولة بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها نجاح مشروع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وما ميّز ذلك كان توسع القطاع العام الذي تجسد في مؤسسات وطنية كبرى احتل فيها البعد الاجتماعي مكانة هامة ممثلة في توزيع هذه الوحدات من طرف الدولة في مناطق متعددة من الوطن (كما اعتبرت أداة للتهيئة العمرانية كذلك).

وقد حدد الميثاق الوطني الدور الملحق بالدولة الجزائرية "كدولة اشتراكية"، وتعتبر العون الرئيسي والوسيط الأساسي الذي يضمن ربط مصالح الفرد بالجماعة والمجتمع، ومن هنا تبرز المهام الثلاث الأساسية المنوطة بالدولة:

- الوظيفة الاقتصادية كمتعهد عام للأنشطة الاقتصادية.

– الدور الاجتماعي المتمثل في إعادة توزيع الثروة و المداخيل بين أفراد المجتمع.

– دورها في الحماية وتنظيم المواطنين.

وبالتالي فقد احتل التخطيط مكانة كبيرة كأداة مركزية لتفعيّل السياسة الاقتصادية وضمان سلطة الدولة على مجموع النشاط الإنتاجي.

4– السياسة الاستثمارية المتواصلة: إن تحقيق هذه السياسة التصنيعية يعتمد على سياسة متواصلة للاستثمار الإنتاجي العمومي، وهو ما يبينه الجدول رقم:01

الجدول رقم (02–01):تطور معدلات الاستثمار في الجزائر 1967–1979

السنة	*69.67*	*73.70*	*77.74*	*79*
الناتج الداخلي الخام	56.8	114	258.5	115.7
معدلات الاستثمار	%16	%31.8	%46.8	%47.4

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و والأزمة السياسية، مطابع دحلب، الجزائر1993، ص.184.

نلاحظ تزايد معدل الاستثمار بشكل متواصل في الفترة 1967-1979، مما يوضح اهتمام الدولة وجهدها المبذول في الاستثمار وتثبيت الصناعة في الجزائر.

وقد لعب وجود الموارد الطبيعية دورا محددا وهاما في تمويل الاستثمار والتصنيع (الاعتماد على موارد مالية داخلية متأتية من تصدير المحروقات)، لأن محاولة تنويع التمويل كان من شأنها أن تضعف الطموحات التصنيعية الكبيرة التي رفعتها الدولة كتحدي لها، ولم يكن هناك اختيار أحسن.

الفرع الثاني: التصنيع في العالم الثالث: لأننا بصدد الحديث عن مسار الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي تجدر الإشارة هنا إلى مكانة الجزائر وسياستها التصنيعية في العالم الثالث.

1– التصنيع والتنمية: بهدف تحقيق التنمية فقد اتجهت دول العالم الثالث ومنها الجزائر إلى انتهاج سياسة تصنيعية وإن اختلفت الاستراتيجيات المطبقة بين:[15]

– صناعة مؤسسة على الموارد الطبيعية.

– صناعة بإحلال الواردات.

– صناعة موجهة إلى الصادرات للمنتوجات الصناعية مع الاعتماد على الكثافة العمالية.

وقد واجهت دول العالم الثالث قضايا أخرى تتعلق أساسا بالتمويل واختيار التكنولوجيا المناسبة، ونميز هنا بين نموذجين أساسين أحدهما داخلي Endogène (حالة الجزائر) والثاني مبني على الانفتاح على الأسواق العالمية (حالة NPI).

2– الآثار المنتظرة من التصنيع: لا يرتبط التصنيع فقط باختيار التكنولوجيا ولكنه يرتبط أيضا بطبيعة الروابط التي تنشأ بين الصناعة ومحيطها، وهو ما تحدده طبيعة السكان، نمط الحياة، وكذا النسيج الصناعي الموجود. فالتحولات الهيكلية الناتجة عن ظاهرة التصنيع عديدة كالتمدن، الآثار على المحيط. وتبقى المدن الفضاء الأحسن للتعلّم ونشر تقنيات الصناعة، بالإضافة إلى تطور نمط الحياة والعقليات السائدة. وحسب J.BRASSEUL فإن للصناعة آثار اقتصادية إيجابية خاصة أنها تسمح برفع المستوى المعيشي وتنوع أنماط الحياة.

وقد حاولت الجزائر تبني صناعة متكاملة تكون لها آثار على تنظيم المجتمع اجتماعيا وجهويا، ولذلك اتبعت سياسات اقتصادية كانت قد اتبعت سابقا (سنوات الثلاثينات والأربعينات) في أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين والبرازيل[16] مبنية على الحماية الانتقائية، وتدخل ثقيل للدولة ممثلة في القطاع العام، عكس السياسات المتبعة في دول جنوب شرق آسيا والتي كانت تهدف إلى تشجيع الصادرات والصعود عبر السلاسل الإنتاجية (Remontée de filière) وتعد كوريا الجنوبية كأحسن مثال لهذه السياسة[17].

المطلب الثاني: ضغوطات العولمة على الاقتصاد الجزائري.

عرفت مرحلة الثمانينات تقلبا جذريا في موضوع التنمية على المستوى العالمي، فقد تركت خطابات التنمية وأهميتها مكانها لفلسفة جديدة هي فلسفة التصحيح، وذلك

بسبب ظاهرة العولمة التي أصبحت حتمية، وصار الفكر الليبرالي سائدا بدرجة أضعفت أي بديل له.

وسبب حجم الديون الكبير في العديد من الدول النامية اللجوء إلى سياسة اقتصادية جديدة والتي حلت محل التجارب السابقة، بينما أطفأ قانون الانفتاح الاقتصادي وأولوية التجارة الدولية لضمان النمو مطالب العالم الثالث السابقة بالتصنيع لتحقيق التنمية؛ كما غيرت العولمة بعمق دور الدولة ومكانة القطاع العام في الاقتصاد.

وهي حالة الجزائر أين نجد الحجم الكبير للديون مضافا إليه الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات منذ منتصف الثمانينات يقبع على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الديون الخارجية وسقوط أسعار المحروقات

في حين كان الاقتصاد الجزائري في مرحلة البناء، كان التمويل مرتبطا بشكل شبه كلي بصادرات المحروقات، والتي من المفروض أن تمول الاستثمار، بدأ الدين يصبح عبئا ثقيلا شيئا فشيئا، ومنذ 1986 تضاعفت الديون بسبب الانخفاض الكبير والمستمر لأسعار البترول (انخفاض يؤثر على القدرة على الاستيراد) بالإضافة إلى تراكم الصعوبات الخارجية حتى فرضت إعادة الجدولة سنة 1994. وقد مرت سياسة الاستدانة في الجزائر بأربع مراحل:[18]

المرحلة الأولى: بلجوء كبير إلى رؤوس أموال خارجية لتمويل برامج الاستثمار الإنتاجي والتي لديها الأولوية (1973-1980) والجدول(**02-02**) يوضح تطور الديون في هذه المرحلة:

المرحلة الثانية: تميزت بتسديد الديون الخارجية (1980-1985)، ارتبطت بخفض مستوى الاستثمار، بحيث تراجع مستوى الديون مابين 1980 و1984 ب:21% (من 19 إلى 15 م$)، بالمقابل تجاوزت خدمات الديون 35% من قيمة الصادرات، هذا التطور غير المرغوب فيه يعود إلى الانخفاض الأول الذي عرفته المحروقات في مارس 1983 مما أدى إلى خسارة الجزائر 4.8 مليار$ مابين 1981 و 1984.

الجدول رقم:(02–02):تطور الديون الجزائرية مابين:1973–1980

السنة	1974	1976	1980
قيمة الديون	< 5 مليار$	9.5 مليار$	19 مليار$

المصدر:

BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p.33, 34.

المرحلة الثالثة: بدأت بانهيار أسعار المحروقات، والتي أثرت بوضوح على الاقتصاد الجزائري حيث: صار سعر برميل البترول الجزائري 16.5$ سنة 1986 بعد أن كان27.7$ في بداية 1985، كما تراجع سعر الغاز من 3.7$ إلى 2.5$ ل مليون BTU كما عرف الدولار في نفس الفترة انخفاضا كبيرا.

المرحلة الرابعة: تبدأ مع إعادة جدولة الديون سنة 1994، حيث ارتفعت خدمات الديون إلى 9.1 مليار$ مما يمثل 96% من قيمة الصادرات، مما تسبب في عدم قدرة الجزائر على التسديد، وبالتالي وقعت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي FMI [19]: الأول اتفاق Stand- by [20] لمدة 12 شهرا (جوان 1994–ماي 1995) والثاني اتفاق التسهيلات المالية الموسعة FFE [21] ويغطي فترة جوان 1995 – ماي 1998؛ ومن بين شروط إعادة الجدولة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي PAS الذي يكون تحت مراقبة FMI لتحقيق توازن ميزان المدفوعات على المدى المتوسط. وقد كان من شروط الPAS:

- خفض قيمة العملة الوطنية بحوالي: 41%.
- إلغاء الإعانات للمواد الاستهلاكية الضرورية (الحليب، الخبز...إلخ).
- رفع معدل الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الانفتاح القسري للاقتصاديات النامية: ونتناول فيه عنصرين رئيسين:

1- برامج التصحيح الهيكلي: إن أزمة الديون التي ميزت بداية الثمانينات منحت الليبرالية شرعية جديدة: فقد بدأت شروط FMI المتمحورة حول الإجراءات الاقتصادية الكلية والإجراءات المالية، في التوسع التدريجي إلى السياسات الاقتصادية، لتجاوز كل القيود التي من شأنها إعاقة المنافسة التامة.

إن برامج التعديل الهيكلي تناقض نماذج إحلال الواردات وتهدف أساسا إلى إعادة تحقيق التوازنات الكبرى (النقود، المالية العامة، الحسابات الجارية)، انسحاب الدولة من الإنتاج والتوزيع، إصلاح سياسات التجارة الخارجية، تحرير الأسعار. وهو ما طبقه الFMI في الجزائر منذ 1994، وقد كانت نتائجه خفض النفقات العمومية، خفض الاستثمار والطلب الداخلي، ضغط الأجور، كسر الاحتكار العمومي.

2 -الحكم الراشد و الخوصصة: لقد فقد النشاط الحكومي في الجانب الاقتصادي الجزء الأكبر من شرعيته عن طريق تطبيق الPAS الذي قلص من الدور غير المباشر الذي تلعبه الدولة في توزيع المداخيل، وصارت الأولوية الأساسية هي العودة للتوازن المالي وليس الاندماج في الأسواق العالمية بسياسة تصنيعية فعالة. كما استعمل مصطلح الحكم الراشد كمصطلح جديد من طرف البنك العالمي ليعبر عن "استعمال السلطة السياسية، وتطبيق المراقبة على شركة ما وتسيير مواردها من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" هذا المصطلح الذي من شأنه جمع كل المظاهر السياسية والمؤسساتية المتعلقة بقدرة الحكومة على ضمان القانون و النظام، لتكوين وتنفيذ سياسة ما، لخلق محيط ملائم للتنمية، هذا المحيط الهادف للسماح لقوى السوق بالعمل دون قيود. أما بالنسبة للخوصصة فإن إيجابياتها الأساسية هي تحرير الموارد العمومية لفائدة نشاطات أساسية ذات أولوية كبيرة (التعليم، الصحة) ويبقى على الدولة أن تبني المؤسسات الضرورية لعمل السوق، وأن لا تعمل كمتدخل مباشر بل تبقى كشريك ومحفز ومتعهد للنمو.[22]

الفرع الثالث: الاقتصاديات النامية: نحو مزيد من التحرر: لم يعد جدول أعمال الجزائر كغيرها من الدول النامية موجها للتنمية بقدر ما هو موجه للتحرر المتميز بتوجه المؤسسات نحو العولمة و التكاملات الإقليمية حول الأقطاب العالمية الثلاث،[23] مما يرسم مستقبلا خطرا قد يرهن الاقتصاد الجزائري ويضاعف تبعيته.

1- تطور الاستراتيجيات الصناعية الدولية: والتي صار وفقها تدويل المؤسسات ضرورة لا مناص منها، وأصبحت المؤسسات تتوجه أكثر لخفض التكاليف لمواجهة قيود ارتفاع التكاليف الثابتة (خاصة في التكنولوجيا العالية والبحث والتطوير العلمي)؛ مع تقلص دورة حياة المنتوج مما جعل البحث عن الاقتصاديات السلّمية هو القاعدة، بالإضافة إلى أن الدولة لم تعد تمثل سوى فضاء جغرافي ضيق (سوق المدخلات والمخرجات).

المطلب الثالث:إعادة النظر في سياسة التنمية الجزائرية.

لقد كانت آثار أزمة الديون العالمية وكذا حجم الديون المتزايدة معتبرة على الاقتصاد الجزائري، فهو لم يفلت من توسع الإصلاحات الليبرالية، فمنذ نهاية السبعينات خضع نموذج التنمية الجزائري لإعادة النظر، وحلت محله مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وعلى أساس حصيلة سنوات التصنيع تم وضع سياسة صناعية جديدة، مع خفض واسع للاستثمارات الصناعية، وتم تبني مقاييس جديدة للمردودية. ومنذ سنة 1986 تزايدت سرعة الإصلاحات لتمس مجموع الهيكل الاقتصادي للجزائر.

الفرع الأول: اختيار اقتصاد السوق: بعد عشرية كاملة من التصنيع تمت محاولة تقييم المرحلة السابقة، حيث بدأ الرئيس السابق هواري بومدين في عملية جرد لعملية التصنيع في الجزائر، وذلك على أساس التقارير التي طلبها من الوزارة المعنية، لكن وفاته المفاجئة كانت بمثابة القطيعة الحقيقية مع السياسات السابقة، وكذا الأمر بالنسبة للقرارات الاقتصادية التي تغيرت بشكل كبير.

وقد كانت سنة 1979 السنة التي تم فيها إجراء حصيلة للعشرية التصنيعية المنصرمة، وتم تقديم هذا التقييم على أساس أنه مبدأ ؟! "**مظهرا من استراتيجية شاملة مسطرة من**

طرف الثورة للحفاظ على الاستقلال الوطني وتقويته" وكطريقة فعالة للعمل من شأنها السماح بإظهار إيجابيات وسلبيات مخططات التنمية السابقة، [24]و اتهمت الدولة بعدم الفعالية كما اتهمت السياسة التصنيعية المتبعة بإحداث اختلالات في التوازنات الكبرى دون تحسين النتائج الاقتصادية، ولذا قامت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بإعداد "حصيلة اقتصادية واجتماعية" لفترة 67-78 كان من أهم ما جاءت به أن النتائج الصناعية غير مرضية لأن الاعتماد على الإنتاج الوطني كان ينخفض بصفة دائمة (1967 : 48% ، 1973 : 38.8%1974 : 26.4% ، 1977: 24%) أي أنه سنة 1977 مثلا وبالنسبة ل 100 منتوج مطلوب من طرف الصناعة الوطنية فإن 24 منها فقط محلية، و76 مستوردة ولذلك يجب ترشيد مردودية الجهاز الإنتاجي أكثر! [25]

وكان من بين التفسيرات المقدمة للاختلال الحاصل ضعف ومحدودية المسؤولية، كما يجب على القطاع العام أن يتجه نحو تكييف الجهاز الإنتاجي مع متطلبات السوق، بالإضافة إلى تطوير المسؤوليات، المبادرات وكذا استقلالية التسيير.

وبناءا على كل ما سبق فقد تم ومنذ بداية الثمانينات الشروع في تطبيق سياسة صناعية جديدة، لتمتد الإصلاحات شيئا فشيئا إلى كل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها ضمان العبور(الانتقال) إلى اقتصاد السوق وإن كان هذا لا يزال **داخل إطار الاشتراكية** كما تم الإعلان عنه في مختلف مؤتمرات حزب جبهة التحرير الوطني FLN (الحزب الحاكم والوحيد آنذاك)، وتهدف هذه السياسة إلى **التأقلم والتكيف مع التطورات التي عرفها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني** هذا بالإضافة إلى **تمحور أنشطة التنمية حول تلبية الحاجات الوطنية**. ويمكن تلخيص الأهداف الصناعية المحددة في:

- تكثيف التكامل داخل وبين القطاعات الاقتصادية.
- تكييف الإنتاج حسب النموذج الاستهلاكي الوطني.
- تطوير إنتاج السلع الوسيطة وسلع التجهيز.

– نشر وتوزيع الأنشطة على كامل التراب الوطني.

ومن ما يعاب على كل هذا هو أن القرارات كانت تتخذ من طرف قيادة الFLN، وكذا رئيس الجمهورية آنذاك الشاذلي بن جديد دون إشراك الأطراف الحقيقة بسبب سيطرة الحزب الواحد، مما جسد بلا شك صراع أصحاب المصالح، وذلك لتكييف هذه الأوضاع الجديدة (المرحلة الانتقالية) مع مصالحهم الشخصية في ظل غياب أي مراقبة، وانحصار القرارات والسلطة في يد مجموعة تعد على رؤوس الأصابع.[26]

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الأخرى المتخذة

بسبب المشاكل المتزايدة فإن السلطات العمومية، وتحت ضغوط خارجية دفعت بالاقتصاد بأكمله في الطريق الليبرالي بواسطة تحولات عميقة للاقتصاد الجزائري. وقد تناولنا الجانب الخاص بإصلاح التجارة الخارجية ودعم الصادرات عامة والصادرات خارج المحروقات خاصة في الفصل الأول الخاص بالتجارة الخارجية من هذا العمل، وبتالي سنتطرق هنا فقط للتصحيح الهيكلي:

1– تطبيق برنامج التعديل الهيكليPAS: انطلقت منذ 1988 إصلاحات ليبرالية تم تعزيزها سنة 1994 بعد إعادة الجدولة بهدف "التصحيح الهيكلي": خفض عجز الميزانية، خفض التضخم، إعادة التوازنات الخارجية، وحسب FMI فإن الـ PAS يمكن من الوصول لأربعة أهداف كبرى :

– معدل نمو مرتفع لامتصاص الزيادة في اليد العاملة وخفض البطالة.

– جعل التضخم على نفس الخط مع الدول المصنعة بأقصى سرعة.

– تخفيف الآثار المؤقتة للPAS على الطبقات الضعيفة من السكان.

– العودة إلى ميزان مدفوعات متوازن.

ومن بين أهم الإجراءات المتخذة:

– خفض العملة الوطنية اسميا بأكثر من41% بعد أن كانت انخفضت فعليا ب500% ما بين 1988–1993 حيث كان 1$ = 4.85 دج (1987) ليصبح 23.35 دج في 1993 و36دج في 1994.

– تحرير أسعار أغلب المنتجات، حيث كانت في جوان 1991 :22 منتجا تخضع لأسعار ثابتة ومحددة من طرف الإدارة، وفي 1992 أصبحت 4 منتجات فقط.

– خفض ثم إلغاء الإعانات المقدمة للمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع.

وبالنسبة للجانب المالي فقد كان قانون 10/90 الصادر في 1990/04/14 خطوة أولى للتحرير المالي، ووضع القوانين الخاصة بالمساهمة الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، وضبط تدفقات رؤوس الموال من و إلى الجزائر (حيث أصبح تحويل الأرباح ممكنا للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر). كما أصبح البنك الجزائري مستقلا ويسمى "بنك الجزائر"، أما إعداد وتطبيق السياسة النقدية فيتكفل بهما مجلس النقد والقرض والذي من المفروض استقلاليته أيضا.

أما فيما يخص النتائج الاجتماعية لتطبيق الPAS فقد كانت كارثية: إذ أدى إلى تسريح أكثر من 2100000 عامل منذ سنة 1995؛ اختفاء ألاف المؤسسات خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ انخفاض المستوى المعيشي والقدرة الشرائية، وانتشار الفقر في شريحة واسعة من المجتمع؛ زيادة نسبة القطاع غير الرسمي.[27]

المطلب الرابع: السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر عبر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

في هذه المرحلة لم تختلف السياسة التنموية في الجزائر من حيث الطريقة و لا المصدر عن السبعينات، فالطريقة نفسها، و هي الإنفاق الحكومي الضخم، و المصدر نفسه هو أموال المحروقات. لكن ما اختلف هو التركيز هذه المرة على البنى التحتية والجانب الاجتماعي بشكل ضخم لتحسين نوعية حياة المواطن.

الفرع الأول: قراءة في مبالغ النفقات العامة 2001–2011: يعكس تطور الإنفاق العمومي بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط للتنمية الاقتصادية حسب ما تظهره الجداول الموالية:

يظهر الجدول التالي تزايدا مستمرا في النفقات العمومية للجزائر من سنة لأخرى خاصة منذ 2005 حيث اقترب من 40% سنة 2008 وهذا في إطار البرنامج المكمل

لدعم النمو الاقتصادي PCSC أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009. ليتراجع ينة 2009 و 2010. وهو نفس ما يمكن قوله عن نفقات التسيير في الفترة 2007-2010. ونفقات التجهيز في الفترة الممتدة بين 2004 و2008.

الجدول رقم (02-03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق العام %	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة (مليار دج)	**معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام**	**القيمة (مليار دج)**	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام
2001	1312.4	-	955	-	357.4	-
2002	1544.2	17.66	1091.3	14.27	452.9	26.72
2003	1686.2	9.19	1115.8	2.2	570.4	25.94
2004	1887.2	11.92	1240.9	11.21	646.3	13.31
2005	2049.9	8.62	1239.3	00.00	810.6	25.42
2006	2543.35	24.07	1451.97	17.16	1091.38	34.64
2007	3143.43	23.59	1662.83	14.52	1480.60	35.66
2008	4322.86	37.52	2017.96	21.35	2304.89	55.67
2009	5474.57	26.64	2661.25	31.88	2813.31	22.06
2010	6468.86	18.16	3445.99	29.49	3022.86	7.45
2011	8272.56	27.88	4291.18	24.53	3981.38	31.71

المصدر: تم تحضير الإحصائيات بالاعتماد على: - قوانين المالية لمختلف السنوات www.joradp.dz - الديون الوطني للإحصاء

www.ons.dz – صندوق النقد العربي www.amf.org.ae ، – وزارة المالية، Ministère des finances, le comportement des principaux indicateurs macro économiques et financier en 2007, www.mf.gov.dz

الجدول رقم (02–04): نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2003–2010)

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية "مليار دج"	نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام %	نسبة نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام %	**نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام%**
2001	4222.1	31.08	22.61	8.46
2002	4395.2	35.13	24.82	10.3
2003	5247.5	32.13	21.26	10.86
2004	6135.9	30.75	20.22	10.53
2005	7498.6	27.33	16.52	10.81
2006	8460.4	30.06	17.16	12.89
2007	9232.7	34.04	18.01	16.03
2008	11 090. 02	38.97	18.19	20.78
2009	10 034. 25	54.55	26.52	28.03
2010	12 049. 49	53.68	28.59	25.08

المصدر: نفس المرجع

الجدول السابق يظهر نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الداخلي الخام اجمالا من جهة، وبالنسبة لنفقات التسيير ونفقات التجهيز من جهة أخرى حيث عرفت نسبة نفقات التجهيز تزايد مستمرا بنسب مختلفة من سنة لأخرى باستثناء سنة 2004، بينما عرفت نفقات التسيير انخفاضا مستمرا من 2002 إلى 2005 لتعاود الارتفاع باستمرار

حتى 2010. كما أن مجموع النفقات العامة عرف تذبذبا قبل 2005 و ارتفاعا مستمرا انطلاقا من نفس السنة و حتى سنة 2010.

يظهر الشكل الموالي بوضوح تزايد نفقات الدولة من سنة لأخرى في فترة الدراسة، مع تذبذب في النسب من سنة لأخرى، تبعه توجه ثابت في النسب تصاعديا منذ سنة 2005. مع ملاحظة تفوق نفقات التسيير على نفقات التجهيز باستثناء سنوات 2008 و 2009.

الشكل رقم (02-01):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

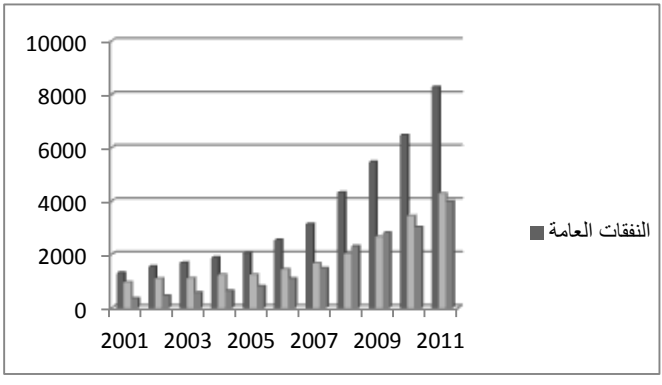

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (03)

الفرع الثاني: برامج الإنفاق العمومي في الجزائر: طبقت الجزائر ابتداء من سنة 2001، سياسة مالية توسعية بتخصيص موارد مالية ضخمة معتمدة في ذلك على المداخيل الناجمة عن الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات، وذلك عبر تنفيذ برامج استثمارات العمومية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014. ويمكن تلخيص هذه البرامج فيما يلي:

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (المخطط الثلاثي 2001-2004)** :تم إطلاق هذا البرنامج بغلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي

7ملايير دولار أمريكي)، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار) ، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا و إضافة مشاريع جديدة. وهو ما تجاوز حتى احتياطيات الصرف التي كانت تمتلكها الجزائر في بداية المخطط والتي ناهزت 12 مليار دولار سنة 2000. وكان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني، أما عن الأهداف الجزئية فتمثلت في:

- محاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين،
- مكافحة البطالة وخلق مناصب شغل،
- دعم التوازن الجهوي وإعادة الاعتبار للريف.

وهي تعكس في الحقيقة تغيرا جذريا في سياسة التنمية التي تبعتها الجزائر عبر تطبيق برامج صندوق النقد الدولي القائمة في الأساس على الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي إلى سياسة جديدة تقوم على الفكر الكنزي القائم في الأساس على الطلب الفعال ومضاعف الاستثمار للخروج من حالة الركود ودفع العجلة التنموية[28]. وتم ذلك بواسطة:

- الدعم الفلاحي والمساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لديها من قدرة على خلق القيمة المضافة وسرعة التكيف مع التحولات الاقتصادية الظرفية والبنيوية، و لها من دور في خلق مناصب الشغل.
- صيانة و بناء البنى التحتية لتنشيط الاقتصاد.

2- البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي PCSC (المخطط الخماسي الأول 2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار سياسة مواصلة الإنفاق العمومي لدفع عجلة التنمية بعد تحسن أسعار البترول التي وصلت سنة 2004 حوالي 40 دولار، وقد قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 حوالي مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130

مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وتمثلت أهداف هذا البرنامج أساسا في:

- تحديث و توسيع الخدمات العمومية.
- تحسين مستوى معيشة المواطن عن طريق تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.
- تطوير وتحسين البنية التحتية للاقتصاد والرفع من كفاءة الموارد البشرية.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[29]

3- برنامج ارساء النمو الاقتصادي PCCE أو البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014: خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك (مبالغ البرنامج السابق 9.680 مليار دج)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دج (155 مليار دولار).[30]

المبحث الرابع : قراءة لمؤشرات الحكم الراشد و الوضعية المؤسسية في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بقراءة لمؤشرات الحكم الراشد و الوضعية المؤسسية في الجزائر مع التركيز على مؤشرات البنك الدولي، وهو ما يتوافق مع المؤشرات الستة المذكورة سابقا في الجانب النظري وسنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتضمن كل منها مؤشرين وفق الترتيب التالي:

- المشاركة والمساءلة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف،
- فعالية الحكومة و جودة التشريعات،
- سلطة القانون و مراقبة الفساد و محاربته.

المطلب الأول: المشاركة والمساءلة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف

الارتباط بين هذين المؤشرين قوي ومتبادل فالمشاركة في الحياة السياسية والحكم تدعم الاستقرار السياسي، كما أن المساءلة تزيد من الشفافية وتعطي الثقة في مؤسسات الدولة مما يدفع إلى المشاركة، كما أن الاستقرار السياسي يدعم أجواء الديمقراطية وبالتالي المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة. و بدوره ينقسم هذا المطلب إلى فرعين هما: المشاركة و المساءلة. وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف.

الفرع الأول: المشاركة و المساءلة: و ذلك من خلال الانتخاب واختيار الأفراد لممثليهم في أجواء من الحرية والنزاهة، وكذا مشاركاتهم في الحياة السياسية عن طريق فعاليات المجتمع المدني، هو ما يعبر عنه الجدول والشكل المواليين

الجدول رقم (02-05): التمثيل السياسي (المشاركة) والمساءلة في الجزائر 2000-2010

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
المشاركة والمساءلة	2000	14.4	1.18-
	2002	18.3	1.06-
	2003	17.8	1.11-
	2004	26.4	0.76-
	2005	26.4	0.74-
	2006	21.6	0.94-
	6007	19.2	0.99-
	2008	20.2	0.98-
	2009	18.5	1.03-
	2010	18.5	1.01-

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص، 204.

الشكل رقم: (02-02): التمثيل السياسي (المشاركة) والمساءلة في الجزائر 2000-2010

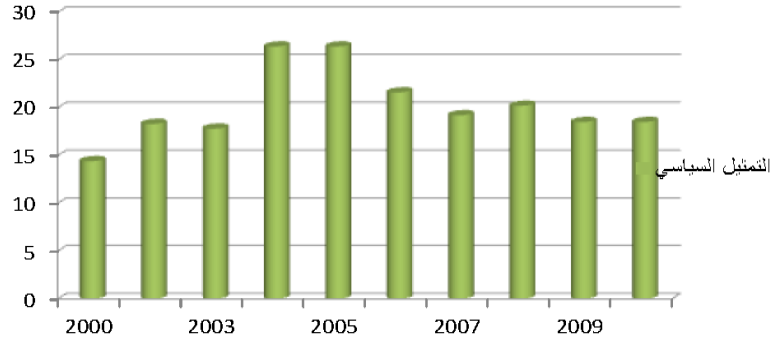

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، مرجع سابق، ص، 205.

لم تتعدى قيمة هذا المؤشر في الفترة المدروسة 27 % مما يعني أنه لا يمكن اعتباره وصل للمنطقة المؤشر الجيد، وقد عرف منحا إيجابيا ما بين 2000-2005 ليتراجع ما بين 2006-2010. وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى (وهي المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر)، ولعل من بين أهم الأسباب المؤدية لهذا الوضع هي حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ 1992 وما سببته من تضييق على الحريات العامة. ويؤكد على هذه النتائج الجدول الموالي

الذي يعبر عن مؤشر الديمقراطية ومختلف مكوناته، ويشار أن هذا المؤشر يأخذ القيم من -10 الأقل ديمقراطية إلى +10 المعبرة عن الأكثر ديمقراطية[31].

الجدول رقم (02–06): مؤشر الديمقراطية ومكوناته في الجزائر 2006–2011

	2006	2008	2010	2011
الترتيب	132	133	125	130
قيمة المؤشر الكلية	3,17	3,32	3,44	3,44
العملية الانتخابية والتعددية	2,25	2,67	2,17	2,17
أداء الحكومة	2,21	2,21	2,21	2,21
المشاركة السياسية	2,22	3,89	2,78	2,78
المشاركة الثقافية	5,63	4,38	5,63	5,63
الحريات المدنية	3,53	3,53	4,41	4,41

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 206.

يبين الجدول السابق أن الجزائر تصنف في فترة الدراسة ضمن المراتب الأخيرة لمؤشر الديمقراطية (آخر 35 دولة في الترتيب من ما مجموعه 167 دولة)، مما يجعلها حسب الأرقام تنتمي إلى فئة الدول الأقل ديمقراطية.

وفي مجال المشاركة دائما يمكن أن نضيف الجدول التالي الذي يظهر تصنيف منظمات المجتمع المدني حسب منظمة الشفافية العالمية.

الجدول رقم (02–07): تصنيف منظمات المجتمع المدني حسب منظمة الشفافية العالمية 2007 و 2009.

	حسب تقرير 2007		حسب تقرير 2009	
المجتمع المدني والإعلام وسائل الإعلام	26	ضعيف جدا	47	ضعيف جدا

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 211.

بخصوص عنصر المساءلة فمن المعروف الدور الكبير للسلطة الرابعة وهو ما يدفعنا لإضافة ترتيب الجزائر ضمن مؤشر حرية الصحافة وهو ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-08): تطور مؤشر حرية الصحافة في الجزائر 2000 و 2008

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة الرقمية	83	74	62	62	63	64	61	62	62	62	64

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 213.

حيث تشير القيم الرقمية من 0-30 صحافة حرة، 31-60: صحافة حرة جزئيا، 61-100 صحافة غير حرة.

ويلاحظ أن الصحافة في الجزائر صنفت في كل سنوات الدراسة ضمن الصحافة غير الحرة، وفي أحسن الأحوال حصلت على القيمة الرقمية 61 سنة 2006 وأسوئها 83 سنة 2000.

تظهر كل المعطيات السابقة سبب ضعف الجزائر في مؤشر المشاركة والمساءلة وهو ضعف متراكم في كل المؤشرات الجزئية مما يشير بوضوح إلى الوضعية المتأخرة التي تعيشها الجزائر في هذا المجال رغم كل الإصلاحات المعلن عنها من فترة لأخرى.

الفرع الثاني: الاستقرار السياسي وغياب العنف: هذا المؤشر يقيس احتمالات إضعاف استقرار الحكومة أو إسقاطها بوسائل عنيفة أو غير دستورية بما في ذلك الإرهاب والعنف ذو الدوافع السياسية (نزاع مسلح، قلاقل اجتماعية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، تغييرات غير دستورية وانقلابات عسكرية) كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يعمل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية.

الجدول رقم (02-09): الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر 2000-2010

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
	2000	8.2	1.59-
	2002	6.3	1.72-
	2003	5.3	1.81-
الاستقرار	2004	8.7	1.43-
السياسي	2005	17.8	0.99-
وغياب	2006	15.4	1.11-
العنف	6007	14.9	1.11-
	2008	14.9	1.08-
	2009	12.8	1.23-
	2010	11.8	1.25-

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 204.

الشكل رقم: (02-03): الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر 2000-2010.

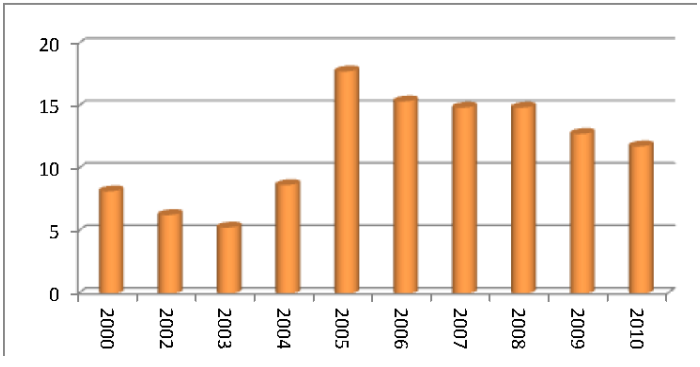

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 214.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن قيمة هذا المؤشر انتقلت من 5.3 % سنة 2003 إلى إلى 17.8 % أي بزيادة أكثر من 235 %، لكن رغم ذلك فالجزائر لم تنتقل سوى من المستوى الضعيف جدا إلى مستوى ضعيف.

المطلب الثاني: فعالية الحكومة و جودة التشريعات

الفرع الأول: فعالية الحكومات : يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة التي تقدمها مؤسسات الدولة، ونوعية وكفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، واستخدامها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، ونوعية صناعة السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.ويتضمن هذا المؤشر مؤشرات جزئية منها: البيروقراطية، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة. وهو ما يعبر عنه الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-10): مؤشر فعالية الحكومات في الجزائر 2000-2010.

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
فعالية الحكومة	2000	14.1	0.96-
	2002	31.2	061.-
	2003	28.3	0.65-
	2004	37.1	0.50-
	2005	40.5	0.42-
	2006	33.7	0.56-
	6007	29.6	0.64-
	2008	29.6	0.65-
	2009	31.6	0.66-
	2010	34.0	0.56-

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 204.

وهو ما يمثله الشكل الموالي أيضا الذي نلاحظ من خلاله أن هذا المؤشر عرف قيمًا أحسن من المؤشرات السابقة حيث سجل قيما متوسطة كان أحسنها سنة 2005 بقيمة 40.5 %. و أسوأها سنة 2000 بما قيمته 14.1 % بتحسن يقارب 190%، و يفسر هذا التحسن أساسا بتطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وما نجم عنه من نتائج حسنة خاصة في مجال مكافحة الفقر و تقليص البطالة وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، و تحسين نسبي للخدمات الصحية و التعليمية، وهو ما يظهره تقارير التنافسية العالمية وما يظهره الشكل (02-04).

الشكل رقم: (02-04): مؤشر فعالية الحكومات في الجزائر 2000-2010.

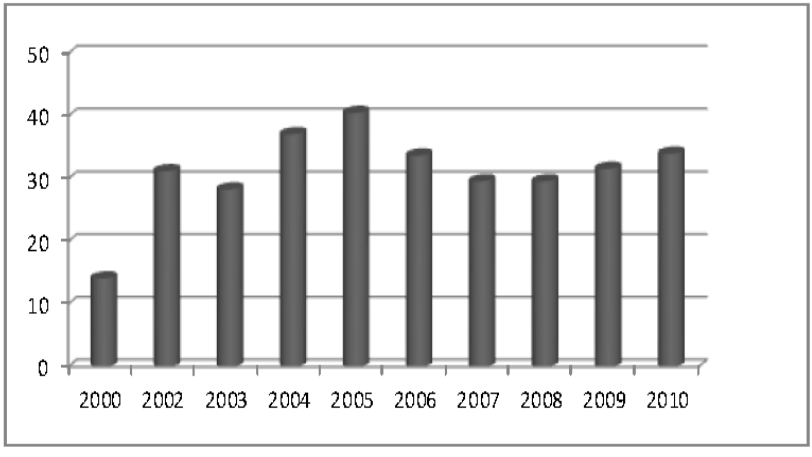

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 221.

الشكل رقم: (02–05): مرحلة التنمية للاقتصاد الجزائري حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية 2011.

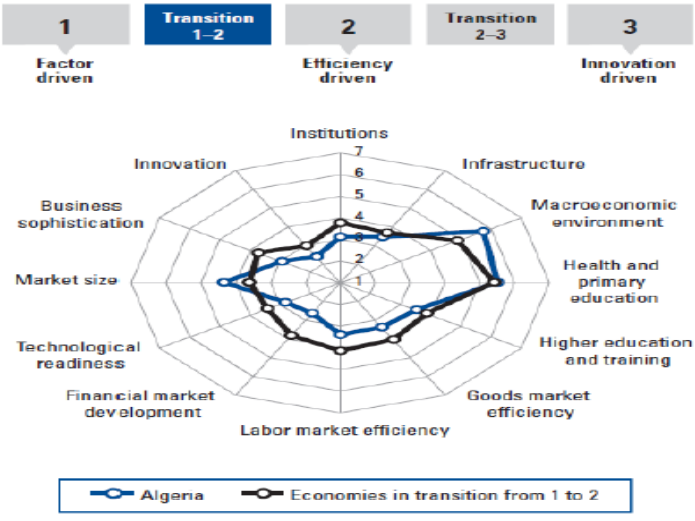

المصدر:

SEDDI Ali, Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie?, thèse de doctorat en économie, université d'Oran, 2013, p, 117.

يظهر الشكل تحسنا في مستوى الصحة والتعليم الابتدائي البيئة الاقتصادية الكلية والبنى التحتية في الجزائر مقارنة بمجموعة الدول التي تنتمي إلى نفس مرحلة التنمية حسب تقرير التنافسية العالمي.[2932]

الفرع الثاني: جودة التشريعات: يقيس هذا المعيار قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجع وتنمية القطاع الخاص، وسنركز على الجانب الاقتصادي من التشريعات والقوانين وخاصة السياسات التالية التي يجب تحسينها لزيادة فعالية الحكومة.

السياسة الاستثمارية: رغم كل المحاولات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر وتبذلها لجذب المزيد من IDE ، فلا تزال بعيدة عن التأثير على المستثمرين والذين يطلبون تحسين بيئة الاستثمار بأكثر واقعية (تقوية مؤسسات الدولة، الشفافية، نوعية

الخدمات العامة، البنية التحتية...إلخ)، إضافة إلى ضرورة دعم النشاطات التي تخلق أكثر مناصب شغل وتزيد من الصادرات.

السياسة المالية: لا تزال الإيرادات الضريبية بعيدة عن المستوى الفعلي لها بسبب التهرب الجبائي والذي تحكمه أسباب كثيرة تتحمل الحكومات جزءا كبيرا منها عن طريق سياستها المتبعة، وعدم الشفافية في أساليب تسييرها و أماكن إنفاقها.

السياسة النقدية: تمكين الخواص من إنشاء بنوك خاصة، مع توفير ضمانات أكثر للمدخرين، ضبط أجهزة المراقبة أكثر على هذا القطاع بواسطة معدل الفائدة، الاحتياطي الإجباري...إلخ، تخفيض معدل الفائدة بما يشجع الاستثمار، جعل الدينار عملة قابلة للتداول.

السياسة التجارية: تسهيل كلما ما من شأنه أن يزيد وينوع الصادرات .

الجدول رقم (02-11): مؤشر جودة التشريعات في الجزائر 2010-2000

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
جودة التشريعات	2000	23	0.70-
	2002	28.9	0.60-
	2003	29.9	0.55-
	2004	29.4	0.54-
	2005	37.3	0.43-
	2006	28.9	0.58-
	6007	27.2	0.63-
	2008	21.4	0.80-
	2009	15.3	1.05-
	2010	10.5	1.15-

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 204.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سنة 2005 عرفت أحسن نتيجة لفعالية الحكومة بما يزيد عن 37 % وعرفت سنتي 2009 و2010 أسوء النتائج ب15 % و10 % على التوالي، فيما عرفت استقرارا سنوات 2002، 2003 و2004 بحوالي 29 %. وهو ما يؤكده الشكل الموالي.

ويؤكد الشكل أن النتائج التي حققتها الجزائر في هذا المؤشر تراوحت بين الضعيف والمتوسط في أحسن الأحوال، وبالتعمق أكثر في بيئة الأعمال التي تمثل أحد أهم العناصر التي تبين جودة التشريعات من خلال الجدول الموالي المأخوذ من تقرير Business Doing من يتبين لنا أنه على الحكومة أن تبذل مجهودات جادة وكثيفة لتحسين بيئة الأعمال وخاصة ما يتعلق في الجانب البيروقراطي وتخفيفه لمساعدة المستثمرين المحليين وجلب الأجانب.

الشكل رقم: (02–06): جودة التشريعات في الجزائر 2000–2010.

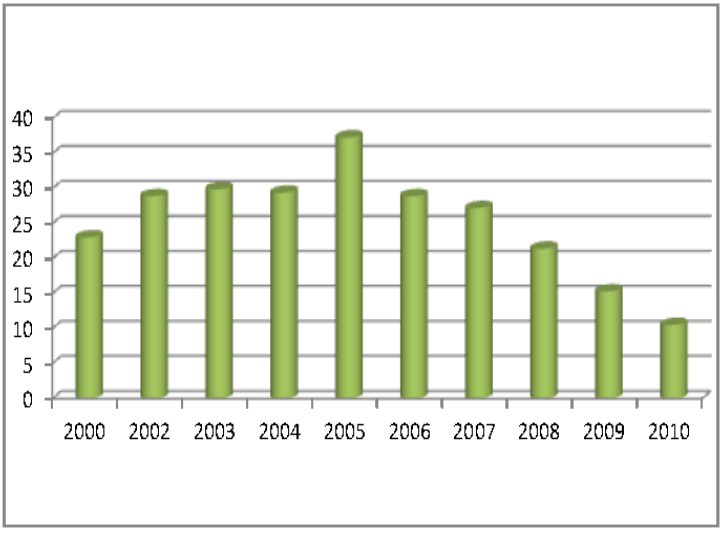

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 216.

الجدول رقم (02–12): ترتيب الجزائر وفق مؤشرات بدأ النشاط التجاري 2006–2011

السنة			2006	2007	2008	2009	2010	2011
بدأ النشاط التجاري (تأسيس الكيان القانوني للمشروع)	الترتيب/عدد الدول الإجمالي		/	175/120	178/131	181/141	183/148	183/153
	عدد الإجراءات		14	14	14	14	14	14
	الوقت بالأيام		26	24	24	24	24	24
	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد		25.3	21.5	13.2	10.8	12.1	12.9

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 218.

يبين الجدول أن الجزائر لم تتقدم كثيرا في مجال مناخ الأعمال، حيث تظل من الوجهات الصعبة للاستثمار، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بدأ مشروع.

الإجراءات الجمركية على الاستيراد والتصدير هي الأخرى تعرف نوعا من التشديد، ويوضح لنا الجدول التالي ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود والذي يقاس وفقا لعدد المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام عمليتي التصدير والاستيراد.

الجدول رقم (02–13): ترتيب الجزائر وفق مؤشر التجارة عبر الحدود 2006–2011

السنة			2006	2007	2008	2009	2010	2011
التجارة عبر الحدود الدولية	الترتيب/ عدد الدول التي تضمنتها الدراسة		/	175/109	178/114	181/118	183/122	183/124
	عدد الإجراءات	تصدير	08	09	08	8	08	08
		استيراد	08	09	09	9	09	09
	الوقت بالأيام	تصدير	29	15	17	17	17	17
		استيراد	51	22	23	23	23	23
	التكلفة (الدولار/الشحنة)	تصدير	/	1606	1198	1248	1248	1248
		استيراد	/	1886	1378	1428	1428	1428

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 218.

ويظهر الجدول أن الجزائر ترتب دائما في آخر المراتب وفقا لهذا المؤشر وذلك بسبب كثرة إجراءات التصدير والاستيراد وطول الوقت اللازم لإتمامها، بالإضافة إلى تكلفتهما العالية، وهو ما جعل البنك العالمي يصنف الجزائر في سنة 2011 في المرتبة 143 من 182 بلد في المؤشر الكلي، وقد جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بعدد من البلدان النامية منها جيبوتي وليبريا.

المطلب الثالث: سلطة القانون و مراقبة الفساد ومحاربته.

العلاقة بين هذين العنصرين تبادلية أو إحلالية، أي أن وجود أحدهما يعني غياب الآخر، فحين يسود القانون على الجميع دون استثناء، بمواده ونصوصه التي تعاقب المجرمين والمفسدين ويطبق فعلا، فان ذلك يعمل على ردع المفسدين ويقلل من حجم الفساد ويردعه، وعلى العكس من ذلك إذا عم الفساد المجتمع فان القانون يصبح غير معترف به وغير رادع، بل تغيب دولة القانون تماما. وسنتناول المؤشرين الأخرين في فرعين كما يلي:

الفرع الأول: سلطة القانون: كما ذكرنا في الجانب النظري يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في دولة القانون والالتزام بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود،

وحقوق الملكية، الشرطة و المحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجريمة و العنف. وهو ما يمثله الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-14): سلطة القانون في الجزائر 2000-2010

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
	2000	13.9	1.14-
	2002	32.5	0.61-
	2003	36.4	0.55-
	2004	34.4	0.59-
سلطة القانون	2005	30.6	0.71-

	2006	31.6	0.63
	6007	28.2	0.69-
	2008	25.5	0.72-
	2009	25.6	0.76-
	2010	27	0.76-

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 204.

يبين الشكل أدناه والجدول أعلاه أن هذا المعيار بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف خلال فترة الدراسة، على الرغم من انه عرف تحسنا سنة 2003 مقارنة بسنة 2000. لكنه عرف تراجعا متواصلا بعد دلك حتى سنة 2010 أين عرف تحسننا طفيفا. لكنه يبقى كغيره من المؤشرات يتراوح بين الضعيف والمتوسط.

الشكل رقم: (02-07): سلطة القانون في الجزائر 2000-2010

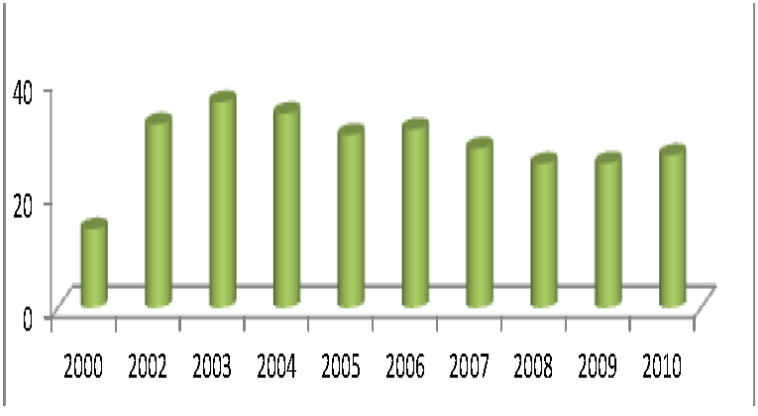

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 224.

وقد سجلا مؤشري إنفاذ القانون وسيادة القانون حسب تقريري 2007 و 2009 للمنظمة العالمية للشفافية النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (02–15): انفاذ وسيادة القانون في الجزائر 2007 و 2009.

السنة	2007		2009	
سيادة القانون	53	ضعيف جدا	77	معتدل
إنفاذ لقانون	38	ضعيف جدا	46	ضعيف جدا

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 225.

حيث نلاحظ تحسن وضعية سيادة القانون من ضعيف جدا إلى معتدل، بينما بقي انفاذ القانون ضعيفا جدا حسب تقرير المنظمة المذكورة دائما.

يمكن أن يضاف إلى هذه المؤشرات وضعية استقلالية القضاء حسب تقرير التنافسية العالمي السابق الذكر وهو ما يبينه الجدول الموالي.

تشهد وضعية الجزائر في هذا المؤشر تذبذبا واضحا من سنة لأخرى عموما وهو ما يعكس الصعوبات التي يعانيها هذا القطاع في الجزائر وتأثره بعموم وضعية الوطن وبقية المؤشرات وما تعكسه على أرض الواقع.

الجدول رقم (02–16): المؤشر الجزئي لاستقلالية القضاء في الجزائر 2009 – 2013

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة المؤشر	2.8	2.8	3.1	2.5	3.2
الترتيب	/112 133	/112 139	/116 142	144/123	148/95

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 225. و تقارير التنافسية 2009–2013

الفرع الثاني: مراقبة الفساد ومحاربته: يعبر هذا المؤشر عن النفوذ الذي يتمتع به بعض الأشخاص والمجموعات داخل السلطة في بلد معين، كما قد يعبر عن السلطة التي يتمتع بها نظام ما وما يمارسه من نفوذ على النخب السياسية خاصة في المجتمعات.

الجدول رقم (02–17): مراقبة الفساد ومحاربته في الجزائر 2000–2010

مؤشر الحكم	السنة	النسبة المئوية	معيار الخطأ
مراقبة ومحاربة الفساد	2000	14.6	0.95-
	2002	34.9	0.54-
	2003	21.0	094.-
	2004	30.7	0.67-
	2005	29.8	0.64-
	2006	40.5	0.42-
	6007	39.0	045.-
	2008	36.9	0.51-
	2009	34.5	0.55-
	2010	37.8	0.48-

المصدر: شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص، 204.

من خلال الجدول والشكل يمكننا ملاحظة أن سنة 2005 شهدت أحسن قي قيمة للمؤشر وسنة 2000 كانت الأسوأ، فيما كان المؤشر مستقرا نسبيا بين 2007 و 2010.

الشكل رقم: (02–08): مراقبة الفساد ومحاربته في الجزائر 2000–2010

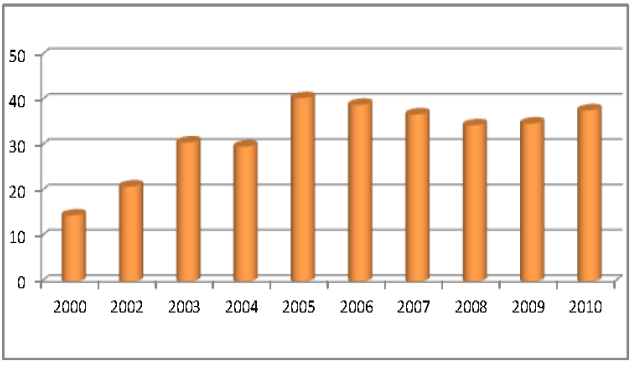

المصدر: شعبان فرج، ، نفس المرجع السابق، ص، 227.

وبالنسبة للفساد في قطاع الأعمال، ووفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2011 فقد كانت قيمة المؤشر في الجزائر 2.2 واحتلت المرتبة 97 من 139 دولة في مؤشر انتشار ظاهرة دفع الرشاوي (5 انتشار هذه الممارسات بشكل كبير 1 عدم حدو هذه الممارسات)، ويقيس هذا المؤشر مدى انتشار إقدام الشركات على تقدي مدفوعات إضافية غير موثقة أو رشى فيما يتعلق بالواردات و الصادرات، المرافق العامة، مدفوعات الضرائب السنوية، منح العقود العامة و التراخيص، والحصول على قرارات قضائية مواتية، وذلك من وجهة نظر رجال أعمال وتعني قيمة المؤشر في حالة الجزائر أن هذه الممارسات لا تزال قائمة في قطاع الأعمال الجزائري.

الخلاصة

إن التركيز على مفهوم مؤسسات الدولة والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية يعود في الأساس إلى عدة أسباب درسناها نظريا و تطبيقا، فمؤسسات الدولة هي في الواقع مجموعة من العناصر متعددة الأبعاد التي تُشكل منظومة شاملة و متفاعلة تساعد على زيادة اندماج و تفاعل مختلف أطراف وعناصر المجتمع، وذلك بممارسة عمليات الإفصاح والمساءلة والرقابة (Hitt et al., 2003)، والعمل على بناء دولة القانون وتنمية قدراتها التنافسية بما يؤدي لخلق فرص عمل جديدة، والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد و التقديم الجيد للخدمات العمومية و إدارتها، وهو ما يقود بدوره لبناء بيئة ملائمة للأعمال (Alter, 2003) و جذب الاستثمارات وتحسين القدرة التنافسية المؤسسات. وقد توصلنا إلى أنه يجب أن يكون من الأهداف الإستراتيجية للجزائر العمل بجد على تحسين نوعية مؤسسات الدولة وتقويتها، حتى نستطيع الانتقال بعد ذلك إلى مفهوم دولة القانون وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة في العيش بكرامة وفي رفاهية.

ونظرا لأن هناك خيطا رفيعا بين مفهوم مؤسسات الدولة Les Institutionsو مفهوم الحكم الراشد، و لأن أحدهما متضمنا في الآخر فتطبيق مفهوم الحكم الراشد يتطلب نوعية عالية الجودة لمؤسسات الدولة فإننا دمجنا المفهومين معا، وهذا أثناء حديثنا الحكم الراشد وتعريف عناصره نظريا وتطبيقيا.

في الأخير يمكننا القول انه مع تزايد وتيرة الإصلاح في الجزائر وفق ما تتطلبه ضرورة التنافسية وإطار العولمة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية ، فإن مفهوم الحكم الراشد وقوة مؤسسات الدولة أصبح من أهم المفاهيم التي يتم الاهتمام بها، و بالنظر إلى كل المؤشرات وعلى العموم، فالجزائر ببساطة في وضع غير مناسب لها كدولة تتمتع بإمكانيات كبيرة، مما يعكس ربما غياب الإرادة الحقيقية في تغير الأوضاع الحالية وتحسين وضعية الجزائر، خصوصا إذا علمنا أننا نتأخر في بعض المؤشرات عن بعض الدول التي من المفروض أن نتقدم عليها: كتأخرنا على كل الممالك العربية من ناحية المشاركة السياسية

والمفروض العكس، تقدمنا في مجال الاستقرار السياسي و سيادة القانون على الدول التي تعيش حالة حرب فقط كالعراق والسودان والصومال وهذا قبل الاضطرابات التي عاشتها المنطقة العربية خصوصا والتي سميت "بالربيع العربي".

المراجع

[1]- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008 . ص 63.

[2] – Amont et Aval

[3] –PERROUX F., La Notion de pole de croissance. Économie appliquée, n° 1 et 2, 1955.

[4]- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[5]– نفس المرجع السابق . ص 118.

[6]- محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، خلال الفترة 9-2013/9/11.

[7]– نفس المرجع السابق.

[8] – فبالإضافة إلى المشروع الاقتصادي الطموح المنتهج في تلك الفترة بواسطة إحلال الواردات فإنه كان للجزائر دور هام من الناحية السياسية، وذلك من خلال تواجدها بقوة على مستوى دول عدم الانحياز، ومما يبرهن على ذلك دورة 1973 والتي تمت المطالبة خلالها بنظام اقتصادي دولي جديد.

[9] - أسباب سياسية تمثلت في: ووفاة الرئيس السابق هواري بومدين، اقتصادية تمثلت: في أزمة الديون وانخفاض أسعار المحروقات...إلخ، وسوف نتناولها بأكثر تفصيل فيما يتقدم.

[10] - Entretien avec Abdelmadjid BOUZIDI, LES ANNEES 90 DE L'ÉCONOMIE ALGERIENNE, les limites des politiques conjoncturelles, ENAG/Editions. P.39

[11] – محمد بلقاسم حسن بهلول.سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر .ج 1 .ديوان المطبوعات الجامعية.ص 24.

[12] –BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, L'Harmattan, Paris, 2002. P .19.

[13] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p.20.

[14]– تمت التأميمات الأولى للشركات الأجنبية في الفترة الممتدة من 1966 إلى 1969، ليتم تأميم المحروقات في 24 فيفري .1971

[15] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p.27.

[16]- فحسب توصيات CEPAL اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية التي يرأسهاR.PREBISH فإن استراتيجية إحلال الواردات المتبناة في أمريكا اللاتينية والتي تهدف إلى إحلال الواردات للمنتوجات الاستهلاكية بمنتوجات محلية (ألبسة، سلع غذائية مصنعة)، وإدخال تقنيات حديثة يسمح بخفض الأسعار، بالإضافة إلى حماية انتقائية تتمثل مثلا في حقوق جمركية منخفضة لأجهزة التجهيز ومرتفعة للسلع التي تكافئ السلع المنتجة محليا، وتطور هذه الصناعات يسمح بالتقدم والصعود نحو الصناعات الأساسية، بالإضافة إلى أن تدخل القطاع العام يضمن برامج الاستثمار والإعانات للصناعات الناشئة.

[17]- فقد اعتبرت كوريا الجنوبية دولة فقيرة بأفق تنمية محدود، لكن امتلاكها لميزة نسبية في العمل والمتمثلة في توفير يد عاملة رخيصة ومنضبطة مكنتها من التوجه نحو إنتاج الألبسة وتجميع الأدوات الالكترونية لتصبح في الثمانينات مصدرة لآلات صناعة الألبسة نحو جيرانها (ماليزيا، تايلندا). ولا يخفى الدور الذي لعبته الدولة هنا أيضا بطرق مباشرة وغير مباشرة.

[18] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p. 33.

[19]– قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيتين بصفة سرية الأولى في 1989/05/31 والثانية في 1991/06/03 لأسباب أقل إكراها من اتفاق 1994.

[20]– يخول هذا الاتفاق البلد العضو بسحب مبلغ معين من العملة الصعبة ولفترة محددة وذلك من FMI.

[21] – Facilite de Financement élargie.

[22] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p.41, 42.

[23]– الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد الأوربي، اليابان.

[24] - BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, op.cit., p.49-50.

[25]– نلاحظ أنه تم الاعتماد على سنوات معينة دون ذكرها جميعا، وقد يكون هذا لتبرير الإصلاح أو تبرير الوضع القائم آنذاك، أو أن هناك أسباب أخرى غير المعلن عنها رسميا.

[26]– و إن كانت قد سمعت بعض الآراء المخالفة لبعض النقابين ومسيري المؤسسات الوطنية، فإن عهد الحزب الواحد لم يكن يسمح بالاحتجاج.

[27] –ABDOUN R., « Ajustement,inégalités et pauvreté en Algérie »,Recherche internationale, n°56-57,2/3-1999.

[28]– بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009.، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص، 194.

[29]– للتفصيل أكثر في محتوى البرامج عد إلى نفس المرجع السابق.

[30]– دربال عبد القادر، سدي علي، ستي حميد، محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011- دراسة مرتكزة على تقرير

التنافسية العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014. جامعة سطيف 1 (11-12 مارس 2013).

[31] - شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص، 204.

[32] - SEDDI Ali, Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie? thèse de doctorat en économie, université d'Oran, 2013. P.118.

الفصل الثالث: الهجـــرة

تمهيد

من المميزات و الخصائص الأساسية للمقيمين في أي مكان أو منطقة أو دولة حرية الانتقال و التحرك من مكان إلى مكان آخر. تدعيما لهذه المميزات جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في مضمونه على أن لكل شخص أو فرد حرية التنقل و حرية اختيار مكان إقامته داخل الدولة الواحدة أي داخل حدود هذه الدولة. كما لكل فرد الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك الدولة التي يقيم فيها و له الحق كذالك في العودة إليها. هذه الحركة أو هذا الانتقال قد يكون من مكان إلى مكان آخر داخل حدود الدولة الواحدة و هذا ما يسمى بالهجرة الداخلية، أو قد يكون من مكان إلى مكان آخر خارج الدولة الواحدة أي من دولة إلى دولة أخرى و هذا ما يعرف بالهجرة الدولية و التي تشكل موضوع هذا الفصل.

في أغلب الحالات تتم عملية هجرة الأفراد بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية السائدة في المكان الذي يقطنوه و هذا بغرض تحسين تلك الأوضاع، أو هروبا من ظروف مناخية قاسية أو نتيجة لضغوط سياسية.

تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية ومن أهم هذه العوامل ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولي وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة.

نشير إلى أن للهجرة الدولية أثار إيجابية على كل من الدول الباعثة أو المرسلة للمهاجرين و الدول المستقبلة أو المهاجر إليها خاصة في تبادل و إثراء الثقافات، تنمية القدرات العلمية، التحويلات لذوي المهاجرين ...إلخ.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل من البحث رصد و تحديد مختلف العوامل و المتغيرات المحددة للهجرة الدولية للجزائريين.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة

تعرف الهجرة على أنها عملية انتقال أو تغير دائم أو شبه دائم في مكان إقامة فرد أو جماعة من مجتمع أو منطقة اعتادوا على الإقامة فيها و التي تعرف بمنطقة أو مجتمع المنشأ إلى مجتمع أو منطقة أخرى تعرف بمنطقة أو مجتمع المقصد. إذا كانت كل من منطقتا المنشأ و المقصد داخل حدود الدولة الواحدة فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الداخلية. أما إذا كانت منطقتي المنشأ و المقصد في دولتين مختلفتين فتعرف الهجرة في هذه الحالة بالهجرة الخارجية أو الدولية.

كما تعرف منظمة الهجرة الدولية ظاهرة الهجرة على أنها عملية التحرك سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة الواحدة فهي حركة انتقال سكانية تشمل أي نوع من حركات الأفراد أي كان طولها أو تكوينها أو أسبابها و تشمل هجرة الباحثين، الأشخاص المشردين، المهاجرون الاقتصاديون.

انطلاقا من تعريف منظمة الهجرة الدولية لظاهرة الهجرة فإن هذه الأخيرة تعرف على أنها عملية تحرك و انتقال الأفراد سواء داخل نفس الدولة الواحدة أي داخل حدود الدولة الواحدة أو خارج الدولة أي عبر أو خارج الحدود.

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان حيث عرف العالم العديد منها خلال القرون الماضية غير أن القرن العشرين شهد أكبر قدر من الهجرات.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

يتم تصنيف الهجرة إلى العديد من الأنواع و هذا اعتمادا على مجموعة من المعايير نذكر منها معيار الجغرافيا. تبعا لهذا المعيار فإن الهجرة تنقسم إلى نوعين هما:

الفرع الأول: الهجرة الداخلية

تتمثل في حركة و انتقال الأفراد داخل نفس الدولة الواحدة أي الانتقال داخل حدود الدولة الواحدة دون عبور و تخطي هذه الحدود. و للهجرة الداخلية أنواع عديدة من أبرزها: الهجرة من الريف إلى الحضر، و الهجرة نحو المناطق الزراعية، و الهجرة من مزرعة إلى مزرعة أو من الريف إلى الريف، و الهجرة من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية أخرى، و الهجرة الموسمية و الهجرة العائدة و هي العودة إلى الريف لمن سبق لهم الهجرة منه. و هناك من يرى أن الهجرة الداخلية تتخذ الأشكال التالية: حركة الرحل، والهجرة القائمة على عقود العمل، والهجرة من المناطق التقليدية إلى المناطق الحديثة، والهجرة المؤقتة و الموسمية.

وفي تقسيم آخر للهجرة الداخلية هناك تيارين رئيسيين هما: الهجرة الداخلية نحو المناطق الزراعية و الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

تتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها عرض العمل إلى المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل، أو تتوافر فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن، ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: الهجرة الدولية

تتمثل في حركة و انتقال الأفراد خارج حدود الدولة أي الانتقال من دولة (منطقة جغرافية) إلى دولة أخرى.

نشير إلى أن هناك معايير أخرى يتم على أساسها تحديد أنواع الهجرات نذكر منها كل من معيار بداية الهجرة، طبيعة الهجرة و مدة الهجرة. فتبعا للمعيار الأول، نميز نوعين من الهجرة هما هجرة قديمة و هجرة حديثة، أما اعتمادا على المعيار الثاني و الممثل في طبيعة الهجرة فهناك الهجرة الاختيارية و الهجرة الإجبارية، أما بالنسبة للمعيار الأخير و الممثل في مدة الهجرة، فنميز نوعين من الهجرة هما الهجرة الدائمة و الهجرة المؤقتة.

في حالة الهجرة الخارجية تكون الدوافع الاقتصادية و السياسية هي السبب الرئيسي، مثل ما هو الحال بالنسبة للاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك

المتوافرة له في دولته. وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الأخير لفظ "نزيف العقول.

أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشكل مؤقت وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى الى الوطن، أو قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي.

المطلب الثالث: الفرق بين الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية

تتميز الهجرة الداخلية بالحرية، بمعنى أن قرار الانتقال من مكان لآخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الأفراد، والذي دائما ما يكون قائما على العوامل الاقتصادية السابق الإشارة إليها. وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون الهجرة الداخلية إجبارية مثلما حدث في جمهورية مصر العربية من تهجير 250,000 شخص من منطقة أسوان لبناء السد العالي. كذلك أجبرت الحكومة الاندونيسية الكثير من سكان جزيرة جاوة إلى الهجرة إلى الجزر الأخرى الأقل كثافة. ومثل هذه الهجرة الإجبارية عادة ما تكون مخططة، حيث يتم الاستعداد من جانب الحكومات للوفاء بحاجات الأفراد مقدما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشية للأفراد الذين اجبروا على الهجرة.

أما في حالة الهجرة الخارجية، فإنها لا تكون غالبا حرة. وحتى في حالة كونها حرة فان على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الدخول إلى بلد المهجر، فإذا لم يقم بذلك أعتبر مهاجرا غير قانوني. و يواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشاكل في عملية التكيف مع ثقافة

ولغة دولة المهجر مثلما هو الحال مع المهاجر المصري إلى كندا. من ناحية أخرى فإننا نجد أن الهجرة الداخلية تعتمد أساسا على الخصائص الشخصية للمهاجر، أما في حالة الهجرة الخارجية فان المناخ الاجتماعي والسياسي وهيكل الفرص المتاحة في بلد المهجر تلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرار بالهجرة وأخيرا فان طبيعة الأهداف التي يسعى إليها المهاجر قد تختلف في حالة الهجرة الخارجية عن الداخلية.

المطلب الرابع: أسباب الهجرة

هناك العديد من العوامل المؤدية إلى حدوث الهجرة، يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين تتمثلان في عوامل الطرد Forces Centrifuges و عوامل الجذب Forces Centripètes حيث أن عوامل الطرد تتمثل في مجموعة العوامل أو الظروف التي تتواجد أو السائدة بالدولة المهاجر منها أي البلد المرسل و الباعث للمهاجرين، أما عوامل الجذب فتتمثل في الظروف الموجودة بالدولة المهاجر إليها أي البلد المستقبل للمهاجرين. كل هذه العوامل تتحد فيما بينها أو مع بعضها البعض لتحدد حجم و اتجاه الهجرة.

الفرع الأول:عوامل الطرد: و تسمى كذالك بعوامل الدفع و التي تتمثل في مجموعة الشروط و الظروف السائدة في البلد المصدر للهجرة و التي تدفع سكان دولة أو مكان ما إلى الهجرة إلى دول أخرى أو أماكن أخرى. هذه العوامل تتمثل فيما يلي:

01. الأسباب الاقتصادية: يعتبر العامل و السبب الاقتصادي من أهم العوامل و الأسباب المؤدية إلى الهجرة سواء الداخلية منها أو

الخارجية. يتمثل العامل الاقتصادي في المستوى المتدني للمعيشة، الفقر، الأجور المتدنية، عدم وجود فرص العمل، البطالة... إلخ.

02. الأسباب الاجتماعية: إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تتصدر مقدمة الأسباب الباعثة على الهجرة، هناك الأسباب الاجتماعية و التي تساهم بدورها في الهجرة. تتمثل الأسباب الاجتماعية في مختلف الظروف و الأوضاع الاجتماعية المتدهورة السائدة في البلد المهاجر منه. تتمثل هذه الظروف في كل من التمييز العنصري، الاضطهاد الديني، الحروب، ...الخ.

03 الأسباب السياسية: إلى جانب مساهمة كل من الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية في تفسير نزيف الهجرة، فإن للأسباب السياسية دورها في تفسير ظاهرة الهجرة. هذه الأسباب تتمثل في الظروف السياسية السائدة مثل عدم الاستقرار السياسي، الاضطراب السياسي، الحروب، عدم وجود حرية الرأي. كل هذه الظروف تؤدي إلى تسرب سكان هذه الدول إلى إلى دول أخرى.

04. الأسباب التعليمية: تتمثل الأسباب التعليمية في عدم توفر المناخ المناسب و البيئة المناسبة للبحث العلمي، الأمر الذي ترتب عنه نقص أو انعدام البحث العلمي بسبب عدم اهتمام المسئولين بهذا المجال من جهة و عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي أو بعبارة أخرى تدني الإنفاق على البحث العلمي.

الفرع الثاني: عوامل الجذب: و تسمى كذالك بعوامل السحب و التي تتمثل في مجموعة الشروط و الظروف السائدة في البلد المستقبل

للهجرة و التي تجذب سكان دولة أو مكان ما إلى الهجرة إليه. تتمثل عوامل الجذب في كل من العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية و العوامل السياسية بالإضافة إلى التشريعات القانونية المشجعة على الهجرة .

01. الأسباب الاقتصادية: إن التطور الاقتصادي الذي تعيشه و تتميز به الدول المتقدمة يضمن توفير مستوى جيد للمعيشة، و هذا يعتبر إغراء للمقيمين بالدول النامية، حيث أن الأجور و المرتبات المرتفعة و العلاوات و المكافئات السائدة في البلدان المتقدمة تعتبر أهم عوامل السحب التي تجذب الأفراد و خاصة ذوي الكفاءات العلمية في الدول النامية إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة.

02. الأسباب السياسية: تتميز الأنظمة السياسية للدول المتقدمة بتطبيق الديمقراطية، مما ترتب عنه اتسام الحياة السياسية بالاستقرار السياسي، الأمر الذي يترتب عنه حرية التعبير عن الرأي و هذا يعتبر عامل يجذب السياسيون المضطهدين في الدول النامية إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة.

03. التشريعات القانونية: رغم محاربة الدول المتقدمة لهجرة مقيمي الدول النامية إليها، إلا أنها تمنح تسهيلات من خلال بعض التشريعات، و ذلك بغرض جذب أبناء الدول المتقدمة الذين يحملون الشهادات العلمية العالية و المهارات و الكفاءات.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة

من خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية يتضح أنها تتميز

بعدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجر، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثل نظريات و نماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة من منظورات مختلفة.

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية

تعددت النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة و التي تتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بالعوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، ويعد Arnist Raffinistine صاحب أوّل نظرية في تفسير الهجرة و هذا سنة 1885 و هذا من خلال وضعه لقوانين الهجرة وذلك في المقال الذي قدمه بعنوان" قوانين الهجرة "حيث خَلص من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع و الجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيّئة و فقر الأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية.

وقد سار العديد من الاقتصاديين على نهج Arnist Raffinistine مع بعض الاختلافات الجزئية حيث أعاد Ivrit leé سنة 1966 صياغة نظرية Arnist Raffinistine مع التركيز بشكل أساسي على عناصر الدفع . و أشار Ivrit leé إلى وجود أربع عوامل أساسية تحدد الهجرة يرتبط أول عاملين بالوضع في دول المنشأ ودول المقصد مع إعطاء أهمية كبيرة لعوامل المسافة، العوائق السياسية وكذا العوامل الشخصية المرتبطة بتعليم المهاجرين والمعرفة بالبلاد المستقبلة للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد الأمر الذي يسهّل أو يعرقل الهجرة.

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد فسّرت الهجرة في إطار علاقة العرض و الطلب للسوق مع وضع علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل. فازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثًا عن حياة أفضل، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الآثار المختلفة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات العاملة في دول الشمال على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، تلك الآثار التي تؤدي في النهاية إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد بعيدة الصلة عن الواقع الذي تغيّر ومن ثم تكون أكثر استعدادًا للهجرة من مواطنها الأصلية

و من جانب آخر تناولت Saskia Sacin في سنة 1988 في تفسيرها لظاهرة الهجرة الدولية أن هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة تميل إل تأكيد تقسيم العالم إلى مركز "الدول الغنية "ومحيط" الدول الفقيرة "، كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الغنية إلى إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية مما يشجع على الهجرة وفي هذا السياق تعد الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل أعم لهياكل السوق العالمي.

01. النظريـــة الكلاســـيكية: يعـد كـل مـن Lewis سـنة 1954 و Harris & Todaro سنة 1970 من وضعوا أسس النظرية الكلاسيكية حول ظاهرة الهجرة. حيث أن مضمون هذه النظرية هو أن ترحيل العمال نتيجـة للفقر فـي البلد الأصل، حيث أن هذه النظريـة تتبـع نهـج التيـار الاجتماعي من النوع " الطرد و الجذب " حيث أن الهجرة الدولية تشبه الهجرة الداخلية و بالتالي الاختلافات الجغرافية هي سبب في عرض و طلب اليد العاملة. فالدول الغنية برأس المال البشري تكون لديها الأجور في مستوى أدنى في حين أن الدول الغنية برأس المال المالي تكون لديها الأجور في مستوى مرتفع. هذه الاختلافات في الأجور هي سبب هجرة العمالـة مـن الـدول ذات الأجـور المنخفضـة إلـى الـدول ذات الأجـور المرتفعة. لذلك فإن الفرق في الأجور بين دولتين يميز أن الدولة الأولى لديها كثافة في اليد العاملة عكس الدولة الثانية التي لديها كثافة في رأس المال.

إذن تعتبـر النظريـة الكلاسـيكية الهجـرة كظـاهرة لعـدم التـوازن الاقتصادي.

02. النظريـة الكنزيـة: مضمون هذه النظرية أن الذي يفسر ظاهرة الهجرة هو الفرق في معدلات البطالة و التبادلات التجارية ما بين المدن و ليس الفرق في الأجور كما يعتقده أنصار النظرية الكلاسيكية.

03. النظريـة النيوكلاسيكية: يعد نموذج هاريس تودارو للهجرة من الريف إلى الحضر من الصياغات المهمة لدور العامل الاقتصادي في قرار الهجرة. إذ يقوم النموذج على افتراض أن الهجرة تعتمد أساسا على

المقارنة بين مستويات الأجر في سوق العمل في الريف ومستويات الأجور في سوق العمل في الحضر. أي أن:

$$f\left(W_u - W_r\right) = M_t$$

حيث أن:

- t : مؤشر الفترة الزمنية t.
- M_t : عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر في الفترة الزمنية t.
- W_u : معدل الأجر في الحضر.
- W_r : معدل الأجر في الريف.

وبما أنه من الممكن أن تكون هناك بطالة في المدينة، وبالتالي قد لا يستطيع كل مهاجر أن يجد وظيفة في الحضر فإن النموذج يفترض أن المهاجر يقوم بالمقارنة بين الأجر في الريف و الأجر المتوقع في المدينة.

ويحسب الأجر المتوقع في المدينة على أنه يساوي احتمال الحصول على وظيفة في الحضر مضروبا في الأجر الفعلي في الحضر أي أن:

$$W_u^* = P \times W_u$$

حيث أن:

- W_u^* : معدل الأجر المتوقع في الحضر.
- P : احتمال الحصول على وظيفة في الحضر.
- W_u : معدل الأجر الفعلي في الحضر.

- W_r : معدل الأجر في الريف.

يتم حساب احتمال الحصول على وظيفة في الحضر و المعبر عنها بـ P كما يلي:

$$P = \frac{E_u}{E_u + U_u}$$

حيث أن:

- E_u : عدد العمال المشتغلين في الحضر.
- U_u : عدد العاطلين في الريف.

أي أن احتمال الحصول على وظيفة في الحضر يساوي نسبة العمال المشتغلين الى إجمالي عدد العمال فإذا كانت نسبة العمال المشتغلين إلى إجمالي عدد العمال يساوي 90%، فان ذلك يعني أن هناك احتمال (P)قدره 90% في أن يحصل المهاجر على وظيفة في الحضر.

ويفترض وفقا لهذه الصياغة أن كل أفراد قوة العمل في الحضر تتكافأ الفرص لديهم في الحصول على الوظائف المتاحة، مما يعني أن معدل الأجر المتوقع في الحضر W_u يساوي معدل الأجر السائد في الحضر مضروبا في معدل البطالة في الحضر وعلى ذلك فان الهجرة في أي وقت من الأوقات تعتمد على 3 عوامل.

1- الفرق بين معدل الأجر في الحضر ومعدل الأجر في الريف.

2- معدل البطالة في الحضر.

3- درجة استجابة المهاجرين للفرص المتاحة للتوظف في الحضر.

أي أن:

$$h\left(P \times W_u - W_r \right) = M_t$$

حيث أن:

- t : مؤشر الفترة الزمنية t.
- M_t : عدد المهاجرين من الريف إلى الحضر في الفترة الزمنية t.
- h : درجة استجابة المهاجرين.
- $P \times W_u$: معدل الأجر المتوقع في الحضر
- W_r : معدل الأجر في الريف.

وطالما أن معدل الأجر المتوقع W_u^* في الحضر يزيد عن معدل الأجر الفعلي في الريف فان تيار الهجرة سوف يستمر من الريف إلى الحضر، إلى الحد الذي تؤدي فيه الهجرة إلى تخفيض معدل الأجر في الحضر، أو أن تؤدي الهجرة إلى زيادة البطالة في الحضر إلى الحد الذي يجعل معدل الأجر المتوقع في الحضر و المعبر عنه بـ: $W_u^* = \left(\frac{E_u}{E_u + U_u} \right) \times W_u$ مساويا لمعدل الأجر السائد في الريف W_r

كذلك من الممكن أن يصبح معدل الأجر السائد في الريف W_r أعلى من معدل الأجر المتوقع في الحضر W_u بسبب تيار الهجرة مما يدفع المهاجرين إلى العودة مرة أخرى إلى موطنهم الأصلي.

04. نظريــة الطـرد و الجـذب: إن أحسـن مفهـوم و تفسـير دقيـق للتركيبـة المقترحـة حـول نظريـة عوامـل الطـرد و عوامـل الجـذب للهجـرة كانـت مـن طـرف الاقتصـادي Ivrit leé سـنة 1966 حيـث أن هـذه النظريــة عرفـت الهجـرة الدوليــة بحضـور عوامـل الجـذب فــي الدولــة المستقبلة و حضور عوامل الطرد في الدول الباعثة.

قسمت هذه النظرية عوامل الطرد إلى نوعين هما:

- عوامـل الطـرد الصـعبة: مثـل المجاعـات، الحـروب، الكـوارث البيئية. هذه العوامل تخص الهجرة الجماعية.
- عوامل الطرد البسيطة: مثل الفقر، الاضطهاد، البطالة و العزلة الاجتماعية. هذه العوامل تخص الهجرة الفردية.

أما عوامل الجذب فتتمثل فيما يلي:

- وجود فرص عمل أو دخل فـي مكـان المقصـد أفضـل ممـا هـو متاح في مكان المنشأ.
- وجـود فـرص تعليميــة أو تدريبيــة أفضــل للمهـاجر فــي مكـان المقصد.
- وجـود عوامـا بيئيـة مفضـلة مثـل الطقـس المعتـدل و عـدم تلـوث البيئة.
- وجود مستوى معيشة (إسكان، مرافق و خدمات عامة، إلخ ...) في منطقة المقصد أفضل من منطقة المنشأ.

05. نظريـة ازدواجيـة سـوق العمـل: حسـب Pior فـي كتابـه The dual labour market theory الصـادر سـنة 1979 أن الهجـرة ليسـت

ناتجة عن عوامل الطرد في البلد الأصل و لكن راجعة إلى عوامل الجذب في الدول المستقبلة.

هذه النظرية ركزت على ملاحظة تدفقات الهجرة في مدة أطول و التي تميزت بالطلب على العمل في الدول المستقبلة، هذا المفهوم يفسر أن العمالة المهاجرة ضرورية لاقتصاد الدول المستقبلة في هذه النظرية. الأجر لا يعكس فقط سعر العمالة و لكنه يمثل تعليمات تشغيل مواقف العاملين في احتلالهم و الهرمية الاجتماعية.

إن نظرية ازدواجية سوق العمل تبرر تجزئة سوق العمل، حيث إن العمالة المهاجرة تعمل في وظيفة أدنى من الدولة الأصل و ذلك حسب التسلسل الهرمي الأجور في الدولة المستقبلة، و في هذه الحالة العمالة المحلية تذهب نحو الوظائف أكثر جاذبية في حين العمالة المهاجرة تفضل الوظائف الصعبة و أكثر خطورة.

المطلب الثاني: النظرية السوسيولوجية

يرى التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بأن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك ميدانيًا في صورة أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى

حدوث الاضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاقات.

وعليه يمكن تصنيف الهجرة وفق نظرية" دوركايم "إلى ثلاثة أنواع :

1- الهجرة السرّية وكونها انتحار أناني :ويحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، وينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السرّي من يسانده عندما تحل به أية مشكلة وبذلك تصبح الهجرة السرّية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

2- الهجرة السرّية وكونها انتحار إيثاري :وتحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطًا ارتباطًا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية.

3- الهجرة السرّية وكونها انتحار أنومي :تحدث الهجرة السرّية في هذه الحالة عندما:

-تنحل النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع.

-تضطرب الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

-تحصل هوّة ثقافية تفصل بين الأهداف وبين الوسائل، بين الطموح الشخصي وما هو متوفر فعلا.

و بذلك تخلص نظرية دوركايم في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرّية إلى أن المهاجر السرّي يشعر بأنه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده ، بسبب عدم

توفر الفرص الوظيفية أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية.

- مخالفة القيم والمعايير :التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي هذا الصدد تفسّر الهجرة السرّية على أساس أنها سلوك منحرف، وبذلك يقوم المجتمع بإضفاء صفة الانحراف على المهاجر السرّي.
- التقليد: حيث أن الهجرة السرّية تنشأ بتأثير الفرد بغيره من المهاجرين، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادًا للهجرة يندفع بقوّة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

المطلب الثالث: نظرية الشبكات أو دوام الهجرة

إن البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين، تلك الروابط التي تربط أكثر دول المنشأ ودول المقصد، ففي الواقع يقدم كل مهاجر فرصًا للأشخاص من محيطه مثل أفراد من عائلته أو عشيرته أو حتى جيرانه لحثّهم ومساعدتهم على الهجرة.

وفي هذا السياق فإن قرار الهجرة لا يقوم بشكل أساسي على حساب اقتصادي وعقلاني بحت على النحو الذي تدعو إليه النظرية النيوكلاسيكية، ولكن على المعلومات التي تم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديًا ونفسيًا خلال جميع

مراحل انتقاله .كما أن شبكات الهجرة تسمح من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة. أيضا تعمل هذه الشبكات كمقدمة لخدمات تعمل على التقليل من تكلفة الهجرة ويكون ذلك بالأخذ في الاعتبار بوجود مخزون من تعداد المهاجرين المشتتين في عدّة مدن وبلدان والذي هو أحد المعايير الهامة التي تتدخل في قرار الهجرة . وهكذا كلما كانت شبكة الهجرة متطورة كلما انخفضت التكاليف و ازدادت الهجرة تطورا و يلعب رأس المال الاجتماعي للمهاجر دورا أكثر أهمية من رأس المال النقدي. وفيما يتصل بنظرية الشبكات في تفسير ظاهرة الهجرة، تظل المؤسسة الأسرية جوهرية في التحفيز على الهجرة وتنمية قدرات المهاجر . و قد أوضحت" سارة هاربيزون " تعقد البنيات العائلية التي تميّز عملية الهجرة وذلك لكون العائلة الوسيط بين الفرد والمجتمع.

المطلب الرابع: نظرية الطرد و الجذب

تعد نظرية الطرد والجذب من أبرز النظريات المفسرة للهجرة، وقد حددت الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

وقد اعتبر" بوف " أن سمتي الطرد والجذب التي تتميز بهما البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان التي يهاجر إليها الناس متغيرات تساعد في اختيار جماعات معينة لكي تهاجر من مكان آخر.

تتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أمّا عوامل الطرد القوّية فتتجلى في المجاعات والحروب

والكوارث الطبيعية، كما يمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية كالنمو السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى .والعامل السكاني يكون أكثر وضوحًا في الدول الفقيرة التي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى ويتمثل العامل البنائي الآخر في الهوّة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب أو الحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها .

أما عوامل الجذب فتتمثل في الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معيّنة من العمال .وهناك أيضا عوامل الشيخوخة التي تزحف على الدول الصناعية وبالذات في أوروبا الغربية ما يؤدي إلى انكماش قوّة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

المطلب الخامس: نظرية تخطي الحدود الدولية

تعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية" **عابرا الحدود القومية**"، وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية، حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية و السياسية والثقافية، وتؤكد على أهمية تضييق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب .إذن يحدث التحول الاجتماعي من خلال ثلاث آليات:

– أولا : عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية، أو عندما يزور غير المهاجرين أعضاء أسرهم المهاجرين، أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفونية وشبكة المعلومات الدولية.

– ثانياً :عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم.

– ثالثاً :يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف عن أن الهجرات الدولية قد نمت و تزايدت ليس في حجمها فقط، بل في المسافات التي تغطيها من مكان إلى آخر وينبغي أن نعلم من هذه الظاهرة أن الهجرات قديماً وحديثاً كانت عاملاً مهماً في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري وتكمن أهمية ظاهرة الهجرة الدولية للسكان سواء ما كان منها على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أية دولة في العالم.

المبحث الثالث: محددات الهجرة، أثارها، تكلفتها، مقاييسها و علاقتها مع التجارة الدولية

المطلب الأول: محددات الهجرة

سوف نحاول من خلال هذه الفقرة التطرق إلى مساهمة مختلف النظريات في تحديد و ضبط محددات الهجرة و هذا بدءا بالنظريات التقليدية لنعرج بعد ذلك إلى النظريات الحديثة.

الفرع الأول: النظريات التقليدية

01. النظرية النيوكلاسيكية: أول مساهمة للنظرية التقليدية في ضبط محددات الهجرة كانت على يد رواد المدرسة النيوكلاسيكية Torado و Harris سنة 1969، مضمون هذه النظرية هو أن الهجرات تعتمد بالدرجة الأولى على الاختلافات و الفروق في الأجور بين كل من البلدان الباعثة للهجرة و البلدان المستقبلة لهذه الهجرة.

02. نظرية رأس المال البشري: من رواد هذه النظرية نذكر كل من Schulis و Becker ، مضمون هذه النظرية لا يختلف كثيرا عن مضمون النظرية النيوكلاسيكية. تعتبر هذه النظرية أن الهجرة استثمار في الرأس المال البشري و بالتالي فإن قرار الهجرة يعتمد على المردود. هذا المردود يعتمد على الفرق في الأجور بين الدول المهاجر منها و الدول المهاجر إليها، كما يعتمد أيضا على سن المهاجر، حيث أنه كلما كان المهاجر ذو سن قليل كلما كان ذو مردود عالي. إضافة إلى ذلك فإن الهجرة تعتمد على المستوى التعليمي و الكفاءة للفرد المهاجر حيث تتزايد مع تزايد المستوى التعليمي و مستوى التأهيل.

03. نظرية النظام العالمي: مضمون هذه النظرية أن ظاهرة الهجرة الدولية من نتائج أثار كل من النظام الرأسمالي و العولمة الذي ترتب عنهما وجود فجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة و دول العالم الثالث، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعتمد على الزراعة و تصدير المواد الأولية و هذا ما ترتب عنه انسياب المهاجرين من هذه الدول إلى الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: النظرية الحديثة

01. نظرية الاختيار الذاتي: من رواد هذه النظرية Borjas و الذي توصل من خلال دراسة أجراها أن حجم الهجرة يتزايد بتزايد الدخل في البلدان المستقبلة للهجرة حيث أن تزداد رغبة الأفراد في الهجرة مع تزايد و ارتفاع الدخل في الدول المهاجر إليها.

02. نظرية ميزة تكاليف الهجرة: كما هو معروف تتمثل تكاليف الهجرة في تلك التكاليف المادية أو النقدية المتعلقة بالتنقل إلى الدول المستقبلة، المعيشة في الدول المستقبلة...الخ. إضافة إلى هذه التكاليف هناك تكاليف أخرى تم إدراجها، تتمثل هذه التكاليف الإضافية في كل من التكاليف الحدودية و تكاليف غياب الشبكات الاجتماعية.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الهجرة

إن للهجرة سواء الداخلية أو الخارجية مجموعة من الآثار على كل من البلد المصدر للهجرة (بلد المنشأ) و البلد المستقبل لها (بلد المقصد) إضافة إلى المهاجر في حد ذاته. هذه الآثار قد تكون إيجابية أحيانا و قد تكون سلبية أحيانا أخرى. تؤكد معظم الدراسات التي تناولت الآثار

الناجمة عن الهجرة أن هذه الآثار المترتبة عن الهجرة متنوعة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة بل تشمل جوانب عديدة كالتغير في التوزيع الجغرافي للسكان، والتغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فمن الآثار الايجابية الناجمة عن الهجرة نذكر ما يلي:

- تخفيف من حدة البطالة في البلدان المصدرة للهجرة.
- تحسين و رفع مستوى المعيشة لكل من أقارب و ذوي المهاجرين في البلدان و المناطق المصدرة للهجرة و ذلك من خلال المساعدات النقدية و العينية التي يرسلها المهاجرون إلى أقاربهم وذويهم في المناطق التي هاجروا منها، و بالتالي التقليص من حدة التباين في الدخل بين المناطق و الدول.
- انخفاض نسبة الأمية بين المهاجرين
- توفير اليد العاملة للقطاعات الصناعية.

أما بالنسبة للآثار السلبية المترتبة عن الهجرة فتتمثل في مساهمتها في النمو السكاني للمناطق المهاجر إليها بمعدلات مرتفعة و سريعة تؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في هذه المناطق مما يؤدى إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية من تعليم ونقل و إسكان واستهلاك كهرباء وماء. كما يمكن أن يترتب عن نقص و إخلاء المناطق المهاجر منها من السكان.

بما أن السكان المهاجرون ينتقلون من المناطق أو الدول التي يرتفع فيها عرض اليد العاملة و بالتي ينخفض فيها مستوى الأجور إلى المناطق أو الدول التي ينخفض فيها عرض العمل (ارتفاع الطلب على

اليد العاملة) و بالتالي ويرتفع فيها مستوى الأجور. إن استمرار انبعاث أو تدفق الهجرة سوف يؤدى إلى انخفاض عرض العمل و من ثم انخفاض مستوى البطالة في الدول المرسلة للهجرة ومن ثم يميل مستوى الأجور إلى الزيادة و الارتفاع. كما يترتب على تدفق الهجرة ارتفاع عرض اليد العاملة في الدول المستقبلة للهجرة و الذي بدوره سوف يؤدى إلى ميل مستوى الأجور إلى الانخفاض وهكذا تنقص حدة تباين الأجور في كل من ا الدول المرسلة و المستقبلة.

فيما يتعلق بالهجرة الدولية الآنية فان المهاجر يكون مدفوعا أساسا بالدافع الاقتصادي، ومن ثم فانه في كافة الأحوال سيعود ومعه مدخراته إلى البلد الأم. وقد يحدث في كثير من الحالات أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء إقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف إلى رصيد الخبرة المتوافر في البلد الأم عند عودة المهاجر، وهكذا فان نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف إلى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة. أما في حالة الهجرة الخارجية الدائمة فأنها غالبا ما تتم على أساس انتقائي، بمعنى أن الدول المضيفة تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الإقامة الدائمة ولذلك فان معظم من يهاجرون بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم إقامتهم الدائمة في الخارج فإنهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم الى البلد الأم بعكس الحال في حالة الهجرة المؤقتة، وإنما يحتفظون بهذه الأموال في الخارج، ولهذا السبب فان تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الأم إلى البلد المضيف. وتبلغ خسارة البلد الأم أوجها في هذه الحالة

حيث تخسر البلد بالكامل رأسمالها البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للهجرة: قدم الاقتصاديان بريبيتس سنة 1950 و سنجر سنة 1968 مقاربة شاملة تؤكد بأن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الغنية من مساهمتها في الاقتصاد الدولي، و يؤمن الاقتصاديان بكون التفاوت الدولي ينتج عن تدهور في معدلات التبادل الاقتصادي في العالم بصفة مواتية للبلدان المتقدمة و على حساب البلدان النامية.

تمثل التجارة الخارجية عاملا من عوامل تنمية التفاوتات بين هذه البلدان. و إذا كانت الهجرة الخارجية من البلدان الفقيرة للبلدان الغنية مرتبطة بتباعد الدخل بين القسمين ، يمكننا التأكيد هنا بأن هذه التجارة تساهم و لو بصفة غير مباشرة على دفع و تنمية الهجرة الدولية.

كما تتبلور مختلف القوى الاقتصادية في الطاقة الهامة للتدفقات الهجرية البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، إلا أن المدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه الطاقة يتوقف عموما على سياسات الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية في البلدان المعنية. فالسياسات الاقتصادية المعتمدة في بلدان الهجرة الخارجية مرتبطة أساسا بتصورها للفوائد و التكاليف المنجزة من الهجرة الخارجية للعمل حيث تتمثل امتيازات تصدير قوى العمل للخارج فيما يلي:

- تحسين الموازنات الاقتصادية الخارجية الكبرى عبر تحويلات قوى العمل التي تشتغل في البلدان المستقبلة للهجرة.

- الحد من وطأة البطالة و توظيف قوى العمل الزائدة.
- اكتساب مهن و حرف و تقنيات جديدة بواسطة خبرة العمل بالخارج مع إمكانية إحداث المشاريع بالمشاركة الخارجية.
- إدماج الاقتصاديات الوطنية في سيرورة العلاقات الاقتصادية الدولية و دفع التنمية الاقتصادية.

مثلما هناك آثار الاقتصادية إيجابية للهجرة بالنسبة للبلدان النامية، هناك آثار اقتصادية سلبية للهجرة نذكر منها ما يلي:

- تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كما و نوعا في البلدان النامية.
- استنزاف الكفاءات الضرورية المتكونة بواسطة هجرة الأدمغة و التي تمثل إحدى معوقات التنمية المعتمدة على التقنيات و التكنولوجيات المتطورة.

تمثل هذه الآثار الاقتصادية السلبية عوامل خطيرة تفقد مرونة الاقتصاديات و تطورها في الأمد الطويل و تجعلها غير قادرة على السيطرة على ثرواتها المادية و البشرية و تتطلب تنظيمها كما و نوعا للتدفقات الهجرة الدولية يرمي إلى تيسير عودتها إلى بلدان الأصل بعد مضي فترات زمنية محددة و مبنية على توفير العناصر التالية:

- العمل على تنوع نسبي للهيكل الإنتاجي الاقتصادي للبلدان.
- توفير عرض العمل بصفة كافية للقادمين.
- إيجاد أنظمة مالية و إنمائية قادرة على استثمارات بسيطة و ذات مصادر مختلفة عبر أنشطة اقتصادية كفيلة بضمان الاستمرارية.

- تشـجيع إعـادة تـوطين رؤوس الأمـوال الوطنيـة المسـتثمرة فـي الخارج .

الفرع الثاني: آثار الهجرة على التنمية الاقتصادية: تتميز اغلب الدول النامية بكونها دول مصدرة لليد العاملة بنوعيها المؤهلة والغير المؤهلة فاختلفت أراء الاقتصاديين في هذا المجال منذ الستينيات ويمكن تصنيفهم إلى ثلاث تيارات

التيار الأول والذي أطلق عليه اسم الاقتصاديين والذين يعتقدون في كون الهجرة الدولية ذات اثر ايجابي على الدول الموردة لليد العاملة. بالنسبة إليهم، المهاجرون يقومون بتحويل الأموال إلى البلد الأصلي كما انه في حالة عودة المهاجرين فأنهم يعودون بخبرات اكتسبوها في الخارج.

مع بداية السبعينات ظهر تيار جديد ذو نزعة تشاؤمية قاده الاقتصادي الكبير Bhagwati والذي قال أن الهجرة الدولية بصفة عامة وهجرة الدمغة بصفة خاصة مضرة باقتصاديات الدول النامية حيث آتها تبقيها في مصيدة الفقر. لهذا السبب قام هذا الاقتصادي في مقال اسماه « taxing the brain drain »باقتراح أن تفرض ضريبة على المهاجرين تدفع إلى الدولة الأصل وذلك لأنها لها الفضل في نشأة وتعليم هذا المهاجر.

ولد تيار جديد مع بداية التسعينات في إطار ما سمي بالاقتصاد الحديث لهجرة العمل (NELM) والذي حاول الوصول إلى الموازنة بين التيارين, بالنسبة لإتباع هذا التيار فان تحويل الأموال، عودة المهاجرين

و رأس المال البشري هي عوامل يمكن لها تعويض الدول النامية والمصدرة لليد العاملة عن الخسائر الناجمة عن هجرة اليد العاملة الأكثر كفاءة.

فيما يلي سوف نتطرق بقدر من التفصيل لهذه العوامل.

01. تحويل الأموال: يعتبر تحويل الأموال أهم هذه العوامل وذلك لما له من اثر على الكثير من اقتصاديات الدول النامية فقد سجلت الإحصائيات الأخيرة أن تحويل رؤوس الأموال إلى الدول النامية قد فاق قيمة الإعانات الموجهة للتنمية الاقتصادية لهذه البلدان, من الناحية النظرية، درس (stark 1991 , brown 1997, poirine 1997, smith 2003) أسباب تحويل الأموال فاجمعوا على أنها تتمحور في أربعة أقسام من التحويلات.

- الأولى تعتمد على محفز دعم بقية أفراد العائلة في البلد الأصل (motivation altruiste) مما ينتج عنه تحقيق إشباع عند المهاجر وذلك برفعه لمستوى رفاهية بقية أفراد العائلة في البلد الأصل.
- المحفز التأني يعتمد على هدف شخصي والذي من خلاله يقوم المهاجر بتحويل أمواله حتى يضمن تواجد جزء على الأقل من أصوله في مكان امن وهو البلد الأصلي. توجه غالبا هذه التحويلات إلى الاستثمار في شراء عقارات أو أصول مالية والتي يمكن أن تدار من طرف أفراد العائلة.

- ثالثا، اتفق بعض العلماء على ما سموه إعادة دفع مستحقات العائلة فبالنسبة لهم يعقد المهاجر عقدا واضحا بين أفراد عائلته الذين يهاجرون والآخرون الذين يبقون في البلد الأصل, على أن يدفع المهاجر بعد استقراره مستحقات التعليم وتكاليف الهجرة عن طريق التحويل.
- رابعا ما يسمى بالتامين المتبادل coassurance والذي يعتر بدوره عقد عائلي يعتمد على la diversification des risques من اجل إبقاء العائلة في مأمن وتامين مداخيل مختلفة.

لتحويل الأموال اثر كبير وواضح على اقتصاديات الدول النامية، فلها اثر على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، النمو، الفقر، وتوزيع الدخول. هذا الأثر ينقسم إلى اثرين: اثر يتم في الوقت الحاضر أي على المدى القصير واثر أخر مستقبلي يتم على المدى الطويل.

بالنسبة إلي المدى القصير، التحويلات المالية الآنية تضخ مباشرة لترفع من الاستهلاك، الادخار ، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي الذي يقصد به الاستثمار الذي يخص العائلة. كما انه ودائما في الأجل القصير يمول الادخار الخاص المشاريع الخاصة بالمستثمرين مرورا بالنظام البنكي.

على المدى الطويل وبعد توسع لاستثمارات الخاصة والجماعية والادخار، يوجه المهاجر التحويلات المالية مباشرة للاستهلاك كما أن أرباح الاستثمار الخاص وفوائد الادخار الخاص أيضا توجه هي الأخرى حسب الاقتصادي للاستهلاك. من ناحية أخرى، وفي المستقبل تظهر

تمار كل من الاستثمار الخاص، الاستثمار الجماعي والأموال التي بحوزة المقاولين أو المستثمرين. مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية تعرف أو تؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

يجدر بنا الإشارة إلى انه على المدى القصير فان هذه التحويلات المالية التي تضخ في كل من الادخار الخاص، الاستثمار الخاص والاستثمار الجماعي لها اثر ايجابي مباشر على تخفيض البطالة. فالادخار والاستثمار من شانه خلق فرص جديدة للتشغيل. أما على المدى الطويل فالأثر يكون اكتر عمقا واكتر ايجابية، فتراكم رؤوس الأموال المحولة من الخارج والتي تمر بالنظام البنكي على أيدي المستثمرين لابد لها من اثر اكبر في خلق مناصب شغل.

في هذا النموذج الديناميكي للتنمية الاقتصادية، تلعب البطالة دور وسيط جد هام. فالتحويلات المالية تشجع الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى التقليص من البطالة المتفشية في الدول الأصلية وبالتالي إلى تنمية اقتصادية.

02. عودة المهاجرين: درست الكثير من الأدبيات هذا الموضوع والذي يعتبر قديم قدم موضوع الهجرة. بالنسبة لأتباع هذا التيار فان عودة المهاجرين بعد العمل لسنوات في الخارج وخاصة في الدول المتطورة واكتسابهم لخبرات مهنية أو تعلمهم لمهن مختلفة أو حصولهم على شهادات تعليمية من شانه أتراء كفاءة راس المال البشري في الدول النامية.

في دراسة أجرها Dos Santos ; Viney 2003 بين من خلالها

أن عودة المهاجرين إلى البلد الأصل في إطار نموذج نمو داخلي تقارب بين اقتصاديات الدول المستقبلة والدول المصدرة لليد العاملة. في نقس الدراسة بين الاقتصاديين أن تركيبة اليد العاملة التي تعزم على الرجوع للبلدان الأصلية مرتبطة أساسا بالسياسة التي تتبعها الدول المستقبلة لليد العاملة. بمعنى أخر، إذا كانت الدول المستقبلة لليد العاملة تتبع سياسة انتقائية politique migratoire sélective فأنها سوف تسمح أو تستدعي اليد العاملة المكفئة، الأمر الذي من شانه أن يدفع باليد العاملة الأقل كفاءة بالرجوع إلى البلد الأصل. والعكس صحيح. وهذا مضر باقتصاديات الدول النامية.

نخلص في الأخير إلى أن عودة اليد العاملة إلى الدول الأصلية هي بدون شك مربحة لهذه الدول. لأنها قد تلقت خلال فترة إقامتها في الخارج الخبرة التي ستنشرها بعد عودتها في الدولة الأم ولكن وحسب رأينا تبقى الهجرة الدولية تكبد هذه الدول خسائر لا يمكن لها أن تعوض بأي من هذه القنوات الثلاثة.

03. رأس المال البشري: فيما يخص رأس المال البشري أو ما يعرف بآفاق الهجرة الدولية و الذي يعتبر أحدث تيار يعمل في مجال الهجرة، فإن أتباع هذا التيار; Stark ; Montford ; Vidal يرتكزون على فرضية أساسية فبالنسبة لهم فإن الهجرة تحفز ألأفراد في الدول النامية على الرفع من مستوى تعليمهم، و بصيغة أخرى فإن ألأفراد في الدول المصدرة لليد العاملة خاصة الشباب منهم يحاولون الرفع من مستواهم التعليمي بهدف الهجرة بعد حصولهم على شهادة جامعية، فالشباب الذين

لا تسمح لهم الفرصة بالهجرة نظرا لسياسات الهجرة التي تتبعها الدول المستقبلة لليد العاملة، فهم يعتبرونه كربح للدول النامية و منه بالاعتماد على نظرية النمو الداخلي التي تقول أن العامل البشري يمكن له أن يدفع بالدولة إلى تحقيق نمو و بالتالي تنمية اقتصادية تنتج فرص أكثر للشباب على التشغيل في البلد الأصلي.

المطلب الثالث: تكلفة الهجرة

يوضح هاريس و تودارو (Harris & Todaro) في نموذجهما للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة أن تكلفة الهجرة ليست تقتصر على الفرد، ولكنها أيضا تشمل المجتمع ككل. إذ يفترض كل من هاريس و تودارو أن هناك تسابقا من جانب المهاجرين على الوظائف التي يتم خلقها في المدن. ففي مقابل كل وظيفة يتم خلقها في المدن من الممكن أن نجد أكثر من عامل مهاجر من الريف لكل فرصة وظيفية في المدينة، وفي مثل هذه الحالة فان تكلفة الفرصة البديلة لكل وظيفة يتم خلقها في المدينة ستكون الإنتاج الخاص لعاملين أو أكثر من المهاجرين سعيا وراء تلك الوظيفة. وقد لا يقتصر الأمر على ذلك، فالروابط الأسرية المتينة تجعل تكلفة الفرصة البديلة أعلى من ذلك. فالمهاجر من الريف إذا استدعى زوجته وأبناءه فان تكلفة الهجرة في هذه الحالة لن تقتصر على النقص في الإنتاج الناتج عن هجرة المهاجر، ولكن أيضا النقص في الإنتاج الناجم عن هجرة الزوجة والأطفال الذين غالبا ما يعملون في الأرض.

و بالإضافة إلى النقص في الإنتاج، فان المجتمع يتحمل تكاليف إضافية بسبب توسع الحضر. وقد يتحمل المهاجر جانبا من هذه التكاليف مثل ارتفاع تكلفة الغذاء نتيجة التوسع الحضري، وارتفاع تكلفة السكن وما إلى ذلك من تكاليف يتحملها الفرد نتيجة الانتقال الى المدينة. أما باقي تكاليف التوسع الحضري فيتحملها المجتمع ككل، مثل التلوث الناجم عن الازدحام السكاني وارتفاع أسعار أراضي البناء، والضغط على الخدمات الأخرى مثل المواصلات والمياه والصحة والتعليم إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الخدمات الاجتماعية. ولكن إذا كانت المشروعات التي تنشأ في المدن عالية الإنتاجية فإنها من الممكن أن تقوم بتغطية هذه التكاليف. على أن الهجرة من الريف إلى المدينة قد تحمل أيضا بعد الفوائد للمجتمع وللفرد. فما لاشك فيه أن المهاجر سيستفيد من الخبرة التي سيكتسبها من خلال العمل والتدريب في القطاع الحضري من المجتمع.

أما على الصعيد الدولي فان تكاليف الهجرة الخارجية ستعتمد على نوعية المهاجرين الى الخارج. فلابد وأن نفرق أساسا بين هجرة المهرة من العمال، وهجرة غير المهرة. أذ أن هجرة المهرة تعني فقدان دولة الأصل لأحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمال المهرة والمتعلمون استنزاف العقول "Brain Drain".أما الخسارة الرئيسية لهجرة رأس المال البشري الماهر فهي أولا إن عملية تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين أخذت وقتا طويلا وقدرا هائلا من الإنفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، ومن ثم تصبح

هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة لدولة الأصل. وبهجرة هؤلاء إلى الخارج تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤدونها، أو النقص في الإنتاج الناجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية إحلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم. وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر. لذلك اقترح الاقتصادي باجواتي Bhagwati بفرض ضريبة على "نزيف العقول" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الام كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري.

على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فأولا نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال. على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم إلى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الأصل. كذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أي تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

المطلب الرابع: الهجرة و التجارة الدولية

إن العلاقة بين التجارة الدولية والهجرة علاقة مركبة ومتعددة الأبعاد في ظل الوضع العالمي الحالي، فهي تضم أبعادا سياسية، اقتصادية، اجتماعية وقانونية ، وتستدعي تدخل عوامل عديدة منها المنظمات

الدولية ، المهاجرين ، البلدان الأصلية والبلدان المضيفة.

إن انتقال اليد العاملة عبر الحدود يمكن اعتباره عموما عامل نمو على المستوى الدولي، فقد يحفز النمو في اقتصاديات متأخرة عن طريق ايجاد تقارب. إذا أخذنا بعين الاعتبار الفوارق في الإنتاجية بين البلدان، فهناك إمكانية أن مكاسب الرفاهية الناجمة عن الهجرات الدولية هي مكاسب جوهرية، إذ يقدر Hamilton et Whalley 1984 أنه فيما يتعلق بالإنتاج العالمي فإن مكاسب التنقل الحر لليد العاملة مثلت 20 إلى 40 % من الناتج الداخلي الخام العالمي.

إن مسألة انتقال اليد العاملة يعد جزءا لا يتجزأ من نظرية التجارة الدولية. وذلك على الرغم من أن معيار Samulson-Hecksher-Olin يفترض غياب الهجرة الدولية لليد العاملة.

هناك نظريتان رئيسيتان أشارتا إلى الهجرة ولو بطريقة غير مباشرة و هما:

النظرية الأولى: نظرية Hecksher-Olin: وقد قامت على أن صادرات أي بلد تشتمل على حصة أكبر من عوامل الإنتاج الأوفر في البلد، وهما رأس المال أو اليد العاملة. هذا الفارق في الوفرة هو ما يدفع اليد العاملة إلى الهجرة والتنقل بين البلدان بحثا عن فرص للعمل بأجر أكبر في الدول قليلة اليد العاملة.

النظرية الثانية: Samulson: ترى هذه النظرية أن أسعار عوامل الإنتاج تميل إلى التساوي بين البلدان المشاركة في التبادل الدولي، وهو ما سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى استقرار اليد العاملة وعدم الإقدام

على التنقل عبر الحدود.

المطلب الخامس: مقاييس الهجرة

تعتبر ظاهرة الهجرة من أعقد الظواهر الديموغرافية من حيث القياس و من حيث مدى توفر البيانات الإحصائية عن هذه الظاهرة. نشير إلى أن هناك عاملان يعملان في التأثير بشكل مضاد على عملية التغير السكاني، وهما الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية. فإذا زاد حجم الهجرة الدولية أو حجم الهجرة الداخلية في أي وقت من الأوقات و بأي حال من الأحوال، فان ذلك يؤدي إلى إحداث آثار مختلفة على النمو السكاني في المنطقة.

يحسب التغير السكاني في أي منطقة أو بلد وفقا للعلاقة التالية:

$$POP_T - POP_{T-1} = \left(NN - DEC \right) + \left(MI - ME \right)$$

حيث أن:

- T : مؤشر السنة الحالية.
- $T-1$: مؤشر السنة السابقة.
- POP_T : تمثل عدد السكان في السنة الحالية.
- POP_{T-1} : تمثل عدد السكان في السنة السابقة .
- NN : تمثل عدد المواليد في السنة الحالية.
- DEC : : تمثل عدد الوافيات في السنة الحالية.
- MI : تمثل حجم الهجرة الداخلية.
- ME : تمثل حجم الهجرة الخارجية.

انطلاقا من العلاقة الأخيرة أعلاه يتضح أن ان التغير السكاني يساوي الزيادة الطبيعية في السكان الممثلة في الفرق بين عدد المواليد و الوافيات و المعبر عنه بـ: $NN-DEC$ مضافا إليها صافي الهجرة الممثل بالفرق بين عدد المهاجرين الوافدين إلى منطقة معينة و عدد المهاجرين الذين يغادرون هذه المنطقة و المعبر عنه بـ: $MI-ME$.

في بعض الحالات يتم قياس حجم ظاهرة الهجرة باستخدام ما يسمى بطريقة البواقي و ذلك من خلال استنتاج صافي الهجرة المعبر عنه بـ: $MI-ME$ من العلاقة الأخيرة أعلاه.

$$\left(POP_T - POP_{T-1}\right) = \left(NN-DEC\right) + \left(MI-ME\right)$$

$$\left(POP_T - POP_{T-1}\right) - \left(NN-DEC\right) = \left(MI-ME\right)$$

$$\left(MI-ME\right) = \left(POP_T - POP_{T-1}\right) - \left(NN-DEC\right)$$

انطلاقا من العلاقة الأخيرة يتضح أن التغير في عدد السكان المترتب أو الناتج عن الهجرة يساوي إلى الفرق بين عدد السكان المعبر عنه بـ: $\left(POP_T - POP_{T-1}\right)$ و صافي الزيادة الطبيعية للسكان المعبر عنها بـ: $\left(NN-DEC\right)$

نشير إلى أن هناك مجموعة من المعدلات يتم استخدامها لقياس الهجرة، من بين هذه المعدلات نذكر ما يلي:

الفرع الأول: معدل الهجرة الداخلية: يمثل معدل الهجرة الداخلية أو ما يسمى بمعامل الهجرة إلى الداخل النسبة بين عدد المهاجرين إلى داخل المنطقة أو الدولة و عدد سكان هذه المنطقة أو الدولة، و عليه فإن هذا المعدل يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الهجرة الداخلية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى داخل المنطقة أو الدولة}}{\text{عدد سكان هذه المنطقة أو الدولة}} \times 1000$$

الفرع الثاني: معدل الهجرة الخارجية: يمثل معدل الهجرة الخارجية أو ما يسمى بمعامل الهجرة إلى الخارج النسبة بين عدد المهاجرين إلى خارج المنطقة أو الدولة و عدد سكان هذه المنطقة أو الدولة، و عليه فإن هذا المعدل يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الهجرة الخارجية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى خارج المنطقة أو الدولة}}{\text{عدد سكان هذه المنطقة أو الدولة}} \times 1000$$

الفرع الثالث: صافي معدل الهجرة: يطلق على هذا المعدل اسم **صافي** لأنه يقيس الفرق بين عدد المهاجرين إلى الداخل و عدد المهاجرين إلى الخارج. يمثل صافي معدل الهجرة النسبة بين الفرق بين عدد المهاجرين إلى داخل المنطقة أو الدولة و عدد المهاجرين إلى خارج المنطقة أو الدولة و عدد الإجمالي لعدد سكان هذه

المنطقة أو الدولة، و عليه فإن هذا المعدل يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{صافي معدل الهجرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الداخل} - \text{عدد المهاجرين إلى الخارج}}{\text{العدد الإجمالي لسكان هذه المنطقة أو الدولة}} \times 1000$$

الفرع الرابع: معدل الهجرة: يمثل معدل الهجرة النسبة بين صافي الهجرة و الزيادة الطبيعية في السكان، و عليه فإن هذا المعدل يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{معدل الهجرة الخارجية} = \frac{\text{صافي الهجرة } (MI - ME)}{\text{الزيادة الطبيعية في السكان } (NN - DEC)} \times 1000 = \text{---} \times 1000$$

المبحث الرابع: الهجرة الغير شرعية

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الغير شرعية

إن مصطلح الهجرة غير الشرعية مركب من لفظين، الأول " الهجرة " و الثاني "غير الشرعية" والذي يدل في معناه غير القانوني أي مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الأشخاص الأجانب إلى إقليم دولة ما، وبلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.

يترادف مصطلح الهجرة غير الشرعية مع العديد من المصطلحات منها " الهجرة غير النظامية" و " الهجرة غير القانونية " و "الهجرة السرّية" ومصطلح " الحرقة " الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط والأواصر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

يتم التفرقة بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة و الجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة .

تعرف المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البرّ أو البحر أو الجوّ إلى إقليم دولة بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي" الاتحاد الأوروبي " بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات.

أمّا المنظمة الدولية للعمل فتعتبر الهجرة السرّية أو غير الشرعية ": هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلاً من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة.
- الأشخاص الذين رخّص لهم العمل بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية.

أما في القانون الجزائري فتعرف الهجرة غير الشرعية تبعا للأمر 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 على أنها دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرّية أو بوثائق مزوّرة بنية الاستقرار أو العمل.

المطلب الثاني: أنماط الهجرة الغير شرعية و اتجاهاتها

هناك نمط للهجرة إلى أوروبا يرتبط بالروابط التي تربط الدول الإفريقية وأمريكا الجنوبية والدول الآسيوية بالدول الأوروبية التي كانت تستعمرها قبل الاستقلال، ما نتج عنه نشوء اتجاهات وتيارات للهجرة بين دول الإنجلوفونية في غرب القارة الإفريقية وآسيا بالمملكة المتحدة وبين دول الفرانكفونية في إفريقيا بفرنسا.

تعتبر دول شمال إفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يسمى بالهجرة العابرة وبالنسبة إلى أوروبا كانت اتجاهات الهجرة إليها في الماضي القريب باستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا من آسيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى

التدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية . OECD ولأسباب تاريخية وجغرافية من الطبيعي أن تكون فرنسا واسبانيا وايطاليا وجهة المهاجرين من المغرب و الجزائر وتونس.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة في معظم الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية غير أنها تزداد حدّة كلما اتجهنا شمالاً نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى والقرب الجغرافي من جهة ثالثة. كل هذه العوامل حوّلت الدول المغاربية " إضافة لكونها دولا مصدرة للهجرة السرّية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوروبا.

وبشكل عام فإن اتجاهات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جعلت من اسبانيا وايطاليا الوجهة الأولى للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، إذ تم وقف أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق يحاولون الوصول إلى اسبانيا في الفترة مابين عامي 1992 و 1997 و أكثر من 11 ألف سنة 2000 وحدها فقط .أما ايطاليا فتعتبر الوجهة الثانية المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين بعد اسبانيا. و وفق الإحصائيات فقد ضمّت ايطاليا حوالي 251 ألف مهاجر غير شرعي سنة 1993 فالمهاجرون الذين يقصدون ايطاليا ينطلقون من ليبيا وتونس عبر مضيق صقلية أمّا المهاجرون الذين يقصدون اسبانيا فيكون ذلك عبر مضيق جبل طارق وبدرجة أقل من الجزائر وموريتانيا.

ونظرا للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة السرّية

سواء نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا مباشرة، فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إليها في فترة وجيزة حيث ارتفع الرقم من 2809 سنة 2000 إلى 3273 سنة 2001 وارتفع هذا الرقم إلى 6217 سنة 2004، وفي هذا السياق لم تعد تقتصر الهجرة غير الشرعية على رعايا الدول الإفريقية المجاورة بل تعداها إلى الدول الآسيوية التي أصبحت كذلك مصدرة للمهاجرين السرّيين إلى دول المغرب العربي ومنها الجزائر قادمين خاصة من الهند وبنغلاديش.

بالرغم ممّا يكتنف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات ما زالت القوارب الصغيرة والغير مجهزة تعبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا يوميًا، وهو واحد من شرايين الهجرة غير الشرعية إليها ويسمى الطريق الأزرق Blue Route ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر ايطاليا واسبانيا واليونان والبرتغال الأكثر حداثة في هذا المجال .وتشير التقديرات الرسمية إلى أن هناك أكثر من ألف حالة هجرة غير شرعية غرقت في مضيق جبل طارق وحده منذ سنة 1992 إلى 1998، كما قدر أن حوالي 4018 مهاجر استقروا في قادش بجنوبي اسبانيا سنة 1997 كما منحت الحكومات الأوروبية حق الإقامة لعشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، فعلى سبيل المثال منحت حكومة اسبانيا حق الإقامة لحوالي 27 ألف مهاجر غير قانوني سنة 1988 و 25 ألفًا سنة 1997 ، كما منحت البرتغال 80 ألف تصريح إقامة لأجانب معظمهم من إفريقيا وتشير التقديرات إلى أن أعمار معظم المهاجرين كانت تتراوح بين 20 و 60 سنة.

تعد أوروبا الغربية في الغالب هي الوجهة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين حيث تشير إحصائيات سنة 2000 إلى وجود حوالي 20.5 مليون مهاجر بها، أما في العالم ككل فيوجد حاليًا أكثر من 175 مليون مهاجر وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فإنه يوجد ما بين 10 إلى 15 %من المهاجرين في حالة غير شرعية وعليه فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين 17 مليون. 5 مليون مليون مهاجر غير شرعي.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لظاهرة الهجرة غير الشرعية

نصّت قوانين الهجرة على التزام المهاجرين بها واحترامها فالنصوص القانونية على الصعيد الوطني تتضمن نصوصًا يخضع فيها العامل الأجنبي المهاجر في دولة العمل إلى قوانينها الداخلية سواء كان ذلك على صعيد شرعية إقامته أو ممارسته للعمل أو غيرها من الإجراءات ثم تطور هذا الإطار القانوني مع تزايد الهجرة من أجل العمل، بحيث وضعت نصوص قانونية للهجرة بين دول المنشأ ودول المقصد بغية حماية حقوق العمال وعدم الإضرار بوضعهم الاقتصادي والاجتماعي وحماية الأمن الوطني للدول المستقبلة للمهاجرين من جهة ثانية فضلا عن حماية العمالة المهاجرة من الاستغلال والتمييز ولذلك برزت ما يسمى بالاتفاقيات الثنائية في شأن تنظيم الهجرة بين الدول أو تنظيم إقامة وعمل العمّال في الدول المستقبلة للعمالة الوافدة.

غير أن هذا الإطار القانوني سرعان ما انتقل إلى إطار أوسع وأكثر تطورا، حيث أصبح القانون الدولي هو الذي يصوغ وينظم الهجرة سواء

كانت هجرة شرعية أو غير شرعية، مثل الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو المنظمات ذات العلاقة بها مثل منظمة العمل الدولية.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية: لقد أشارت دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست سنة 1919 إلى حماية العمّال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم الأصلية، فهناك جملة من الاتفاقيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتي تجعل من أهدافها حماية حقوق العمّال المهاجرين

- **الاتفاقية الدولية رقم 97 لسنة 1949:** تعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي عالجت موضوع الهجرة ، حيث دخلت حيز التطبيق سنة 1952 وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها 43 دولة من بينها دولة عربية واحدة فقط هي الجزائر.
- **الاتفاقية الدولية رقم 111 لسنة 1958:** تتعلق هذه الاتفاقية أساسًا بالتمييز في الاستخدام والمهنة، ودخلت حيّز التنفيذ سنة 1960 و هي من الاتفاقيات العامة التي تدعو إلى تكافئ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة والقضاء على أيّ تمييز.
- **الاتفاقية الدولية رقم 143 لسنة 1975:** تتضمن أحكامًا تكميلية مرتبطة بأوضاع وظروف العمّال المهاجرين، ودخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في ديسمبر 1978 و لم تصدق أي من الدول العربية عليها .وتركّز هذه الاتفاقية بالأساس على الهجرة غير المشروعة و الجهود الدولية المطلوبة لمقاومة هذا النوع من الهجرة .كما تركّز أيضا على تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال المواطنين

وغيرهم . وفي هذا السياق تعرّف المادة " 11 " من هذه الاتفاقية العامل المهاجر بأنه شخص يهاجر أو هاجر من بلد إلى بلد آخر بغية شغل وظيفة ما بخلاف عمل لا يكون لحسابه الخاص . ويشمل ذلك أي شخص يقبل قانونا بوصفه عاملا مهاجرا. فحماية العمّال المهاجرين في غير بلدانهم الأصلية كانت دائما محل اهتمام كبير من منظمة العمل الدولية على اعتبار أنهم أكثر الأشخاص عرضة للاستغلال و عدم احترام حقوقهم لاسيما عندما يكونون في وضع غير شرعي

- **اتفاقية حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين و أفراد أسرهم لسنة 1990:** إذا كانت عدّة اتفاقيات دولية تمنح حقوقا للمهاجرين وتحميهم من جميع أشكال الاعتداء والتمييز، فإن اتفاقية حماية جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم الأحدث والأكمل .وقد دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ في 01 جوان 2003 أي بعد 14 عامًا من اعتمادها من قبل الأمم المتحدة وهي المعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسرهم، فهي تحدد معايير دولية بشأن معاملة وظروف معيشة وحقوق هؤلاء العاملين أيًّا كان وضعهم شرعي أو غير شرعي كما تضع هذه الاتفاقية التزامات و مسؤوليات دول الاستقبال.

وتكفل هذه الاتفاقية الحقوق الأساسية لجميع العمّال المهاجرين– الحقوق المدنية والسياسية –وتحمي المهاجرين ضد التعذيب و تعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادلة إضافة إلى الأمن الشخصي وحرية الرأي و الدين. كما تعطي هذه الاتفاقية المهاجرين حقوقهم

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا سيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين.

الفرع الثاني:الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية: نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة فيما بينها التي انتهجتها دول الإتحاد الأوربي أصبح لزاما على هذه الدول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة ولذلك من الضروري وضع شروط مشتركة تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك.

منذ معاهدة روما الشهيرة سنة 1957 و التي كانت حجر الأساس في تكوين ما يعرف الآن بالإتحاد الأوروبي، كان لموضوع الهجرة أهمية كبيرة وحيوية على جدول أعمال سياسات الإتحاد الأوروبي . وفي سنة 1992 جعلت معاهدة" ماستريخت "من حرية الحركة والإقامة والعمل أحد السّمات الأساسية للمواطنة الأوروبية" المادة " 81 مع التمييز بين الأوروبيين من داخل دول الإتحاد و خارجه، وفي سنة 1997 أدرجت معاهدة أمستردام اكتساب تأشيرة شنغن في معاهدة الإتحاد الأوروبي ونصت على تقديم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي إلى الركن الأوّل المشترك.

وقد قام زعماء الإتحاد الأوروبي أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في أكتوبر سنة 1999 في" تامبيري" بفنلندا بتحديد المبادئ الأساسية لسياسة مشتركة للإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، ومنذ هذه القمّة هناك ثلاث مبادئ متكررة تثبت عزم المجلس الأوروبي على ضمان عمل إدارة أفضل لتدفقات الهجرة، لتنشأ بذلك سياسة شاملة تأخذ في الاعتبار كلاً

من دولة المقصد ودولة المنشأ ودول العبور، وتركّز هذه المبادئ أكثر فأكثر على إيجاد تعاون وثيق بين الشركاء من أجل:

- تطوير الهجرة الشرعية من خلال إدماج رعايا الدول الأخرى في دول الاستقبال.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- الربط بين الهجرة والتنمية.

المبحث الخامس: الهجرة في الجزائر

سنحاول من خلال هذه الفقرة تناول مختلف المحددات التي تفسر ظاهرة الهجرة في الجزائر و التي تزايدت منذ الأزمة الاقتصادية الجزائرية 1986-1988، و التي ترتب عنها مستويات عالية من البطالة، ضف إلى ذلك الفرق الشاسع بين مستويات الأجور في كل من الجزائر و الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين، إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية و تدني مستوى المعيشة. كل هذه العوامل الاقتصادية ساهمة في هجرة الجزائريين كما نشير عامل آخر نراه مهما يتمثل في عامل عدم الاستقرار الأمني.

المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر

يتشكل سوق العمل في الجزائر من قطاعين هما القطاع الريفي و الذي يتضمن مختلف الأنشطة الفلاحية، و القطاع الحضري الذي يشمل على نوعين من النشاطات الرسمية الغير رسمية. ففي سنة 1977 كان حجم التشغيل في القطاع الريفي يشكل 72.2% من إجمالي اليد العاملة. و نتيجة للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بسبب ارتفاع

الأجور في هذه الأخيرة أدى ذلك إلى انخفاض هذه النسبة لتصل إلى 42% سنة 2003. لقد عملت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية على توفير توسيع سوق العمل من خلال عرض مناصب عمل. حيث أنه خلال الفترة الممتدة بين 2001-2007 تم توفير سنويا حوالي 400000 منصب عمل . الجدول أدناه يوضح عدد الموظفين حسب الجنس و السن خلال السنتين 2001 و 2007.

الجدول رقم (01.03): عدد الموظفين حسب الجنس و السن خلال السنتين 2001 و 2007(الوحدة: ألف)

الفئات	2001		2007	
حسب السن	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
24 - 15	19.8	13.9	19.3	13.5
34 - 25	30.9	38.6	31	38.7
44 - 35	24.2	29.1	24.4	29.6
54 - 45	17.4	13.8	17.1	14.5
64 - 55	7.7	4.5	8.2	3.7
المجموع	**6870**	**1174**	**7247**	**1374**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

إن ما يميز سوق العمل في الجزائر هو أنها تتميز بانعدام الأمن الوظيفي و الذي يعني عدم استقرار و عدم ثبات الوظائف حيث يترتب عن ذلك عدم ثبات الأجور المتعلقة بهذه الوظائف كما نشير إلى أن الجزائر أدرجت العمل المؤقت سنة 1990 في شهر فريل. الجدول أدناه يوضح عدم استقراري الوظائف التي تتميز بها سوق العمل الجزائرية

خلال سنتي 2001 و 2007.

الجدول رقم (02.03): عدد العمال حسب الصنف خلال سنتي 2001 و 2007 (الوحدة: ألف)

	2001	2007
العمال الدائمون	70.6	63.1
العمال الأحرار	29.3	29.3
الأجراء الدائمون	41.3	33.8
العمال المؤقتين	29.4	36.9
الأجراء غير الدائمون	21	31.2
المساعدات العائلية	8.4	5.7
المجموع	6229	8594

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

إن من بين ما يؤكد انعدام الأمن الوظيفي في سوق العمل الجزائرية هو عدم التصريح بالموظفين لدى صندوق الضمان الاجتماعي و بالتالي غياب الحماية الاجتماعية القانونية للعمل لهؤلاء الموظفين. هذه الظاهرة تنتشر عند أصحاب المهن الحرة و المؤسسات الغير مصرح بها.

خلال بداية التسعينات باشرت الجزائر في إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي الموصوف للجزائر من قبل صندوق النقد الدولي، حيث ترتب عن ذلك تسريح عدد من العمال يقدر بـ: 400000 عامل و هذا بسبب حل العديد من المؤسسات العمومية و كذالك الخوصصة.

عرض العمل خلال الفترة 2001-2006 حسب المناطق و القطاعات الاقتصادية يقدمه الجدول التالي:

الجدول رقم (03.03): توزيع النشاطين حسب المناطق و القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2006

القطاع		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفلاحة	الريف	1043020	1062513	1105191	1252659	974372	1305994
	الحضر	269049	375750	307150	364466	406148	303639
	المجموع	1312069	1438263	1412340	1617125	1380520	1609633
	النسبة	21.06	26.30	21.13	20.74	17.20	18.10
الصناعة	الريف	233195	253562	210538	291679	302669	424023
	الحضر	627924	250421	593615	769106	756166	839568
	المجموع	861119	503983	804152	1060785	1058835	1263591

النسبة	الريف	الحضر	المجموع	النسبة	الريف	الحضر	المجموع	النسبة	
09.20	1056254	2507962	3564216	48.70	356218	503709	859927	15.80	
13.82	1029407	2376265	3405572	54.67	332784	317228	650012	10.44	
13.60	1256164	2896770	4152934	53.25	449866	517702	967568	12.41	
12.03	1092265	2575385	3667650	54.87	389775	410139	799914	11.97	
13.20	1315643	3077200	4392844	54.60	625473	586549	121202 2	15.10	
14.20	1335226	3402651	4737877	53.40	512967	744737	125770 3	14.20	
	التجارة و الخدمات				الأشغال العمومية				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 03 أعلاه يتضح أن:

- في سنة 2001 أكبر نصيب لحجم العمالة الإجمالي لهذه السنة استحوذ عليه قطاع التجارة و الخدمات بـ: 3405572 أي ما يعادل 54.67% ، ثم يأتي قطاع الفلاحة بـ: 1312069 أي بنسبة 21.06%، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بـ: 861119 ما نسبته 13.82% في حين يحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الرابعة و الأخيرة في استخدامه لليد العاملة بـ: 650012 من إجمالي اليد العاملة لسنة 2001.
- في سنة 2002 حافظ قطاع التجارة و الخدمات على المرتبة الأولى ما بين القطاعات الأخرى من حيث استخدامه لحجم اليد العاملة بـ: 3564216 أي ما يعادل 48.70% ، ثم يأتي الأشغال العمومية بـ: 859927 أي بنسبة 15.80%، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بـ: 804152 ما نسبته 13.82% في حين يحتل قطاع الصناعة المرتبة الرابعة و الأخيرة في استخدامه لليد العاملة بـ: 503983 من إجمالي اليد العاملة لسنة 2001

بالنسبة لقطاع الفلاحة: خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2006 احتل قطاع الفلاحة من حيث استخدامه لحجم العمالة أو اليد العاملة المرتبة الثانية في سنة 2001 بـ: 1312069 أي ما يعادل 21.06% من إجمالي حجم العمالة لهذه السنة. و في سنة 2002 حافظ هذا القطاع على المرتبة الثانية ما بين القطاعات الأخرى من حيث استخدامه لحجم اليد العاملة بـ: 1438263 أي ما يعادل

26.30%. و بالنسبة لباقي السنوات فإنه احتل نفس المرتبة و هي المرتبة الثانية. فخلال سنوات الفترة نلاحظ أن سنة 2002 هي السنة التي استخدم فيها هذا القطاع ما يساوي 26.30% و التي تعتبر أكبر نسبة لليد العاملة مستخدمة من طرف هذا القطاع.

بالنسبة لقطاع الصناعة: خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2006 احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث استخدامه لحجم العمالة بـ: 861119 أي ما يساوي 13.82% من إجمالي حجم العمالة لهذه السنة. أما في سنة 2002 فقد احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة ما بين القطاعات من حيث استعماله لليد العاملة بـ: 503983 أي ما يعادل 9.20% و خلال السنوات 2003، 2004 و 2006 فقد استرجع هذا القطاع مرتبته الثالثة من حيث استخدامه لحجم العمالة بـ: 804152 ، 1060785 و 1263591 أي ما يعادل 12.03% ، 13.60% و 14.20% أما في سنة 2005 فقد احتل هذا القطاع المرتبة الرابعة و الأخيرة ما بين القطاعات من حيث استعماله لليد العاملة بـ: 1058835 أي ما نسبته 13.20%.

بالنسبة لقطاع التجارة و الخدمات: احتل قطاع التجارة و الخدمات من حيث استخدامه لحجم اليد العاملة المرتبة الأولى فيما بين القطاعات و هذا خلال طول الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2006 حيث بلغت أكبر نسبة له 54.87 سنة 2003 و أدنى نسبة له 48.70 سنة 2002.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية: احتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الرابعة خلال السنوات 2001، 2004 و 2006 من حيث استعماله لليد العاملة بـ: 650012 ، 967568 و 1257703 أي ما يعادل 10.44% ، 12.41% و 14.20% أما خلال السنتين 2002 و 2003 فقد احتل المرتبة الثالثة ما بين القطاعات من حيث استخدامه لليد العاملة بـ: 859927 و 799914 أي ما نسبته 15.80% و 11.97%

المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر

بغرض وصف واقع ظاهرة البطالة في الجزائر نقوم بعرض إحصائيات هذه الظاهرة خلال الفترة 1989 – 2008. الجدول أدناه يقدم هذه الإحصائيات

أما التمثيل البياني لتطور معدلات البطالة فيقدمه الشكل أدناه:

الشكل رقم (01.03): المنحنى البياني لتطور معدل البطالة 2008-1989

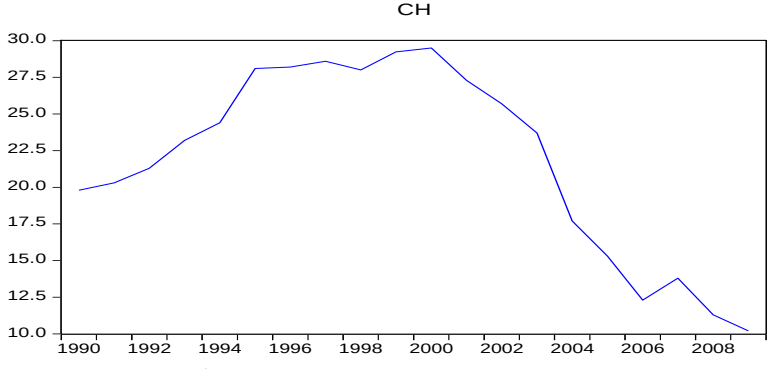

المصدر: مستخرج انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه و باستخدام برنامج Eviews7

الجدول رقم (04.03): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1989-2008 الوحدة:%

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	18.1	19.7	21.2	23.8	23.2	24.4	28.1	28	28	28
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.9	28.9	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

قبل أن نعلق على معطيات الجدول أعلاه و المتعلق بمعدلات البطالة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1989 و 2008 نشير إلى أن معدل البطالة بلغ 08.70% سنة 1984 و بعد انخفاض أسعار المحروقات تقلصت و انخفضت إيرادات الدولة و بالتالي عجزت الجزائر عن تمويل المشاريع الاستثمارية و التنمية بعرض خلق مناصب شغل جديدة بغية امتصاص و لو جزء قليل من البطالة. هذه الوضعية ترتب عنها ارتفاع في معدلات البطالة حيث أنها زادت بمقدار 2.5 خلال الفترة 1984-1987

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هذا معدل البطالة تعدى و لمدة تفوق العشر سنوات المستوى 20% و بلغ أدنى قيمة له 11.30% سنة 2008 ليواصل الانخفاض سنة 2009 ليصل إلى مستوى 10.20%.

إن معدلات البطالة أعلاه تضم كلا الجنسين و مختلف مستويات التعليم و الغير متعلمين مثلما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (05.03): معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة 2007 الوحدة:%

المستوى التعليمي	الذكور	الإناث
بدون تعليم	2.6	0.3
التعليم الابتدائي	17.4	4.0
التعليم المتوسط	50.6	21.3
التعليم الثانوي	18.9	27.6
التعليم العالي	10.5	46.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

أما الجدول أدناه يقدم معدل البطالة حسب مستوى التعليم لسنة 2007

الجدول رقم (06.03): معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لسنة 2007 الوحدة:%

المستوى التعليمي	معدل البطالة
بدون تعليم	4.2
التعليم الابتدائي	10.9
التعليم المتوسط	17.1
التعليم الثانوي	14.7
التعليم العالي	17.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

المطلب الثالث: حجم الهجرة الجزائرية: بغرض وصف واقع ظاهرة الهجرة في الجزائر نقوم بعرض الإحصائيات لهذه الظاهرة خلال الفترة 1990 – 2009. الجدول أدناه يقدم هذه الإحصائيات

الجدول رقم (07.03): تطور حجم الهجرة خلال الفترة 1990-2009

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1990	54790.80	2000	50022.00
1991	59769.40	2001	48489.20
1992	59769.40	2002	48489.20
1993	59769.40	2003	48489.20
1994	59769.40	2004	48489.20
1995	59769.40	2005	48489.20
1996	50022.00	2006	48464.80

48464.80	2007	50022.00	1997
48464.80	2008	50022.00	1998
48464.80	2009	50022.00	1999

المصدر: موقع البنك الدولي

أما المنحنى البياني لمعطيات الجدول أعلاه يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (02.03): المنحنى البياني لمعطيات الهجرة

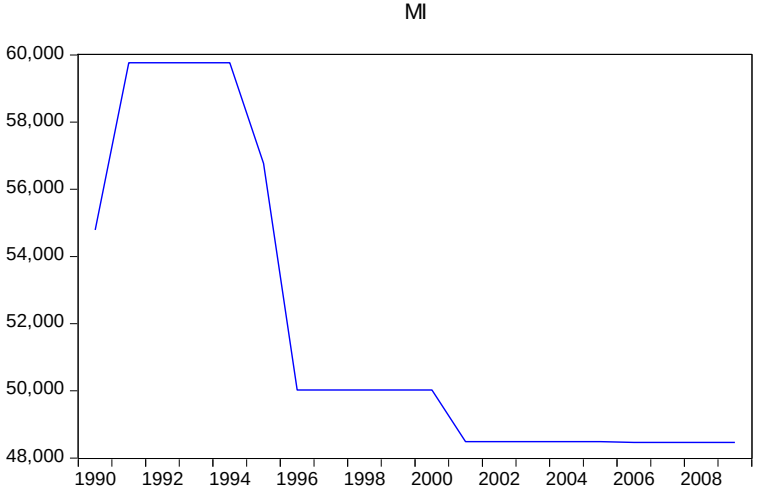

المصدر: مستخرج انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه و باستخدام برنامج Eviews7

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه المتعلق بتطور حجم الهجرة نلاحظ أن هذه الأخيرة تميل إلى الانخفاض و التناقص، حيث أنها بلغت أعظم قيمة لها 59769.40 خلال خمس سنوات و هذا ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 1995. و بلغت أدنى قيمة لها 48489.20 في سنة 2001 و لمدة خمس سنوات.

إن حجم الهجرة أعلاه يضم كلا الجنسين و وجهات مختلفة و مستويات سن مختلفة مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08.03): توزيع المهاجرين على مختل البلدان المستقبلة

الوجهات	الذكور	%	الاناث	%	الإجمالي	%
فرنسا	320100	58.0	231796	42.0	551896	77.6
اسبانيا	17740	71.5	7040	28.4	24780	3.5
ألمانيا	10063	74.2	3492	25.8	13555	1.9
كندا	10210	58.5	7225	41.4	17435	2.4
بلجيكا	7979	55.7	6326	44.2	14305	2.0
ايطاليا	7649	67.0	3757	32.9	11406	1.6
USA	6619	63.1	3861	36.8	10480	1.5
بريطانيا	7132	71.8	2801	28.2	9933	1.4
السويد	1190	65.7	620	34.3	1810	0.3
OCDE	4941	72.9	1832	27.0	6773	1.0
المجموع	393623		268750		662373	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين، فرنسا تستحوذ على القدر الأكبر من إجمالي حجم الهجرة الجزائرية بـ: 551896 ما يعادل 77.6%، تليها اسبانيا بـ: 24780 ما نسبته 03.50%، نجد أن كندا تحتل المرتبة الثالثة من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين بـ: 17435 أي ما يعادل 02.40% ، تأتي بعد ذلك بلجيكا بـ: 14305 أي ما نسبته

02.00% في حين نلاحظ أن كل من ايطاليا، بريطانيا و الولايات المتحدة تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد المهاجرين الجزائريين المستقطبين. تحتل السويد المرتبة الأخيرة في استقطابها للمهاجرين الجزائريين بـ: 1810 و هذا ما يعادل ما نسبته 00.30%.

ما يلاحظ كذالك على حجم الهجرة الجزائرية من حيث الجنس أنها تتكون من أغلبية الذكور بـ: 393623 و هذا ما نسبته 59.42% أما الإناث فتحتل المرتبة الثانية بـ: 268750 و هذا ما يعادل 40.58%.

بغرض معرفة الفئة العمرية في الجزائر التي تحتل الصدارة من حيث عدد المهاجرين نقدم الجدول أدناه و الذي يعرض توزيع عدد المهاجرين حسب العمر أو السن.

بتفحص معطيات الجدول أدناه و المتعلق بتوزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية يتجلى أن فئة الشباب و التي يتراوح عمرها بين 25 و 34 سنة هي الفئة التي تشكل أكثر المهاجرين الجزائريين، تليها فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 35 و 44 سنة، أما فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 45 و 54 سنة فتحتل المرتبة الثالثة. أما فئة المهاجرين الذين يتراوح سنهم بين 15 و 24 سنة فتحتل المرتبة الأخيرة من حيث استحواذها على عدد المهاجرين الجزائريين.

الجدول رقم (09.03): توزيع المهاجرين حسب الفئة العمرية على مختلف البلدان المستقبلة

	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	65-	المجموع
فرنسا	40113	88920	108443	116482	113611	84327	551896
%	7.3	16.1	19.6	21.1	20.6	15.3	
USA	3422	12173	12696	5552	2020	1985	37848
%	09.0	32.2	33.5	14.7	5.3	5.2	
OCDE	4938	21938	17021	9267	5493	6256	64898
%	7.6	33.8	26.2	14.3	8.5	9.6	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

المطلب الرابع: هجرة الكفاءات الجزائرية

تعتبر هجرة الكفاءات الجزائرية أو ما تسمى بهجرة الأدمغة الجزائرية و من أخطر صور ظاهرة الهجرة و هذا بالنسبة للجزائر باعتبارها البلد الباعث أو المصدر للهجرة. فانتقال أو هجرة الكفاءات مثل أصحاب اليد العاملة المؤهلة و أصحاب مستويات تعليمية عالية أو الحاملين للشهادات الجامعية العالية لها العديد من التأثيرات المباشرة على بلدان الأصل أو الأم، تتمثل هذه التأثيرات في ندرة رأس المال البشري الذي يتميز باليد العاملة المؤهلة ضف إلى ذلك عدم وفرة الأشخاص ذوي الشهادات العلمية. الجدول أدناه يقدم توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي في مختلف البلدان المستقبلة.

الجدول رقم (10.03): توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي على مختلف البلدان المستقبلة

	المستوى الابتدائي		المستوى الثانوي		مستوى التعليم العالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
فرنسا	17140	04.91	4300	03.15	3060	04.57
اسبانيا	7105	02.03	2349	01.72	2072	03.09
بلجيكا	6797	01.95	3236	02.37	1373	02.05
ايطاليا	2770	00.79	2378	01.74	3696	05.52
بريطانيا	1486	00.42	3403	02.49	5591	08.35
USA	2295	00.65	4410	03.23	10730	16.03
كندا	310934	89.21	116365	85.28	40405	60.37
المجموع	348527		136441		66927	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 10 أعلاه و المتعلق توزيع المهاجرين حسب المستوى التعليمي في مختلف البلدان المستقبلة التي يظهرها الجدول، نلاحظ أن:

- المستوى الابتدائي هو الذي يستحوذ على القدر الأكبر من المهاجرين من بين المستويات التعليمية الثلاثة بـ: 348527 أي ما نسبته 63.15% ، ثم يليه بعد ذلك المستوى الثانوي بـ: 136441 و هو ما يعادل 24.72% و في المرتبة الأخيرة مستوى التعليم العالي بـ: 66927 ما نسبته 12.12% .
- تستحوذ كندا على المرتبة الأولى من حيث استقطابها لعدد المهاجرين في جميع المستويات التعليمية حيث تعدت نسبة الاستقطاب 60% .
- بالنسبة لمستوى التعليم العالي تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث استقطابها للمهاجرين بـ: 10730 و الذي يعادل نسبة 16.03% في حين تحتل بريطانيا المرتبة الثالثة بـ: 5591 ما نسبته 08.35% .

المطلب الخامس: ترتيب الدول المستقبلة للهجرة الجزائرية

سوف نتناول من خلال هذه الفقرة ترتيب الدول المستقبلة للمهاجرين الجزائريين من حيث العدد. تعتبر فرنسا الدولة المستقبلة الأولى للمهاجرين الجزائريين و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل نذكر منها العوامل التاريخية، التقارب الجغرافي، الروابط العائلية، اللغة، ... إلخ. ففي سنة 2006 بلغ إجمالي المهاجرين إلى فرنسا 28000 مهاجر. بعد

فرنسا و التي تعتبر الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين، تأتي اسبانيا في المرتبة الثانية من حيث استقبالها للمهاجرين الجزائريين فتبعا لإحصائيات الاسبانية لسنة 2007 تعدى عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى اسبانيا 3266 مهاجرا، أما حسب إحصائيات سنة 2008 فإن عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى اسبانيا بلغ 46995 مهاجرا يتوزعون بنسب متفاوتة بين الجنسين حيث بلغة نسبة الذكور 73.00% أما نسبة الإناث فبلغت 27.00% . بعد كل من فرنسا و اسبانيا تأتي كندا في المرتبة أو المركز الثالث من حيث استقطابها للمهاجرين الجزائريين، فتبعا للإحصائيات فإن تدفق المهاجرين زاد و ارتفع بوتيرة متسارعة ابتداء من سنة 1990 فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1996 و 2006 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين الوافدين إلى كندا 27188 مهاجر.

المطلب السادس: حجم الهجرة الجزائرية مقارنة بحجم الهجرة المغاربية

تبعا للإحصائيات بلغ حجم الهجرة الجزائرية خلال العشرية السوداء ما يعادل 200000 مهاجر جزائري، غير أن حجم المهاجرين الوافدين من المغرب الأقصى يفوق بمرتين هذا العدد. فخلال المرحلة الممتدة بين سنتي 1969 و 1999 و تبعا للإجراءات الفرنسية في إطار التجمع العائلي استفاد من هذه الإجراءات حوالي 161055 جزائري و 329864 مغربي و 100937 تونسي. و بالتالي يعتبر المغرب الأقصى أول بلد مرسل للهجرة خلال هذه الفترة 1969-1999. إن الذي يؤكد تصدر المغرب الأقصى للدول المغاربية الباعثة للهجرة،

الجدول أدناه و الذي يوضح عدد الطلبة المغاربة الذين هاجروا إلى المغرب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و 2002.

الجدول رقم (11.03): دخول الطلبة المهاجرين إلى فرنسا

	الطلبة الجزائريون	الطلبة المغاربة	الطلبة التونسيون
1990	3225	3116	765
1991	3662	2418	699
1992	3647	1283	430
1993	3726	1488	587
1994	2477	1047	418
1995	1420	1055	450
1996	545	1281	519
1997	534	1582	630
1998	497	2515	901
1999	1004	3163	1107
2000	1109	5692	1549
2001	1918	6850	1805
2002	4797	8787	2340
المجموع	28561	40277	12200

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه و المتعلق بتطور هجرة الطلبة المغاربة خلال الفترة 1990-2002 يلاحظ أن المغرب الأقصى يمثل البلد الباعث للهجرة الذي يتصدر مجموعة الدول المغاربية من حيث عدد الطلبة المهاجرين منه حيث بلغ حجم الهجرة خلال الفترة المشار إليها

40277 و هذا ما يعادل 49.70% في حين تحتل الجزائر المركز الثاني من حيث تصديرها للطلبة المهاجرين بـ: 28561 ما نسبته 35.24% و تحتل تونس المرتبة الأخيرة في تصديرها للطلبة المهاجرين بـ: 12200 أي ما يعادل 15.05%.

المبحث السادس: الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري

من خلال متابعة الإحصائيات وما تنشره الصحافة الوطنية والدولية عن أخبار الهجرة السرية عن طريق البحر، نجد أن الظاهرة بدأت منذ سنة 1998 بأعداد بدأت قليلة ثم تفاقمت سنة بعد سنة حتى وصلت درجة عالية من الخطورة مست العديد من الدول. لقد عالج القانون الجزائري المشكلة معالجة ناقصة في أحكام القانون البحري القديم الصادر بموجب الأمر 80-76 المنشور بالجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخ في 1977/07/10، وهو نقص له ما يبرره لكون الهجرة السرية عن طريق البحر كانت جريمة محتملة لا ترقى إلى الجريمة الواقعة ولا إلى درجة الظاهرة سنة 1977، فكانت النتيجة تعديل و تتميم القانون البحري الصادر بالأمر 80-76 بالقانون رقم 98 - 05 المنصور في الجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 1998/06/27 حيث يلاحظ هنا تعارض وتناقض بين أحكام المادة 485 والمادة 232 من نفس القانون.

فالمادة 312 تعاقب الربان الذي لا يسعف شخص في حالة خطر الضياع أو الموت في البحر دون تعريض أعضاء طاقمه والمسافرين للخطر بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات و بغرامة مالية من

20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين واذا توفي الشخص الذي عثر عليه بسبب عدم تنفيذ الالتزام المشار إليه في الفقرة السابقة تكون العقوبة بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات و بغرامة مالية من 50.000 دج إلى 200.000 دج، أي تتحوّل الجريمة من وصف جنحة إلى وصف جناية في حالة عدم إسعاف شخص في حالة خطر الضياع أو الموت في البحر بتقديم له مئونة بينما نجد المادة 545 من نفس القانون تنص على أنه يعاقب بالحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات و بغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة. وتطبق نفس العقوبة على أي عضو من الطاقم أو أي موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو أخفاه أو زوده بالمئونة كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين تنظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي وتتحمل السفينة التي حدثت على متنها الجنحة مصاريف الطرد إلى خارج القطر للركاب الأجانب الذين ركبوا خفية. و تجدر الإشارة إلى أن تقريبا جميع الأحكام القضائية الفاصلة ببدانة المتهمين بجنحة الهجرة السرية عن طريق البحر أو ما يسمى بالحراقة منذ 1998/06/28 إلى 2009/03/07 كانت تطبق أحكام المادة 545 من القانون البحري كركن شرعي للمتابعات الجزائية ضد المهاجرين السريين، وبالتالي قد تعتبر بمعيار المحاكمة العادلة مخالفة للقانون و لالتزامات الجزائر الدولية . مخالفة للقانون من جهة أن المادة 545 من القانون البحري تشترط القصد الجنائي الخاص إلى جانب

الركن المادي الخاص وهو التسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة بمعنى القيام بنزهة بحرية طبقا لمفهوم النص الفرنسي، وغني عن البيان أنه لا يوجد مهاجر سري واحد نيته النزهة ومجرد الرحلة من وراء قيامه بركوب البحر، إنما نيته هي المخاطرة من أجل حياة أفضل، فضلا عن أن المادة 545 تتحدث عن السفينة بمعناها الذي يحدده القانون، السفينة الذي لها جنسية وعلم وربان وتعتبر امتداد لإقليم دولتها وقطعة منه ولكنها لا تتحدث عن زوارق الموت الذي يقتنيها تجار الموت من بارونات تهريب البشر عن طريق جمع الأموال من المهاجرين الس ريين ضحايا هذه الشبكات. إذن هنا كان مكمن الفراغ القانوني وعدم ملائمة أحكام المادة 545 من القانون البحري لمتابعة شباب الهجرة السرية عن طريق البحر لعدم مطابقة وقائع ظاهرة " الحرقة "مع أحكام المادة المذكورة. أما عن مخالفة التزامات الجزائر الدولية، فذلك لأن أحكام المادة الخامسة من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق الذر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم خمسة وعشرين في الدورة 55 المؤرخ في 2000/11/15 تنص على عدم المسؤولية الجزائرية للمهاجرين بنصها على أنه " لا يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجزائية بمقتضى هذا البروتوكول نظرا لكونهم هدفا للسلوك المبين في المادة 06 من هذا البروتوكول أي أن المادة 05 اعتبرتهم ضحايا معفيين من المسؤولية الجزائية و الجزائر كدولة ملزمة بمراعاة أحكام المادة 05

المذكورة من منظور أنها صادقت على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03 – 418 المؤرخ في 2003/11/09 المنشور بالجريدة الرسمية العدد 69 بتاريخ 2003/11/12 و بالتالي منذ هذا التاريخ المفروض أن تجريم الهجرة السرية عن طريق البحر يمس فقط شبكات التهريب المستفيدة وليس المهاجرين عبر زوارق الموت لأنهم بكل بساطة ضحايا.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية: يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة.

يتميّز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرار الهجرة من عدمه، كما أن هذا الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فإن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها الشرعية أو في صورتها غير الشرعية. فالتباين في المستوى الاقتصادي يتجلى بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لا زالت تعتمد بالأساس في اقتصادياتها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار الموسمية والثاني

بأحوال السوق الدولية ما يؤثر سلبًا على مستوى سوق العمل. وفيما يختص بالجزائر فإن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم ما يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعدادا للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرّية تعتبر مظهرا من مظاهر هذه الثقافة. ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

- إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد.
- غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد الجزائري مجرّد جسد بدون روح.
- تدفق ريع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلّت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية و الأمنية: تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير

الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة . وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوز هذا إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. فالعوامل السياسة تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مرّ التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسببة للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلّح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت و ما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية. إن الديمقراطية التي عرفتها الجزائر تولدت عنها كثرة الأحزاب و الجمعيات السياسية التي لم تلبي حاجيات وطموحات المواطنين، ومع تأ زم الوضع الأمني وظهور الهمجية الإرهابية في العشرية السوداء، وتفشّي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر...، دفعت الشباب إلى الهجرة

غير الشرعية هروبا من الإرهاب و بحثا عن الأمن و الاستقرار. إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي للبلاد حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة كما أن إعلان حالة الطوارئ أعطى الانطباع بالا أمن، هذا ما خلق للمواطن الجزائري الخوف وعدم الطمأنينة.

الفرع الثالث: الأسباب الجغرافية و الديمغرافية: إنَ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثرا كبيرا في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات و ثواران البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة. وقد أدّ ت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية . وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا ينعكس سلباً على الحياة فالدول الواقعة فذي نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني العديد من المشاكل بسبب موقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي. فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل و الاستقرار.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية داخل الجزائر

إذا كانت الجزائر بالرغم من تحسن ظروفها الاقتصادية لا تزال بلد نزوح، فإنها في طريقها إلى أن تتحول ببطئ لكن بشكل أكيد إلى بلد استقبال للمهاجرين .يذكر التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008 أن عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 95 ألف أجنبي أي 0.3 من العدد الكلي لسكان البلاد.

لقد أكدت الأرقام المنشورة في عدد صحيفة" الوطن "الصادر في 26 أفريل 2009 على تحول الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة ففي عام 1999أحصت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة ألف عامل أجنبي . أصبح عددهم حاليا 32 ألف عامل أجنبي منهم 40 % صينيون يعملون لدى الشركات الصينية العاملة في المشروعات العامة ومشروعات البناء والمنتجات الهيدروكربونية. ولا توجد إحصائيات رسمية عن الهجرة غير الشرعية، فيما عَدَا الإحصائيات التي تحصي عمليات اعتقال المهاجرين غير الشرعيين .

إن التحقيق الذي أجرته اللجنة الدولي للتضامن مع الشعوب، يعد من التحقيقات النادرة التي قدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون على التراب الجزائري.

لقد قدّر التحقيق الذي تناول عينة من 2000 شخص، عدد المهاجرين غير الشرعيين بـ: 26 ألف مهاجر. إن هذا الرقم هو بالأحرى الأقرب للواقع حيث يتوافق مع الرقم المقدم من المفوضية العليا للاجئين في الفترة نفسها 21500. يرجع الفارق بين الرقمين إلى أن

بيانات منظمة الأمم المتحدة لا تتضمن اللاجئين من جنسيات أخرى غير الجنسيات الأفريقية.

تذكر دراسة اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أن بالنسبة 40 % من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النهائي .أمّا بالنسبة ل 40 %الأخرى، فهي مجرد مكان للمرور إلى أوروبا . ويمثل الـ 20 % المتبقية مواقف متنوعة مهاجرون لا يملكون وسيلة للعودة إلى بلادهم لاجئون ...الخ.

وفي هذا السياق أصبحت ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري تلقب بـ " العاصمة الإفريقية " كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابًا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثًا عن معيشة أفضل وهروبا من الفقر والحروب الأهلية . ونتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التهريب بكل أنواعها لاسيما الأسلحة المخدرات والأطفال، فضلا عن تزايد حالات مرض السيدا، ما دفع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد منها، لكن المهاجرين غير الشرعيين استحدثوا تقنيات جديدة للتمويه كشراء بطاقات هوية لسكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى مواطنين جزائريين بالوثائق . الجزائر" نيوز "أجرت تحقيقا بولاية تمنراست وكشفت عن تجاوزات خطيرة يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في تزوير بطاقات الهوية بتورط من بعض سكان تمنراست وكذا عن وجود شبكات ذائعة الصيت تهرّب الأسلحة والمخدرات والمتاجرة بالأطفال.

تفيد بعض المعلومات المتحصل عليها بوجود ظاهرة خطيرة وجد

رائجة في تمنراست تتمثل في عدم إبلاغ بعض سكان تمنراست عن موتاهم من الجنسين ومن كل الأعمار وعدم تسجيلهم في سجلات الوفيات على مستوى مختلف بلديات الولاية قصد بيعها للمهاجرين الأفارقة بمبالغ تقدر بالملايين.

المطلب الرابع: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تشهد تزايد مستمر خاصة من دول الجوار في أقصى الجنوب، قد أ ثّرت سلبا على الجزائر في مختلف الميادين يمكن استخلاصها في ما يلي:

الفرع الأول: على الميدان الأمني

– **تواطؤ بين الإرهابيين والمهربين :** و تتمثل في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين و الشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين حيث أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية بأن هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين.

– **ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات:** وهذا لما تدّره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة، وحسب تصريحات العديد من الإرهابيين التائبين أو المقبوض عليهم، فإن مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية وكذا الحدود الصحراوية مع ليبيا.

فالحدود الشاسعة للجزائر تشكل منفذًا سهلا لإدخال الأسلحة لدعم

الجماعات الإرهابية وخير دليل على ذلك العملية التي نفذتها قوات الجيش الوطني الشعبي بنجاح يوم 2004/01/31 بجنوب عين صالح بولاية تمنراست حيث تم القضاء على مجموعة إرهابية تابعة للجماعة السلفية للدعوة و القتال و التي كانت تحاول التسلل عبر الحدود الجزائرية المالية على متن سيارات و أسفرت على حجز 17 قطعة سلاح جماعي صنف هاون و رشاشات وقافات وقنابل و 200 قطعة سلاح خفيف، منها 190 مسدس رشاش كلاشينكوف وبنادق بمنظار ومسدسات آلية.

– **انتشار ظاهرة تهريب المخدرات بجميع أنواعها:** إن تهريب المخدرات لم يعد يقتصر على الحدود المغربية فقط بذل امتد ليشمل في السنوات الأخيرة الحدود المالية حيث أصبح هذا البلد منتجا ومصدرا للمخدرات.

– **استغلال المهربين من طرف مصالح المخابرات للدول المجاورة:** حيث ذكرت العديد من التحقيقات الداخلية للأجهزة الأمنية الجزائرية عن سهولة إمكانية تجنيد المهاجرين غير الشرعيين بسهولة في أجهزة مخابرات دول أجنبية.

– **علاقة المهاجرين غير الشرعيين بالجريمة المنظمة:** للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أنواعها إذ أن المهربين سواء للمخدرات أو المواشي وبما فيها سرقة السيارات استعملوا في العديد من المرات مهاجرين غير شرعيين.

الفرع الثاني: على الميدان الاقتصادي: إن العبئ الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية للأجانب الأفارقة زاد في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى لضمان القوت اليومي وبالتالي أثّر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات ممّا أدّى إلى توسع أنواع الجرائم الاقتصادية، وبالتالي زيادة التهريب للثروات إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني نذكر منها بصفة خاصة:

*إضعاف العملة الوطنية.

* تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

* التعود على الربح السهل.

الفرع الثالث: على الميدان الاجتماعي:

وتتلخص في الآفات التالية:

*تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.

* رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.

* ظهور أقليات ذات نزعة دينية» مسيحية " في الجنوب الكبير خاصة بمدينة تمنراست.

* انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أواسط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة وخاصة منهم النيجريين وبيعهم لخلائط من المساحيق، الأعشاب و العقاقير المستحضرة خصيصا للشعوذة الضارة بالصحة.

الفرع الرابع: على الميدان الصحي: ويتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين في الميدان خاصة في انتشار الأمراض الفتّاكة أو المعدية منها، كمرض فقدان المناعة المكتسبة(السيدا)حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة في الولايات الحدودية وتحتل ولاية تمنراست أعلى نسبة من المصابين، حيث أصبح هذا الداء يشكل تهديدا فعليا على الدولة الجزائرية. بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية، ساعد على ظهور أ وبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وانتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها ممّا أثّر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية نتيجة الاختلالات التي أحثها العدد الهائل من النازحين.

المبحث السابع: محددات الهجرة باستخدام نموذج الجاذبية

تم التطرق من خلال الجزء النظري إلى التعريف بالهجرة من حيث تعريفها، أنواعها، أسبابها و العوامل المؤثرة فيها و المحددة لها. سوف نحاول من خلال هذا الجزء و المعنون بعنوان دراسة قياسية لظاهرة الهجرة في الجزائر، نمذجة ظاهرة الهجرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1986 و 2009، حيث نحاول ضبط و معرفة مختلف المحددات الأساسية لانبعاث الهجرة الجزائرية إلى دول أخرى مقتصرين على المحددات الاقتصادية.

01. 7 -/ المتغير التابع: يسمى كذالك بالمتغير المفسر. يتمثل المتغير التابع في الظاهرة المراد نمذجتها و الممثلة في ظاهرة الهجرة و التي يرمز لها بالرمز MI

01.7-/ المتغيرات المفسرة: تسمى كذالك بالمتغيرات المستقلة أو الشارحة. تتمثل المتغيرات المفسرة لهذه الدراسة في كل من ما يلي:

1. الأجر الحقيقي: و الذي يرمز له بالرمز SR
2. الأجر الاسمي: و الذي يرمز له بالرمز SN
3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام: و الذي يرمز له بالرمز PIR
4. معدل البطالة: معبر عنه بالنسبة المؤوية و الذي يرمز له بالرمز CH
5. معدل التضخم: معبر عنه بالنسبة المؤوية و الذي يرمز له بالرمز IMF

الجدول أدناه يلخص مختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في هذه الدراسة و الرموز الموافقة لها:

الجدول رقم (12.03): تسمية و رموز المتغيرات المفسرة

رمز المتغير المفسر	تسمية المتغير المفسر
SR	الأجر الحقيقي
SN	الأجر الاسمي
PPIB	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام
CH	معدل البطالة
IMF	معدل التضخم

المصدر: من إعداد الباحث

03.7-/ المميزات العددية لمتغيرات الدراسة: سوف نتطرق من خلال هذه الفقرة إلى عرض المميزات العددية لمختلف معطيات السلاسل

الزمنية لمتغيرات الدراسة. هذه المميزات العددية تتمثل في كل من مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت.

01.03.7- المميزات العددية لمتغير الهجرة MI: الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في الهجرة

الجدول رقم (13.03) : عدد المهاجرين خلال الفترة 1986-2009

السنوات	عدد المهاجرين MI
1986	54790.80
1987	54790.80
1988	54790.80
1989	54790.80
1990	54790.80
1991	59769.40
1992	59769.40
1993	59769.40
1994	59769.40
1995	59769.40
1996	50022.00
1997	50022.00
1998	50022.00
1999	50022.00
2000	50022.00
2001	48489.20
2002	48489.20
2003	48489.20
2004	48489.20
2005	48489.20
2006	48464.80
2007	48464.80
2008	48464.80
2009	48464.80

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$
- المتوسط الحسابي: 52467.34
- المنوال: السلسلة متعددة المنوال.
- الوسيط: 50022.00
- أعلى قيمة: 59769.40
- أدنى قيمة: 48464.80
- التباين: 20291322.0589
- الانحراف المعياري: 4504.589

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة الهجرة يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (03.03): التمثيل البياني لسلسلة الهجرة MI

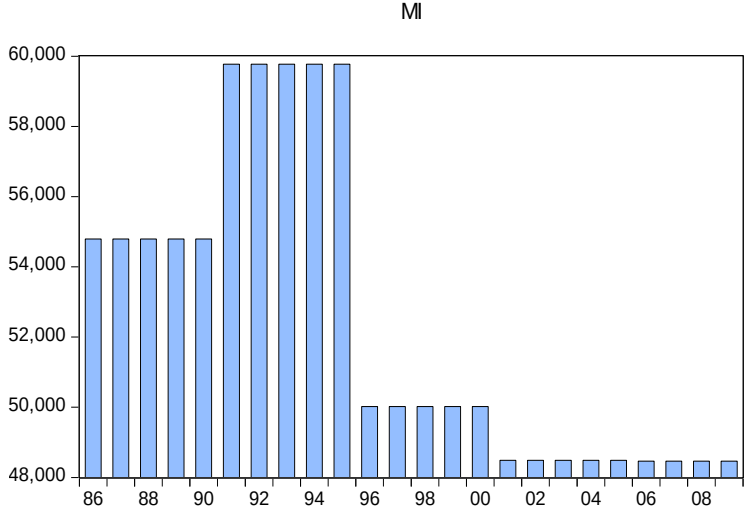

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة الهجرة يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (04.03): المنحنى البياني لسلسلة الهجرة MI

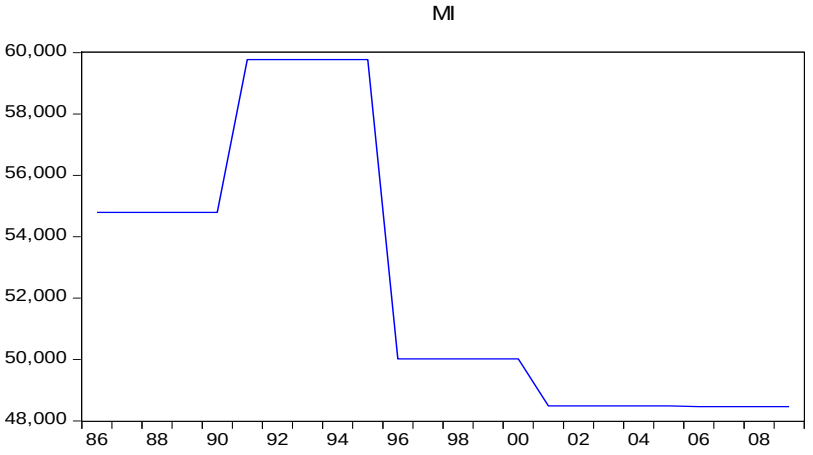

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

02.03.7-/ المميزات العددية لمتغير الأجر الحقيقي: الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في كتلة الأجور الحقيقية

الجدول رقم (14.03) : كتلة الأجور الحقيقية خلال الفترة 1986-2009 الوحدة: مليون

السنوات	كتلة الأجور الحقيقية SR
1986	1201
1987	1257
1988	1375
1989	1522
1990	1800
1991	2555
1992	3413
1993	4125
1994	4699
1995	5688
1996	6672

1997	7221
1998	7946
1999	8476
2000	8846
2001	9724
2002	10487
2003	11371
2004	12786
2005	13635
2006	15000
2007	16987
2008	19005
2009	21000

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$
- المتوسط الحسابي: 8199.625
- الوسيط: 7583.500
- أعلى قيمة: 21000.00
- أدنى قيمة: 1201.000
- التباين: 34580480.187
- الانحراف المعياري: 5880.517

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة الأجر الحقيقي يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (05.03): التمثيل البياني لسلسلة كتلة الأجور الحقيقية SR

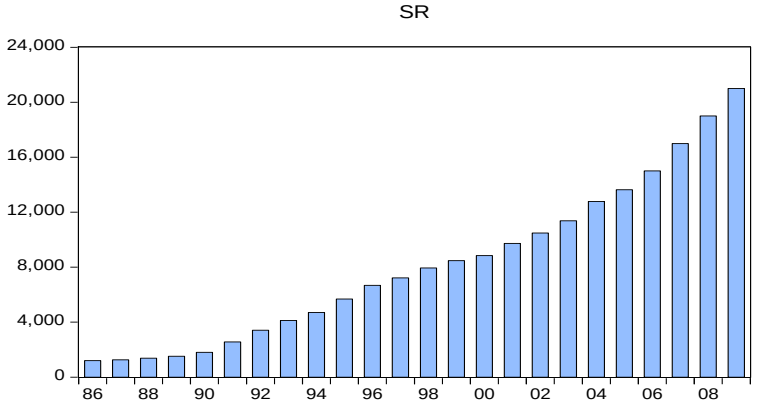

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة كتلة الأجور الحقيقية يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (06.03): المنحنى البياني لسلسلة كتلة الأجور الحقيقية SR

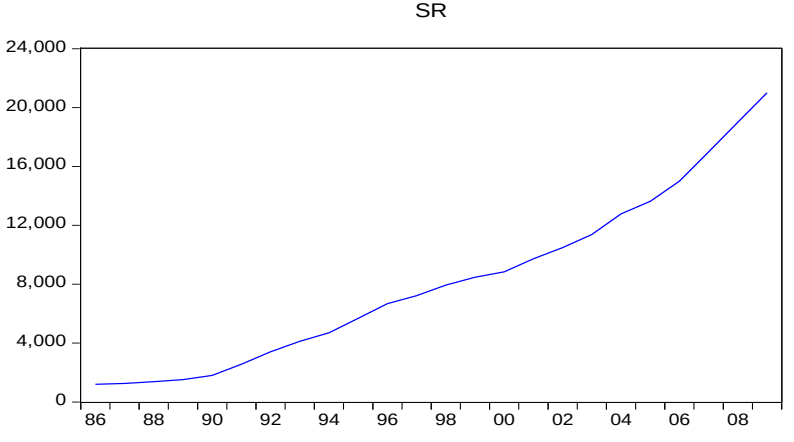

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

03.03.7-/ المميزات العددية لمتغير الأجر الاسمي: الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في كتلة الأجور الاسمية .

الجدول رقم (15.03) : كتلة الأجور الاسمية خلال الفترة 1986-2009 الوحدة : مليون

السنوات	كتلة الأجور الاسمية SN
1986	1494
1987	1455
1988	1503
1989	1522
1990	1527
1991	1722
1992	1747
1993	1752
1994	1546
1995	1442
1996	1425
1997	1459
1998	1530
1999	1590
2000	1653
2001	1744
2002	1854
2003	1960
2004	2128
2005	2233
2006	2396
2007	2621.04
2008	2843.82
2009	3156.07

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$
- المتوسط الحسابي: 1845.955
- الوسيط: 1687.500

- أعلى قيمة: 3156.070
- أدنى قيمة: 1425.000
- التباين: 229822.7300
- الانحراف المعياري: 479.3983

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة الأجر الاسمي يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (07.03): التمثيل البياني لسلسلة كتلة الأجور الاسمية SN

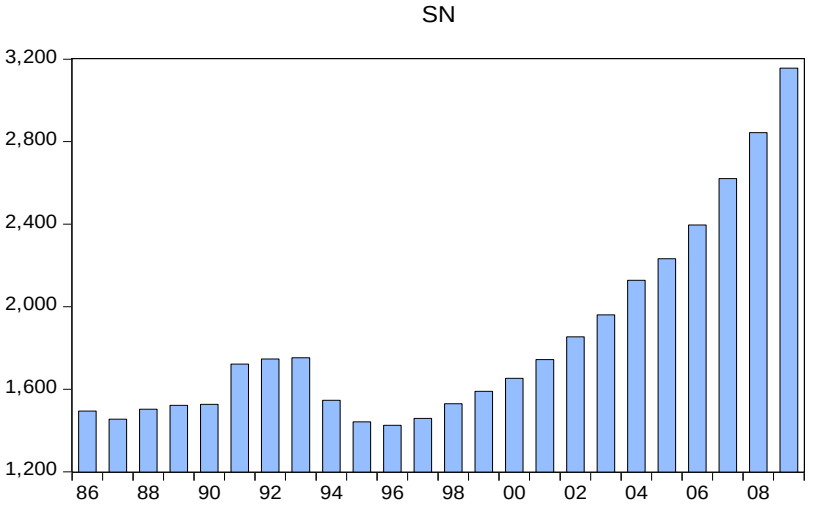

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة كتلة الأجور الاسمية يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (08.03): المنحنى البياني لسلسلة كتلة الأجور الاسمية SN

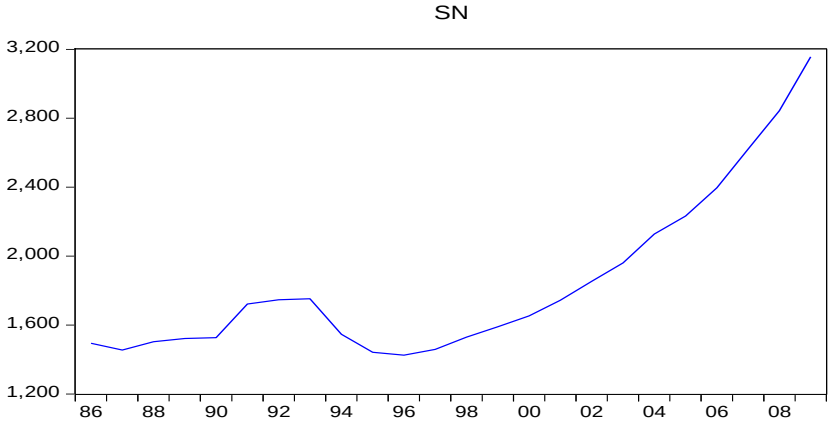

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

04.03.7- المميزات العددية لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

المحلي الخام:الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

الجدول رقم (16.03) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1986-2009 الوحدة: مليون

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام PPIB
1986	1101.7441
1987	1010.4400
1988	897.5145
1989	972.2555
1990	914.7020
1991	826.7454
1992	846.1699
1993	806.2584
1994	784.9382
1995	785.9374

1996	753.8633
1997	726.0879
1998	730.5412
1999	741.4794
2000	746.6399
2001	755.6838
2002	840.7981
2003	861.5044
2004	897.9348
2005	927.0464
2006	938.8038
2007	968.2180
2008	991.8526
2009	786.2674

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$
- المتوسط الحسابي: 858.8926
- الوسيط: 843.4840
- أعلى قيمة: 1101.744
- أدنى قيمة: 726.0879
- التباين: 10614.4597
- الانحراف المعياري: 103.0265

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (09.03): التمثيل البياني لسلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام PPIB

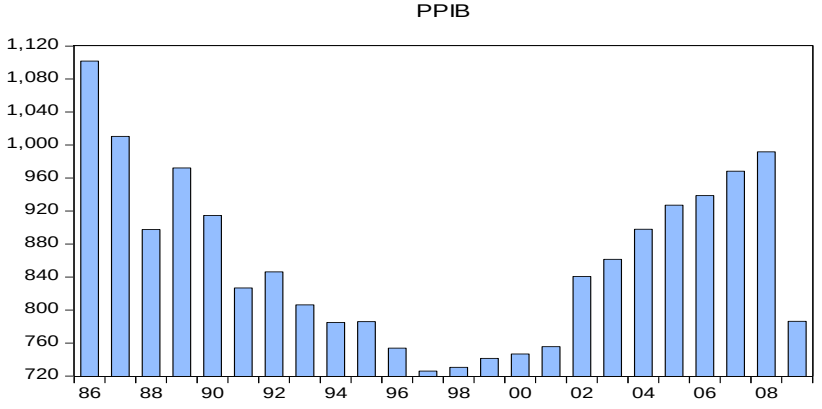

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (10.03): المنحنى البياني لسلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام PPIB

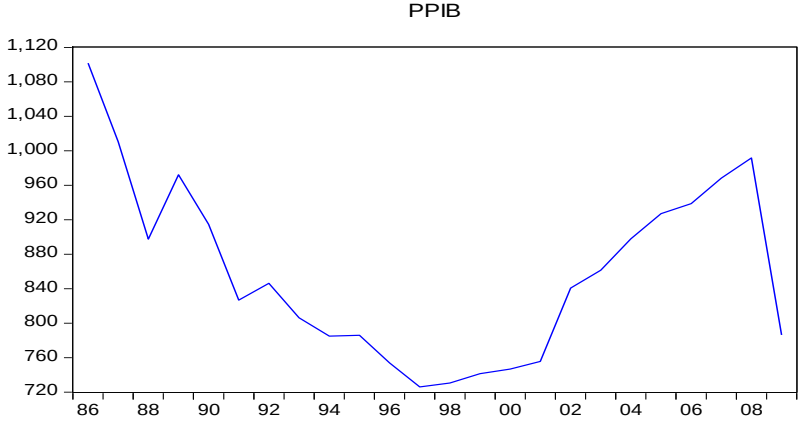

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

05.03.7-/ المميزات العددية لمتغير معدل البطالة:الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في معدل البطالة.

الجدول رقم (17.03) : معدل البطالة خلال الفترة 1986-2009

السنوات	معدل البطالة CH
1986	20.00
1987	20.22
1988	18.00
1989	17.00
1990	19.80
1991	20.30
1992	21.30
1993	23.20
1994	24.40
1995	28.10
1996	28.20
1997	28.60
1998	28.00
1999	29.24
2000	29.50
2001	27.30
2002	25.70
2003	23.70
2004	17.70
2005	15.30
2006	12.30
2007	13.80
2008	11.30
2009	10.20

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$

- المتوسط الحسابي: 21.38167
- الوسيط: 20.80000
- أعلى قيمة: 29.50000
- أدنى قيمة: 10.20000
- التباين: 36.58253
- الانحراف المعياري: 6.04835

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة معدل البطالة يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (11.03): التمثيل البياني لسلسلة معدل البطالة CH

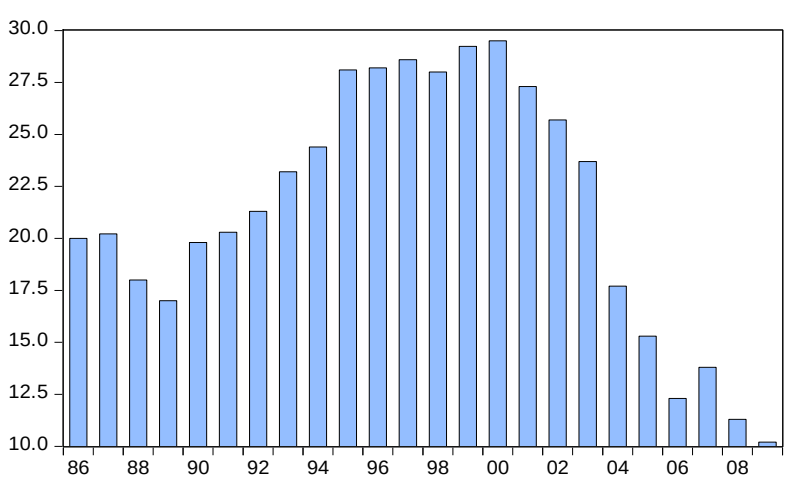

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة معدل البطالة يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (12.03): المنحنى البياني لسلسلة معدل البطالة CH

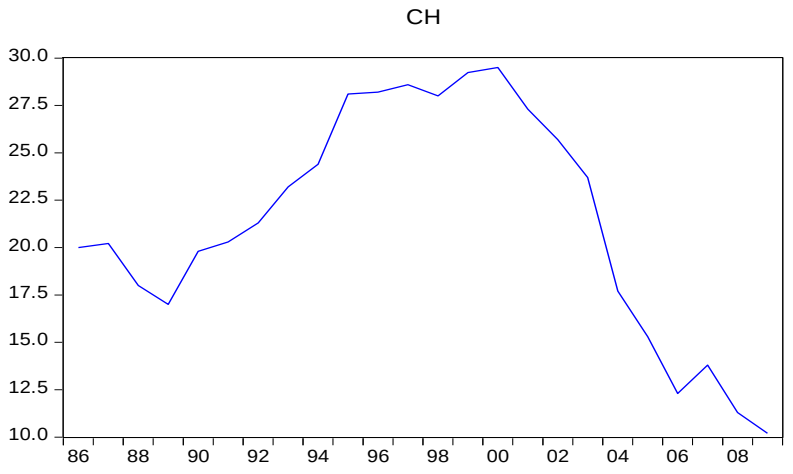

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

06.03.7-/ المميزات العددية لمتغير معدل التضخم: الجدول أدناه يقدم معطيات السلسلة الزمنية الممثلة في معدل التضخم.

الجدول رقم (18.03) : معدل التضخم خلال الفترة 1986-2009

السنوات	معدل التضخم IMF
1986	2.4053
1987	8.8420
1988	9.0609
1989	16.0113
1990	30.259
1991	53.788
1992	21.926
1993	13.624
1994	29.077
1995	28.577
1996	24.021
1997	7.001

1998	3.130
1999	10.856
2000	24.598
2001	0.711
2002	1.906
2003	8.323
2004	10.629
2005	16.459
2006	11.282
2007	7.331
2008	14.602
2009	9.423

المصدر: موقع البنك الدولي

- عدد مشاهدات السلسلة: $n = 24$
- المتوسط الحسابي: 15.3650
- الوسيط: 11.0696
- أعلى قيمة: 53.78860
- أدنى قيمة: 0.7112
- التباين: 146.1946
- الانحراف المعياري: 12.0911

التمثيل البياني عن طريق الأعمدة لمعطيات سلسلة معدل التضخم يقدمها الشكل التالي:

الشكل رقم (13.03): التمثيل البياني لسلسلة معدل التضخمIMF

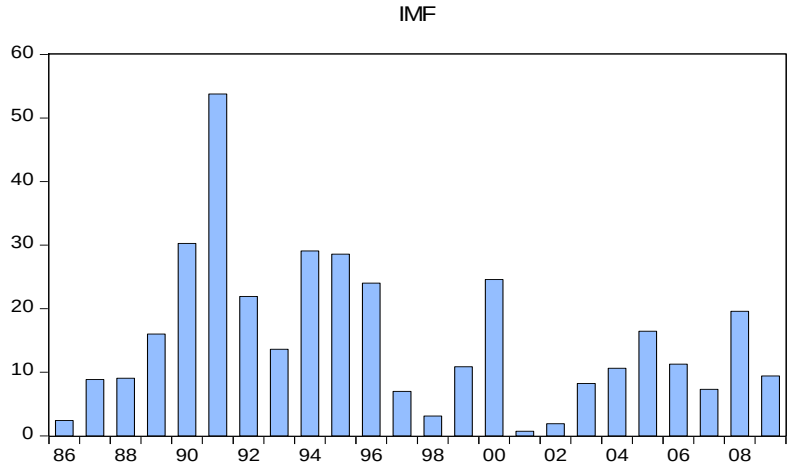

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

أما المنحنى البياني لسلسلة معدل التضخم يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (14.03): المنحنى البياني لسلسلة معدل التضخمIMF

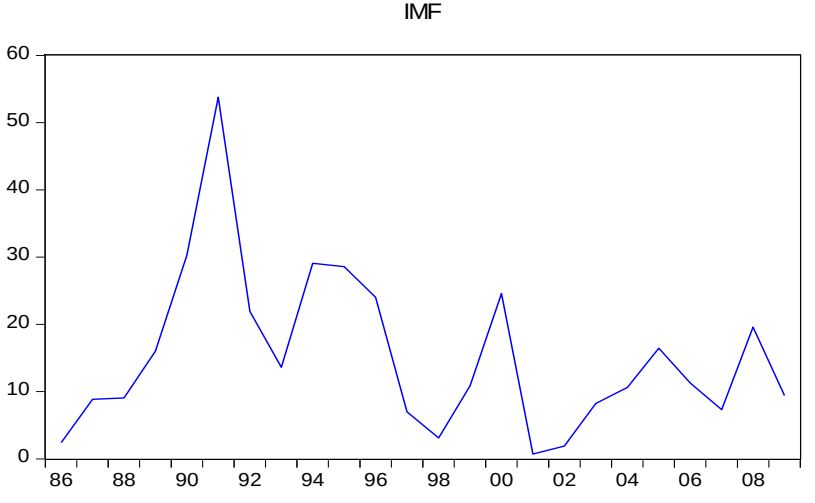

المصدر: مستخرج باستخدام برنامج Eviews7

04.7-/ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

01.04.7-/ دراسة استقرارية سلسلة الهجرة MI: بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في الهجرة MI نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبارات جذر الوحدة.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

الشكل رقم (15.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ

Date: 09/21/13 Time: 14:47
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.846	0.846	19.426	0.000
. |***** |	. *| . |	2	0.692	-0.083	33.024	0.000
. |**** |	. *| . |	3	0.539	-0.091	41.642	0.000
. |*** |	. *| . |	4	0.385	-0.100	46.261	0.000
. |**. |	. *| . |	5	0.231	-0.110	48.016	0.000
. |*. |	. | . |	6	0.125	0.047	48.555	0.000
. | . |	. *| . |	7	0.018	-0.101	48.567	0.000
. *| . |	. *| . |	8	-0.088	-0.112	48.871	0.000
. *| . |	. *| . |	9	-0.195	-0.126	50.450	0.000
.**| . |	. *| . |	10	-0.288	-0.094	54.152	0.000
.**| . |	. |*. |	11	-0.317	0.123	58.981	0.000
***| . |	. *| . |	12	-0.346	-0.101	65.212	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 4 و هي تتراوح بين 0.876 و 0.385 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الهجرة MI.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller :

– **تقدير النموذج الأول:** $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

جدول رقم (19.03) : نتائج تقدير النموذج $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/19/13 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments
D(MI)=C(1)*MI(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.006040	0.009211	-0.655716	0.5188

R-squared	0.004996	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.004996	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2333.617	Akaike info criterion	18.39073
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.44010
Log likelihood	-210.4934	Hannan-Quinn criter.	18.40315
Durbin-Watson stat	2.026809		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

- **تقدير النموذج الثاني:** $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

جدول رقم (20.03) : نتائج تقدير النموذج $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/19/13 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments
D(MI)=C(1)+C(2)*MI(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	6119.636	5796.387	1.055767	0.3031
C(2)	-0.121476	0.109724	-1.107106	0.2808

R-squared	0.055147	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.010154	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2327.560	Akaike info criterion	18.42597
Sum squared resid	1.14E+08	Schwarz criterion	18.52471
Log likelihood	-209.8987	Hannan-Quinn criter.	18.45080
F-statistic	1.225683	Durbin-Watson stat	1.902314
Prob(F-statistic)	0.280769		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07

تقدير النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

جدول رقم (21.03) : نتائج تقدير النموذج $\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$

Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/19/13 Time: 20:34
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments
D(MI)=C(1)+C(2)*T+C(3)*MI(-1)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	19020.14	9344.092	2.035525	0.0553
C(2)	-179.7852	104.8086	-1.715367	0.1017
C(3)	-0.322142	0.157177	-2.049547	0.0538

R-squared	0.176329	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.093962	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2226.846	Akaike info criterion	18.37567
Sum squared resid	99176903	Schwarz criterion	18.52378
Log likelihood	-208.3202	Hannan-Quinn criter.	18.41292
F-statistic	2.140771	Durbin-Watson stat	1.797322
Prob(F-statistic)	0.143727		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

بتفحص قيمة الإحصائية DW المحسوبة للنماذج الثلاثة أعلاه نلاحظ أنها أقل من الحد dl أي أن: $DW < dl$ و بالتالي فإن اختبار Dickey-Fuller لا يصلح في هذه الحالة و لا يعطي نتائج دقيقة فيما يخص الكشف عن جذر الوحدة. لذالك سوف نقوم باستخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع.

2.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع:

– تقدير النموذج الأول: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$

في هذه الحالة نقوم باختبار الفرضية التالية:

$H_0: \lambda = 0$ $\Rightarrow$ **يـ وجد جذر الـ وحدة**

$H_1: \lambda \neq 0$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}} = \frac{-0.006040}{0.009211} = -0.655716$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} من الجداول:

$$\tau_{TAB} = ADF_{\lambda(1,24,0.05)} = -1.956406$$

- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} حيث:

بما أن □□□□□□□□□□□□□□□□□□□□□ فإننا نقبل فرضية العدم $H_0: \lambda = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة $H_1: \lambda \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فإن سلسلة الهجرة MI لا تتوفر على خاصية الاستقرار بمعنى أنها غير مستقرة.

جدول رقم (22.03) : نتائج تقدير النموذج

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

Null Hypothesis: MI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.655716	0.4220
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/19/13 Time: 21:25
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MI(-1)	-0.006040	0.009211	-0.655716	0.5188

R-squared	0.004996	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.004996	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2333.617	Akaike info criterion	18.39073
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.44010
Log likelihood	-210.4934	Hannan-Quinn criter.	18.40315
Durbin-Watson stat	2.026809		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

- تقدير النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$

في هذه الحالة يكون اختبار الفرضيات كما يلي:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho = 1$$

$$\alpha = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha = 0$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho \neq 1$$

$$\alpha \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha \neq 0$$

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\alpha}}$ بالنسبة لـ α حيث أن:

$$\tau_{CAL\hat{\alpha}} = \frac{\hat{\alpha}}{S\hat{\alpha}} = \frac{6119.636}{5796.387} = 1.055767$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\lambda}}$ بالنسبة لـ λ حيث أن:

$$\tau_{CAL\hat{\lambda}} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}} = \frac{-0.121476}{0.109724} = -1.107106$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} بالنسبة لكل من α و λ و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller

$$\tau_{TAB} = ADF_{(2,24,0.05)} = -2.998064$$

- مقارنة قيم الإحصائيات المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\alpha}}$ و $\tau_{C\,A\hat{\lambda}L}$ بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} :

بما أن:

$$\tau_{CAL\hat{\alpha}} = 1.055767 > ADF_{\hat{\alpha}}(2,24,0.05) = -2.998064$$

فإننا نقبل فرضية العدم $H_0 : \alpha = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة $H_1 : \alpha \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر

الوحدة و بالتالي فإن سلسلة الهجرة MI لا تتوفر على خاصية الاستقرار بمعنى أنها غير مستقرة.

بما أن: $\tau_{CAL\hat{\lambda}} = -1.107106 > ADF_{\hat{\lambda}}(2,24,0.05) = -2.998064$

فإننا نقبل فرضية العدم $H_0 : \lambda = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة $H_1 : \lambda \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة.

جدول رقم (23.03) : نتائج تقدير النموذج

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

Null Hypothesis: MI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.107106	0.6949
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/19/13 Time: 21:37
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MI(-1)	-0.121476	0.109724	-1.107106	0.2808
C	6119.636	5796.387	1.055767	0.3031

R-squared	0.055147	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.010154	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2327.560	Akaike info criterion	18.42597
Sum squared resid	1.14E+08	Schwarz criterion	18.52471
Log likelihood	-209.8987	Hannan-Quinn criter.	18.45080
F-statistic	1.225683	Durbin-Watson stat	1.902314
Prob(F-statistic)	0.280769		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

- تقدير النموذج الثالث:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة يكون اختبار الفرضيات كما يلي:

$$H_0 : \ \lambda = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho = 1$$

$$\alpha = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha = 0$$

$$\beta = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \beta = 0$$

$$H_1 : \ \lambda \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \rho \neq 1$$

$$\alpha \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \alpha \neq 0$$

$$\beta \neq 0 \quad \Leftrightarrow \quad \beta \neq 0$$

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\alpha}}$ بالنسبة لـ α حيث أن:

$$\tau_{CAL\hat{\alpha}} = \frac{\hat{\alpha}}{S\hat{\alpha}} = \frac{18840.34}{9259.946} = 2.034607$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\beta}}$ بالنسبة لـ β حيث أن:

$$\tau_{CAL\hat{\beta}} = \frac{\hat{\beta}}{S\hat{\beta}} = \frac{-179.7852}{104.8086} = -1.715367$$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\lambda}}$ بالنسبة لـ λ حيث أن:

$$\tau_{CAL\hat{\lambda}} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}} = \frac{-0.312142}{0.157177} = -2.049547$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} بالنسبة لكل من α و λ و β و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller

$$\tau_{TAB} = ADF_{(3,24,0.05)} = -3.622033$$

- مقارنة قيم الإحصائيات المحسوبة $\tau_{CAL\hat{\alpha}}$ و $\tau_{CAL\hat{\lambda}}$ و $\tau_{CAL\hat{\beta}}$ بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} :

بما أن:

$$\tau_{CAL\hat{\alpha}} = 2.034607 > ADF_{\hat{\alpha}}(3,24,0.05) = -3.633033$$

فإننا نقبل فرضية العدم $H_0 : \alpha = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة $H_1 : \alpha \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة.

بما أن:

$$\tau_{CAL\hat{\lambda}} = -2.049547 > ADF_{\hat{\lambda}}(3,24,0.05) = -3.622033$$

فإننا نقبل فرضية العدم $H_0 : \lambda = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة $H_1 : \lambda \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة.

بما أن:

$$\tau_{CAL\hat{\beta}} = -1.715367 > ADF_{\hat{\beta}}(3,24,0.05) = -3.622033$$

فإننا نقبل فرضية العدم $H_0 : \beta = 0$ التي مضمونها أن السلسلة الزمنية للهجرة MI تحتوي على جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة

$H_1 : \beta \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة MI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فهي غير مستقرة.

جدول رقم (24.03) : نتائج تقدير النموذج

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + \lambda Y_{t-1} + \sum \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

Null Hypothesis: MI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.049547	0.5450
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI)
Method: Least Squares
Date: 09/20/13 Time: 17:29
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MI(-1)	-0.322142	0.157177	-2.049547	0.0538
C	18840.35	9259.946	2.034607	0.0554
@TREND(1986)	-179.7852	104.8086	-1.715367	0.1017

R-squared	0.176329	Mean dependent var	-275.0435
Adjusted R-squared	0.093962	S.D. dependent var	2339.468
S.E. of regression	2226.846	Akaike info criterion	18.37567
Sum squared resid	99176903	Schwarz criterion	18.52378
Log likelihood	-208.3202	Hannan-Quinn criter.	18.41292
F-statistic	2.140771	Durbin-Watson stat	1.797322
Prob(F-statistic)	0.143727		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

تبعا لنتائج اختبار Dickey-Fuller الموسع فأن السلسلة الزمنية للهجرة MI تتصف بخاصية عدم الاستقرار و عدم السكون.

بغرض جعل سلسلة الهجرة MI مستقرة نقوم بأخذ الفرق الأول للسلسلة و الذي يرمز بالرمز $D(MI)$ حيث أن:

$$D(MI) = MI_t - MI_{t-1}$$

بعد أخذ الفرق الأول $D(MI)$ لسلسلة الهجرة نحاول الكشف فيما إذا كان هذا الفرق يتضمن خاصية الاستقرار و السكون أم لا. يتم ذالك عن طريق إخضاع هذا الفرق إلى **اختبار Dickey-Fuller الموسع** من جديد.

2.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع على الفرق الأول $D(MI)$ لسلسلة الهجرة:

– تقدير النموذج الأول: بدون ثابت

في هذه الحالة نقوم باختبار الفرضية التالية:

$H_0: \lambda = 0 \quad \Rightarrow$ **يـ وجد جذر الـ وحدة**

$H_1: \lambda \neq 0$

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{\hat{\lambda}}{S\hat{\lambda}} = \frac{-1}{0.218218} = -4.582576$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} من الجداول:

$$\tau_{TAB} = ADF_{\lambda(1,23,0.05)} = -1.957204$$

- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} حيث:

جدول رقم (25.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لفرق الأول للهجرة

تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(MI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582576	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/13 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MI(-1))	-1.000000	0.218218	-4.582576	0.0002

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2411.760	Akaike info criterion	18.45849
Sum squared resid	1.22E+08	Schwarz criterion	18.50808
Log likelihood	-202.0434	Hannan-Quinn criter.	18.47017
Durbin-Watson stat	2.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

بما أن

$$\tau_{CAL} = -4.582576 < \tau_{TAB} = ADF_{\lambda(1,23,0.05)} = -1.957204$$

فإننا نرفض فرضية العدم $H_0 : \lambda = 0$ التي مضمونها أن الفرق الأول للهجرة $D(MI)$ تحتوي على جذر الوحدة و نقبل الفرضية البديلة $H_1 : \lambda \neq 0$ و التي مضمونها أن السلسلة $D(MI)$ لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فإن سلسلة الفرق الأول للهجرة $D(MI)$ تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

- تقدير النموذج الثاني: بوجود الثابت

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{-1.01517}{0.223581} = -4.540260$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller

$$\tau_{TAB} = ADF_{(2,23,0.05)} = -3.004861$$

- مقارنة قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} :

بما أن:

$$\tau_{CAL} = -4.540260 < ADF_{(2,23,0.05)} = -3.004861$$

فإننا نرفض فرضية العدم التي مضمونها أن سلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للهجرة DMI تحتوي على جذر الوحدة و نقبل الفرضية البديلة و التي مضمونها أن سلسلة الفرق الأول للهجرة

DMI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فإن سلسلة الفرق الأول للهجرة *DMI* تتوفر على خاصية الاستقرار بمعنى أنها مستقرة و ساكنة.

جدول رقم (26.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لفرق الأول للهجرة

تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(MI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.540260	0.0018
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/13 Time: 16:07
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MI(-1))	-1.015117	0.223581	-4.540260	0.0002
C	-291.8923	526.8267	-0.554057	0.5857

R-squared	0.507558	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.482936	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2452.568	Akaike info criterion	18.53417
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.63335
Log likelihood	-201.8758	Hannan-Quinn criter.	18.55753
F-statistic	20.61396	Durbin-Watson stat	2.000464
Prob(F-statistic)	0.000199		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

– تقدير النموذج الثالث: وجود الثابت و الاتجاه العام

يتم إجراء الاختبار كما يلي:

- حساب قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} حيث أن:

$$\tau_{CAL} = \frac{-1.018930}{0.229650} = -4.436874$$

- استخراج قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} و هذا باستخدام الجداول المخصصة لذلك من قبل Dickey-Fuller

$$\tau_{TAB} = ADF_{(3,23,0.05)} = -3.632896$$

- مقارنة قيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} بقيمة الإحصائية τ المجدولة τ_{TAB} :

بما أن:

$$\tau_{CAL} = -4.436874 < ADF_{(3,23,0.05)} = -3.632896$$

فإننا نرفض فرضية العدم التي مضمونها أن سلسلة الفرق الأول للهجرة DMI تحتوي على جذر الوحدة و نقبل الفرضية البديلة و التي مضمونها أن الفرق الأول للهجرة DMI لا تحتوي على جذر الوحدة و بالتالي فهي مستقرة.

جدول رقم (27.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لفرق الأول للهجرة

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(MI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.436874	0.0101
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MI,2)
Method: Least Squares
Date: 09/21/13 Time: 16:21
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MI(-1))	-1.018930	0.229650	-4.436874	0.0003
C	-46.97944	1183.705	-0.039688	0.9688
@TREND(1986)	-19.68074	84.65616	-0.232478	0.8187

R-squared	0.508955	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.457266	S.D. dependent var	3410.744
S.E. of regression	2512.711	Akaike info criterion	18.62224
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.77101
Log likelihood	-201.8446	Hannan-Quinn criter.	18.65728
F-statistic	9.846506	Durbin-Watson stat	1.998722
Prob(F-statistic)	0.001163		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. اختبار استقرار الفرق الأول للهجرة باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي:

الشكل رقم (16.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *DMI*

Date: 09/21/13 Time: 16:33
Sample: 1986 2009
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.015	-0.015	0.0059	0.939
. | . |	. | . |	2	-0.016	-0.016	0.0127	0.994
. | . |	. | . |	3	-0.016	-0.017	0.0204	0.999
. | . |	. | . |	4	-0.017	-0.018	0.0290	1.000
.**| . |	.**| . |	5	-0.308	-0.309	3.0504	0.692
. | . |	. | . |	6	-0.030	-0.046	3.0800	0.799
. | . |	. | . |	7	-0.030	-0.049	3.1127	0.874
. | . |	. | . |	8	-0.031	-0.053	3.1490	0.925
. | . |	. | . |	9	-0.028	-0.053	3.1810	0.957
. *| . |	. *| . |	10	-0.068	-0.193	3.3837	0.971
. | . |	. | . |	11	-0.007	-0.059	3.3859	0.985
. | . |	. | . |	12	-0.008	-0.064	3.3889	0.992

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول الهجرة *DMI* .

02.04.17-/ دراسة استقرارية سلسلة الأجر الحقيقي SR:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في الأجر الحقيقي *SR* نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.

- اختبارات جذر الوحدة.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

الشكل رقم (17.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *SR*

Date: 09/21/13 Time: 19:54
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.851	0.851	19.648	0.000
. |***** |	. | . |	2	0.708	-0.058	33.873	0.000
. |**** |	. | . |	3	0.576	-0.045	43.731	0.000
. |*** |	. | . |	4	0.457	-0.034	50.250	0.000
. |**. |	. | . |	5	0.345	-0.054	54.164	0.000
. |**. |	. *| . |	6	0.237	-0.067	56.113	0.000
. |*. |	. | . |	7	0.145	-0.026	56.886	0.000
. | . |	. | . |	8	0.061	-0.051	57.032	0.000
. | . |	. | . |	9	-0.018	-0.060	57.045	0.000
. *| . |	. | . |	10	-0.084	-0.037	57.362	0.000
. *| . |	. *| . |	11	-0.148	-0.066	58.409	0.000
.**| . |	. *| . |	12	-0.209	-0.076	60.682	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 4 و هي تتراوح بين 0.851 و 0.477 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الحقيقي *SR*.

بغرض جعل سلسلة الأجر الحقيقي *SR* مستقرة نأخذ الفرق الأول لها ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الأول بالرمز *DSR* . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (18.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *DSR*

Date: 09/23/13 Time: 16:15
Sample: 1986 2009
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***** |	. |***** |	1	0.703	0.703	12.918	0.000
. |*** |	. *| . |	2	0.459	-0.069	18.698	0.000
. |**. |	. | . |	3	0.288	-0.017	21.090	0.000
. |*. |	. *| . |	4	0.093	-0.171	21.351	0.000
. |*. |	. |**. |	5	0.097	0.235	21.649	0.001
. | . |	.**| . |	6	-0.001	-0.242	21.649	0.001
. *| . |	. | . |	7	-0.095	-0.025	21.975	0.003
. *| . |	. | . |	8	-0.105	-0.018	22.395	0.004
. *| . |	. |*. |	9	-0.098	0.120	22.788	0.007
. | . |	. | . |	10	-0.016	0.023	22.800	0.012
. | . |	. | . |	11	0.044	0.033	22.893	0.018
. | . |	. | . |	12	0.065	0.003	23.113	0.027

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 2 و هي تتراوح بين 0.703 و 0.459 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الحقيقي *DSR*.

بغرض جعل سلسلة الأجر الحقيقي *DSR* مستقرة نأخذ الفرق الثاني لـ ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الثاني بالرمز *DDSR* . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (19.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *DDSR*

Date: 09/23/13 Time: 16:20
Sample: 1986 2009
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.250	-0.250	1.5720	0.210
.**| . |	***| . |	2	-0.299	-0.385	3.9283	0.140
. |*** |	. |**. |	3	0.407	0.259	8.5313	0.036
.**| . |	.**| . |	4	-0.231	-0.206	10.090	0.039
. | . |	. |*. |	5	0.037	0.208	10.133	0.072
. |*. |	. | . |	6	0.184	-0.022	11.252	0.081
.**| . |	.*| . |	7	-0.304	-0.100	14.494	0.043
. | . |	.*| . |	8	0.017	-0.154	14.505	0.070
. | . |	.**| . |	9	0.009	-0.218	14.508	0.105
.**| . |	.**| . |	10	-0.212	-0.217	16.478	0.087
. | . |	.**| . |	11	0.055	-0.209	16.621	0.120
. |*. |	. |*. |	12	0.135	0.124	17.578	0.129

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للأجر الحقيقي *DDSR*.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع: الجدول أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الحقيقي *SR*.

1. **تقدير النموذج الأول:** النتائج يقدمها الجدول أدناه:

جدول رقم (28.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الحقيقي SR

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: SR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.478738	0.9951
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SR(-1)	0.054499	0.021986	2.478738	0.0222
D(SR(-1))	0.528786	0.216983	2.436990	0.0243

R-squared	0.731444	Mean dependent var	897.4091
Adjusted R-squared	0.718016	S.D. dependent var	554.2201
S.E. of regression	294.3027	Akaike info criterion	14.29360
Sum squared resid	1732282.	Schwarz criterion	14.39279
Log likelihood	-155.2296	Hannan-Quinn criter.	14.31697
Durbin-Watson stat	2.002081		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (29.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الحقيقي SR

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: SR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.201387	0.9998
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 15:05
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SR(-1)	0.049160	0.022331	2.201387	0.0403
D(SR(-1))	0.459870	0.223839	2.054466	0.0539
C	135.1178	119.0851	1.134633	0.2706

R-squared	0.748486	Mean dependent var	897.4091
Adjusted R-squared	0.722011	S.D. dependent var	554.2201
S.E. of regression	292.2107	Akaike info criterion	14.31895
Sum squared resid	1622355.	Schwarz criterion	14.46773
Log likelihood	-154.5085	Hannan-Quinn criter.	14.35400
F-statistic	28.27128	Durbin-Watson stat	1.985101
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (30.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الحقيقي *SR*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: SR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.760945	1.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 15:06
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SR(-1)	0.114544	0.065047	1.760945	0.0935
C	218.5892	172.1544	1.269728	0.2188
@TREND(1986)	-19.43631	51.09301	-0.380410	0.7077

R-squared	0.716016	Mean dependent var	860.8261
Adjusted R-squared	0.687618	S.D. dependent var	569.1919
S.E. of regression	318.1280	Akaike info criterion	14.48389
Sum squared resid	2024108.	Schwarz criterion	14.63200
Log likelihood	-163.5648	Hannan-Quinn criter.	14.52114
F-statistic	25.21327	Durbin-Watson stat	1.174079
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه

جدول رقم (31.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الحقيقي SR

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	2.478738	2.201387	1.760945
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	2.674290 −	3.769597 −	−4.416345
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	1.957204 −	3.004861 −	−3.622033
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	1.608175 −	2.642242 −	−3.248592

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL} = 2.478738$ أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات $ADF_{0.01} = -2.478738$ ، $ADF_{0.05} = -1.957204$ ، $ADF_{0.10} = -1.608175$

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL} = 2.201387$ أكبر من جميع

القيم الحرجة لمختلف المستويات $ADF_{0.01} = -3.769597$ ،
$ADF_{0.10} = -2.642242$ ، $ADF_{0.05} = -3.004861$

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة $\tau_{CAL} = 1.760945$ أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات $ADF_{0.01} = -4.416345$ ،
$ADF_{0.10} = -3.248592$ ، $ADF_{0.05} = -3.622033$

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الحقيقي غير مستقرة و بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ثم بعد ذالك نخضعه لعملية الاستقرار. يرمز للفرق الأول بـ: DSR.

3. اختبار استقرار الفرق الأول للأجر الحقيقي DSR باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع:

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (32.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الحقيقي *DSR*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(SR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.957076	0.9843
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 16:40
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SR(-1))	0.187921	0.096021	1.957076	0.0670
D(SR(-1),2)	-0.494411	0.263346	-1.877422	0.0777
D(SR(-2),2)	-0.502186	0.254689	-1.971763	0.0651

R-squared	0.185057	Mean dependent var	92.40000
Adjusted R-squared	0.089182	S.D. dependent var	334.3381
S.E. of regression	319.0816	Akaike info criterion	14.50625
Sum squared resid	1730822.	Schwarz criterion	14.65561
Log likelihood	-142.0625	Hannan-Quinn criter.	14.53541
Durbin-Watson stat	1.771689		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (33.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الحقيقي *DSR*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(SR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.290406	0.9715
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 16:43
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SR(-1))	0.059389	0.204505	0.290406	0.7752
D(SR(-1),2)	-0.405966	0.294471	-1.378627	0.1870
D(SR(-2),2)	-0.435174	0.274910	-1.582970	0.1330
C	120.6310	168.7517	0.714843	0.4850

R-squared	0.210279	Mean dependent var	92.40000
Adjusted R-squared	0.062206	S.D. dependent var	334.3381
S.E. of regression	323.7721	Akaike info criterion	14.57481
Sum squared resid	1677254.	Schwarz criterion	14.77398
Log likelihood	-141.7481	Hannan-Quinn criter.	14.61369
F-statistic	1.420106	Durbin-Watson stat	1.777048
Prob(F-statistic)	0.273595		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (34.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الحقيقي *DSR*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(SR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.223670	0.4545
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 16:45
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SR(-1))	-0.448569	0.201725	-2.223670	0.0385
C	39.42549	139.9267	0.281758	0.7812
@TREND(1986)	32.93806	16.30164	2.020537	0.0577

R-squared	0.212545	Mean dependent var	88.13636
Adjusted R-squared	0.129655	S.D. dependent var	318.3589
S.E. of regression	297.0043	Akaike info criterion	14.35149
Sum squared resid	1676020.	Schwarz criterion	14.50027
Log likelihood	-154.8664	Hannan-Quinn criter.	14.38654
F-statistic	2.564180	Durbin-Watson stat	2.003882
Prob(F-statistic)	0.103311		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه

جدول رقم (35.03): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول للأجر الحقيقي *DSR*

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	1.957076	0.290406	−2.223670
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.685718	−3.808546	−4.440739
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.959071	−3.020686	−3.632896
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.607456	−2.650413	−3.254671

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 1.957076 أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 2.685718− ، 1.959071− ، 1.607456−

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 0.290406 أكبر من جميع القيم

الحرجة لمختلف المستويات 3.808546− ، 3.020686− ، 2.650413−

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 2.223670− أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 4.440739− ، 3.632896− ، 3.254671−

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للأجر الحقيقي غير مستقرة و بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الثاني لسلسلة الأجر الحقيقي ثم بعد ذالك نخضعه لعملية اختبار الاستقرار. يرمز للفرق الثاني بـ: *DDSR*.

4. اختبار استقرار للفرق الثاني للأجر الحقيقي *DDSR* باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع: الجدول أدناه يقدم نتائج عملية الاختبار

جدول رقم (36.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الثاني للأجر الحقيقي *DDSR*

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	5.233915−	5.619866−	4.935400−
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	2.679735−	3.788030−	4.498307−

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.958088	-3.012363	-3.658446
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	-1.607830	-2.646119	-3.268973

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن: قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة لجميع المستويات و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في الفرق الثاني للأجر الحقيقي تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة.

03.04.7-/ دراسة استقرارية سلسلة الأجر الاسمي SN:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في الأجر الاسمي SN نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

انطلاقا من الشكل أدناه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 3 و هي تتراوح بين 0.788 و 0.427 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الاسمي SN.

بغرض جعل سلسلة الأجر الاسمي مستقرة نأخذ الفرق الأول لـ SN ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز DSN . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (20.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *SN*

Date: 09/25/13 Time: 05:45
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.788	0.788	16.829	0.000
. |**** |	. | . |	2	0.598	-0.058	26.979	0.000
. |*** |	. *| . |	3	0.427	-0.068	32.395	0.000
. |** . |	. | . |	4	0.288	-0.030	34.986	0.000
. |* . |	. | . |	5	0.171	-0.045	35.951	0.000
. | . |	. | . |	6	0.072	-0.051	36.128	0.000
. | . |	. | . |	7	-0.000	-0.018	36.128	0.000
. | . |	. | . |	8	-0.061	-0.045	36.272	0.000
. *| . |	. | . |	9	-0.117	-0.065	36.845	0.000
. *| . |	. | . |	10	-0.165	-0.051	38.051	0.000
. *| . |	. | . |	11	-0.201	-0.046	39.985	0.000
.**| . |	. | . |	12	-0.222	-0.034	42.557	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الشكل رقم (21.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ DSN

Date: 09/25/13 Time: 05:50
Sample: 1986 2009
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |**** |	. |**** |	1	0.589	0.589	9.0533	0.003
. |*** |	. |* . |	2	0.427	0.124	14.053	0.001
. |* . |	. *| . |	3	0.178	-0.180	14.960	0.002
. |* . |	. | . |	4	0.097	0.024	15.245	0.004
. |* . |	. |** . |	5	0.212	0.305	16.678	0.005
. |* . |	. *| . |	6	0.125	-0.155	17.208	0.009
. |* . |	. | . |	7	0.121	-0.060	17.730	0.013
. | . |	. | . |	8	-0.012	-0.045	17.736	0.023
. *| . |	. *| . |	9	-0.104	-0.082	18.182	0.033
. *| . |	. *| . |	10	-0.160	-0.127	19.316	0.036
. *| . |	. | . |	11	-0.170	0.019	20.702	0.037
.**| . |	.**| . |	12	-0.278	-0.280	24.744	0.016

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة

حتى الفجوة رقم 2 و هي تتراوح بين 0.589 و 0.427 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للأجر الاسمي *DSN*.

بغرض جعل سلسلة الأجر الاسمي *SN* مستقرة نأخذ الفرق الثاني لـ *SN* ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز لهذا الفرق الثاني بالرمز *DDSN* . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (22.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ DDSN

Date: 09/25/13 Time: 05:54
Sample: 1986 2009
Included observations: 22

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
.**| . |	.**| . |	1	-0.272	-0.272	1.8584	0.173
. |*. |	. | . |	2	0.111	0.040	2.1837	0.336
.**| . |	.**| . |	3	-0.240	-0.216	3.7846	0.286
. *| . |	.**| . |	4	-0.127	-0.278	4.2598	0.372
. |*. |	. | . |	5	0.125	0.045	4.7445	0.448
. *| . |	. *| . |	6	-0.087	-0.096	4.9956	0.544
. | . |	. *| . |	7	0.034	-0.148	5.0353	0.656
. | . |	. | . |	8	-0.006	-0.021	5.0368	0.754
. | . |	. | . |	9	0.016	0.003	5.0477	0.830
. | . |	. *| . |	10	-0.061	-0.158	5.2099	0.877
. |*. |	. |*. |	11	0.167	0.145	6.5513	0.834
. *| . |	. | . |	12	-0.095	0.006	7.0229	0.856

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تتواجد داخل حدود فترة أو

مجال الثقة، مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN*.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع: الجدول أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الاسمي *SN*.

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (37.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي *SN*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: SN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.776320	0.9779
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:01
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SN(-1)	0.022318	0.012564	1.776320	0.0909
D(SN(-1))	0.664881	0.195927	3.393507	0.0029

R-squared	0.489560	Mean dependent var	77.32136
Adjusted R-squared	0.464038	S.D. dependent var	113.8821
S.E. of regression	83.37242	Akaike info criterion	11.77102
Sum squared resid	139019.2	Schwarz criterion	11.87021
Log likelihood	-127.4812	Hannan-Quinn criter.	11.79439
Durbin-Watson stat	2.047331		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (38.03): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي SN نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: SN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.896652	0.9995
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:02
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SN(-1)	0.179508	0.094644	1.896652	0.0773
D(SN(-1))	0.400327	0.280898	1.425168	0.1746
D(SN(-2))	0.043689	0.300078	0.145592	0.8862
D(SN(-3))	-0.427419	0.293096	-1.458291	0.1654
C	-257.7557	152.6791	-1.688219	0.1120

R-squared	0.594908	Mean dependent var	81.70350
Adjusted R-squared	0.486883	S.D. dependent var	118.7006
S.E. of regression	85.02782	Akaike info criterion	11.93615
Sum squared resid	108445.9	Schwarz criterion	12.18508
Log likelihood	-114.3615	Hannan-Quinn criter.	11.98475
F-statistic	5.507149	Durbin-Watson stat	2.094341
Prob(F-statistic)	0.006223		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (39.03): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي *SN*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: SN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.775932	0.9993
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:03
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SN(-1)	0.089282	0.115065	0.775932	0.4507
D(SN(-1))	0.361860	0.275835	1.311870	0.2107
D(SN(-2))	0.096615	0.295757	0.326670	0.7488
D(SN(-3))	-0.391356	0.287502	-1.361231	0.1949
C	-190.8336	157.5156	-1.211522	0.2457
@TREND(1986)	7.147013	5.430157	1.316171	0.2093

R-squared	0.639513	Mean dependent var	81.70350
Adjusted R-squared	0.510768	S.D. dependent var	118.7006
S.E. of regression	83.02531	Akaike info criterion	11.91949
Sum squared resid	96504.82	Schwarz criterion	12.21821
Log likelihood	-113.1949	Hannan-Quinn criter.	11.97781
F-statistic	4.967269	Durbin-Watson stat	2.084736
Prob(F-statistic)	0.007988		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يقدم نتائج عملية الاختبار

جدول رقم (40.03): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي SN

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	1.776320	1.896652	0.775932
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.674290	−3.808546	−4.498307
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.957204	−3.020686	−3.658446
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.608175	−2.650413	−3.268973

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 1.776320 أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 2.674290− ، 1.957204− ، 1.608175−

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 1.896652 أكبر من جميع القيم

الحرجة لمختلف مستويات معنوية 3.808546− ، 3.020686− ، 2.650413−.

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 0.775932 أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 4.498307− ، 3.658446− ، 3.268973−

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الأجر الاسمي SN **غير مستقرة** و بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لسلسلة **الأجر الاسمي** SN ثم بعد ذالك نخضعه لعملية اختبار الاستقرار. يرمز لهذا الفرق الأول بـ: DSN.

3. اختبار استقرار الفرق الأول للأجر الاسمي DSN **باستخدام اختبارات جذر الوحدة:**

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع:

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (41.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الاسمي *DSN*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(SN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.708316	0.3983
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,2)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:36
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1))	-0.111753	0.157773	-0.708316	0.4865

R-squared	-0.011073	Mean dependent var	15.96591
Adjusted R-squared	-0.011073	S.D. dependent var	87.06564
S.E. of regression	87.54635	Akaike info criterion	11.82660
Sum squared resid	160951.6	Schwarz criterion	11.87620
Log likelihood	-129.0926	Hannan-Quinn criter.	11.83829
Durbin-Watson stat	2.189527		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (42.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الاسمي *DSN*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(SN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.383963	0.5712
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,2)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:38
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1))	-0.248619	0.179643	-1.383963	0.1816
C	31.22007	21.25228	1.469022	0.1574

R-squared	0.087398	Mean dependent var	15.96591
Adjusted R-squared	0.041768	S.D. dependent var	87.06564
S.E. of regression	85.22798	Akaike info criterion	11.81504
Sum squared resid	145276.2	Schwarz criterion	11.91423
Log likelihood	-127.9655	Hannan-Quinn criter.	11.83841
F-statistic	1.915353	Durbin-Watson stat	2.107773
Prob(F-statistic)	0.181621		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (43.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول للأجر الاسمي *DSN*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(SN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.212290	0.4581
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,2)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 06:41
Sample (adjusted): 1990 2009
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1))	-0.671125	0.303362	-2.212290	0.0429
D(SN(-1),2)	0.108903	0.292397	0.372451	0.7148
D(SN(-2),2)	0.290791	0.253204	1.148444	0.2688
C	-75.50781	51.46339	-1.467214	0.1630
@TREND(1986)	9.657219	4.303050	2.244273	0.0403

R-squared	0.338176	Mean dependent var	14.66250
Adjusted R-squared	0.161689	S.D. dependent var	89.46836
S.E. of regression	81.91663	Akaike info criterion	11.86160
Sum squared resid	100655.0	Schwarz criterion	12.11053
Log likelihood	-113.6160	Hannan-Quinn criter.	11.91019
F-statistic	1.916155	Durbin-Watson stat	1.972568
Prob(F-statistic)	0.160001		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يقدم نتائج عملية الاختبار

جدول رقم (44.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي SN

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−0.708316	−1.383963	−2.212290
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.674290	−3.769597	−4.498307
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.957204	−3.004861	−3.658446
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.608175	−2.642242	−3.268973

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 0.708316− أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 2.674290− ، 1.957204− ، 1.608175−

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 1.383963− أكبر من جميع القيم

الحرجة لمختلف مستويات معنوية 3.769597- ، 3.004861- ، 1.608175-.

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 2.212290- أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 4.498307- ، 3.658446- ، 3.268973-

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول للأجر الاسمي *DSN* **غير مستقرة** و بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الثاني لسلسلة **الأجر الاسمي** *SN* ثم بعد ذالك نخضعه لعملية اختبار الاستقرار. يرمز لهذا الفرق الثاني بـ: *DDSN*.

4.اختبار استقرار الفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN* **باستخدام اختبارات جذر الوحدة:**

1.2 - اختبار Dickey-Fuller الموسع:

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (45.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(SN,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.805742	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,3)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 09:50
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1),2)	-1.256602	0.216441	-5.805742	0.0000

R-squared	0.627606	Mean dependent var	0.117619
Adjusted R-squared	0.627606	S.D. dependent var	140.4432
S.E. of regression	85.70416	Akaike info criterion	11.78613
Sum squared resid	146904.1	Schwarz criterion	11.83587
Log likelihood	-122.7543	Hannan-Quinn criter.	11.79692
Durbin-Watson stat	1.898883		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (46.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(SN,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.547435	0.4863
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,3)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 09:52
Sample (adjusted): 1993 2009
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1),2)	-1.141369	0.737587	-1.547435	0.1500
D(SN(-1),3)	0.213666	0.571691	0.373744	0.7157
D(SN(-2),3)	0.336387	0.454210	0.740598	0.4744
D(SN(-3),3)	-0.108078	0.377139	-0.286573	0.7798
D(SN(-4),3)	-0.211302	0.216239	-0.977170	0.3495
C	16.72855	17.71268	0.944439	0.3652

R-squared	0.743107	Mean dependent var	15.26294
Adjusted R-squared	0.626338	S.D. dependent var	113.3658
S.E. of regression	69.29817	Akaike info criterion	11.58528
Sum squared resid	52824.59	Schwarz criterion	11.87935
Log likelihood	-92.47487	Hannan-Quinn criter.	11.61451
F-statistic	6.363883	Durbin-Watson stat	2.190364
Prob(F-statistic)	0.005174		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (47.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(SN,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.393249	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SN,3)
Method: Least Squares
Date: 09/25/13 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SN(-1),2)	-2.406277	0.446165	-5.393249	0.0002
D(SN(-1),3)	1.020298	0.361033	2.826053	0.0153
D(SN(-2),3)	0.926107	0.280006	3.307455	0.0063
D(SN(-3),3)	0.397159	0.171965	2.309529	0.0395
C	-105.2603	43.08922	-2.442846	0.0310
@TREND(1986)	8.557172	2.861581	2.990365	0.0113

R-squared	0.869676	Mean dependent var	-5.585000
Adjusted R-squared	0.815374	S.D. dependent var	141.1357
S.E. of regression	60.64335	Akaike info criterion	11.30910
Sum squared resid	44131.39	Schwarz criterion	11.60589
Log likelihood	-95.78189	Hannan-Quinn criter.	11.35002
F-statistic	16.01561	Durbin-Watson stat	1.670094
Prob(F-statistic)	0.000060		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يقدم نتائج عملية الاختبار

جدول رقم (48.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للأجر الاسمي SN

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	-5.805742	-4.547435	-5.393249
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	-2.679735	-3.886751	-4.571559
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	-1.958088	-3.052169	-3.690814
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	-1.607830	-2.666593	-3.286909

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 5.805742- أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 2.679735- ، 1.958088- ، -1.607830

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 4.547534- أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 3.886751- ، 3.052169- ، -2.666593.

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 5.393249- أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف مستويات معنوية 4.571559- ، 3.052169- ، - 3.286909.

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الثاني للأجر الاسمي *DDSN* **مستقرة.**

04.04.7- دراسة استقرارية سلسلة نصيب الفرد من الناتج الخام PPIB:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في نصيب الفرد من الناتج الخام $PPIB$ نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبارات جذر الوحدة.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

انطلاقا من الشكل أدناه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 3 و هي تتراوح بين 0.762 و 0.423 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في نصيب الفرد من الناتج الخام $PPIB$.

الشكل رقم (23.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *PPIB*

Date: 09/23/13 Time: 22:30
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***** |	. |***** |	1	0.672	0.672	12.254	0.000
. |**** |	. | . |	2	0.485	0.061	18.923	0.000
. |*** |	. |* . |	3	0.423	0.139	24.230	0.000
. |* . |	.**| . |	4	0.172	-0.320	25.153	0.000
. | . |	. *| . |	5	-0.031	-0.166	25.185	0.000
. *| . |	. *| . |	6	-0.141	-0.113	25.875	0.000
.**| . |	. *| . |	7	-0.303	-0.156	29.240	0.000
***| . |	. | . |	8	-0.357	0.016	34.213	0.000
***| . |	. *| . |	9	-0.394	-0.119	40.686	0.000
***| . |	. *| . |	10	-0.434	-0.082	49.098	0.000
***| . |	. *| . |	11	-0.438	-0.165	58.305	0.000
***| . |	. | . |	12	-0.362	0.001	65.120	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

بغرض جعل سلسلة نصيب الفرد من الناتج الخام *PPIB* مستقرة نأخذ الفرق الأول لـ *PPIB* ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الأول بالرمز *DPPIB* . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (24.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *DPPIB*

Date: 09/23/13 Time: 22:34
Sample: 1986 2009
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	0.025	0.025	0.0164	0.898
. | . |	. | . |	2	-0.046	-0.046	0.0737	0.964
. |**. |	. |**. |	3	0.269	0.273	2.1602	0.540
. | . |	. | . |	4	0.010	-0.010	2.1633	0.706
. | . |	. | . |	5	-0.037	-0.011	2.2076	0.820
. | . |	. | . |	6	0.047	-0.026	2.2824	0.892
.**| . |	.**| . |	7	-0.206	-0.227	3.8063	0.802
. *| . |	. | . |	8	-0.077	-0.054	4.0346	0.854
. | . |	. | . |	9	-0.027	-0.058	4.0647	0.907
. | . |	. |*. |	10	-0.039	0.082	4.1312	0.941
. *| . |	. *| . |	11	-0.169	-0.145	5.4956	0.905
. | . |	. | . |	12	-0.062	-0.039	5.6960	0.931

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول نصيب الفرد من الناتج الخام *DPPIB*.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع: الجدول أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في نصيب الفرد من الناتج الخام *PPIB*.

4. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (49.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع نصيب الفرد من الناتج المحلي *PPIB*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: PPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.305965	0.1714
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 22:49
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPIB(-1)	-0.019950	0.015276	-1.305965	0.2051

R-squared	0.028079	Mean dependent var	-13.71638
Adjusted R-squared	0.028079	S.D. dependent var	64.50675
S.E. of regression	63.59465	Akaike info criterion	11.18544
Sum squared resid	88974.16	Schwarz criterion	11.23481
Log likelihood	-127.6326	Hannan-Quinn criter.	11.19786
Durbin-Watson stat	1.502258		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2 تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (50.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع نصيب الفرد من الناتج المحلي *PPIB*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: PPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.640522	0.0997
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 22:51
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPIB(-1)	-0.309229	0.117109	-2.640522	0.0153
C	252.8546	101.6562	2.487351	0.0214

R-squared	0.249259	Mean dependent var	-13.71638
Adjusted R-squared	0.213509	S.D. dependent var	64.50675
S.E. of regression	57.20737	Akaike info criterion	11.01418
Sum squared resid	68726.35	Schwarz criterion	11.11292
Log likelihood	-124.6631	Hannan-Quinn criter.	11.03902
F-statistic	6.972355	Durbin-Watson stat	1.590876
Prob(F-statistic)	0.015293		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (51.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع نصيب الفرد من الناتج المحلي *PPIB*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: PPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.494519	0.3273
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 22:52
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PPIB(-1)	-0.297285	0.119175	-2.494519	0.0215
C	225.3377	108.4361	2.078068	0.0508
@TREND(1986)	1.435034	1.830026	0.784160	0.4421

R-squared	0.271652	Mean dependent var	-13.71638
Adjusted R-squared	0.198817	S.D. dependent var	64.50675
S.E. of regression	57.73923	Akaike info criterion	11.07086
Sum squared resid	66676.36	Schwarz criterion	11.21897
Log likelihood	-124.3149	Hannan-Quinn criter.	11.10811
F-statistic	3.729702	Durbin-Watson stat	1.659194
Prob(F-statistic)	0.042013		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يقدم نتائج عملية الاختبار

جدول رقم (52.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لنصيب الفرد من الناتج المحلي *PPIB*

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−1.305965	−2.640522	−2.494519
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.669359	−3.752946	−4.416345
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−2.956406	−2.998064	−3.622033
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.608495	−2.638752	−3.248592

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 1.305965− أكبر من جميع القيم الحرجة عند مختلف المستويات 2.669359− ، 2.956406− ، 1.608495−

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 2.640522− أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 3.752946− ، 2.998064− .

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 2.494519- أكبر من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 4.416345- ، 3.622033- ، 3.248592-

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في لنصيب الفرد من الناتج المحلي $PPIB$ غير مستقرة و بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لسلسلة **لنصيب الفرد من الناتج المحلي $PPIB$** ثم بعد ذالك نخضعه لعملية اختبار الاستقرار. يرمز للفرق الأول بـ: $DPPIB$.

3. اختبار استقرار الفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي $PPIB$ باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 - اختبار Dickey-Fuller الموسع:

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (53.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي *DPPIB*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(PPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.405842	0.0016
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/24/13 Time: 08:10
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPIB(-1))	-0.948967	0.278629	-3.405842	0.0027

R-squared	0.352992	Mean dependent var	-5.194595
Adjusted R-squared	0.352992	S.D. dependent var	80.20122
S.E. of regression	64.51128	Akaike info criterion	11.21595
Sum squared resid	87395.81	Schwarz criterion	11.26554
Log likelihood	-122.3754	Hannan-Quinn criter.	11.22763
Durbin-Watson stat	1.596758		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (54.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي *DPPIB*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(PPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.421619	0.0212
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/24/13 Time: 08:11
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPIB(-1))	-0.969543	0.283358	-3.421619	0.0027
C	-10.03753	13.98729	-0.717618	0.4813

R-squared	0.369234	Mean dependent var	-5.194595
Adjusted R-squared	0.337696	S.D. dependent var	80.20122
S.E. of regression	65.26943	Akaike info criterion	11.28143
Sum squared resid	85201.96	Schwarz criterion	11.38062
Log likelihood	-122.0958	Hannan-Quinn criter.	11.30480
F-statistic	11.70747	Durbin-Watson stat	1.616690
Prob(F-statistic)	0.002703		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (55.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي *DPPIB*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(PPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.056134	0.1406
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/24/13 Time: 08:13
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PPIB(-1))	-1.119529	0.366322	-3.056134	0.0065
C	-34.19666	39.23461	-0.871594	0.3943
@TREND(1986)	1.872795	2.835586	0.660461	0.5169

R-squared	0.383390	Mean dependent var	-5.194595
Adjusted R-squared	0.318484	S.D. dependent var	80.20122
S.E. of regression	66.20930	Akaike info criterion	11.34964
Sum squared resid	83289.77	Schwarz criterion	11.49842
Log likelihood	-121.8461	Hannan-Quinn criter.	11.38469
F-statistic	5.906827	Durbin-Watson stat	1.525831
Prob(F-statistic)	0.010118		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه

جدول رقم (56.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي *DPPIB*

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−3.405842	−3.421619	−3.756134
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.957204	−3.004861	−3.632896
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.608175	−2.642242	−3.254671

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

بالنسبة للنموذج الأول:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 3.405842− أقل من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 2.674290− ، 1.608175−

بالنسبة للنموذج الثاني:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 3.421619− أقل من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 3.004861− ، 2.642242−

بالنسبة للنموذج الثالث:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة 3.756134- أقل من جميع القيم الحرجة لمختلف المستويات 3.632896- ، 3.254671-

و بالتالي فإن السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي $DPPIB$ مستقرة .

05.04.7- دراسة استقرارية سلسلة معدل البطالة CH:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في معدل البطالة CH نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبارات جذر الوحدة.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

الشكل رقم (25.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ CH

Date: 09/23/13 Time: 20:58
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |****** |	. |****** |	1	0.860	0.860	20.089	0.000
. |***** |	.** | . |	2	0.684	-0.216	33.372	0.000
. |**** |	. * | . |	3	0.487	-0.175	40.416	0.000
. |** . |	*** | . |	4	0.233	-0.352	42.115	0.000
. | . |	. * | . |	5	-0.007	-0.128	42.117	0.000
.** | . |	. * | . |	6	-0.233	-0.185	44.003	0.000
*** | . |	. |* . |	7	-0.366	0.186	48.924	0.000
*** | . |	. * | . |	8	-0.456	-0.099	57.031	0.000
**** | . |	. * | . |	9	-0.510	-0.082	67.866	0.000
**** | . |	. | . |	10	-0.491	-0.050	78.615	0.000
*** | . |	. * | . |	11	-0.450	-0.110	88.332	0.000
*** | . |	. | . |	12	-0.380	-0.054	95.833	0.000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو خارج حدود فترة أو مجال الثقة حتى الفجوة رقم 3 و هي تتراوح بين 0.860 و 0.487 مما يشير إلى **عدم توفر أو غياب خاصية الاستقرار** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في معدل البطالة *CH*.

بغرض جعل سلسلة معدل البطالة *CH* مستقرة نأخذ الفرق الثاني لـ *CH* ثم نعيد عملية اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي. يرمز للفرق الأول بالرمز *DCH* . نتيجة الاختبار يقدمها الشكل أدناه:

الشكل رقم (26.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *DCH*

Date: 09/23/13 Time: 21:10
Sample: 1986 2009
Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** . |	. |*** |	1	0.381	0.381	3.7902	0.052
. |** . |	. |** . |	2	0.393	0.289	8.0084	0.018
. |** . |	. | . |	3	0.255	0.049	9.8758	0.020
. |** . |	. | . |	4	0.232	0.051	11.508	0.021
. |* . |	. | . |	5	0.125	-0.044	12.010	0.035
.*| . |	.**| . |	6	-0.095	-0.267	12.313	0.055
.*| . |	.*| . |	7	-0.111	-0.109	12.755	0.078
.*| . |	. | . |	8	-0.101	0.042	13.145	0.107
.**| . |	.**| . |	9	-0.321	-0.272	17.377	0.043
.**| . |	. | . |	10	-0.218	0.020	19.482	0.035
***| . |	.*| . |	11	-0.385	-0.167	26.595	0.005
.*| . |	. |*. |	12	-0.143	0.125	27.662	0.006

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في الفرق الأول لمعدل البطالة DCH.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع: الجدول أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في معدل البطالة CH.

2. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (57.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل البطالة *CH*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.618068	0.4374
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 21:17
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.012136	0.019636	-0.618068	0.5443
D(CH(-1))	0.284020	0.216020	1.314785	0.2051
D(CH(-2))	0.309931	0.221883	1.396824	0.1795

R-squared	0.248301	Mean dependent var	-0.371429
Adjusted R-squared	0.164779	S.D. dependent var	2.235375
S.E. of regression	2.042919	Akaike info criterion	4.398200
Sum squared resid	75.12332	Schwarz criterion	4.547417
Log likelihood	-43.18110	Hannan-Quinn criter.	4.430584
Durbin-Watson stat	2.026805		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (58.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل البطالة *CH*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.261076	0.6273
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.113284	0.089831	-1.261076	0.2243
D(CH(-1))	0.363066	0.224769	1.615285	0.1247
D(CH(-2))	0.412180	0.237075	1.738609	0.1002
C	2.400720	2.081504	1.153358	0.2647

R-squared	0.302852	Mean dependent var	-0.371429
Adjusted R-squared	0.179826	S.D. dependent var	2.235375
S.E. of regression	2.024433	Akaike info criterion	4.418099
Sum squared resid	69.67158	Schwarz criterion	4.617056
Log likelihood	-42.39004	Hannan-Quinn criter.	4.461278
F-statistic	2.461693	Durbin-Watson stat	2.156977
Prob(F-statistic)	0.097740		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

4. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (59.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل البطالة *CH*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.226260	0.9880
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.017400	0.076902	-0.226260	0.8233
C	1.775772	2.025634	0.876650	0.3911
@TREND(1986)	-0.151780	0.064456	-2.354806	0.0289

R-squared	0.218710	Mean dependent var	-0.426087
Adjusted R-squared	0.140581	S.D. dependent var	2.170425
S.E. of regression	2.012089	Akaike info criterion	4.357331
Sum squared resid	80.97002	Schwarz criterion	4.505439
Log likelihood	-47.10931	Hannan-Quinn criter.	4.394580
F-statistic	2.799348	Durbin-Watson stat	1.548281
Prob(F-statistic)	0.084746		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه كما يلي:

جدول رقم (60.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع الثاني لمعدل البطالة CH

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−0.618068	−1.261076	−0.226260
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.679735	−3.788030	−4.416345
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.958088	−3.012363	−3.622033
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.607870	−2.646119	−3.248592

المصدر: من إعداد الباحث.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة لجميع المستويات و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في معدل البطالة لا تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها غير مستقرة.

بغرض الحصول على سلسلة مستقرة نأخذ الفرق الأول لسلسلة معدل البطالة ثم نعيد اختبار جذر الوحدة باستخدام **اختبار Dickey-Fuller الموسع**. يرمز لهذا الفرق الأول بالرمز DCH.

3. اختبار استقرار الفرق الأول لمعدل البطالة *DCH* باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع:

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (61.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لمعدل البطالة *DCH*

نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.679902	0.0872
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 21:55
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.397825	0.236814	-1.679902	0.1093
D(CH(-1),2)	-0.307149	0.218200	-1.407654	0.1754

R-squared	0.368352	Mean dependent var	0.053333
Adjusted R-squared	0.335107	S.D. dependent var	2.464308
S.E. of regression	2.009420	Akaike info criterion	4.323962
Sum squared resid	76.71763	Schwarz criterion	4.423441
Log likelihood	-43.40161	Hannan-Quinn criter.	4.345552
Durbin-Watson stat	2.031023		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (62.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لمعدل البطالة *DCH*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.678102	0.4272
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 21:57
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.414673	0.247109	-1.678102	0.1106
D(CH(-1),2)	-0.301817	0.223914	-1.347915	0.1944
C	-0.161897	0.458196	-0.353335	0.7279

R-squared	0.372703	Mean dependent var	0.053333
Adjusted R-squared	0.303003	S.D. dependent var	2.464308
S.E. of regression	2.057361	Akaike info criterion	4.412289
Sum squared resid	76.18919	Schwarz criterion	4.561506
Log likelihood	-43.32903	Hannan-Quinn criter.	4.444673
F-statistic	5.347263	Durbin-Watson stat	2.021586
Prob(F-statistic)	0.015040		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (63.03) : نتائج اختبار ديكي فولر للفرق الأول لمعدل البطالة *DCH*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.545526	0.0590
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 22:04
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.795948	0.224494	-3.545526	0.0022
C	1.236595	1.014013	1.219506	0.2376
@TREND(1986)	-0.128909	0.076625	-1.682337	0.1089

R-squared	0.398178	Mean dependent var	-0.060000
Adjusted R-squared	0.334828	S.D. dependent var	2.462968
S.E. of regression	2.008749	Akaike info criterion	4.359025
Sum squared resid	76.66638	Schwarz criterion	4.507804
Log likelihood	-44.94928	Hannan-Quinn criter.	4.394073
F-statistic	6.285392	Durbin-Watson stat	2.008014
Prob(F-statistic)	0.008034		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه كما يلي:

جدول رقم (64.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع الثاني للفرق الأول لمعدل البطالة *DCH*

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−1.679902	−1.678102	−3.545526
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%	−2.679735	−3.788030	−4.440739
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	−1.958088	−3.012363	−3.632896
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.607830	−2.646119	−3.254671

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أقل من القيم الحرجة لجميع المستويات و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في معدل البطالة تتوفر على خاصية الاستقرار و السكون بمعنى أنها مستقرة.

06.04.7- دراسة استقرارية سلسلة معدل التضخم IMF:

بغرض دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغير التابع الممثل في معدل التضخم *IMF* نستخدم كل من:

- دالة الارتباط الذاتي.
- اختبارات جذر الوحدة.

1. اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي البسيطة و الجزئية:

الشكل رقم (27.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لـ *IMF*

Date: 09/23/13 Time: 19:46
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** . |	. |** . |	1	0.348	0.348	3.2777	0.070
. | . |	. *| . |	2	0.031	-0.102	3.3058	0.191
. | . |	. |* . |	3	0.067	0.104	3.4386	0.329
. |* . |	. |* . |	4	0.122	0.075	3.9057	0.419
. |* . |	. | . |	5	0.113	0.053	4.3214	0.504
. *| . |	. *| . |	6	-0.079	-0.153	4.5360	0.605
.**| . |	.**| . |	7	-0.306	-0.270	7.9659	0.336
. *| . |	. | . |	8	-0.124	0.059	8.5703	0.380
. | . |	. | . |	9	-0.048	-0.061	8.6672	0.469
. *| . |	. | . |	10	-0.113	-0.053	9.2391	0.510
. | . |	. |* . |	11	-0.057	0.087	9.3977	0.585
. | . |	. | . |	12	-0.058	-0.017	9.5712	0.654

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من الشكل أعلاه و المتعلق بدالة (معاملات) الارتباط الذاتي، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تبدو كلها داخل حدود فترة أو مجال الثقة مما يشير إلى **توفر خاصية الاستقرار و السكون** في هذه السلسلة الزمنية الممثلة في معدل التضخم *IMF*.

2. اختبار الاستقرار باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

1.2 – اختبار Dickey-Fuller الموسع:

الجدول أدناه يقدم نتائج اختبار **ديكي فولر الموسع** للسلسلة الزمنية الممثلة في معدل التضخم *IMF*.

1. تقدير النموذج الأول:

جدول رقم (65.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل التضخم *IMF* نتائج تقدير النموذج الأول

Null Hypothesis: IMF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.973429	0.2847
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMF)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 19:52
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMF(-1)	-0.162265	0.166694	-0.973429	0.3432
D(IMF(-1))	-0.104176	0.245839	-0.423759	0.6768
D(IMF(-2))	-0.409879	0.243176	-1.685522	0.1091

R-squared	0.246235	Mean dependent var	-0.880186
Adjusted R-squared	0.162483	S.D. dependent var	15.16025
S.E. of regression	13.87404	Akaike info criterion	8.229480
Sum squared resid	3464.803	Schwarz criterion	8.378698
Log likelihood	-83.40954	Hannan-Quinn criter.	8.261864
Durbin-Watson stat	1.831992		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

2. تقدير النموذج الثاني:

جدول رقم (66.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل التضخم *IMF*

نتائج تقدير النموذج الثاني

Null Hypothesis: IMF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic- based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.973429	0.2847
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMF)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 19:52
Sample (adjusted): 1989 2009
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMF(-1)	-0.162265	0.166694	-0.973429	0.3432
D(IMF(-1))	-0.104176	0.245839	-0.423759	0.6768
D(IMF(-2))	-0.409879	0.243176	-1.685522	0.1091

R-squared	0.246235	Mean dependent var	-0.880186
Adjusted R-squared	0.162483	S.D. dependent var	15.16025
S.E. of regression	13.87404	Akaike info criterion	8.229480
Sum squared resid	3464.803	Schwarz criterion	8.378698
Log likelihood	-83.40954	Hannan-Quinn criter.	8.261864
Durbin-Watson stat	1.831992		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

3. تقدير النموذج الثالث:

جدول رقم (67.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل التضخم *IMF*

نتائج تقدير النموذج الثالث

Null Hypothesis: IMF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.302819	0.0907
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMF)
Method: Least Squares
Date: 09/23/13 Time: 19:57
Sample (adjusted): 1987 2009
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMF(-1)	-0.688354	0.208414	-3.302819	0.0036
C	18.72491	6.726509	2.783748	0.0115
@TREND(1986)	-0.722681	0.388674	-1.859353	0.0778

R-squared	0.378113	Mean dependent var	-0.514274
Adjusted R-squared	0.315924	S.D. dependent var	14.53573
S.E. of regression	12.02234	Akaike info criterion	7.932518
Sum squared resid	2890.733	Schwarz criterion	8.080626
Log likelihood	-88.22396	Hannan-Quinn criter.	7.969767
F-statistic	6.080092	Durbin-Watson stat	1.848782
Prob(F-statistic)	0.008652		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

الجدول أدناه يلخص النتائج أعلاه

جدول رقم (68.03) : نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لمعدل التضخم IMF

	النموذج الأول بدون ثابت	النموذج الثاني مع الثابت	النموذج الثالث مع الثابت و اتجاه
قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL}	−0.973429	−2.791296	−3.302819
القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	−1.607830	−2.638752	−3.248592

المصدر: من إعداد الباحث

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

قيمة الإحصائية τ المحسوبة τ_{CAL} أكبر من القيم الحرجة لجميع المستويات و هذا بالنسبة لجميع النماذج و بالتالي فإن السلسلة الممثلة في معدل التضخم مستقرة و ساكنة.

05.7- دراسة درجة تكامل متغيرات الدراسة:

يقال عن متغير و ليكن Y_t أنه متكامل من الدرجة d إذا أمكن جعله ساكنًا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات، حيث يرمز لذالك بالرمز $Y_t \to I(d)$ فمثلا إذا كان المتغير Y_t متكامل من الرتبة الأولى، فهذا يعني أنه مستقر بعد أخذ الفرق الأول و يرمز له بالرمز $Y_t \to I(1)$. الجدول أدناه يقدم درجة تكامل متغيرات الدراسة:

جدول رقم (69.03) : درجة تكامل متغيرات الدراسة

المتغير	درجة التكامل	الرمز
الهجرة MI_t	الأولى	$MI_t \to I(1)$
الأجر الحقيقي SR_t	الثانية	$SR_t \to I(2)$
الأجر الاسمي SN_t	الثانية	$SN_t \to I(2)$
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام $PPIB_t$	الأولى	$PPIB_t \to I(1)$
معدل البطالة CH_t	الأولى	$CH_t \to I(1)$
معدل التضخم IMF_t	الصفر	$IMF_t \to I(0)$

المصدر: من إعداد الباحث

06.7-النموذج المقترح لعملية التقدير:

بغرض معرفة مدى تأثير المتغيرات المفسرة الممثلة في كل من الأجر الحقيقي SR_t ، الأجر الاسمي SN_t ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام $PPIB_t$ ، معدل البطالة CH_t ، معدل التضخم IMF_t على حجم الهجرة في الجزائر ارتأينا اقتراح النموذج أدناه بغرض عملية التقدير:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \beta_4 X_{4t} - \beta_5 X_{5t} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- Y_t : تمثل الفرق الأول لسلسلة الهجرة أي أن: $Y_t = D(MI_t)$.
- X_{1t} : تمثل الفرق الثاني لسلسلة الأجر الحقيقي أي أن: $X_{1t} = D(SR_t, 2)$.

- X_{2t} : تمثل الفرق الثاني لسلسلة الأجر الاسمي أي أن: $X_{2t} = D(SN_t, 2)$.
- X_{3t} : تمثل الفرق الأول لسلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي أي أن: $X_{3t} = D(PPIB_t)$.
- X_{4t} : تمثل الفرق الأول لسلسلة معدل البطالة أي أن: $X_{4t} = D(CH_t)$.
- X_{5t} : تمثل سلسلة معدل البطالة أي أن: $X_{5t} = IMF$.
- $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معاملات النموذج الواجب تقديرها.
- ε_t: يمثل الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي المتغيرات التي تدخل في تفسير الهجرة في الجزائر. حيث أن:

1. ε_t: يتبع التوزيع الطبيعي
2. $E(\varepsilon_t) = 0$
3. $Var(\varepsilon_t) = \sigma^2$

07.7- الإشارات المرتقبة لمعاملات المتغيرات المفسرة:

يمكن التنبؤ بإشارة المعاملات المتغيرة المفسرة التي يتضمنها النموذج المقترح لعملية التقدير كما يلي:

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة الممثلة في الأجر الحقيقي SR_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_1 < 0$$

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة الممثلة في الأجر الاسمي SN_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_2 < 0$$

- تبعا للعلاقة العكسية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة الممثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام $PPIB_t$ فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون سالبة أي:

$$\hat{\beta}_3 < 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة الممثلة في معدل البطالة CH_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون موجبة أي:

$$\hat{\beta}_4 > 0$$

- تبعا للعلاقة الطردية التي تربط المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة MI_t و المتغيرة المفسرة الممثلة في معدل التضخم IMF_t فإن الإشارة المرتقبة لمعامل المتغيرة المفسرة سوف تكون موجبة أي:

$$\hat{\beta}_5 > 0$$

08.7-/ تقدير نموذج الهجرة: عملية التقدير باستخدام البرنامج Eviews 07 أسفرت على النتائج التالية

الجدول رقم (70.03): نتائج عملية تقدير نموذج الهجرة المقترح

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 09/26/13 Time: 21:11
Sample (adjusted): 1988 2009
Included observations: 22 after adjustments
Y=C(1)+C(2)*X1+C(3)*X2+C(4)*X3+C(5)*X4+C(6)*X5

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-952.6066	964.3788	-0.987793	0.3380
C(2)	1.082819	2.091937	0.517616	0.6118
C(3)	-1.889991	8.189035	-0.230795	0.8204
C(4)	-3.800193	10.22826	-0.371538	0.7151
C(5)	-77.01608	298.6260	-0.257901	0.7998
C(6)	34.81298	47.01529	0.740461	0.4697

R-squared	0.059377	Mean dependent var	-287.5455
Adjusted R-squared	-0.234568	S.D. dependent var	2393.735
S.E. of regression	2659.706	Akaike info criterion	18.83682
Sum squared resid	1.13E+08	Schwarz criterion	19.13438
Log likelihood	-201.2050	Hannan-Quinn criter.	18.90691
F-statistic	0.202000	Durbin-Watson stat	2.216200
Prob(F-statistic)	0.956924		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم (70.03) أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الهجرة هي التالية:

- $\hat{\beta}_0 = -952.6066$
- $\hat{\beta}_1 = +1.082819$
- $\hat{\beta}_2 = -1.889991$

- $\hat{\beta}_3 = -3.800193$
- $\hat{\beta}_4 = -77.01608$
- $\hat{\beta}_5 = +34.81298$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$Y_t = -952.606 + 1.082\,X_{1t} - 1.889\,X_{2t} - 3.800\,X_{3t} - 77.016\,X_{4t} + 34.812\,X_{5t}$$

(–0.98) (0.51) (–0.23)
(–0.37) (–0.25) (0.74)

و الذي يمكن كتابته على الصيغة التالية:

$$Y_t = -952.606 + 1.082 \quad D(SR,2) - 1.889 \quad D(SN,2)$$

$$+ 3.800 \quad D(PIB) - 77.016 \quad D(CH) + 34.8112 \quad IMF$$

حيث أن:

- القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.
- $R^2 = 0.059$: يمثل معامل التحديد.
- $\overline{R}^2 = -0.23$: يمثل معامل التحديد المعدل.
- $S.E.R = 2659.706$: الانحراف المعياري للانحدار.
- $S.S.R = 1.13E + 08$: مجموع مربعات الأخطاء.
- $F = 0.202$: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة.

- إحصائية DURBIN-WATSON : $D-W=2.2162$
- عدد المشاهدات : $n=22$.

09.7-/ تقييم نموذج الهجرة المقدر:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الهجرة نلاحظ أن:

- المتغير المفسر الممثل في الأجر الحقيقي و الممثل بالمتغيرة X_{1t} غير معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL}=0.51$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB}=1.74$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ أي أن $T_{CAL}=0.51<T_{TAB}=1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و الأجر الحقيقي الممثل بالمتغيرة X_{1t} لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.
- المتغير المفسر الممثل في الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة X_{2t} معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس لها معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL}=-0.23$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB}=1.74$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ أي أن $T_{CAL}=-0.23<T_{TAB}=1.74$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0

التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة X_{2t} . لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.

- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة X_{3t} معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -0.37$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.74$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -0.37 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة X_{3t} . لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.
- المتغير المفسر الممثل في معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة X_{4t} غير معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -0.25$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.74$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -0.25 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة

بالمتغير Y_t و معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة X_{4t} . لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.

- المتغير المفسر الممثل في معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة X_{5t} معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس لها معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 0.74$ أقل من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.74$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 0.74 < T_{TAB} = 1.74$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة X_{5t} . لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.

- بناءا على ما ذكر أعلاه فإن جميع مقدرات معالم النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 05% و هذا بسبب أن أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{CAL} لجميع النماذج أقل من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.74$.

- فيما يخص المعنوية الإجمالية لمقدرات معالم النموذج فإن الإحصائية F لفيشر تبين أن قيمتها المحسوبة $F_{CAL} = 0.202$ أقل من قيمتها المجدولة $F^{k-1}_{(n-k),0.05} = F^{5-1}_{(22-5),0.05} = F^{4}_{17,0.05} = 2.96$ ، أي أن $F_{CAL} = 0.202 < F^{4}_{17,0.05} = 2.96$ و بالتالي نقبل فرضية العدم H_0 و

التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج ليس لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة.

- بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0.059$ ، فقد أخذ قيمة ضعيفة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 05% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.
- بالنسبة لاختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن إحصائية دربن–واتسن Durbin-Watson المحسوبة $D-W = 2.216$ تقع داخل المنطقة $\left[du, 4-dl\right] = \left[1.94, 4-0.83\right] = \left[1.94, 3.17\right]$ و التي تمثل منطقة أو مجال استقلال الأخطاء أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- تبعا للتقييم الإحصائي أعلاه فإنه يتم رفض نموذج الهجرة المقدر أعلاه بغرض اقتراح نموذج آخر لعملية التقدير.

10.7–/ نموذج الهجرة الثاني المقترح لعملية التقدير:

نموذج الهجرة الثاني المقترح لعملية التقدير هو التالي:

$$MI_t = \alpha_0 + \alpha_1 SR_t + \alpha_2 SN_t + \alpha_3 PPIB_t + \alpha_4 CH_t - \alpha_5 IMF_t + \mu_t$$

حيث أن:

- MI_t : تمثل سلسلة الهجرة.
- SR_t : تمثل سلسلة الأجر الحقيقي.
- SN_t : تمثل سلسلة الأجر الاسمي.
- X_{3t} : تمثل سلسلة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

- X_{4t} : تمثل سلسلة معدل البطالة.
- X_{5t} : تمثل سلسلة معدل التضخم.
- $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: تمثل معاملات النموذج الواجب تقديرها.
- μ_t : يمثل الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي المتغيرات التي تدخل في تفسير الهجرة في الجزائر. حيث أن:

1. μ_t : يتبع التوزيع الطبيعي
2. $E(\mu_t) = 0$
3. $Var(\mu_t) = \sigma^2$

عملية تقدير النموذج أعلاه باستخدام البرنامج Eviews 07 أسفرت على النتائج التالية :

الجدول رقم (71.03): نتائج عملية تقدير نموذج الهجرة المقترح

Dependent Variable: MI
Method: Least Squares
Date: 09/28/13 Time: 17:45
Sample: 1986 2009
Included observations: 24
MI=C(1)+C(2)*SR+C(3)*SN+C(4)*PPIB+C(5)*CH+C(6)*IMF

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	36616.57	16959.61	2.159046	0.0446
C(2)	-1.435078	0.293563	-4.888475	0.0001
C(3)	14.57884	5.040959	2.892077	0.0097
C(4)	-7.196001	7.872289	-0.914093	0.3728
C(5)	263.8291	257.1050	1.026153	0.3184
C(6)	86.98137	39.22600	2.217442	0.0397

R-squared	0.805746	Mean dependent var	52467.34
Adjusted R-squared	0.751787	S.D. dependent var	4504.589
S.E. of regression	2244.233	Akaike info criterion	18.48243
Sum squared resid	90658443	Schwarz criterion	18.77695
Log likelihood	-215.7892	Hannan-Quinn criter.	18.56057
F-statistic	14.93243	Durbin-Watson stat	1.130978
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 07.

انطلاقا من نتائج عملية التقدير المقدمة من خلال الجدول رقم **(71.03)** أعلاه فإن مقدرات معالم نموذج الهجرة هي التالية:

- $\hat{\alpha}_0 = 3661633\ .57$
- $\hat{\alpha}_1 = -1.435078$
- $\hat{\alpha}_2 = 14.57884$
- $\hat{\alpha}_3 = -7.196001$
- $\hat{\alpha}_4 = +263.8291$
- $\alpha_5 = +86.98137$

و عليه فإن نموذج المقدر هو التالي:

$$MI_t = 3661633\ -1.43SR_t + 14.57SN_t - 7.19PPIB_t + 263.82CH_t + 86.98IMF_t$$
$$(2.159)\quad (-4.888)\quad (2.892)\quad (-0.914)$$
$$(1.026)\quad (2.217)$$

حيث أن:

- القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.
- $R^2 = 0.80$: يمثل معامل التحديد.
- $\overline{R}^2 = 0.75$: يمثل معامل التحديد المعدل.
- $S.E.R = 2244.233$: الانحراف المعياري للانحدار.
- $S.S.R = 90658443$: مجموع مربعات الأخطاء.
- $F = 14.93$: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة.
- $D-W = 1.13$: إحصائية DURBIN-WATSON

- $n = 24$: عدد المشاهدات.

11.7-/ تقييم نموذج الهجرة الثاني المقدر: انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الهجرة الثاني نلاحظ أن:

- بالنسبة للحد الثابت $\hat{\alpha}_0$ فإنه مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فإن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.15$ أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.15 > T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1
- المتغير المفسر الممثل في الأجر الحقيقي و الممثل بالمتغيرة SR_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -4.88$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -4.88 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و الأجر الحقيقي الممثل بالمتغيرة X_{1t} لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.

- المتغير المفسر الممثل في الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t غير معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة. أما من الناحية الإحصائية لها معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.89$ أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.89 > T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t . و قبول الفرضية البديلة H_1 التي مضمونها أن هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t .
- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$ معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -0.91$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -0.91 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة

بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$.

- المتغير المفسر الممثل في معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 1.02$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 1.02 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t
- المتغير المفسر الممثل في معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.21$ أكبر من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.21 > T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t و قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك

علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t .

- بناءا على ما ذكر أعلاه فإن بعض مقدرات معالم النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 05% و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{CAL} لجميع النماذج أقل من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.74$ كما هناك بعض مقدرات المعالم التي لها معنوية إحصائية.
- فيما يخص المعنوية الإجمالية لمقدرات معالم النموذج فإن الإحصائية F لفيشر تبين أن قيمتها المحسوبة $F_{CAL} = 14.93$ أكبر من قيمتها المجدولة $F^{k-1}_{(n-k),0.05} = F^{5-1}_{(22-5),0.05} = F^{4}_{17,0.05} = 2.96$ ، أي أن $F_{CAL} = 0.202 > F^{4}_{17,0.05} = 2.96$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج ليس لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة.
- بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0.80$، فقد أخذ قيمة مرتفعة أو مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.

- بالنسبة لمعامل التحديد المصحح $\overline{R}^2 = 0.75$، فقد أخذ قيمة مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 75% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.
- بالنسبة لاختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء نلاحظ أن إحصائية دربن–واتسن Durbin-Watson المحسوبة $D-W=1.13$ تقع داخل المنطقة $\left[dl, du\right] = \left[0.83, 1.94\right]$ و التي تمثل منطقة أو مجال الشك لارتباط الأخطاء . و بغرض تفادي هذا الشك نقوم بعرض دالة الارتباط الذاتي لهذه الأخطاء كما يلي:

الشكل رقم (28.03): دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للأخطاء

Date: 09/28/13 Time: 21:15
Sample: 1986 2009
Included observations: 24

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*** |	. |*** |	1	0.432	0.432	5.0741	0.024
. | . |	. *| . |	2	0.057	-0.160	5.1668	0.076
. | . |	. | . |	3	-0.051	-0.014	5.2451	0.155
***| . |	***| . |	4	-0.349	-0.390	9.0506	0.060
***| . |	. *| . |	5	-0.406	-0.128	14.460	0.013
.**| . |	. *| . |	6	-0.242	-0.069	16.488	0.011
.**| . |	.**| . |	7	-0.239	-0.219	18.585	0.010
. *| . |	. *| . |	8	-0.141	-0.129	19.360	0.013
. | . |	. *| . |	9	0.050	-0.086	19.462	0.022
. | . |	. *| . |	10	0.055	-0.161	19.598	0.033
. |* . |	. | . |	11	0.134	-0.027	20.462	0.039
. |* . |	. *| . |	12	0.192	-0.095	22.384	0.033

لمصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 07.

- تبعا للتقييم الإحصائي أعلاه فإنه يتم قبول نموذج الهجرة المقدر أعلاه.

الخلاصة

من خلال الدراسة النظرية لظاهرة الهجرة، تبين أنه لا توجد نظرية متكاملة في تفسير أسباب و محددات الهجرة. حيث أن هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى المفاضلة بين التكاليف التي سوف يتحملها المهاجر و العائد الذي سوف يحصل عليه من عملية الهجرة. هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى تطورات المجتمعات حيث أن الدول التي تعرف تطورات قد تغير من الوضع الاجتماعي للمهاجر. كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى الفجوة الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لها. كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى عوامل الطرد في دول المنشأ و عوامل الجذب في دول المصب.

فبالنسبة للجزائر، فلقد مست الهجرة الكثير من الأفراد سواء العاطلين عن العمل أو العاملين خاصة بعد أزمة 1986 حيث شهدت الجزائر ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال من المؤسسات و الشركات التي شهدت الإفلاس حيث ترتب عن ذلك تردي الأوضاع الاجتماعية و تدني المستوى المعيشي. ضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية خلال مرحلة التسعينات.

فمن أهم العوامل الباعثة على الهجرة في الجزائر نذكر ما يلي:

- البطالة

- الفجوة في الأجر بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة.
- تكاليف الهجرة.
- الوضعية العائلية.
- المؤهلات العلمية
- الظروف الاجتماعية
- الظروف السياسية.
- الظروف الأمنية.

يهتم الفصل المخصص لدراسة الهجرة في البحث في الأسباب الدافعة الهجرة من جهة و فئات المجتمع التي تمسها هذه الظاهرة من جهة أخرى، فمن بين التوصيات التي نقدمها و التي من شأنها الحد من الرغبة في الهجرة الغير شرعية نذكر ما يلي:

- توفير مناصب عمل لمختلف شرائح المجتمع.
- توفير فرص الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الحد من الفساد الإداري.
- الحد من الرشوة.
- الحد من البيروقراطية.
- إعطائهم الفرصة للكفاءات في المشاركة في التنمية الوطنية.
- التوعية بالمصاعب و المشاكل التي يواجهها المهاجرون بغرض تسوية وضعيتهم في البلدان المستقبلة.
- أما في ما يخص الهجرة الغير شرعية فإننا نوصي بما يلي:

- سن القوانين و التشريعات القاسية لمعاقبة المهاجرين الغير شرعيين و كذا
- مكافحة الشبكات التي تعمل على تسهيل الهجرة غير الشرعية.
- التنسيق بين الجزائر و الدول المستقبلة للهجرة من خلال تبادل المعلومات حول الشبكات التي تعمل على تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية.

قائمـة مـراجــع الفصل

أولا: باللغة العربية:

أبو عيانة، فتحي محمد، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

الشارف بن عطية سفيان، **بحث حول الهجرة و التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزاير، 2012.

دربال عبد القادر، سمير جلطي، **الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول، جامعة المسيلة، الجزائر.

دومينيك سالفتور، **نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي** ، سلسلة ملخصات شوم (ترجمة سعدية حافظ) ، دار ماكجروهيل للنشر، نيويورك ، 1983.

ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير ببسكرة، الجزائر، 2011-2012.

شكوري محمد، **البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية**، مداخلة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008، القاهرة، مصر.

صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

طالب خديجة، **الجغرافيا الاقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009-2010.

عباس السيد ، **الاقتصاد القياسي** ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، مصر 1988.

عبد الفتاح العموص، **المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية**، جامعة صفاقص، تونس، 2011-2012.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

عدنان داود محمد الغداري، **الاقتصاد القياسي نظرية وحلول**، دار جرير, عمان, الطبعة الأولى 2010.

عطوف محمود ياسين، **نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية**، دار الأندلس للطباعة و النشر، بيروت، 1984.

علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

محمد رشيد الفيل، **الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي للنشر/ 2000.

غالية بن زيوش، **الهجرة و التعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 8، 2012.

محمد بن سليمان السكران و صديق الطيب منير محمد، **حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود، 1426هـ.

faculty.ksu.edu.sa/70005/Documents/للنشر.doc

_____، **هجرة السكان**،

www.cba.edu.kw/elsakka/chap005_312.doc

مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

مغتات صبرينة، **محددات انبعاث الهجرة الدولية: دراسة قياسية "حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011-2012.

مولود حشمان، **نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

منظمة الهجرة الدولية، **قانون الهجرة الدولية** منشور على الموقع www.iom.int

نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **دراسة حول هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة مفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية**، 2008.

والتر فاندال, **السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جينكينز**, تعريب ومراجعة عبد المرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون, دار المريخ, الرياض 1992.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Becuwe Stéphane, Mabrouk Fatma, **Migration internationale et commerce extérieur: quelles correspondances, Cahier du groupe de recherche en économie théorique et appliquée**, Université Montesquieu Bordeaux IV , N° 18, 2010.

Bouklia-Hassane R., Talahit F., **marché du travail:régulation et croissance économique en Algérie**, revue tiers monde, P.U.F, N° 194, 2008.

Hammouda N.E., **Le désir de migration chez les jeunes algériens:analyse micro-économique**,CARIM notes d'analyse et de synthese, 2008.

Hélène Ehrhart, Maëlan Le Goff, Emmanuel Rocher & Raju Jan Singh, **Does Migration Foster Exports? An African Perspective**, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, N° 38 , 2012

Régie Bourbonnais, **Econométrie**, DUNOD, Paris, 2004.

Simon J., **L'immigration algérienne en France: des origines à l'indépendance**, Paris-Méditerrannée, 2000 , Paris , France.

William G. , économétrie , Pearson éducation , 2005 , France.

الخاتمة العامة:

سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية، الكبرى أو الصغرى، دول الشمال أو الجنوب فإن هدفها الأخير هو واحد وهو تحقيق التنمية والنمو، وبالتالي تحسين مستوى معيشة أفرادها، لذلك فقد سعت الدول جميعها إلى تبني سياسات ونماذج تنمية مختلفة، وكذا اتجاهات سياسية و اقتصادية مختلفة، ففي حين انتهجت بعضها الرأسمالية انتهج البعض الآخر الاشتراكية وهذا وفق ظروف كل دولة و معطياتها، لكن ما يهم هنا هو الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة، وعندما نتكلم عن الإستراتيجية الاقتصادية فهي تتعلق أساسا بالصناعة والسياسة الصناعية و أنواعها المختلفة، وهنا نميز بين نوعين أساسيين من نماذج التنمية، الأول هو إستراتيجية الإحلال محل الواردات، أما الثاني فهو إستراتيجية تشجيع الصادرات.

ونحن هنا بصدد الحديث عن الدول النامية وانقسامها إلى مجموعتين، تبنت المجموعة الأولى سياسة إحلال الواردات، في حين تبنت المجموعة الثانية سياسة تشجيع الصادرات، وهذا دائما وفق الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بكل بلد (لأن الدول المتقدمة انتهجت سياسة التصنيع منذ مدة طويلة ولأن الدول النامية حديثة الاستقلال، وكانت ترى أن الصناعة هي أقصر الطرق لتحقيق النمو والتنمية[5] .ووفق هذا التقسيم فقد انتهجت الدول النامية التي تبنت النظام الرأسمالي سياسة تشجيع الصادرات، ومن بين هذه الدول ما صار يعرف فيما بعد بالدول الحديثة المصنعة NPI وهي كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة. بينما انتهجت غالبية الدول الاشتراكية سياسة إحلال الواردات (أمريكا الجنوبية، إفريقيا،أوربا الشرقية).

وكانت أزمة الديون الدولية في الثمانينات بمثابة الاختبار النهائي حيث ميزت فشل نماذج التنمية المبنية على إستراتيجية إحلال الواردات، السياسات الصناعية الموجهة والمدعومة باستدانة خارجية مفرطة، وسياسات اقتصادية كلية معرضة بشكل كبير للأوضاع الاقتصادية العالمية. فقد أجبرت هذه الأزمة العديد من الدول النامية على إتباع تعليمات المنظمات الدولية في إطار الاتفاق الشهير ""اتفاق واشنطن"" Consensus

de Washington. [1] هذا الإجماع المنحدر من النظرية الكلاسيكية للاقتصاد الدولي (فقد تنبأ Adam SMITH بانتصار قانون السوق منذ أكثر من 220 سنة) هذه النظرية التي تدافع عن أمثلية التبادل الحر والتي ينجم عنها زيادة في النمو وترى في الانفتاح وسيلة وحيدة ودائمة للتنمية[2].

لقد نجم الانفتاح الاقتصادي للدول النامية أولا عن ضغط: فإما تسديد الديون المتراكمة في سنوات السبعينات و لو جزئيا، إذن يجب ترقية الصادرات للحصول على العملة الصعبة، وكذا الانفتاح للاستثمارات الأجنبية المباشرة و/أو استثمارات المحفظة المالية لتنويع الموارد المالية وتمويل العجز الجاري. وثانيا تستجيب هذه السياسة لتطور المذاهب الاقتصادية، والتي صارت بلا شك تعطي أكبر ثقة لتوازن الأسواق تلقائيا.

إذن فقد دخلت الدول النامية في عملية انفتاح، ملتزمة بذلك بشكل كبير، وإن لم يكتمل الأمر كليا؛ وقد استبدلت سياسة إحلال الواردات بسياسة تشجيع الصادرات (كما يمكن ربط انفتاح الدول النامية بسياق ظاهرة أكبر هي العولمة، والتي تهدف إلى إعطاء الأسواق بعدا عالميا.

وضمن هذا الإطار عملت الجزائر كغيرها من الدول على دفع عجلة التنمية، وقد كانت من بين الدول التي طبقت ما سمي بإحلال الواردات، بحثا آنذاك عن استقلال كامل وعلى القضاء على أسباب التبعية، وقد ساعدها على ذلك ارتفاع أسعار المحروقات قبل منتصف السبعينات والتي دفعتها للاستدانة بشكل مفرط، فقد سعت الجزائر في إطار سياسة تصنيعية ضخمة سميت "الصناعة المصنعة" إلى دفع عجلة التصنيع من المصدر كما فعلت العديد من الدول، وهو ما جعلها في مصّف الدول الأولى في العالم الثالث آنذاك.

وقد حاولت الجزائر من خلال هذا النموذج الصناعي المتكامل خلق آثار على تنظيم المجتمع اجتماعيا و جهويا، ولذلك اتبعت سياسات اقتصادية كانت قد اتبعت سابقا (سنوات الثلاثينات والأربعينات) في أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين والبرازيل مبنية على الحماية الانتقائية، وتدخل ثقيل للدولة ممثلة في القطاع العام، عكس السياسات المتبعة في دول جنوب شرق آسيا والتي كانت تهدف إلى تشجيع الصادرات والصعود عبر السلاسل

الإنتاجية (Remontée de filière) وتعد كوريا الجنوبية كأحسن مثال لهذه السياسة[17].

لكن هذا النهج لسياسة تصنيعية ضخمة وبإيقاع سريع في دولة ليس لها أي ماضي تصنيعي سبب العديد من المشاكل الهيكلية: كالاعتماد على تكنولوجيا جعلت من الجزائر تابعة تقنيا للخارج، ضخامة بعض الوحدات مع نقص الخبرة الوطنية في التسيير، و كذا تموقع غير المناسب للصناعات في بعض الأحيان (وجودها في مناطق ومجتمعات ريفية، يضاف إليه تباعد الوحدات بسبب محاولة الدولة في تلك الفترة خلق التوازن الجغرافي في توزيع هذه الصناعات ولو على حساب الإنتاجية)؛ وهو ما طرح العديد من التساؤلات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار حول فعالية هذه الصناعية، بالإضافة إلى أن هذه السياسة التصنيعية لم تكتمل بشكل كافي لأسباب عديدة (أهمها الجانب السياسي المتمثل في وفاة الرئيس هواري بومدين، والجانب المالي المتمثل في تراجع أسعار المحروقات وارتفاع خدمات الديون) مما جعلها تخضع لإعادة هيكلة بحجج ترشيدها و عقلنتها تارة و بحجج الأزمة تارة أخرى.

لقد كانت آثار أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات وكذا حجم الديون المتزايدة معتبرة على الاقتصاد الجزائري، فهو لم يفلت من توسع الإصلاحات الليبرالية، فمنذ نهاية السبعينات خضع نموذج التنمية الجزائري لإعادة النظر، و منذ بداية الثمانينات الشروع في تطبيق سياسة صناعية جديدة، لتمتد الإصلاحات شيئا فشيئا إلى كل المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها ضمان العبور(الانتقال) إلى اقتصاد السوق وإن كان هذا لا يزال داخل إطار الاشتراكية كما تم الإعلان عنه من طرف السلطات العمومية في تلك الفترة. لتمر الجزائر بعد ذلك إلى مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وعلى أساس حصيلة سنوات التصنيع تم وضع سياسة صناعية جديدة، مع خفض واسع للاستثمارات الصناعية، وتم تبني مقاييس جديدة للمر دودية. و منذ سنة 1986 تزايدت سرعة الإصلاحات لتمس مجموع الهيكل الاقتصادي للجزائر حيث بلغت أوجها مع إعادة جدولة الديون سنة 1994 بسبب في عدم قدرة الجزائر على التسديد، وبالتالي وقعت

اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي FMI الأول اتفاق Stand- by لمدة 12 شهرا (جوان 1994- ماي 1995) والثاني اتفاق التسهيلات المالية الموسعة FFE و يغطي فترة جوان 1995 – ماي 1998؛ ومن بين شروط إعادة الجدولة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي PAS الذي يكون تحت مراقبة FMI لتحقيق توازن ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

و يعد تحرير التجارة الخارجية من أكثر العناصر حساسية في الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ سنة 1988 ، لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالواردات المهمة والحيوية لكثير من القطاعات، فالعديد من المؤسسات العمومية والخاصة، الصناعية و الفلاحية، تلجأ لاستيراد التجهيزات ، المنتجات نصف المصنعة، المواد الأولية، 80% من المواد الغذائية، أغلب المنتجات الصيدلانية والتجهيزات الطبية.

فقد تم رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية سنة 1988 بعد أن كانت محتكرة بشكل شبه تام من طرف الدولة منذ سنة 1974، و وفق قانون المالية المعدل والمتمم لقانون 10/90. و قد زادت مساعي تحرير التجارة و بدون عوائق، بعد أن جمدت مؤقتا في مرحلة حكومة بلعيد عبد السلام (1993). كما ترافق التحرير مع خفض الحقوق الجمركية. هذا فضلا عن الحقوق والإعفاءات التي أصبحت تطبق على واردات الإتحاد الأوربي وفق اتفاق الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ في 2005/09/01.

و قد مر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل مهمة، حيث انتقل من التحرير المقيد الذي تميزت فيه السياسة التجارية بالاعتماد على نمط التسيير الاقتصادي، حيث منحت الحكومة حقوقا احتكارية للاستيراد لمؤسسات عمومية بعينها مم بين إجراءات أخرى. وقد أنهى هذه المرحلة إصدار القانون رقم 88-29 لسنة 1988 الذي وبالرغم من تكريسه لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا أنه اعتبر تغيرا جذريا في تنظيم التجارة الخارجية الجزائرية. لتعرف الجزائر مزيدا من التحرير ضمن مرحلة التحرير الجزئي: (1990-1993) التي تميزت بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وتم تبني نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار، وكذا السماح لكل

صاحب سجلا تجاري أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من أفريل 1991. كما اعتبر صدور مرسوم 91/37 فجرا جديدا لتحرير التجارة الخارجية برسمه الإطار العام لعملية التحرير التدريجية للتجارة الخارجية الجزائرية. لتدخل الجزائر أخيرا مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية الجزائرية التي شرعت السلطات العمومية فيها باتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي و للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وهو ما دفع الحكومة لإصدار التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي أكدت على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة.

وبحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات.

من أجل تعزيز انفتاحها فإن الجزائر بدأت مفاوضات مع OMC منذ جوان 1996 من أجل الانضمام لهذه الأخيرة (بعد أن كانت عضوا مراقبا منذ 1987)، هذا الانضمام الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض محسوس في أشكال حماية السوق الداخلي و المنتوج الوطني، ويعتمد مؤيدو هذا الاختيار حجة أن التجارة الخارجية للجزائر تشكل 40% من PIB. وكان من المفروض أن تنضم الجزائر إلى OMC في السداسي الأول من 2004، لكن لأسباب تجهل ولم يعلن عنها تم تأخير الانضمام إلى غاية سنة 2006 ثم نهاية 2010 ولا تزال الجزائر تتفاوض مع منظمة التجارة العالمية إلى غاية نهاية 2013 على الأقل وهو ما يجعل مسار انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة الأطول في التاريخ. واكتفى وزراء التجارة المتعاقبون بالقول أن الانضمام ليس من أولويات الجزائر وأنه على الجزائر أن تدافع على مصالحها! فيما يؤكد ممثلو OMC أن الجزائر لم تستوفي شروط الانضمام بعد.

وفي نفس الإطار فإن الجزائر قامت بإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 2005/09/01 بعد أن كان قد تم الإمضاء عليه في أفريل 2002

ببرشلونة وهذا نتيجة مفاوضات بدأت منذ 1997. و كان الهدف من هذا الاتفاق بناء منطقة تبادل حرZLE بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الاثنين عشر (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، مالطا، قبرص، وتركيا) وذلك في حدود 2010 حسب مسار برشلونة المعلن عنه في نوفمبر1995، لكن أجل إلى حدود 2017 ليؤجل أخيرا إلى 2020.

– أما عن شروط هذا الاتفاق ومحاوره فهي تتعدى الاتفاقيات التجارية التي تهدف للحصول على تفضيل للسلع الأوربية إلى محاور اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية وأمنية أما على الآثار المتوقعة من هذا الاتفاق فإنه على المدى القصير و المتوسط، لم تظهر أي آثار إيجابية ماعدا غير المباشرة المتمثلة في الإشارات الموجهة إلى المتعاملين الاقتصاديين الخواص الأجانب حول مصداقية البلدان الأعضاء، والمر دودية المتوقعة من الاستثمار.

أما فيما يخص الآثار السلبية فمنها مثلا: خسارة 2.5 مليار$ بسبب خفض أو إلغاء التعريفة الجمركية، ووضع المنتجات الجزائرية غير التنافسية في مواجهة المنتجات الأوربية التي لا تخفى تنافسيتها على المستوى العالمي فضلا عن الإقليمي، وهو ما دفع الجزائر لإعادة النظر في سياسة التفكيك الجمركي وطلب تمديد إلى غاية 2020.

وفي إطار إصلاح وضعية التجارة الخارجية الجزائرية دائما فقد قامت الجزائر على ضوء العديد من التجارب الدولية المذكورة ضمن هذا البحث (كوريا الجنوبية، تايوان وماليزيا مثلا) بدعم الإطار القانوني و التشريعي لدعم الصادرات خارج المحروقات عن طريق توفير وتقديم الكثير من التسهيلات نذكر منها: التسهيلات الجمركية، التسهيلات الضريبية والمالية بالإضافة إلى منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير منها تخفيضات في التعريفة الجمركية، تخفيض أسعار النقل البري والبحري وكذا الإعفاء من إيداع الكفالة.

ويتعلق الأمر أيضا في نفس السياق السابق بتحسين الإطار المؤسسي لترقية الصادرات خارج المحروقات: حيث عملت السلطات العمومية على خلق إطار مؤسساتي يتناسب مع فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات ويوفر الدعم لقطاعات التصدير كما

يشرف على تطبيق السياسات العامة في مجال تنويع الصادرات. وذلك عن طريق إعادة توجيه دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات: حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادلات التجارية مع الخارج، إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات CAGEX: وذلك لتدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين على غزو الأسواق الدولية، إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وذلك لترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية. وكذا إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات الخارجية لتتكفل بمهام عديدة في نفس المجال. يضاف إلى ذلك كله تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات: لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدريين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير.

وفي الجانب الخاص بالمصدرين في حد ذاتهم فقد تم تأسيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: ANEXAL: من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين و توفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين الوطنيين.

وبالعودة إلى السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر عبر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو فيمكننا القول أنه في هذه المرحلة لم تختلف السياسة التنموية في الجزائر من حيث الطريقة و لا المصدر عن السبعينات، فالطريقة نفسها، و هي الإنفاق الحكومي الضخم، والمصدر نفسه هو أموال المحروقات. لكن ما اختلف هو التركيز هذه المرة على البنى التحتية والجانب الاجتماعي بشكل ضخم لتحسين نوعية حياة المواطن.

حاولنا في الجزء الموالي من مشروعنا تتبع تطور التجارة الخارجية الجزائرية في فترات متعددة بحسب الحاجة إليها أثناء العمل على المشروع.

وما يمكن إجماله بهذا الخصوص هو ارتباط التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار وصادرات المحروقات و تقلبات السوق العالمي لهذه المادة، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني، مما يجعل أمر تنويع الاقتصاد و بالتالي الصادرات أمرا لا مفر منه على السلطات العمومية استيعابه والعمل عليه في أقرب الآجال، عن طريق الاستفادة من

الراحة والفوائض المالية الحالية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني. والعمل على تطوير المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري وهو ما سنتطرق له بعد وصف بعض النقاط الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية.

بداية مع الميزان التجاري للمواد الغذائية الذي يعرف عجزا متزايدا من سنة لأخرى كان حيث وصل سنة 2011 مثلا حوالي 9.5 مليار دولار. وهو ما يمثل رقما خطيرا على الأمن الغذائي الجزائري، وهذا رغم كل ما صرف في البرامج الفلاحية التي كانت تهدف لتوفير الاكتفاء الغذائي أو على الأقل تقترب منهم.

بخصوص المنتجات الخام فقد عرف ميزانها التجاري بدوره عجزا متزايدا من سنة لأخرى. بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فميزانها التجاري لا يختلف عن البقية بعجز متزايد وصل أقصاه سنة 2011 بأكثر من 387 مليون دولار. أما التجهيزات الصناعية فقد تجاوز عجز ميزانها التجاري حاجز 16 مليار دولار سنة 2011 بعد أن كانت لا تتجاوز 8.4 مليار سنة 2005 بارتفاع اقترب من 100 % في ظل 6 سنوات.

يبقى بذلك الميزان التجاري الوحيد الذي عرف منحا ايجابيا خلال الفترة المدروسة وهو ميزان صادرات المحروقات الذي تجاوز حاجز 70 مليار دولار سنة 2011 بعد أن عرف تراجعا في حدود 43.5 مليار دولار سنة 2009. ويعود ذلك أساسا لارتفاع و انخفاض سعر المحروقات في الأسواق العالمية.

أما أهم المنتجات التي صدرتها الجزائر خارج إطار المحروقات في فترة الدراسة 2005-2012، فيلاحظ عنها أيضا أن 75 % منها لا يخرج عن القطاع الاستخراجي، لتبقى فقط 25 % منها سلع ومواد أخرى كالسكر الذي مثل سنة 10% (208 مليون دولار) من قيمة الصادرات خارج إطار المحروقات سنة 2012 بعد أن كانت قيمته وحتى نسبته تكاد تكون معدومة سنة 2005. جاءت بعد ذلك المياه المعدنية والغازية 31 مليون دولار ونسبة 1.5 % سنة 2012 ببعد أن كانت 2 مليون دولار فقط سنة 2005. بعد ذلك تأتي التمور بـ26 مليون دولار (تقترب من متوسطها خلال سنوات

الدراسة) وما نسبته 1.27 %. جلود الأبقار جاءت بعد ذلك بما نسبته تقريبا 1 % (15 مليون دولار) سنة 2012.

أما المنتجات الصناعية فنجد فيها الزجاج والعجلات المطاطية والأسمدة بنسب تتراوح بين 0.5 و 1 % وما مجموعه 40 مليون دولار سنة 2012.

أما بقية المنتجات فقد تجاوزت صادراتها سنة 2012 ما قيمته 60 مليون دولار بقليل، مع استقرار نسبي في هذه القيم والنسب في سنوات الدراسة.

وبالعودة إلى المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري فقد قمنا بدراسة المزايا النسبية للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة أساسا بين 2007 و2011 أي على امتداد 5 سنوات. وتم في هذا الإطار تقسيمها إلى 3 أنواع هي: المنتجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة أكبر من 1، المنتجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة مابين (0.5–1) و أخيرا المنتجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة بين 0 و 0.5.

بخصوص المنتجات الجزائرية التي تملك ميزة نسبية ظاهرة أكبر من 1 فقد وجدنا أساسا أربع منتجات جزائرية تمتلك ميزة نسبية ظاهرة، فمنتجو السكر و مصنوعاته لم يكن يملك ميزة نسبية ظاهرة لسنوات 2007، 2008 و 2009 ليعرف ارتفاعا محسوسا في سنتي 2010 و 2011 لتصل قيمته إلى 1.5 سنة 2010 ثم ينخفض إلى 1.3 سنة 2011 و لكن بقي يمتلك ميزة نسبية ظاهرة. كذلك منتجات الزنك الذي عرفت ميزته النسبية الظاهرة ارتفاعا محسوسا لسنتي 2009 2010 بعدما كانت 0.7 و0.9 لسنتي 2007 2008، أما منتوج الفلين و مصنوعاته كان يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في سنة 2007 لتنخفض بعدها و تبقى ثابتة من سنة 2008 إلى سنة 2011، أما بالنسبة للمحروقات و الذي يعتبر أهم منتوج بالجزائر حيث يمثل 97% من إجمالي الصادرات (تجاوزت 70 مليار دولار سنة 2011) ، هو ما يوضح أهمية هذا المنتوج حيث يعتبر المنتوج الوحيد الذي يمتلك ميزة نسبية ظاهرة مرتفعة و التي بلغت قيمتها 7

سنة 2007 و 2009 لتنخفض إلى 6.5 سنة 2010 وتصل إلى 5.7 سنة 2011 و هذا راجع إلى عدم استقرار أسعار النفط في الأساس.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة مابين (0.5-1) فقد لاحظنا أن المنتجات المعنية تتمثل أساسا في منتوج الملح والكبريت الذي كانت قيمة ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2007 لترتفع سنتي 2008 و 2009 ثم انخفضت سنة 2010 و ارتفعت مجددا سنة 2011، و كذلك منتوج الرصاص الذي بلغت ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2010 بعدما كانت منعدمة ما بين 2007 و 2009، كذلك منتوج المواد الكيميائية الذي كانت قيمة ميزته النسبية الظاهرة 0.5 سنة 2007 لتصل إلى 0.8 سنة 2008.

و من خلال هذه النتائج يمكننا القول أن هذه المنتجات يمكنها اكتساب ميزة نسبية ظاهرة لتنافس في الأسواق الدولية إذا أعيرت أهمية من طرف السلطات العمومية.

و أخيرا فإن المنتجات الجزائرية التي قيمة ميزتها النسبية الظاهرة بين 0 و 0.5 تمثلت في منتجات كالحديد و الصلب، النحاس و مصنوعاته، الفاكهة الصالحة للأكل، المشروبات، الحبوب و الدقيق والزجاج و مصنوعاته لم تتعدى ميزتها النسبية الظاهرة 0.1 لمدة 5 سنوات أي بين 2007 و 2011 ما عدا منتوج الجلود الخام التي وصلت ميزتها النسبية الظاهرة إلى 0.2 إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق ميزة نسبية ظاهرة.

كما أن هناك تفسير آخر لضعف المزايا النسبية لهذه المنتجات وهو ارتفاع قيمة صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها في السوق العالمية الأمر الذي يضعف من تأثير قيم صادرات هذه المنتجات أثناء حساب المزايا النسبية الظاهرة.

و بالنظر للنتائج السابقة التي توصلنا إليها بتطبيق أحد أهم مؤشرات القدرة التنافسية، وهو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة "RCA" على المنتجات الجزائرية لمدة 5 سنوات، اتضح لنا بأن المزايا النسبية التي يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي تبقى ضعيفة، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، طبعا باستثناء المنتوج الذي تتخصص فيه الجزائر وهو المحروقات، إذ يمثل ما بين 97% و

98% من صادراتها الإجمالية، وهو ما يفسر لنا أحادية التصدير في الجزائر و فشل سياساتها في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. وبالانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فلا بد من تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية خاصة خارج قطاع المحروقات، لتتمكن من إيجاد مكانة لها في السوق العالمية.

قمنا بعد ذلك بتقدير نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية بين كل من الجزائر و دول الأوربي حيث تم التوصل إلى النموذج المقدر التالي:

$$Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ij} = 32.260 + 0.434\,LnPib_i + 0.749\,LnPib_j + 0.086\,LnY_i - 1.335\,LnY_j - 3.937\,LnD_{ij}$$

$$(1.80) \qquad (1.67) \qquad (0.79)$$

$$(0.86) \qquad (-1.09) \qquad (-1.41)$$

$$R^2 = 0.80 \quad \overline{R}^2 = 0.73 \quad S.E.R = 0.20 \quad S.S.R = 0.56$$

$$F = 10.97 \quad n = 19 \quad D-W = 1.42$$

ونظرا لعدم معنوية بعض المتغيرات اقتصاديا و إحصائيا تم إعادة تقدير النموذج، وهذا بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

$$Ln\,\mathrm{Im}\,p_{ij} = 13.134 + 0.648\,LnPib_i + 0.131\,LnY_i - 1.780\,LnD_{ij}$$

$$(2.44) \quad (4.14)$$

$$(2.71) \qquad (-2.62)$$

$$R^2 = 0.78 \quad \overline{R}^2 = 0.74 \qquad S.E.R = 0.20 \qquad S.S.R = 0.62$$

$$F = 18.74 \quad n = 19 \quad D-W = 1.18$$

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج إلى أن متغيرات الجاذبية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر Pib_i ، المسافة الجغرافية الفاصلة بينهما (D_{ij}) ، نصيب الفرد

من الناتج المحلي للجزائر Y_i تؤثر على تدفقات السلع الواردة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي $\mathrm{Im}\, p_{ij}$ خلال الفترة (1991-2009)، حيث يتضح ما يلي:

– وجود علاقة ايجابية (طردية) بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وهذا حسب ما أظهرته المعلمة β_1 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج لدراسة التدفقات التجارية بين الدول، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمعدل 0.50%.

– إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري له أثر موجب (طردي) ضعيف على تدفق سلع الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، كما أظهرته المعلمة β_3 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت على هذه العلاقة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بـ 0.02%.

– هناك علاقة سالبة (عكسية) بين المسافة وتدفق السلع من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وهذا ما توضحه المعلمة β_5 عند مستوى معنوية 10%. فالمسافة تعد مؤشرا هاما في تحديد تكاليف نقل السلع ، فكلما كانت المسافة بين الدول كبيرة كلما ارتفعت تكاليف النقل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي انخفاض حجم التدفق السلعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المسافة الفاصلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تساهم في تخفيض حجم التدفق السلعي الوارد إلى الجزائر بمعدل 1.39%.

في إطار مشروع بحثنا دائما فقد قمنا بدراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بمفهوم مؤسسات الدولة والتي زاد الاهتمام بها إلى عدة أسباب سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، فمؤسسات الدولة تشمل مجموعة شاملة من العناصر التي تُشكل منظومة شاملة تزيد من الاندماج والتفاعل بين مختلف أطراف المجتمع، وذلك بتطبيق عمليات الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز (Hitt et al., 2003)، وتعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة، وتساعد على

الاستخدام الأمثل للموارد وحسن تقديم الخدمات وإدارتها، بما يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة للأعمال (Alter, 2003) وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة المؤسسات. وبالتالي يجب أن يكون العمل على تحسين نوعية مؤسسات الدولة وتقويتها من الأهداف الإستراتيجية للجزائر، حتى نستطيع الانتقال بعد ذلك إلى مفهوم دولة القانون وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة في العيش بكرامة وفي رفاهية.

ونظرا لأن هناك خيطا رفيعا بين مفهوم مؤسسات الدولة Les Institutions و مفهوم الحكم الراشد، و لأن أحدهما متضمنا في الآخر فتطبيق مفهوم الحكم الراشد يتطلب نوعية عالية الجودة لمؤسسات الدولة فقد دمجنا المفهومين معا، وهذا أثناء حديثنا الحكم الراشد وتعريف عناصره. المتمثلة أساسا في العناصر الستة التي وضعها كوفمان هي التي تناولناها وركزنا عليها في جانبنا النظري من هذا العمل ويمكن حصرها في النقاط الموالية: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سلطة القانون وأخيرا مراقبة الفساد ومحاربته.

إن تطبيق هذه المبادئ من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المساءلة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني بما يُسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي و استدامة التنمية.

وبخصوص هذا العنصر يمكننا القول انه مع تزايد وتيرة الإصلاح في الجزائر وفق ما تتطلبه ضرورة التنافسية وإطار العولمة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية ، فإن مفهوم الحكم الراشد وقوة مؤسسات الدولة أصبح من أهم المفاهيم المركز عليها، ويبين بالنظر إلى كل المؤشرات وعلى العموم فالجزائر ببساطة في وضع غير مناسب لها كدولة تتمتع بإمكانيات كبيرة، مما يعكس ربما غياب الإرادة الحقيقية في تغير الأوضاع الحالية وتحسين وضعية الجزائر، خصوصا إذا علمنا أننا نتأخر في بعض المؤشرات عن بعض الدول التي من المفروض أن نتقدم عليها: كتأخرنا على كل الممالك العربية من ناحية المشاركة السياسية

والمفروض العكس، تقدمنا في مجال الاستقرار السياسي وسيادة القانون على الدول التي تعيش حالة حرب فقط كالعراق والسودان والصومال.

كما أن قيام مؤسسات الدولة التي تضمن تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر مرتبط أساسا بتوجيه الإرادة السياسية الحقيقية للاهتمام بتطوير الموارد البشرية والتحكم بالتكنولوجيا وطرق الاستفادة منها، هذا فيما يخص الجوانب المادية، أما الجوانب المؤسسية فتتعلق أساسا بتفعيل المشاركة السياسية والمساءلة وحرية التعبير و فتح قنوات الحوار بين الإدارة والمواطنين وكذلك إشراك المجتمع المدني والحركات الجمعوية التي تمثل المجتمع فعليا وليس صوريا في القرارات الحاسمة المتعلقة بالتوجهات المستقبلية للدولة.

وقد ختمنا مشروع بحثنا بموضوع الهجرة الذي خصصنا له الحيز الأكبر من عملنا، باعتبار الهجرة الدولية ظاهرة ديموغرافية ، اجتماعية و اقتصادية, تتأثر بشكل مباشر بعوامل داخلية وخارجية ومن أهم هذه العوامل ديناميكيات سوق العمل على المستوى الدولي وكذلك الظروف السياسية سواء للدول المرسلة أو المستقبلة للهجرة.

نشير إلى أن للهجرة الدولية أثار إيجابية على كل من الدول المرسلة للمهاجرين والدول المستقبلة خاصة في تبادل و إثراء الثقافات، تنمية القدرات العلمية، التحويلات لذوي المهاجرين التي لها بالغ الأثر في الجانب الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال هذا الجزء من البحث رصد و تحديد مختلف العوامل و المتغيرات المحددة للهجرة الدولية عموما وحالة الجزائر خصوصا.

قمنا في الأخير بتقدير نموذج الجاذبية لتدفقات الهجرة الجزائرية حيث تم التوصل إلى النموذج المقدر التالي:

$$Y_t = -952.606 + 1.082\,D(SR,2) - 1.889\,D(SN,2) + 3.800\,D(PIB) - 77.016\,D(CH) + 34.8112\,IMF$$

حيث أن:

- القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.

- $R^2 = 0.059$: يمثل معامل التحديد.
- $\overline{R}^2 = -0.23$: يمثل معامل التحديد المعدل.
- $S.E.R = 2659.706$: الانحراف المعياري للانحدار.
- $S.S.R = 1.13E + 08$: مجموع مربعات الأخطاء.
- $F = 0.202$: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة.
- $D-W = 2.2162$: إحصائية DURBIN-WATSON
- $n = 22$: عدد المشاهدات.

ونظرا لعدم معنوية بعض المتغيرات اقتصاديا و إحصائيا تم إعادة تقدير النموذج، وهذا بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

$$MI_t = 3661633 \ -1.43SR_t + 14.57SN_t - 7.19PPIB_t + 263.82CH_t + 86.98IMF_t$$

(2.159) (–4.888) (2.892) (–0.914) (1.026) (2.217)

حيث أن:

- القيم الموجودة أو الظاهرة بين قوسين تمثل إحصائية ستيودنت المحسوبة.
- $R^2 = 0.80$: يمثل معامل التحديد.
- $\overline{R}^2 = 0.75$: يمثل معامل التحديد المعدل.
- $S.E.R = 2244.233$: الانحراف المعياري للانحدار.
- $S.S.R = 90658443$: مجموع مربعات الأخطاء.
- $F = 14.93$: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة.
- $D-W = 1.13$: إحصائية DURBIN-WATSON
- $n = 24$: عدد المشاهدات.

من خلال الدراسة النظرية لظاهرة الهجرة، تبين أنه لا توجد نظرية متكاملة في تفسير أسباب و محددات الهجرة. حيث أن هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى المفاضلة بين التكاليف التي سوف يتحملها المهاجر و العائد الذي سوف يحصل عليه من عملية الهجرة. هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى تطورات المجتمعات حيث أن الدول التي تعرف تطورات قد تغير من الوضع الاجتماعي للمهاجر. كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى الفجوة الموجودة بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لها. كما هناك نظريات ترجع أسباب الهجرة إلى عوامل الطرد في دول المنشأ و عوامل الجذب في دول المصب.

فبالنسبة للجزائر، فلقد مست الهجرة الكثير من الأفراد سواء العاطلين عن العمل أو العاملين خاصة بعد أزمة 1986 حيث شهدت الجزائر ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال من المؤسسات و الشركات التي شهدت الإفلاس حيث ترتب عن ذلك تردي الأوضاع الاجتماعية و تدني المستوى المعيشي. ضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية خلال مرحلة التسعينات.

فمن أهم العوامل الباعثة على الهجرة في الجزائر نذكر ما يلي:

- البطالة
- الفجوة في الأجر بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة.
- تكاليف الهجرة.
- الوضعية العائلية.
- المؤهلات العلمية
- الظروف الاجتماعية
- الظروف السياسية.
- الظروف الأمنية.

5– يظهر ذلك في أعمال كل من

.Nurkse, Rosenstein-Rodan, Hirschman, Rostow, Lewis

1 - CONTE B., Le Consensus de Washington (conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/ Lic-ecod/docs_pdf/Webconswash.pdf)

2 - MARNIESSE S. et FILIPIAK E., Compétitivité et mise à niveau des entreprises, Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles,Agence Française de Développement, 2003,P 21.

[17]- فقد اعتبرت كوريا الجنوبية دولة فقيرة بأفق تنمية محدود، لكن امتلاكها لميزة نسبية في العمل والمتمثلة في توفير يد عاملة رخيصة ومنضبطة مكنتها من التوجه نحو إنتاج الألبسة وتجميع الأدوات الالكترونية لتصبح في الثمانينات مصدرة لآلات صناعة الألبسة نحو جيرانها (ماليزيا، تايلندا). ولا يخفى الدور الذي لعبته الدولة هنا أيضا بطرق مباشرة وغير مباشرة.

نتائج البحث

إن التجارب الدولية في مجال التجارة الخارجية تقودنا إلى استنتاج العديد من النتائج منها:

– في الجانب التطبيقي الخاص بحالة الجزائر وبعد استقراء أهم المتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر بصفة عامة وتطور الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي لها خاصة فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات، وكذا بعض الأرقام المتعلق بالصادرات والواردات والزبائن و الموردين الأساسيين للجزائر، رأينا أهم المزايا النسبية للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات والتي يجب العمل على تطويرها إذا ما أرادت الجزائر التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و قررت اندماجا ناجحا في الاقتصاد العالمي.

– و في نفس الإطار رأينا أهم المتغيرات المؤثرة في أهم التبادلات التجارية الجزائرية والتي تعد دول الاتحاد الأوربي الرائد فيها، وعليه قمنا بدراسة المزايا النسبية لبعض المنتجات الجزائرية التي يمكن تنميتها وتطويرها لجلب العملة الصعبة، كما تطرقنا لجانب الخدمات السياحية خاصة تطوير الجزائر كوجهة سياحية وما يتطلبه ذلك.

– إن تشجيع السياسات العمومية لإستراتيجية ترقية الصادرات مع التركيز على تشجيع مجموعة من المنتجات التي تمتلك مزايا نسبية وتقديم الحوافز لها وكذا دعمها بأشكال متنوعة، ومنح تسهيلات مالية ونقدية لها لتدعم رأس المال و الاستثمار المادي والبشري، وعلى المستوى الكلي يجب السعي لخلق بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية. معبرا عنها بنسب النمو.

– تعتبر عملية دفع الصادرات و تنويع مصادرها أمرا مصيريا لأي دولة لأنها تمكنها من رفع معدلات نمو اقتصادها، و تحقيق أهدافها في زيادة الإنتاجية، و توفير فرص العمل، و استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية تنمية الصادرات من العوامل الرئيسية في تدعيم ميزان المدفوعات و تحقيق التوازن الخارجي.

و عليه فان تنمية القدرات التصديرية يجب أن تحتل مكانة متقدمة لدى راسمي السياسات الاقتصادية و اعتباره هدف يتطلب من الجميع و على كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه و إزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوره و تقدمه.

وهو نفس الكلام الذي يمكن أن يقال عن عملية تنويع الصادرات أفقيا و عموديا و الذي يعد بمثابة أحد أهم الحلول الملائمة لمشكلة جلب الموارد المالية التي تعد عنصرا جوهريا لتحقيق التنمية في الأجل القصير و الطويل كما يمكن التركيز على زيادة حجم السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام لليد العاملة التي تتوفر علها الجزائر.

كما لا يفوتنا التنويه إلى أهمية توفير المحيط الملائم والظروف المساعدة على تنمية وتنويع الصادرات المتمثلة أساسا في وضع إستراتجية شاملة لتشجيع المؤسسات المحلية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص على التصدير في الدول النامية ومدها يد العون خاصة في المجال التمويلي والتوجيهي في أولا و الأسواق الدولية ثانيا.

وقد توصلنا إلى أنه يجب أن يكون من الأهداف الإستراتيجية للجزائر العمل بجد على تحسين نوعية مؤسسات الدولة وتقويتها، حتى نستطيع الانتقال بعد ذلك إلى مفهوم دولة القانون وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة والحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة في العيش بكرامة وفي رفاهية.

ونظرا لأن هناك خيطا رفيعا بين مفهوم مؤسسات الدولة Les Institutions و مفهوم الحكم الراشد، و لأن أحدهما متضمنا في الآخر فتطبيق مفهوم الحكم الراشد يتطلب نوعية عالية الجودة لمؤسسات الدولة فإننا دمجنا المفهومين معا، وهذا أثناء حديثنا الحكم الراشد وتعريف عناصره نظريا وتطبيقيا.

في الأخير يمكننا القول انه مع تزايد وتيرة الإصلاح في الجزائر وفق ما تتطلبه ضرورة التنافسية وإطار العولمة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية ، فإن مفهوم الحكم الراشد وقوة مؤسسات الدولة أصبح من أهم المفاهيم التي يتم الاهتمام بها، و بالنظر إلى كل المؤشرات وعلى العموم، فالجزائر ببساطة في وضع غير مناسب لها كدولة تتمتع بإمكانيات

كبيرة، مما يعكس ربما غياب الإرادة الحقيقية في تغير الأوضاع الحالية وتحسين وضعية الجزائر، خصوصا إذا علمنا أننا نتأخر في بعض المؤشرات عن بعض الدول التي من المفروض أن نتقدم عليها: كتأخرنا على كل الممالك العربية من ناحية المشاركة السياسية والمفروض العكس، تقدمنا في مجال الاستقرار السياسي و سيادة القانون على الدول التي تعيش حالة حرب فقط كالعراق والسودان والصومال وهذا قبل الاضطرابات التي عاشتها المنطقة العربية خصوصا والتي سميت "بالربيع العربي".

فبالنسبة للجزائر، فلقد مست الهجرة الكثير من الأفراد سواء العاطلين عن العمل أو العاملين خاصة بعد أزمة 1986 حيث شهدت الجزائر ارتفاع نسبة البطالة بسبب تسريح العمال من المؤسسات و الشركات التي شهدت الإفلاس حيث ترتب عن ذلك تردي الأوضاع الاجتماعية و تدني المستوى المعيشي. ضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية خلال مرحلة التسعينات.

فمن أهم العوامل الباعثة على الهجرة في الجزائر نذكر ما يلي:

- البطالة
- الفجوة في الأجر بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة.
- تكاليف الهجرة.
- الوضعية العائلية.
- المؤهلات العلمية
- الظروف الاجتماعية
- الظروف السياسية.
- الظروف الأمنية.

تشير نتائج التقدير الواردة في النموذج (3) إلى أن متغيرات الجاذبية المتمثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر Pib_i ، المسافة الجغرافية الفاصلة بينهما (D_{ij})، نصيب الفرد من الناتج المحلي للجزائر Y_i تؤثر على تدفقات السلع الواردة إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي $\mathrm{Im}\, p_{ij}$ خلال الفترة (1991-2009)، حيث يتضح ما يلي:

– وجود علاقة ايجابية (طردية) بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي وهذا حسب ما أظهرته المعلمة β_1 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج لدراسة التدفقات التجارية بين الدول، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمعدل 0.50%.

– إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر والذي يعكس القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري له أثر موجب (طردي) ضعيف على تدفق سلع الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، كما أظهرته المعلمة β_3 عند مستوى معنوية 5%، وهو ما يتفق مع أغلب الدراسات التطبيقية التي أكدت على هذه العلاقة، وتشير نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع هذا الأخير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بـ 0.02%.

– هناك علاقة سالبة (عكسية) بين المسافة وتدفق السلع من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، وهذا ما توضحه المعلمة β_5 عند مستوى معنوية 10%. فالمسافة تعد مؤشرا هاما في تحديد تكاليف نقل السلع ، فكلما كانت المسافة بين الدول كبيرة كلما ارتفعت تكاليف النقل مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي انخفاض حجم التدفق السلعي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المسافة الفاصلة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تساهم في تخفيض حجم التدفق السلعي الوارد إلى الجزائر بمعدل 1.39%.

بالنسبة لما يتعلق بالجانب المؤسسي يمكن أن نورد النتائج التالية:

– أن بناء مؤسسات الدولة هو القاعدة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة و المستدامة، كما أن عملية التنمية تتطلب قيام أسس وآليات للحكم الراشد، وهو ما يعكس ربط الكثير من المنظمات الدولية خاصة فيما يتعلق بمن تقدم المساعدات منها بتوفير ظروف الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان.

– هناك آليات وقواعد أساسية تؤطر مفهوم الحكم الراشد من بينها :المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية ، جودة التشريعات، سيادة القانون وكذا محاربة الفساد.

– يرى الكثير من المختصين بالشأن الجزائري أنها رغم كل المجهودات المبذولة، خاصة في السنوات الأخيرة، لم تصل بعد لوضع آليات التنمية الشاملة، الحقيقية و المستدامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تزال الجزائر تعاني من اعتمادها على المحروقات كمصدر وحيد للعملة الصعبة بالإضافة إلى انتشار الفساد بكل أشكاله بنسب كبيرة الأمر الذي ضاعف من الضغوطات الاجتماعية الموجودة أصلا بسبب الفقر والبطالة و التهميش.

– إن قيام مؤسسات الدولة التي تضمن تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر مرتبط أساسا بتوجيه الإرادة السياسية الحقيقية للاهتمام بتطوير الموارد البشرية والتحكم بالتكنولوجيا وطرق الاستفادة منها، هذا فيما يخص الجوانب المادية، أما الجوانب المؤسسية فتتعلق أساسا بتفعيل المشاركة السياسية والمساءلة وحرية التعبير و فتح قنوات الحوار بين الإدارة والمواطنين وكذلك إشراك المجتمع المدني والحركات الجمعوية التي تمثل المجتمع فعليا وليس صوريا في القرارات الحاسمة المتعلقة بالتوجهات المستقبلية للدولة.

بخصوص الجانب التطبيقي المخصص لدراسة الهجرة في البحث

في الأسباب الدافعة الهجرة من جهة و فئات المجتمع التي تمسها هذه الظاهرة من جهة أخرى، و انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من عملية تقدير نموذج الهجرة الثاني نلاحظ أن:

- بالنسبة للحد الثابت $\hat{\alpha}_0$ فإنه مقبول من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فإن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.15$ أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.15 > T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1
- المتغير المفسر الممثل في الأجر الحقيقي و الممثل بالمتغيرة SR_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة ضف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة

$T_{CAL} = -4.88$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -4.88 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير Y_t و الأجر الحقيقي الممثل بالمتغيرة X_{1t} لذلك سوف يتم استبعاد و حذف هذه المتغيرة من نموذج الهجرة المقترح ليتم إعادة تقدير النموذج دون هذه المتغيرة.

- المتغير المفسر الممثل في الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t غير معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتعارض مع الإشارة المتوقعة. أما من الناحية الإحصائية لها معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = 2.89$ أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = 2.89 > T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t . و قبول الفرضية البديلة H_1 التي مضمونها أن هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و الأجر الاسمي و الممثل بالمتغيرة SN_t .
- المتغير المفسر الممثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$ معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة السالبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة يضاف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL} = -0.91$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB} = 1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ أي أن $T_{CAL} = -0.91 < T_{TAB} = 1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام و الممثل بالمتغيرة $PPIB_t$.

- المتغير المفسر الممثل في معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة يضاف إلى ذلك أنه ليس له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL}=1.02$ أقل من قيمة ستيودنت المجدولة $T_{TAB}=1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ أي أن $T_{CAL}=1.02<T_{TAB}=1.72$ و هذا يعني قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل البطالة و الممثل بالمتغيرة CH_t .
- المتغير المفسر الممثل في معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t معنوي اقتصاديا بسبب الإشارة الموجبة و التي تتوافق مع الإشارة المتوقعة يضاف إلى ذلك أنه له معنوية إحصائيا و هذا بسبب أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة $T_{CAL}=2.21$ أكبر من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB}=1.72$ عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ أي أن $T_{CAL}=2.21>T_{TAB}=1.72$ و هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t و قبول فرضية العدم H_0 التي مضمونها أنه ليس هناك علاقة بين حجم الهجرة الممثلة بالمتغير MI_t و معدل التضخم و الممثل بالمتغيرة IMF_t .
- بناءا على ما ذكر أعلاه فإن بعض مقدرات معالم النموذج غير معنوية عند مستوى معنوية 05% و هذا بسبب أن أن قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة T_{CAL} لجميع النماذج أقل من قيمة إحصائية ستيودنت المجدولة $T_{TAB}=1.74$ كما هناك بعض مقدرات المعالم التي لها معنوية إحصائية.
- فيما يخص المعنوية الإجمالية لمقدرات معالم النموذج فإن الإحصائية F لفيشر تبين أن قيمتها المحسوبة $F_{CAL}=14.93$ أكبر من قيمتها المجدولة

$F_{(n-k),0.05}^{k-1} = F_{(22-5),0.05}^{5-1} = F_{17,0.05}^{4} = 2.96$ ، أي أن $F_{CAL} = 0.202 > F_{17,0.05}^{4} = 2.96$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج ليس لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة و نقبل الفرضية البديلة H_1 و التي مضمونها أن مجموعة المتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج لها تأثير جوهري على المتغير التابع الممثل في حجم الهجرة.

- بالنسبة لمعامل التحديد $R^2 = 0.80$ ، فقد أخذ قيمة مرتفعة أو مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.
- بالنسبة لمعامل التحديد المصحح $\overline{R}^2 = 0.75$ ، فقد أخذ قيمة مقبولة جدا و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 75% من تدفقات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج.

كما يمكن أن نضيف بعض النتائج والتوصيات الأخرى التي من شأنها الحد من الرغبة في الهجرة الغير شرعية نذكر ما يلي:

- توفير مناصب عمل لمختلف شرائح المجتمع.
- توفير فرص الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الحد من الفساد الإداري.
- الحد من الرشوة.
- الحد من البيروقراطية.
- إعطائهم الفرصة للكفاءات في المشاركة في التنمية الوطنية.

التوعية بالمصاعب و المشاكل التي يواجهها المهاجرين بغرض تسوية وضعيتهم في البلدان المستقبلة.

- أما في ما يخص الهجرة الغير شرعية فإننا نوصي بما يلي:

- تحديث القوانين و التشريعات القاسية لمعاقبة المهاجرين الغير شرعيين و كذا
- مكافحة الشبكات التي تعمل على تسهيل الهجرة غير الشرعية.

- التنسيق بين الجزائر و الدول المستقبلة للهجرة من خلال تبادل المعلومات حول الشبكات التي تعمل على تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أثير أنور شريف، دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق : دراسة حالة ، أُطروحة دكتوراه ، كلية الإقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق ،2008.

أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر، 1979 .

الشارف بن عطية سفيان، بحث حول الهجرة و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2012.

بن ديب عبد الرشيد، تنظيم و تطور التجارة الخارجية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

بودخدخ كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009.، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

جورج العبد ، عوامل وأثار النمو الإقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.

حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي، 2004.

حميد الطائي، تقييم آليات تنشيط السياحة المحلية وتأثيرها في الأقاليم السياحية الأردنية من وجهة نظر العاملين في القطاع السياحي،المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 2003.

حميد الطائي، إستراتيجية تحليل مكامن القوى والضعف والفرص والتهديدات في القطاع السياحي الأردني، الملتقى العربي الثاني التسويقي في الوطن العربي، الدوحة-قطر، 2003.

دربال عبد القادر، جلطي سمير ، الهجرة الدولية، البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول الهجرة، جامعة المسيلة، 2011. الجزائر.

دربال عبد القادر، سدي علي، ستي حميد، محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011- دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي، الملتقى العلمي الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014. جامعة سطيف 1 (11-12 مارس 2013).

دومينيك سالفتور، نظريات و مسائل في الإحصاء و الاقتصاد القياسي ، سلسلة ملخصات شوم (ترجمة سعدية حافظ) ، دار ماكجروهيل للنشر، نيويورك ، 1983.

رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير ببسكرة، الجزائر، 2011-2012.

سدي علي، الميزة التنافسية وتنافسية الدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة مستغانم، 2006.

شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية، مداخلة في المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008، القاهرة، مصر.

صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

طالب خديجة، الجغرافيا الاقتصادية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009-2010.

عادل العنزي، تحليل و تقييم العوامل المؤثرة على تسويق دولة الكويت كموقع سياحي مهم في منطقة الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية.عمان الأردن، 2003.

عباس السيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، مصر 1988.

عبد الفتاح العموص، المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية، جامعة صفاقص، تونس، 2011-2012.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

عدنان داود محمد الغداري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول، دار جرير, عمان, الطبعة الأولى 2010.

عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة: هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، دار الأندلس للطباعة و النشر، بيروت، 1984.

علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

غالية بن زيوش، الهجرة و التعاون الأورو-متوسطي منذ السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، العدد 8، 2012.

فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

محمد بلقاسم حسن بهلول.سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في .ج 1 .ديوان المطبوعات الجامعية. 1999.

محمد بن سليمان السكران و صديق الطيب منير محمد، حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1426هـ.
faculty.ksu.edu.sa/70005/Documents/للنشرdoc.

_____، هجرة السكان،
www.cba.edu.kw/elsakka/chap005_312.doc

محمد رشيد الفيل، الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي للنشر/ 2000.

محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.

محمد عبيدات ، التسويق السياحي، ، 2000.

محمد عبيدات، سلوك مستهلك،مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006.

مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

مغتات صبرينة، محددات انبعاث الهجرة الدولية: دراسة قياسية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2011-2012.

منظمة الهجرة الدولية، قانون الهجرة الدولية منشور على الموقع www.iom.int

مولود حشمان، نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

نوزاد عبد الرحمان الهيتي، دراسة حول هجرة الكفاءات بين مكاسب الدول المتقدمة و مفاقر الدول النامية رؤية اقتصادية، 2008.

هاني الضمور ، فواز الحماد ،العوامل المؤثرة في رضا السائح في منطقتي البادية الأردنية "الشمالية والوسطى".كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية . عمان، الأردن. 2001.

هاني الضمور ، تسويق الخدمات ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

هاني الضمور ، هدى عايش، أثر عناصر المزيج التسويقي الخدمي لفنادق الخمس نجوم في الأردن على الصورة المدركة من قبل السياح:دراسة مقارنة.كلية إدارة الأعمال ،الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،2005.

والتر فاندال, السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جينكينز, تعريب ومراجعة عبد المرضي حامد عزام وأحمد حسين هارون, دار المريخ, الرياض 1992.

ولد علي محمد، تطبيق مؤشرالميزة النسبية الظاهرة على بعض المنتجات الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون- تيارت، 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية

ABDOUN R., « Ajustement,inégalités et pauvreté en Algérie »,Recherche internationale, n°56-57,2/3-1999.

Adetiba1, Toyin Cotties and Rahim, Aminur , Good Governance and Sustainable Socio-political Development in Nigeria: A Discourse, Research on Humanities and Social Sciences, Vol 2, No.10, pp. 132-143. 2012.

Alter, Rolf , Public Governance For Investment Public Governance and Territorial Development, OECD Press, Paris. 2003.

Ashworth Gregory and Goodall Brain، Marketing in the Tourism Industry، The Promotion of Destination Regions.Routledge.London. 1991.

Ashworth Gregory and Goodall Brain، Marketing Tourism Places.Routledge.London.1990.
Avellaneda, Sebastian Dellepiane , Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom, Paper Presented at the Forum de Recerca, Departament de Ciencies Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3 de Mayo. 2006.
Badaruddin Mohamed، Image of Malaysia as International Destination. Retrieved 21 September 2006 from www.hbp.usm.my/tourism/. 2006.
Barro, Robert, Democracy and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 1, No. 1, pp. 1-27. 1996.
Becuwe Stéphane, Mabrouk Fatma, Migration internationale et commerce extérieur: quelles correspondances, Cahier du groupe de recherche en économie théorique et appliquée, Université Montesquieu Bordeaux IV , N° 18, 2010.
Beerrli. A and D. Martin J، factors influencing destination image، annals of tourism research،V.31، No.3، 657-681، Spain. 2004
Beerrli. A and D. Martin J، tourists' characteristics and the perceived image tourist destination: a quantitative analysis- case study of Lanzarote، Spain ، journal of tourism management،No.25، 623-636، Spain. 2004.
Benhaddou. Khedidja Soumeya, Diagnosis of Algeria as an international destination, Forum of sustainable tourism, Saad Dahleb University, Blida, Algeria. 2012.
BOUDJENAH Y., Algérie décomposition d'une industrie, La restructuration des entreprises publiques (1980-2000) : l'Etat en question, L'Harmattan, Paris, 2002.
Bouklia-Hassane R., Talahit F., marché du travail:régulation et croissance économique en Algérie, revue tiers monde, P.U.F, N° 194, 2008.
BOUSSETTA M.,La zone de libre échange euro-maghrébine et ses implications sur le secteur industriel : le cas de Maroc et de la Tunisie.

Chen. J. S and Hsu.C.H.C، measurement of Korean Tourists' perceived image of overseas destinations، journal of travel research، V 38، 411-416.2000.
Crompton، J.L and Mc Williams، E.G، An Expanded Framework for Measuring the Effectiveness of Destination Advertising، the journal of tourism management،vol.18،127-137. 1997.
Deegan، J and O'leary Sinéad، Ireland's Image as a Tourism Destination in France: Attribute importance and performance، journal of travel research، Vol.43، No.3، 247-256. 2005.
Dominick Salvatore, International Economics, 8th Ed , 2004
John Wiley & Sons, Inc.
Echtner، C M and Ritchie،J.R.B، The Meaning and Measurement of Destination Image، the journal of tourism studies، Vol 14، 37-48. 2003.
FONTAGNE, L., Commerce international, lionel.fontagne.free.fr/papers/cominter.PDF.
Grosspietsch. M، Perceived and Projected Images of Rwanda: Visitors and international tour operator perspectives، the journal of tourism management، vol.27، 225-234. Germany. 2004.
Hammouda N.E., Le désir de migration chez les jeunes algériens:analyse micro-économique,CARIM notes d'analyse et de synthese, 2008.
Hélène Ehrhart, Maëlan Le Goff, Emmanuel Rocher & Raju Jan Singh, Does Migration Foster Exports? An African Perspective, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, N° 38, 2012.
Helpman, E.), The Mystery of Economic Growth, Cambridge, MA: Harvard University Press.
Jeffersson Allan and Leonard Lickorish، Marketing Tourism، A practical Guide. Longman .UK
Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, 2010.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005, The World Bank, September. 2006.
Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data, The World Bank, August. 2005.
Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002, The World Bank, April. 2004.
Kauffman, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobatón , Governance Matters, The World Bank Policy Working Paper No. 2196. 1999.
Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B., Governance for sustainable development: moving from theory to practice, International Journal of Sustainable Development, Vol. 8, No. 1/2, pp. 12-30.2005.
Khan, Mushtaq H., Governance and Development, Paper Presented at the 'Workshop on Governance and Development' organized by the World Bank and DFID in Dhaka, 11-12 November. 2006.
Knack, Stephen and Keefer, Philip, Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures, Economics and Politics, Vol. 7, No. 3, pp. 207-227. 1995.
Kotler Philip، marketing for hospitality and tourism، 3rd Edition. Prentice-hall، New Jersey. 2003.
KRUGMAN, P. & OBSTFELD, M., Économie internationale. 7 éd. Paris: Pearson Education. 2006.
Landman, T., and Hausermann, J., Map-Making and Analysis of the Main International Initiatives on Developing Indicators of Democracy and Good Governance, Colchester: Human Rights Centre, University of Essex. 2003
Mrimoy K Sarma، Toward Positioning a Tourist Destination: A Study of North East India، journal on Travel and tourism، 104-117، Asean. 2003.

Mauro, Paolo, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, pp. 681-712. 1995.
Murphy. P، Pritchard. M.P and Smith Brock، the destination product and its impact on Traveler perceptions، journal of tourism management، No21، 43-52. 2000.
North, Douglass C., Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge: Cambridge University Press. 1990.
North, Douglass C. and Robert P. Thomas, The Rise of the Western World: A New Economic History, Cambridge: Cambridge University Press. 1973.
OECD, Governance in Transition: Public Management in OECD Countries, OECD/PUMA, Paris. 1995.
Organisation Mondiale du Commerce, Rapport du commerce mondial 2008.
Parihar, Surinder Singh, Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage, International Journal of Economic Research, Vol. 3, No. 5, pp. 13-21. 2012.
Partenariat EURO-MED,ALGERIE, document de stratégie 200-2006 et programme indicatif national 2002-2004.
Partenariat EURO-MED, ALGERIE, Programme Indicatif National, 2005-2006
RAINELLI, M., Le commerce international. 9 éd. Paris: la Découverte. 2003.
Régie Bourbonnais, Econométrie, DUNOD, Paris, 2004.
Riley, Thomas. B., E-Covernment vs. E-Governance: Examining the Differences in a Changing Public Sector Climate, International Tracking Survey, Ottawa, Canada. 2003.
SEDDI Ali, Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie?, thèse de doctorat en économie, université d'Oran, 2013.
Shihabi،OS، Real Image Perceived by European Tourists Toward Jordanian Tourism Products، Jordan institute of diplomacy. Amman. 2002.
Simon J., L'immigration algérienne en France: des origines à l'indépendance, Paris-Méditerrannée, Paris , France. 2000.

Sindzingre, Alice, Institution and Development: Some Theoretical Elements, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS, Paris), May. 2003.
Weiss, T., Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5, pp. 795-814. 2000.
William G., économétrie, Pearson éducation, France. 2005.
World Bank, Governance and Development, The World Bank, Washington, 1992. www.worldbank.org

CREAD

Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement

Rue Djamel Eddine El-Afghani – El Hammadia Bouzaréah - Alger
BP.197 Rostomia, Bouzaréah – Alger

Standard entrant : 023.18.00.88 / 86
Fax / Secrétariat général : 023 18 00 87
E-mail: cread@cread.dz